

T. C.

İLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI

RAĞİP P. KİT. NO.

MÜDÜRLÜĞÜ

Sayı: 1140

(كافيه) في التحول الشيخ

جمال الدين ابى عمرو عثمان بن عمر

المعروف بابن الحاجب المالكي النحوى توفى

سنة ٦٤٦ مختصر معتبر شهرته مغنية عن التعريف

وقد اكب الناس بالاشتغال عليها ولها شروح كثيرة أشهرها

شرح المولى (عبد الرحمن) بن احمد نور الدين الجامى لخص فيه ما فى شروح

الكافية من الفوائد على احسن الوجوه واكملها مع زيادات من عنده وسماه

(الفوائد الضائية) توفى سنة ٨٩٨ وهو المنداول اليوم وفى شأنه اعتناء عظيم

فقد كتب المولى عصام الدين ابراهيم بن محمد الاسفرائينى حاشية ردها فى اكثر

المواضع وكتب المولى عبد الغفور اللارى تليذ الحلبي الى قريب من نصفه

والمولى محمد (عصمة الله) بن محمود البخارى الى نصفه ايضا اوله منك

البداية والنهاية كذا فى (كشف الظنون) ولما اكب المحصلون

عليها وكانت نسختها قليلة لم يصل اليها

يد كل طالب فرغب فى تكثيرها بالطبع

فقبول بنسخ عديدة صحيحة فطبع

بالمطبعة العامرة

فوسقه راعب محمد بيضا

كتب فانه لم يقف

اول نسخة در



RAĞİP P.

Ka. N.

1299





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مثلك البداية والنهاية يا كريم \* الحمد لله الذي جعل عليه الباقية كافية في توجهنا نحو المقصود \* والصلوة والسلام على من رفعه بالكلام التام ونصبه في المقام المحمود \* وعلى توابعه المعطوفة ضمائرهم \* بالمعرفة الموصوفة سرائرهم \* بالمحبة والشهود \* جعل الله فوائدهم الضيائية اوافية باقية الى يوم الموعود \* (وبعد) فيقول اخرج عباد الله الودود \* العبد الحقير محمد عصمة الله بن محمود \* لما وفقتم بطالمة الشرح الشريف والتأليف اللطيف المستغنى عن الوصف الخبير المتبحر الكرامى \* نور الملة والدين عبد الرحمن الجامى \* قدس سره باسراة \* ونور قلوبنا بلعات انوار آثاره اردت ان اكتب ما عثرت عليه من اللطائف والفوائد التي فيه \* وما وجدت من الشكات في بعض حواشيه \* وما سئخ لخاطري الفاتر من المناقشة والتوجيه \* فشرعت فيه مع فلة البضاعة \* وقصور الباع في الصناعة \* في زمان اختلال البال \* وانكسار الاحوال \* والله سبحانه ولى عصمة وهداية \* وعليه التوكل في البداية والنهاية \* وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله قدس سره الحمد) لما تيمن بالتسمية افتتح بعد التيمن بها بحمد الله سبحانه وتعالى اما اقتداء بكتابه الكريم او اقتفاء بكثير من السلف المهتدين الى الصراط المستقيم او اداء لحق بعض من نعمائه التي تأليف هذا الشرح الشريف اثر من آثارها او اظهارا

في اول الامر بكونه من جملة الحامدين القاصرين الحمد عليه تبارك وتعالى بدلالة لامى التعريف والاختصاص على هذا المعنى او عملا بالماثور في شأن الافتتاح بالحمد المشهور عن سيدنا المصطفى وهو قوله عليه السلام (كل امرئ ذى بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجذم) فان قلت كما ورد الحديث في شأن الافتتاح بالحمد كذلك ورد في حق الابتداء بالتسمية وهو قوله عليه السلام (كل امرئ ذى بال لم يبدأ باسم الله فهو ابتر) ولا يمكن العمل بمقتضى كلا الحديثين لان ابتداء امر بشئ هو ذكر هذا الشئ في اول ذلك الامر يجعله جزء اوله ان كانا من جنس واحد كأبتداء الالفاظ المخصوصة بلفظ الحمد او بجعله مقدما على ذلك الامر بحيث لم يكن قبله شئ آخر ان كانا من جنسين كأبتداء الاكل والركوب بالتسمية او الحمد مثلا اذا عرفت هذا فنقول ان اعتبار اول هذا الكتاب من التسمية لم يتحقق الابتداء بالحمد وان اوحظ اوله من الحمد لم يتحقق الافتتاح بالتسمية بل بين مقتضى الحديثين تدافع يقتضى عدم صحة احدهما قلت هذا البحث مدفوع من وجوه \* الاول ان الابتداء الوارد في الحديثين لا نسلم ان يكون حقيقيا كما زعمت لجواز ان يراد منه معنى اضافي وهو ذكر التسمية والحمد مقدما على الامر المشروع فيه والابتداء بهذا المعنى يتحقق بامور متكررة فضلا عن التسمية والحمد \* والثاني ان المراد بالابتداء في الحديثين يجوز ان يكون معناه العرفي وهو بهذا المعنى يكون ممتدا يسع فيه التسمية والحمد وكل ما يتعلق بالابتداء وفيه ان امتداد الابتداء العرفي يكون بحسب المبتدأ به فاذا كان التسمية والحمد مبتدأ بهما بالابتداء واحديا يكون امتداد هذا الابتداء بحيث يسع فيه التسمية والحمد باجزائهما جميعا واما اذا كان كل منهما مبتدأ بالابتداء على حدة كما نطق به الحديثان يكون الابتداء بالتسمية بحيث يسع فيه اجزاء التسمية فقط والابتداء بالحمد يكون بحيث يسع فيه اجزاء الحمد فقط فلم يندفع الاشكال بجعل الابتدائين المذكورين في الحديثين عرفيين ممتدين فان امتداد احدهما على حسب اجزاء التسمية وامتداد الآخر بحسب اجزاء الحمد \* والثالث ان الابتداء يجوز ان يكون في احدهما حديثين حقيقيا وفي الآخر اضافيا وفي احدهما حقيقيا وفي الآخر عرفيا وفي احدهما اضافيا وفي الآخر عرفيا وفيه ما فيه \* والرابع ان الباء في الحديثين في قوله باسم الله وقوله بحمد الله يجوز ان لا يكون صلة الابتداء بل يكون للاستعانة فيكون الابتداء حينئذ بمعنى الشروع فضمون الحديثين ح ان الشروع في كل امر ذى بال لابد ان يكون باستعانة التسمية والحمد ولا يخفى صحة ذلك وامكان وقوعه \* والخامس ان الباء في الموضعين يجوز ان يكون للملابسة والابتداء في كل



أمر تلبسة التسمية والحمد ممكن يجعل أحدهما جزءاً وذكر الآخر قبله بدون فصل فيكون أن الابتداء أن التلبس بهما \* والسادس أن الباء يجوز أن يكون في أحدهما صلة الابتداء وفي الآخر للاستعانة أو الملابسة أو في أحدهما للاستعانة وفي الآخر للملابسة \* والسابع أن المراد بالحمد في الحديث يجوز أن يكون معناه العرفي وهو فعل يبنى عن تعظيم النعم ولا يخفى جواز الابتداء الحقيقي حينئذ بالتسمية والحمد الفعل لكن هذا الجواب يدفع التدافع بين مقتضى الحديثين لا المناقشة في الابتداء بالتسمية والحمد في هذا الكتاب كما لا يخفى \* والثامن أن الابتداء الحقيقي بالتسمية والحمد ممكن أن كان الحمد لغوياً من مقولة القول فإن لفظاً واحداً يجوز أن يكون حمداً وتسمية معاً كقولنا الله قادر عالم في مقابلة النعمة بل قولنا بسم الله الرحمن الرحيم في مقابلة الانعام حمد عرفي أيضاً باعتبار أنه ثناء على قصد التعظيم في مقابلة الانعام وهذا إنما يصح إذا كانت التسمية والحمد في الحديثين معبرين بقوله باسم الله وبحمد الله كما نقلناه سابقاً وما إذا وقع في الحديث بسم الله والحمد لله كما نقل بعضهم فأمكن التعبير عنهما بعبارة واحدة محل نظر وإيضاً ورود الحديث في شأن كل منهما على حدة يقتضي أن المراد إثبات كل منهما بعبارة على حدة وإيضاً هذا الجواب على تقدير صحته يدفع التدافع بين الحديثين لا المناقشة في الابتداء بالحمد والتسمية في هذا الكتاب \* ثم الحمد في اللغة هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على قصد التعظيم وقال بعضهم هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التعظيم والتجمل وهذا التفسير أحسن من الأول فإن الأول بظاهره لا يصدق على حمد تعالى فإنه منزّه عن جارحة اللسان وإن كان ذكر اللسان للتصريح بأنه لا بد أن يكون قولاً ولا اعتباراً بحد العباد الواقع في المحاورات ثم أنهم صرحوا في التفسيرين على أن يكون الثناء والوصف بالجميل في مقابلة الفعل الاختياري للمحمود وإذا استلزم خروج الحمد في مقابلة صفاته تعالى عن التعريف إلا أن يقال أن الحمد في مقابلة الصفات إنما هو بعد تزيلها منزلة الاختيارات أما لاجل أن الذات مستقل فيها كما في الاختيارات وأما بسبب أن تلك الصفات مبادئ أفعاله الاختيارية وفي الاصطلاح فعل يبنى عن تعظيم النعم لكونه منعماً كذا قال العلامة الرازي في شرح المطالع وبين المعنى اللغوي والعرفي للحمد عموم من وجه فإن العرفي أعم باعتبار موارده إذ يجوز أن يكون الفعل المبنى عن تعظيم النعم باللسان وإن يكون بالجنان وسائر الأركان واللغوي أعم منه باعتبار متعلقه إذ متعلقه يجوز أن يكون انعاماً أو غيره

من الأفعال الجميلة بخلاف العرفي فإنه لا بد أن يكون في مقابلة الانعام ثم اعلم أنه يصح إرادة كل واحد من المعنى اللغوي والعرفي في أمثال هذا المقام لكن الشارحين لا مثال هذه العبارات فصرحوا بالمعنى اللغوي كما هو الالاق في إرادة معاني الألفاظ في المحاورات ثم أنه لا بد في تحقق الحمد بكل من معنييه من أربعة أمور أحدها الحامد والثاني المحمود والثالث الحمد عليه وهو الفعل الاختياري الجميل الذي به يحمّد في مقابله والرابع المحمود به وهو الأمر الذي يدل على تعظيم المحمود قولاً كان أو فعلاً وهو إذا كان قولاً يكون لأنشاء الحمد وإن كان بصورة الأخبار كما فيما نحن فيه وفي كثير من مواقع الحمد ثم لا يلزم أن يكون جميع الأمور الأربعة مذكورة عند ذكر الحمد بل قد يكتفى بأثنين منها كما في هذا الحمد اعني قوله الحمد لوليه فان المذكور فيه المحمود به وهو هذا الكلام والمحمود وهو الولي وقد يذكر الجميع كما وقع في كلام بعض الشارحين من قوله أحمّد الله على عظمته جلالة ثم كون قوله الحمد لوليه وأمثاله محمّداً به ليس باعتبار اشتماله على لفظ الحمد أو معناه بل باعتبار أنه وصف بالجميل للمحمود حتى يصح بدون ذكر الحمد كما في قولنا سبحان ذي الملك والملكوت لكن تلفظ الحمد أنسب باعتبار أن الحمد كانه وقع ملحوظاً مرتين \* ثم اللام في قوله الحمد أما الجنس كما هو الملايم في اللام الداخلة على المصادر الواقعة موقع الأفعال وفيما نحن فيه كذلك إذا صله إحد حدها لوليه فحذف الفعل وعدل إلى الجملة الاسمية للدوام والثبات كما صرح بهذا المعنى صاحب الكشاف في أمثال هذه المواضع وأما الاستغراق إذا المصدر نكرة يصح أن يقصد منه جميع الأفراد والحمد مصدر سواء قصد منه المعنى اللغوي كما هو الظاهر أو العرفي فاما أن يكون مصدراً مبنياً للفاعل فعنه حينئذ جنس الحامدية أو جميع أفرادها القائمة بفعلها متعلق بوليه أو مصدراً مبنياً للمفعول فعنه حينئذ جنس المحمودية أو جميع أفرادها قائمة بوليه وقد جوز أن يراد منه القدر المشترك الشامل لنوعيه من المصدر المبني للفاعل والمبني للمفعول بأرادة ما يطلق عليه الحمد استيفاءً بأنواع الحمد الملايم بمقام الحمد وبالأستغراق وجوز أيضاً أن يراد منه الحاصل بالمصدر وهو المعنى الحاصل بعد صدور المصدر من الفاعل وتعلقه بالمفعول وعبر عنه ههنا بسبب إسناد بعض المحققين معنى أطياف الله تعالى إليه قاله وهو أن يكون الحمد مصدراً مبنياً للفاعل ثابتاً له تعالى بأن يكون فاعله هو الله تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة به تعالى لا يتأتى من غيره فيكون وصفاً بالجميل باظهار العجز عن الحمد كأنه قال لا احصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على



نفسك كما وقع من خبر لا نام عليه الصلوة والسلام ولا شك ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ثم اعلم ان لامى التعريف والجارة في قوله الحمد اوليه يدلان على اختصاص الحمد وقصره على الله سبحانه اما دلالة لام الجارة ولام التعريف اذا كان للاستغراق على هذا المعنى فظاهر واما اذا كان للجنس فلما تقرر من ان المعرف بلام الجنس اذا جعل مبتدأ فهو مصور على الخبر وهذا القصر ليس بصحيح بظاهره اذ لا شك انه قد يحمده لغيره تعالى كما يقال حدثت زيدا على سخاوة او شجاعته او غير ذلك الا ان يقال ان هذا القصر ادعائى او باعتبارانه المعتد به او باعتبار المال فان جميع المحامد يرجع اليه تعالى باعتبار ان المحمود عليه في الحقيقة في امثال هذه المحامد فعل اختياري له تعالى لكن تعلق الحمد على غيره تعالى بحسب الظاهر باعتبارانه مظهر لهذه الامور الجميلة وقيل ان الحمد لغيره تعالى بمعنى المدح تأمل (قوله قدس سره لوليه) نقل عن الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا وكل من المعنيين محتمل في الكلام على الاول ان الحمد مختص بحسب الحمد وهو الله تعالى وفيه ان محب الحمد لا ينحصر في الله تعالى فان اكثر الناس يحبون الحمد الا ان يقال المراد محب الحمد على نفسه فان قلت بعض الناس يحب الحمد على نفسه فلم ينحصر بالله تعالى وحده قلت المراد محب كل حمد لنفسه وغيره تعالى لا يحب كل حمد لنفسه بل لله تعالى وعلى الثاني ان الحمد مختص بمن تعهد امر الحمد وهو الله تعالى من خلق ما يحمده عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه للحامد وجزاء الحمد بما يليق به وقبل المراد بالولي ههنا من هو اولي بالحمد وينبغي ان يحمده عليه لعل هذا القائل حل الولي على فعل المبالغة وقصد منه معنى افعال التفضيل لمناسبة بينهما ويجوز ان يكون بمعنى القريب وهو قريب من هذا المعنى وقيل المراد منه صاحب الحمد وهو مناسب بمقام تخصيص الحمد وقصره لله تعالى كما لا يخفى وانما لم يصرح في مقام الحمد باسمه سبحانه اما للتعظيم كما هو الشايع في المحاورات لدلالته على ان كمال العظمة يمنع من التعيين اولاد دعا التعيين وان الوهم لا يذهب الى الغير او غرابة الاسلوب التي يميل اليها الطبايع او تجديد الطريق الدال على الحمد لما في كل جديد من اللذة او لئال مخاطب المقصود بعد التأمل والتعب اذ النيل بعد التعب الذواتما اختيار خصوص لفظ الولي اما لتعلق الحكم بما يشعر بالعلية على طريق التصريح اذ تعلق الحكم بالمشق يفيد عليه مأخذ الاشتقاق وهو الولاية اولان هذا العنوان في التعبير عن الحمد نظرا الى المقصود اعني الحصر المذكور اظهر

من سائر العنوانات او توافق فقرتي الصلوة والحمد فانه يلاحظ الفقرات السابقة والآتية في الانشآت وانما قدم الحمد على اوليه مع ان المراد من الولي ذات الله تعالى وهو اهم واقدم من حيث هو ذاته لكون الحمد مبتدأ ولوليه خبره والاصل في المبتدأ التقديم او للدلالة في اول الامر على انه مقام الحمد (قوله قدس سره والصلوة على نبيه) لما كان الحامد في غاية السفل والمحمود في نهاية العلو حتى لا يصل الفيض منه اليه الا بواسطة جعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واسطة في ذلك وهكذا التصلية على الآل واصحاب ويمكن ان يقال فانها واسطة بين المصلي والنبي عليه السلام والصلوة ههنا بمعنى الرحمة فان فاعلها هو الله تعالى بقرينة كلمة على فانها متعلقة بنزلة المقدرة والصلوة من الله تعالى الرحمة فيكون المعنى الرحمة نازلة من الله تعالى على نبيه ويجوز ان يكون بمعنى الدعاء اذ المصلي هو المصطفى والصلوة من المؤمنين بمعنى الدعاء كما هو المشهور فان قلت على هذا كلمة على تدل على ان يكون هذا الدعاء دعاء عليه وهو باطل قطعا قلت دلالة كلمة على على هذا المعنى مخصوصة بما اذا كانت صلة للفظ الدعاء واما اذا وقعت صلة للفظ الصلوة فلا كما يظهر من موارد استعمالها والنبي اماما خوذ من النبوة او النبوة وكلاهما بمعنى الرفعة او من النبأ بمعنى الخبر فيكون معناه اللغوي الرفيع او المخبر وفي العرف انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والرسول عند الجمهور اخص منه فانه انسان كذلك ويكون له كتاب وشريعة وازضافة النبي الى ضمير الولي عهدية كما هو الاصل في الاضافات فيكون المراد منه نبينا عليه السلام لكن ترك التصريح باسمه الشريف لبعض ما ذكرنا من النكات في ترك التصريح باسم الله تعالى واختار لفظ النبي على الرسول للاشارة بانه عليه السلام يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه الصلوة بمرتبة الرسالة بطريق الاولى اولان بين النبي والولي كمال مناسبة لفظيا واستعمالا ليست بين الولي والرسول اوليا وفق بالتصلية الواقعة عن الله سبحانه في القرآن اوليا طبق بالعنوان الذي وقع في امرنا بالتصلية عليه في القرآن حيث قال الله تعالى (ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) ويجوز ان يكون الاضافة جنسية او استغراقية فيكون المعنى والصلوة على جنس النبي او على كل نبي ونكتة اختياره على الرسول اما التعميم او رعاية المناسبة بالولي (قوله قدس سره وعلى آله واصحابه المتأدين باذابه) منع الشيعة ادخال على على الآل عند التصلية على النبي وآله



ونقلوا في ذلك حديثا والتزم اهل السنة ذكرها ردا عليهم فان في جميع الاحاديث الصحيحة المذكورة فيها الصلوة على النبي عليه السلام وآله دخل كلمة على على آله فالظاهر ان ما نقلوه موضوع والآل اصله اهل بدليل اهيل في تصغيره كما هو المشهور وقيل اهيل تصغير اهل وتصغير الآل اويل وهذا يدل على ان اصله شيء آخر وآله صلى الله تعالى عليه وسلم في المشهور اهل بيته ومن له قرابة به عليه السلام من المؤمنين وفي الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه والاصحاب جمع صاحب بمعنى الصحابة وهو في المشهور مؤمن ادرك شرف صحبه عليه السلام وقيل ان فاعلا لا يجمع على افعال بل هو جمع صحب بسكون الحاء كنهروا نهرا او جمع صحب بكسر الحاء كنهروا نهرا مخفف صاحب فان اريد من آله اهله وعياله واقرباؤه فالنسبة بيته وبين الاصحاب عموم من وجه وان اريد اتباعه فذكر الاصحاب تخصيص بعد التعميم والادب نكاه داشتن حد هر چیزی وقيل صرف الفعل الى مواضع يستحسنه العقلاء والتأديين الذين ثبت فيما بينهم التأديب بآدابهم والانصباغ بصبغهم لفتائهم في ذاته ونقل عن الصحاح الأدب ادب النفس وادب الدرس ولا شك ان اصحابه صلى الله تعالى عليه وسلم متأدبون بآداب درسه ايضا وهو تبليغ الكتاب والاحكام ولا يخفى ان في ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من علم الادب والتأديين يحتمل ان يكون نعتا لمجموع الآل والاصحاب وان يكون للاصحاب فقط وعلى كلا التقديرين فهو اما للتخصيص او لمجرد المدح وعلى كل تقدير في هذا التوضيف اشعار بان استحقاق الصلوة فيهم باعتبار هذا الوصف فان قلت الضمير في آله وما بعده من الضمائر راجع الى نبيه وضمير نبيه راجع الى وليه وضمير وليه راجع الى الحمد فيلزم في كلامه انتشار الضمائر قلت نعم لكن لان سلم ان جميع الانتشارات غير مستحسنة بل الانتشار واقع في كلام البلغاء عند ظهور المراد سيما عند قرب مرجع الضمائر المتأخرة خصوصا اذا لوحظ في ذلك نكتة وهي ههنا ان يكون بين تلك الفقرات الثلاث وهي فقرة الحمد وفقرة الصلوة على النبي وفقرة الصلوة على الآل والاصحاب ارتباط بالضمير ايضا بان يكون الضمير الواقع في آخر الفقرة المتأخرة راجعا الى ما هو مذكور في آخر الفقرة المقدمة مضافا الى ضمير آخر فان الضمير في نبيه راجع الى الولي الواقع في آخر الفقرة الاولى مضافا الى ضميره والضمير في آله واصحابه راجع الى النبي الواقع

في الفقرة الثانية مضافا الى ضميره ولا يخفى ههنا حسن هذا الانتشار وما قيل ان جميع الضمائر راجع الى الحمد بأن يراد من نبي الحمد اسم نبينا صلى الله عليه وسلم ومن آل الحمد اهل الحمد وهم آل نبينا عليه السلام ومن اصحاب الحمد اصحاب نبينا لا يخفى عن بعد وتكلف كما لا يخفى ( قوله قدس سره اما بعد ) كلمة بعد من الظروف اللازمة للاضافة التي بعد قطعها عن الاضافة وتقدير ما اضيف اليها يبنى على الضم وههنا كذلك والعامل فيه آما لنيابتها عن الفعل اذا حصل اما بعد مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة لحذف مهما يكن من شيء واقيم امام مقامه كما يحذف الجملة ويقام نعم مقامها في قولنا نعم لمن قال اقام زيد وقيل حذف الفعل وغيرهما الى اما بان تقلب الهاء همزة لقرب المخرج وقدم الهمزة على الميم لكونها من اقصى الحلق اولا فتضأها الصدارة في بعض استعمالها ثم ادغم الميم في الميم وزيف هذا القول بان مهما اسم واما حرف ولم يعهد في كلامهم تغيير الاسم وجعله حرفا ( قوله قدس سره فهذه ) هي فاء جزاء شرط حذف واقيم امام مقامه والتزم ذكرها ابقاء لاثر الشرط في الجملة وهذه اشارة الى المعاني الحاضرة في نفسه التي سيدكرها في كتابه نجوزا اذا سمى الاشارة موضوعة للاشارة الى الامور المبصرة الحاضرة في مرئي المخاطب فنكتة هذا التجوز اما الاشارة الى اتقائه لهذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها والاشارة الى كمال فطانة المخاطب الطالب الى ان بلغ مبلغا صارت المغيبات معه كالبحرارات واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية او اشارة الى الالفاظ والعبارات التي ستلي عليك تجوزا بادعاء انها في تعيينها وتخصيصها وتحقق وقوعها كأنها محسوسة يستحق الاشارة الحسية ويجوز ان يكون الخطبة الحاقية وقعت بعد تأليف الكتاب وكتبه او يكون هذه اشارة الى ما بين الدفتين المحسوس وتأنيدها للخبر او الى النقوش المحسوسة وفيه بعد كما لا يخفى لان المقصود ايس ما بين دفتي المص والنقوش التي في كتابه بخصوصها فلا بد ان يراد ما بين الدفتين والنقوش على الوجه الكلي ولا شك انها ليست بمحسوسة فلا بد من القول بالتجوزح ايضا ( قوله قدس سره فوائد ) جمع فائدة وهي لغة ما استفدت من علم او مال وقيل مشتق من الفيد وفي تاج المصادر الفيد زيادة شدة ومنه الفائدة وقال الفاضل المحشي القيد آنچه كرفته وداده شود از مال وقال ويجوز ان يكون من فاد المال له بمعنى ثبت المال له فيكون الفوائد بمعنى الثوابت فالمعنى ح هذه الامور ثابتة بعيدة عن البطلان وعرفا ما يترتب من المصلحة على فعل



من حيث ترتيبه عليه واما اطلاق الفوائد على المعاني على تقدير الاشارة اليها  
فعلى الحقيقة واما على الالفاظ على تقدير الاشارة اليها فبطريق الجوز  
باعتبار ان معانيها فوائد او بطريق الحقيقة باعتبار انها فائدة تحصل بالتلفظ  
ومصلحة مرتبة عليه ( قوله قدس سره وافية ) اى كثيرة تامة من وفى الشئ  
اذا كثر وتم وعلى هذا المعنى تعلق قوله بحل مشكلات على وافية باعتبار تضمنه  
معنى التعلق اى كثرة تامة متعلقة بحل مشكلات الكافية ويجوز ان يكون من وفى  
بعهده اذ لم يغدر وعمل به وج لا احتياج فى تعلق بحل اليها الى التضمن تأمل  
( قوله قدس سره بحل مشكلات الكافية ) المشكل مأخوذ من الاشكال بمعنى الاشتباه  
سمى الحق الخفى مشكلا لانه يشبه الباطل وقيل من اشكل على هذا اذا دخل  
فى اشكاله وامثاله بحيث لا يعرف الابدال يتميز به وفى التلويح اذا خفى المراد بعرض  
يسمى خفيا وان خفى لنفسه فان ادرك عقلا فشكل اولا بل نقلا فحمل اولا اصلا  
فتشابه انتهى والتاء فى الكافية اما للتأنيث باعتبار ان الكتاب رسالة والمبالغة وللتنقل  
من المعنى الوصفى الى الاسمى فان المعنى المنقول اليه فرع للمعنى المنقول عنه كما  
ان التأنيث فرع للتذكير فجعل ما كان علامة للتأنيث علامة للنقل ( قوله قدس سره  
للامنة ) هى ظرف مستقر اعنى متعلقة بمحذوف فان قدر متعلقة منكرة كما هو القاعدة  
فى تقدير متعلقات الظروف المستقرة يكون حالا من الكافية تقديره بحل مشكلات  
الكافية حال كون الكافية كاشنة للامنة وينجى ح ان الكافية ليست بفاعل  
ولا مفعول بل مضاف اليه للمشكلات التى هى مفعول الحل والجواب ان الحال  
عن المضاف اليه للفاعل او المفعول يصح اذا صح حذف احدهما والاكتفاء  
بالمضاف اليه كما فى اتباع ملة ابراهيم حنيفا وسجى تحقيق ذلك فى هذا الكتاب  
وفيمانحن فيه يجوز ان يقال بحل الكافية كما يجوز ان يقال اتبع ابراهيم وان قدر  
متعلقه معرفة رعاية لجانب المعنى كما وقع من المتأخرين فى امثال هذه التراكيب  
يكون صفة للكافية اى مشكلات الكافية الكاشنة للامنة والامنة صيغة المبالغة  
والتاء فيها ايضا للمبالغة باعتبار ان المبالغ بالغ فى موصوفها لكثرة علمه وكاله فيه  
بأنه فى حكم جماعة موصوفة بالعلم فأدخل التاء فى الصفة باعتبار ان موصوفها  
جماعة فهى للتأنيث حقيقة ولهذا لا يجوز جعلها صفة لله تعالى مع انه  
اجدر بأطلاق هذه الصيغة المفيدة للمبالغة عليه تعالى ثم ان توصيف ابن الحاجب  
بوصف العلامة انما هو للمبالغة والتجليل والا فالشهور انها صفة من جمع  
جميع اقسام العلوم العقلية والنقلية كما هو حقه وليس ابن الحاجب الامن العلماء

فى العلوم العقلية ولذا خص قطب الملة والدين الشيرازى لوصف العلامة  
حيث سبق العلماء كلهم فى جميع اقسام العلوم ويجوز ان يكون ذلك التوصيف  
بناء على عدم الاعتماد بالعلوم الفلسفية ( قوله قدس سره المشتهر ) مشتهر  
بكسر الهاء وقد جوز بالقح بناء على ان اشهر جاء لازما ومتعديا وفى وصف  
ابن الحاجب بالاشتهار اظهار لعدم احتياجه الى التوصيف بالفضائل تفصيلا  
او اعتذار عن ذلك ( قوله قدس سره فى المشارق والمغارب ) المشارق جمع  
مشرق وهو اسم مكان من المشرق بمعنى الشمس قال فى الصراح المشرق  
والشارق آفتاب فالمراد من المشرق ح محل طلوع المشرق او من المشرق  
بمعنى الاشرار قال فى الصراح الاشرار روشن وتابان شیدن فالمراد  
من المشرق ح محل الاشرار والمغارب جمع مغرب وهو ايضا اسم مكان  
من المغرب قال فى الصراح الغروب فرونشستن آفتاب وما وجهها باعتبار  
ان المراد منهما البلاد التى فى جانب المشرق وفى جانب المغرب فكأنه سمي  
كل بلد مشرقى مشرقا وكل بلد مغربى مغربا او باعتبار ان الشمس من اول  
السرطان الى آخر القوس فى كل يوم مشرق ومغرب آخر وذلك مائة واثنان  
وثمانون يوما ثم يعود من اول الجدى الى آخر الجوزاء الى تلك المشارق والمغارب  
التي جاءت منها فجمعها باعتبار بعد المنازل ونشيتها كما وقع فى التنزيل  
( رب المشرقين ورب المغربين ) باعتبار مشرق الذهاب والعود ومغرب الذهاب  
والعود والمراد ح ايضا اشتهاؤه فى جميع وجه الارض وفى جمع اسامى الكتب  
ههنا من الفوائد والوافية والكافية والمشارق بحيث لم يخل بالمقصود لطافة  
لا يخفى حسنه ( قوله قدس سره الشيخ ) نقل عن بعض كتب اللغة  
ان الشيخ من ظهر فيه اثر كثرة السن وقال بعضهم هى من نحسين او احدى  
ونحسين الى آخر العمر اوالى ثمانين وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتجبل  
قال فى الصحاح شيخن الرجل اى وصفته بالشيخ للتجبل وكان المراد ههنا  
هذا المعنى اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا واعرابه اما بالجر على البدلية  
عن العلامة او الرفع بتقدير هو او النصب بتقدير اعنى فالجراولى لعدم التقدير فيه  
( قوله قدس سره ابن الحاجب ) عطف بيان للشيخ وتابع له فى الاعراب  
الشنة وهو كنية صاحب الكافية واسمه عثمان وهمرته قطعية اذ لا يراد منه المعنى  
الاضافى ( قوله قدس سره نعمده الله يغفرانه ) نقل عنه قدس سره التعمد السر  
انتهى وفى تاج المصادر التعمد ستر الذنب وفى الصراح الغفران پوشیدن كلاه



فعلى الاول معناه ستره الله تعالى بستر الذنب الذي هو لابق بجناحه ناس من محض  
اطفه وفضله من غير سابقة عمل مما هو المناسب بأضافة الغفران اليه تعالى وعلى  
الثاني معناه ستره الله تعالى ذنبه بستر الذنب الذي هو لابق بجناحه تعالى الخ  
فلا تكرار على هذا المعنى ايضا بعد ملاحظة معنى اضافة الغفران اليه تعالى ويجوز  
ان يراد من الغفران الرحمة ويراد من التعمد بالرحمة القبر بها كما قال في الصحاح  
تعمد الله برحمته اى غمره بها وقال في الصراح التعمد بكسر الغين غلاف شمشير  
وكارد والتعمد بالفتح مصدر بمعنى جعل السيف في غلافه مثلاً فعلى هذا في الجملة  
اشعار بتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات ( قوله قدس سره  
واسكنه بحبوة جناته ) نقل عن التاج الاسكان درجاي در آوردن والحبوة  
بضم البائين وسكون الحاء الاول وفتح الثاني قال قدس سره في الحاشية بحبوة  
الدار وسطها وهى من كل شىء وسطه وخياره انتهى يعنى جعل الله تعالى  
خيار جناته سكنى له والجنان بكسر الجيم جمع جنة ( قوله قدس سره نظمتها )  
يقال نظمت الاو او اى جمعتها فى سلك وقال الفاضل المحشى النظم در رسته  
كشيدن جواهر وهى صفة ثابته لفوائد وضميرها للفوائد فكأنه شبه الفوائد المنتشرة  
بالدرر والجواهر سواء كان المراد منها الالفاظ الدالة على المعانى او المعانى المدولة  
عن الالفاظ وشبه ترتيب الالفاظ الدالة على المعانى او ترتيب نفس المعانى بالنظم  
( قوله قدس سره فى سلك التقرير ) سلك الخيط والتقرير معناه فى اللغة قرار دادن  
وفى العرف افادة المعانى بالالفاظ الدالة عليها واطافة السلك الى التقرير من قبل  
اضافة المشبه به الى المشبه كلبين الماء ووجه الشبه انه كما يحفظ السلك اللاتى  
من التفرق كذلك يحفظ التقرير المعانى او الالفاظ من التفرق ثم لما كان الجمع  
فى السلك معتبرا فى مفهوم النظام فيحمل الكلام على التجريد او على ان سلك التقرير  
بيان للسلك المفهوم من النظم ( قوله قدس سره وسمط التحرير ) السمت الخيط  
الذى فيه الجواهر واللاتى والخرايز ونحو ذلك وما ليس فيه شىء فهو سلك  
والتحرير التقوم ونقل عن تاج المصادر التحرير نقش خط بر كرفتن واطافة السمت  
كأضافة السلك والمراد بنظم الفوائد فى سمط التحرير ضبطها فى قيد الكتابة  
ولما كان التحرير بعد النظم فى سلك التقرير شبه التحرير بالسمط الذى هو الخيط  
المنظم من اللاتى او نحوها وفيه اشارة ايضا الى ان التحرير لا يفارق الفوائد التى  
كاللاتى ( قوله قدس سره للولد العزيز ) قال الفاضل المحشى العزيز ارجند وكرامى  
وكباب وقال بعض المحققين العزة عندها لى اللغة الذكاء والفضل والوصف بالذكاء

والفضل فوصفه بالعزة فى قوة وصفة بالفضل والذكاء ( قوله قدس سره ضياء الدين  
يوسف ) يجوز فيه ايضا الاعراب الثلاثة والجر اولى اسلامته عن الحذف اما بالبديهة  
عن الولد او يعطف البيان عنه وضياء الدين لقب ولده ويوسف اسمه ادعى  
انه ضياء وسراج يهتدى به الى الدين وما فى الكتاب كضياء البيت وسراج  
يهتدى به الى البيت وما فيه ويوسف اسم عبرانى مشهور بضم السين وقرأ بفتح  
السين وكسرهما ايضا وقيل انه مضارع اسف مبنى للفاعل او المفعول او مفسر  
احدهما بمعنى الحزن مشتق من الاسف بمعنى الحزن والمراد منه العبد المقيم والمعتبر  
فى القراءة المشهورة هو القول الاول حيث لم يعرف فيها لبعته ( قوله قدس سره  
عن موجبات التلهف والتأسف ) كلاهما بمعنى الحزن وجمع الالفاظ المترادفة  
فى الخطب جائز بل قد يورث حسنا وقيل التلهف الحزن بسبب اتيان فعل لا بد  
من تركه والتأسف الحزن بسبب ترك فعل لا بد من الاتيان به ( قوله قدس سره  
وسميتها بالفوائد الضيائية ) ذكر التسمية ههنا والنظم فيما سبق بصيغة المضى  
اما لاجل ان الخطبة وقع ملحقا بعد تأليف الكتاب او التفاؤل او اظهار  
حصول اسباب هذا التأليف على وجه يصح ان يقال انه حصل وان يسمى بأسم  
( قوله قدس سره لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية ) هذا بيان وجه تسميتها  
بالضيائية ونسبتها الى ضياء الدين وترك وجه تسميتها بالفوائد اعتمادا على ظهورها  
واو اقصر فى هذا الكلام بذكر واحد من الجمع والتأليف ان لا يطول هذه الفقرة  
من الفقرة الاولى لكان انساب وانما نسب الى اللقب دون الاسم وهو يوسف  
اما لاجل انه باللقب اشهر اولان فى اللقب اشعارا بأنه شخص حقيق بأن ينسب  
اليه شىء ويجعل كالعلة الغائية بمثل هذا التأليف اولان فى هذه التسمية اشعارا  
الى معنى آخر وهو انه بضىء القلوب وبزيل عنها ظلمة الجهل وقريب من هذا  
ما قيل انه يجوز ان يكون النسبة الى الضياء باعتبار انه واضح فى نفسه موضح  
للكافية لا بالنسبة الى العلة الغائية ثم فى النسبة الى المركب يختار احد جزئيه لتعذر  
النسبة الواحدة الى كليهما واختار ههنا الجزء الاول مع ان المشهور فيه النسبة  
الى الجزء الثانى كما تقرر فى محله من ان النسبة الى ابن الزبير زبرى وذلك لان المعبر  
فى هذا الامر الجزء المقصود والمقصود فى ضياء الدين الجزء الاول ليحمل  
الشخص ضياء الدين وفى ابن الزبير الجزء الثانى ليرتفع قدر الشخص بالنسبة  
الى الزبير وانما قال كالعلة الغائية ولم يقل علة غائية لان العلة الغائية للشىء  
يكون مقدما عليه فى التصور ومتأخرا عنه فى الوجود وان وجود ضياء الدين



يوسف ليس بتأخر في الوجود عن هذا التأليف لكن لما كان باعشا لا قدمه  
على هذا التأليف محر كاله شبهه بالعلة الغائية والعلة الغائية في الحقيقة هي تعلمه  
وانتفاعه بل انتفاع جميع اصحاب التحصيل بهذا التأليف ولو قال لان تعلمه  
علة غائية لصح وكفى في وجه التسمية وقيل العلة الغائية ههنا هي اجرة  
وثوابه الاخرى ( قوله قدس سره نفعه الله تعالى ) لما يلزم في العلة الغائية  
الترتب والحصول طلب حصولها وترتيبها بالذات ( قوله قدس سره وسائر )  
مشتق من السور وهو بقية ما اكل فيكون بمعنى الباقي واما السائر بمعنى الجميع  
فقد قال صاحب الكشف انه لم يثبت في العربي لكن وقع كثيرا في كلام  
المصنفين بل في كلامه ايضا فان كان بمعنى الجميع ههنا يكون ولده مدعوا  
مرتين فهذا انفع له ( قوله قدس سره وماتوفيق الابالله ) لما اسند هذا النظم  
اللطيف والتأليف الشريف الى نفسه قال وماتوفيق الابالله دفعا لتوهم ادعاء  
الاستقلال والتوفيق جعل الاسباب موافقة لمسيباتها والمراد ان يكون اسباب  
حصول هذا التأليف موافقة له ليس الابالله تعالى قيل لابد من تقييد مفهوم  
التوفيق بما يخصه بالخير فان جعل اسباب الشر موافقة له لا يسمى توفيقا ثم لا يخفى  
ان فاعل التوفيق هو الله سبحانه ومن قاعدتهم انه لا ينسب الفعل الى فاعله بالباء  
بل بمن ويدخل الباء على الآلة فلا يقال الضرب يزيد اذا كان الضارب زيدا  
بل من زيد فالمناسب ان يقال وماتوفيق الامن الله ويمكن ان يقال لما وقع  
في كلام الله تعالى بهذا الوجه اختار هذا تبركا بكلامه فان قلت ينقل الكلام  
الى كلام الله تعالى قلت لابد من تطبيق القاعدة بكلام الفصحاء لا العكس فوقعه  
في الكلام الفصيح يدل على عدم صحة ما ذكرتم ( قوله قدس سره وهو محسبي )  
اي هو محسبي وكافي في التوفيق والسؤال لا اسأل غيره ( قوله قدس سره  
ونعم الوكيل ) الوكيل من يفوض اليه الامور وهو امان عطف على جملة وهو  
حسبي والمخصوص بالمدح فيه محذوف اي وهو نعم الوكيل فيكون من عطف  
الانشائية على الاخبارية وهو معيوب عندهم الا ان يقال ان الجملة المعطوف  
عليها انشائية لانشاء الثناء والمدح اذ ليس المقصود منها فائدة الخبر ولا لازمها  
واما عطف على حسبي والمخصوص هو الضمير السابق فيكون من عطف الجملة  
على المفرد الا ان يؤول حسبي بحسبني ويكتفى فيكون حيثئذ من عطف الجملة  
الانشائية على الخبرية وقد جعل بعضهم او او اعلى الابتداء لا العطف وجعل الجملة  
اعتراضية وجوز وقوعها في آخر الكلام ( قوله قدس سره اعلم ان الشيخ رحمه الله )

لمترك المصنف الابتداء بالحمد صريحا بعد التمين بالتسمية توجه عليه امر ان  
احدهما مخالفة لجمهور السلف في التصنيف لان المتعارف فيما بينهم هو الابتداء  
بالحمد صريحا بعد التسمية في مصنفاتهم والثاني عدم الامتثال بالامر المدلول  
من الحديث المشهور الدائر على الالفة من قوله عليه السلام ( كل امرئ ذي بال  
لم يبدأ بالحمد فهو اجذم ) اي اقطع فيكون كتابه من هذا الوجه اقطع فأجاب  
الشارح قدس سره عن الاول بقوله اعلم ان الشيخ الى قوله ولا يلزم وحاصله  
ان المتعارف فيما بين السلف الابتداء بالحمد صريحا بعد التسمية فيما يعتنون  
بشانه فيجوز ان يكون ترك المصنف التصريح بالحمد بعد التسمية لكسر النفس  
بتخييل ان كتابه من حيث انه كتابه ليس مما يعتنى بشانه ككتب السلف رحمهم الله  
حتى يبدأ بالحمد صريحا بعد التسمية على سنتهم فلم يلزم مخالفتهم ومن الثاني  
بقوله ولا يلزم الخ وحاصله ان عدم امثاله بالحديث ولزوم كون كتابه اقطع بمنوع  
فان الحديث يقتضي الايمان بالحمد في اول هذا الكتاب لا الكتابة بالحمد في اوله فيجوز  
وقوع الحمد من المصنف في اول كتابه مع عدم جزئيته فيه بكتب النقوش الدالة  
على الالفاظ كما فعل في سائر مقاصده وقيل في الجواب عنه ان المأمور به في الحديث  
هو الابتداء بالحمد في كل امرئ ذي بال وكتابيه من حيث انه كتابه ليس بذى بال  
حتى يجب الايمان بالحمد ويكون بتركه اقطع وفيه انه امر ذو بال في نفس الامر  
وعدم الاعتناء به بكسر النفس لا ينفعه في ترك ما امر به بل هو ترك الصلوة  
والصوم بتخييل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين ولم يفعل هذا الامر احد  
من العقلاء ويمكن ان يقال في هذا المقام لما اختار المصنف في هذا الكتاب  
طريق الاختصار كما يرى حتى اكتفى عن كثير من مقاصده باشارات دقيقة  
وعبارات موجزة اكتفى عن التحميد الذي هو في الحقيقة اظهار صفات الكمال  
للمحمود بما وقع في ضمن التسمية فلا يتوجه شيء من الامرين اما الاول فلانه  
لم يخالف السلف بل تبعهم في الايمان باللفظ الدال على الحمد وهو التسمية  
لكن لا على سنتهم روما للاختصار واما الثاني فلانه امثل بمضمون الحديث  
وجعل الحمد جزءا من كتابه ايضا وفيه ان ورود الحديث في شأن كل من الحمد  
والتسمية على حدة يقتضي الايمان بالحمد على الاستقلال لا الاكتفاء بما وقع  
في ضمن التسمية ( قوله قدس سره لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه )  
الباء في بحمد الله للتعدي اي لم يجعل بحمد الله في صدر رسالته والباء في بأن جعله  
للملابسة اي تصديرا ملابسا بأن جعله جزءا ( قوله قدس سره هضمنا لنفسه )



الهضم والهضم بالضاد المهملة والمجعة كلاهما بمعنى الكسر على ما صرح به في تاج المصادر فيجوز القراءة بكل منهما واما على ما في بعض الحواشي وما يفهم من الصراح ان الهضم بالمهملة الكسر وبالمجعة الانكسار فهو بالمهملة ههنا اذ المعنى على الكسر دون الانكسار فانه المفعول له بتقدير الام فلا بد ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعمل به والكسر فعل له دون الانكسار فان قلت هضماء مفعول له لقوله لم يصدر فيكون قيدا له ومن حكم النفي انه اذا دخل على كلام فيه قيد توجه الى القيد فيكون معنى الكلام ح ان الشيخ لم يصدر رسالته بحمد الله للهضم بل صدر به لامر آخر ولا يخفى عدم ارادة هذا المعنى وعدم صحته في نفس الامر ايضا قلت هو قيد لقوله لم يصدر لا التصدير الذي دخل عليه النفي والحاصل انه قيد للنفي اى عدم التصدير للهضم لا للنفي حتى يكون المعنى ان التصدير الكائن للهضم المنفي او هو قيد لفعل مثبت لزم من هذا الفعل المنفي اى ترك التصدير ههنا لنفسه (قوله قدس سره بتخييل ان كتابه) اى بتخييل نفسه او بتخييل مخاطبه ومن طالع كتابه (قوله قدس سره وبدأ بتعريف الكلمة) عطف على لم يصدر والابتداء اضافي بالنسبة الى سائر ما هو المقصود بالبيان في هذا الكتاب لاحق حتى تأخر تعريف الكلمة عن التسمية بل عن المعرف وتأخر تعريف الكلام عن تعريف الكلمة وبيان اقسامها والاشارة الى تعريف اقسامها فان قلت المناسب ان يقال وبدأ بتعريف الكلمة واقسامها وتعريف الكلام حيث اشار الى اقسام الكلمة قبل تعريف الكلام او يقال وبدأ بتعريف الكلمة والكلام واقسامها حيث اشار بعد تعريف كل منهما الى اقسامها اما الاشارة الى اقسام الكلمة فظ واما الاشارة الى اقسام الكلام فحيث قال ولا يتأتى ذلك الى آخره قلت نعم لكنه جعل تقسيمهما من تمة التعريف بناء على ما قالوا من ان تقسيم الشيء قد يفيد زيادة انكشافه فذكر التعريف ههنا شامل للتقسيم ايضا والا لا يصح الابتداء الاضافي بتعريف الكلام اذ لم يقدم تعريف الكلام على سائر المقاصد سوى تعريف الكلمة بل قدم عليه تقسيم الكلمة ايضا كما ترى وان لم يجعل التقسيم من تمة التعريف وقيل في نكتة الابتداء بتقسيمها ليحصل الاقسام المبحوث عنها كما قال بعض المحشين لم يصح الابتداء الاضافي بتعريف الكلام كما لا يخفى (قوله قدس سره لانه يبحث في هذا الكتاب) اشارة الى ان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فيبحث فيه تارة عن احوال الكلمة وتارة عن احوال الكلام ورد على من قال وانما موضوعه الكلمة والبحث عن الكلام راجع اليها او موضوعه الكلام

والبحث عن الكلمة راجع اليه واعلم انه قال السيد قدس سره في شرح المفتاح اعلم ان علم العربية ويسمى بعلم الادب علم يختز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وينقسم على ما صرح حوايه الى اثني عشر قسما منها اصول هي العمدة في ذلك الاحتراز ومنها فروع انتهى كلامه وعدد من الاصول النحو وعرفه بما حاصله انه علم يبحث فيه عن المركبات باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ويفهم من هذا ان موضوعه الالفاظ المركبة لا الكلمة والكلام كما يفهم من هذا الكتاب وبعض من حواشيه الا ان يقال المراد من المركب هو المركب مع غيره فهو اما كلمة حقيقة او حكما واما كلام فافهم من هذا الكتاب موافق بحسب المال لما ذكره السيد قدس سره وفيه ان اعتبار الهيئة التركيبية بأبي عن هذا التوجيه ويقتضى ان يكون المركب مقابلا للفرد ثم ان المراد بالبحث عن احوال الكلمة والكلام اثبات الاحوال لنفس الكلمة والكلام ولاقسامها من حيث انها اقسامها اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما يقال الكلمة تدل على معنى في نفسها او لا تدل او يقال الكلمة اما معرفة واما نكرة واما اثبات الاحوال لاقسام الكلمة فكما يقال الاسم معرب والاسم مبني او يقال المعرب لفظي او تقديري او يقال المعرب اللفظي مرفوع ومنصوب ومجرور واما اثبات احوال الكلام على نفسه فكما يقال الكلام امامركب من اسمين او مركب من اسم وفعل واما اثبات الاحوال لاقسام الكلام فكما يقال الجملة الخبرية التي وقعت خبر مبتدأ لا بد لها من عائد او يقال الجملة الخبرية التي وقعت حالا اما اسمية واما فعلية فالاسمية بالواو والضمير والفعلية كذا وكذا الى غير ذلك من الاحوال ولا يخفى ان هذا البيان مبني على مرادفة الكلام والجملة واعلم ان دأب المصنفين في علم النحو ان يذكروا قبل الشروع في المقصود بذاته امورا ثلاثة الاول تعريف الكلمة والكلام لكونهما موضوعي علم النحو والثاني تعريف علم النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز عنده ما يرد عليه من مسائل هذا العلم عما يرد عليه مما ليس من مسائله فيأخذ الطالب المطلوب ويعرض عن غيره والثالث بيان فائدة العلم والغرض منه ليراد رغبة الطالب في تحصيله ولا يفتر عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمص ترك الاخيرين وقد قيل في نكتة الترك ان كتابه للصبى الذي لا يكون تحصيله الا قسريا فلا ينفعه في تحصيله البصيرة ولا ما يوجب الرغبة ولا يخفى ضعف هذا (قوله قدس سره فتي لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما) الفاء للتفريع وقوله لم يعرفا اما بتشديد الراء من التعريف



او بتخفيفها من المعرفة وعلى كلا تقديرين مبنى هذا الكلام على ان معرفتهما السابقة التي يستدعيها بيان الاحوال يتوقف على التعريف ان تم تم والا فلا اعلم ان قوله متى لم يعرفنا ليس نتيجة الدليل السابق كما يتوهم من التفرع بل لازم النتيجة اذ حاصل قوله لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما شكل اول كبراه مطوى تقديره الكلمة والكلام ما يبحث في هذا الكتاب عن احواله وكل ما يبحث في هذا الكتاب عن احواله لابد من الابتداء بتعريفه في هذا الكتاب فينتج ان الكلمة والكلام لابد من الابتداء بتعريفهما في هذا الكتاب ولازم هذه النتيجة قوله متى لم يعرفنا كيف يبحث عن احوالهما ولا يخفى ان كبرى هذا الدليل محل منع الا ان يقال ان معنى الكبرى ان كل ما يبحث عنه ولا بد من معرفته اولاً وتعريفه لا سئلزام ما هو الواجب فان قلت المعرفة الواجبة قد حصلت قبل التعريف اذ لا يمكن تعريف الشيء بدون معرفته بوجه ما قبل التعريف قلت نعم تلك المعرفة حاصلة للتفكير لا لتعلم السامع والتعريف لاجلته على ان ارباب المعقول صرحوا بان تصور المحكوم عليه لا بد ان يكون ملائم للحكم فكون تلك المعرفة حاصلة لاحد قبل التعريف محل بحث وبالجمله تبين معلومية المحكوم عليه منها على وجه يصح الحكم عليه ويحصل هذه المعلومية من التعريف فاعرفه (قوله قدس سره وقدم الكلمة على الكلام) اى قدم الكلمة باعتبار التعريف كما هو المناسب بالسابق اعنى قوله بدأ بتعريف الكلمة والكلام او قدم الكلمة باعتبار التعريف والتقسيم كما هو المناسب باللاحق اذ جعل قوله لكون افرادها جزءاً من افرادها صلة لتقديم تقسيم الكلمة على تقسيم الكلام وقوله ومفهومها جزءاً من مفهومه صلة لتقديم تعريفها على تعريفه بطريق اللف والتشعر المشوش فان قلت كون افراد الكلمة جزءاً من افراد الكلام لا يكون باعاً لتقديم تقسيم الكلمة على تقسيم الكلام اذ التقسيم يكون للمفهوم لا للأفراد قلت التقسيم وان كان للمفهوم لكن الافراد ملحوظة ومنظورة فيه والغرض منه تمييز بعض الافراد من بعض آخر (قوله قدس سره لكون افرادها جزءاً من افراد الكلام ومفهومها جزءاً من مفهومه) المراد من الكلمة والكلام المضاف اليهما الافراد هو المفهوم لان الافراد تكون للمفهوم ومن الكلمة والكلام المضاف اليهما المفهوم هو اللفظ اذ المفهوم يكون للفظ فلا بد من القول بالاستخدام في ارجاع الضميرين المضاف اليهما المفهوم والمراد من جزئية افراد الكلمة لافراد الكلام ان فرداً ما من افراد الكلمة جزء من كل فرد من افراد الكلام

ومن جزئية مفهوم الكلمة لمفهوم الكلام ان مفهوم الكلمة مأخوذ في مفهوم الكلام حيث قال الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد فان قلت مفهوم الكلمة اللفظ الموضوع للمعنى المفرد وما هو جزء لمفهوم الكلام انما هو نفس الكلمة لان تلك المفهوم التفصيلي قلت لمفهوم الكلمة اعتبار ان اجمال وتفصيل وهو باعتبار الاجال مدلول لنفس الكلمة فهو بهذا الاعتبار جزء لمفهوم الكلام حيث يراد من الكلمة المأخوذة في تعريفه هذا المفهوم الاجالي فان قلت لا يجوز ان يراد بالكلمة المذكورة في تعريف الكلام مفهومها والامام صح ثبوتها لعدم تعدد المفهوم قلت عدم التعدد في المفهوم اذا اخذ المفهوم من حيث هو اما اذا اعتبر من حيث تحققه في ضمن الافراد ففيه التعدد والمأخوذ في تعريف الكلام هو المفهوم باعتبار تحققه في ضمن الفردين فلهذا عبر عنه بلفظ الثنية واعلم ان المقدمة الثانية لهذا الدليل مطوية سواء جعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه دليلاً واحداً او جعل كل منهما دليلاً آخر وهى ان الجزء مقدم طبعاً على الكل فينبغي ان يقدم وضماً لئلا يلزم مخالفة الوضع الطبع فان قلت لوجعل المجموع دليلاً واحداً لاحاجة الى المعطوف عليه اعنى كون افرادها جزءاً من افراد الكلام على تقدير ان يكون المدعى تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام اذ يكفي جزئية مفهوم الكلمة لمفهوم الكلام في وجه تقديم تعريفها على تعريفه قلت نعم ذكره ليظهر تقدمها بحسب الوجود الخارجى ايضا فيكون اشارة الى ان تقديم تعريف الكلمة بحسب الكتابة في هذا الكتاب يوجب الموافقة في التقديم بين الوجودات الاربعة المكتبي واللفظي والذهني والخارجي وذكر في بعض الحواشي ان كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه اى كون مفهومها جزءاً من مفهومه وكون افرادها جزءاً من افرادها اشارة الى وجه آخر لتقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام وفيه نظر لان كون افراد الكلمة جزءاً من افراد الكلام لا يستدعى تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام لجواز ان يكون افراد الشيء جزءاً لافراد شيء آخر مقدماً عليه وان كان الشيء الثاني بحسب المفهوم مقدماً على الاول كالمفرد والمركب المذكورين في كتب الميزان فان افراد المفرد جزء من افراد المركب لكن قدم مفهوم المركب على المفرد لكونه وجودياً ومفهوم المفرد عدمياً لتوقف معرفة الاعداد على ملكاتها كما صرح به المحقق الرازى في شرح الرحالة الشمسية ثم اعلم انه جعل بعض المحققين هذا الكلام اشارة الى وجوه اربعة لتقديم الكلمة على الكلام \* الاول توقف تحقق



مفهوم الكلام على مفهوم الكلمة \* والثاني توقف تحقق معرفة مفهوم الكلام على معرفة مفهوم الكلمة وكلا الأمرين لجزئية مفهوم الكلمة من مفهوم الكلام \* والثالث توقف تحقق فرد الكلام على فرد الكلمة \* والرابع توقف تحقق معرفة فرد الكلام على معرفة مفهوم افراد الكلمة وكلا الأمرين لجزئية افراد الكلمة لافراد الكلام ويرد على الوجهين الأخيرين انهما اذا كانا علة لتقديم تعريف الكلمة على الكلام يرد النظر المذكور آنفا الا ان يقال الوجهان الأخيران علة لتقديم تقسيم الكلمة واقسامها على تقسيم الكلام واقسامه كما اشيرنا اليه اولا ( قوله قدس سره فقال الكلمة ) الفاء للتعقيب ومدخولها اما معطوف على بدأ فالعنى لما اراد الابتداء بتعريف الكلمة والكلام فقال الكلمة كذا والكلام كذا او معطوف على قدم فعناه لما اراد تقديم تعريف الكلمة فقال الكلمة لفظ الخ وانما قدرنا الارادة في نظم الكلام لان الابتداء بالتعريف او تقديم التعريف انما يحصل بأن يقال في اول الامر الكلمة الكلمة كذا فليس قوله الكلمة كذا عقيب الابتداء او التقديم بل عقيب الارادة وقد جوز بعضهم ان يكون الفاء للتفسير يعنى ان الابتداء بتعريف الكلمة او التقديم لتعريفه هو القول في اول الامر الكلمة كذا ( قوله قدس سره قبل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام ) قال الامام الرازى الاشتقاق على نوعين اصغر واكبر فالاصغر كاشتقاق صبغ الماضى والمضارع واسم الفاعل والمفعول وغير ذلك من المصدر والاكبر هو قلب اللفظ المركب من الحروف الى انقلابه المحتملة مثلا اللفظ المركب من الحرفين كاليم والنون يقبل انقلابين كمن ونم واللفظ المركب من ثلاثة احرف يقبل ستة انقلابات لانه يمكن جعل كل واحد من الحروف الثلاثة اول هذا اللفظ وعلى كل من هذه الاحتمالات الثلاثة يمكن وقوع الحرفين الباقيين على وجهين مثلا اللفظ المركب من الكاف واللام واليم يقبل ستة انقلابات كلم ككل لك لكم مكل ملك واللفظ المركب من اربعة احرف يقبل اربعة وعشرين انقلابا وذلك لانه يمكن جعل كل واحد من الحروف الاربعة ابتداء تلك الكلمة وعلى كل من هذه التقديرات الاربعة يمكن وقوع الاحرف الثلاثة الباقية على ستة اوجه كما مر والحاصل من ضرب الستة في الاربعة اربعة وعشرون وعلى هذا القياس المركب من الحروف الخمسة فالمشتق منه في هذا الاشتقاق هو اللفظ المركب من الحروف المخصوصة من غير اعتبار ترتيب مخصوص فيها والمشتق هو اللفظ المركب من تلك الحروف باعتبار

ترتيباتها المخصوصة ثم اعلم ان المراد من الاشتقاق الواقع في قواهم هذا اللفظ مشتق من ذلك اللفظ هو الاشتقاق الاصغر غالبا وعرفه الفاضل المحشى بقوله الاشتقاق ان تجدد بين اللفظين تناسبا في احد المدلولات الثلاثة واشتركا في جميع الحروف الاصلية او في اكثر مع تقارب ما بقى في المخرج ويرد على هذا التعريف امران احدهما انه يصدق على كل من الضارب والمضروب مثلا بالنسبة الى الآخر مع انه ليس احدهما مشتقا من الآخر والثاني ان هذا التعريف يقتضى ان المشتق هو المناسبة بين اللفظين لا احد اللفظين وقد يجاب عن الاول بان المراد من التناسب التناسب الذى به يكون احدهما مردودا الى الآخر او مأخوذا منه ولا شك ان بين الضارب والمضروب ليس مثل ذلك التناسب بين الضارب والضرب والمضروب والضرب ولا يخفى عدم انضباط هذا وعن الثاني بأن في العبارة مسانحة والمراد وجدان احد اللفظين مناسباً للفظ بالآخر فالمشتق هو اللفظ قال العلامة انتقازانى في التلويح الاشتقاق بصيرتارة باعتبار العلم فيقال هو ان تجدد بين اللفظين تناسبا في اصل المعنى والترتيب فيرد احدهما الى الآخر فالمدود مشتق والمردود منه مشتق منه وتارة باعتبار العمل فيقال هو ان يأخذ من اللفظ ما يناسبه من حروفه الاصول وترتيبها فيجعله دالاً على ما يناسب معناه فالأخوذ مشتق والمأخوذ منه مشتق منه فما وقع في عبارة بعض المحققين من ان الاشتقاق هو رد كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى هو تفسير الاشتقاق باعتبار العلم وانما قال قبل الكلمة والكلام مشتقان من الكلم اشارة الى ضعف هذا القول وذلك لان التناسب ههنا بين المشتق والمشتق منه ليس الا باعتبار التأثير المخصوص الذى هو لازم معنى الجرح اى التأثير الذى يصحبه الالم وهو ايسر مدلولاً مطابقاً للمشتق ولا تضمنياً وذلك ظ ولا التزامياً حيث لا يفهم منه بل هو يحصل من بعض افرادهما فلا يخفى بعد هذا الاشتقاق ( قوله قدس سره وهو الجرح ) الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه بجرحه بفتح العين فيهما واما الجرح بضم الجيم فهو اسم بمعنى الجراحة ( قوله قدس سره لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح ) هذا التعليل لاثبات جرح المدعى بتقدير الكلام اى بين الكلمة والكلام وبين الكلم مناسبة في اللفظ والمعنى اما المناسبة في اللفظ فقط واما في المعنى فللتأثير معانيهما في النفوس كالكلم الذى هو الجرح قال بعض المحققين ان اكتفى بمطلق التأثير في التشبيه بالجرح يكون جارياً في الالفاظ باعتبار تأثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر الخ يدل



على انه اراد التأثير باحداث الالام وفيه تأمل ( قوله قدس سره وقد عبر  
بعض الشعراء ) نقل عن الشيخ الكازروني رح ان قائل هذا الشعر امير المؤمنين  
على ابن ابي طالب كرم الله وجهه ورضي الله سبحانه تبارك وتعالى عنه  
لعل هذا لم يبالغ الشارح والالام يرض بأن يعبر عنه بعض الشعراء والمقصود  
من هذا الكلام ان في التشبيه علاقة معتبرة فيما بينهم ( قوله قدس سره حيث )  
يحتمل التعليل والمكان ( قوله قدس سره جراحات السنان لها التيام ) الجراحات  
جمع جراحة بكسر الجيم بمعنى خستكي والسنان سرنيزه وتيزي هر جيزي  
والالتيام مهموز العين بيوسه شدن وفراهم آمدن ( قوله قدس سره ما جرح  
اللسان ) اللسان جاء بمعنى اللثة والجراحة الخصوصية وكلاهما يحتمل ههنا  
( قوله قدس سره والكلم بكسر اللام جنس لاجمع ) قيل هذا البحث بحث  
تقريبي له ادنى مناسبة بهذا المقام باعتبار كون الكلم مقابلا للكلمة والاولى انه  
ليتحقق الكلمة لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هي بتحقيق الكلم اذ به يعرف  
ان التاء للفرق بين الواحد والجمع والفرق بين الواحد والجنس ( قوله قدس سره  
كتمر وتمرة ) فان قلت ما الفائدة في ذكر تمر في المشبه به وما معنى التشبيه قلت  
المعنى ان الكلم جنس والتاء اذا زيدت عليه فهي للوحدة كما ان تمر اجنس  
والتاء فيه للوحدة فكأنه شبه الكلم بالتمر والكلمة بالتمر فان قلت لاشك  
في انهم لا يطلقون الكلم الا على الثالث فصاعدا ويطلقون التمر على الواحد  
والاثنين ايضا فلا يكون الكلم جنسا كتمر فكيف شبه به قلت ما وقع من الفرق  
بينه وبين التمر من انه لا يستعمل الا على الثلاثة فصاعدا بخلاف التمر انما نشأ  
من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص وبقي التمر على وضعه  
الاصل وما عرض بحسب الاستعمال لا يقدح في التشبيه الذي هو بحسب  
اصل الوضع وقيل يحتمل ان يكون كتمر وتمرة مثالا للجمع المنفي وواحده يعني  
ان الكلم ليس بجمع واحده الكلمة كما ان تمر جمع تمر واحدة كما ذهب اليه  
الشيخ جار الله في بعض تصانيفه ( قوله قدس سره بدليل قوله تعالى اليه يصعد  
الكلم الطيب الخ ) وجه الاستدلال ان الطيب في الآية وقع صفة للكلم  
فلو كان الكلم جمعا لوجب تأنيث صفته والتالي باطل وكذا المقدم قيل  
اعتبار التأنيث في الجمع بحسب التأويل فيجوز ان لا يعتبر التأويل في بعض  
التركيب ورد بان المفرد لا يقع صفة للجمع الا بهذا التأويل فلا بد من تأنيثه  
فان قيل هذا الدليل اما لا يثبت الجنسية او لنفي الجمعية او لكليهما فعلى الاول

لا يثبت المدعى وعلى الثاني يلزم بقاء اصل المدعى وهو الجنسية بلا دليل  
وعلى الثالث لا يتم التقريب قلنا الكل محتمل واتمام الدليل بالضعاف مقدمة هي  
عدم القول بالفصل بين الجمعية والجنسية في هذا المقام واعلم انه استدلل ايضا  
بعدم جمعية الكلم بان هذا الوزن ليس من اوزان الجمع وبانه يصغر الى كلم  
وهذا الوزن من اوزان تصغير المفرد وفيه منع ( قوله قدس سره وقيل جمع )  
واليه ذهب الجوهري وصاحب اللباب وبعض من النحويين حيث قالوا جمع الكلمة  
كلمات وكلم وقيل في التوفيق بين مذهب الجمهور وهذا القول ان من قال انه ليس  
بجمع اراد انه الجمع المستعمل في المعنى ليس بجمع بحسب اللفظ والوضع ومن قال  
انه جمع اراد انه مستعمل في معنى الجمع حيث لا يطلق الا على ما فوق الاثنين  
( قوله قدس سره حيث لا يقع الا على الثالث فصاعدا ) كلمة حيث للتعليل  
وقوله فصاعدا حال وعمله محذوف تقدير الكلام لانه لا يقع الا على الثالث  
فيراد ما يقع هو عليه صاعدا لا ينحني ان المقصود من هذا الدليل اثبات الجمعية  
التي نفاها الجمهور اى الجمعية بحسب اللفظ ولا شك في عدم اثباته لهذه الدعوى  
واو كان مثبتا يلزم ان يكون مثل القوم والرهط وغيرهما مما لا يطاق الا على الثالث  
فصاعدا جمعا ولم يقل به احد ( قوله قدس سره والكلم الطيب يأول ببعض  
الكلم ) اما بتقدير البعض او بارادته من لفظ الكلم وعلى هذا التقدير يكون الطيب  
صفة للبعض لا للكلم فلا حاجة الى تأنيثه ولا ينحني بعد هذا التأويل اذ حل  
الصفة على الصفة الكاشفة للبعض لا التخصصة للكلم بعيد من دأب ارباب  
اللغة وقيل يمكن ان يأول بكل واحد من الكلم الطيب بان يجعل الطيب  
صفة لكل واحد ويرد عليه ان الصفة حيث لا يكون مطابقة للموصوف  
في التكثير اذ الموصوف نكرة والصفة معرفة ويمكن ان يقال في رد شاهد  
الجنسية ان الطيب صفة للكلم المعرف باللام واللام ابطل جمعيته فليعتبر تأنيثه  
الذي باعتبار جمعيته فليؤنث صفته وكيف يكون معنى الجمعية معتبرا ههنا اذا  
اعتبر لزم ان لا يصعد اليه الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلمة  
( قوله قدس سره واللام فيها الجنس ) سمي ان المختار عند المصنف هو مذهب  
سيديويه من ان اللام التعريف والهمزة لتلازم الابتداء بالساكن فاختار اشارح  
قدس سره ههنا ما هو المختار عند المصنف فقال اللام فيها اى في لفظ الكلمة  
الجنس ولم يقل والتاء فيها للوحدة اكتفاء بذكره فيما قبله اول تعيينها بخلاف اللام  
فانه يمكن ان يذهب الذهن الى اللام في الكلم واعلم ان لام التعريف موضوعة



الإشارة إلى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها إلى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس وحيث ان يقصد إلى نفس ذلك المفهوم من حيث هي هي لام الحقيقة من حيث هي هي كافي قولنا الانسان نوع وكثيرا ما يطلق لام الجنس على هذا القسم منه كما فيما نحن فيه واما ان يقصد إلى هذا المفهوم من حيث تحققه في ضمن فرد ما فهي لام العهد الذهني كافي قولهم ادخل السوق واما ان يقصد إليه باعتبار تحققه في ضمن كل فرد له فهي لام الاستغراق كافي قوله تعالى ( ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) او يشار إلى قسم من مفهوم اللفظ معهود بين المتكلم والمخاطب يسبق فهمه إليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو قوله تعالى ( فعصى فرعون الرسول ) فرجح كون اللام للجنس لانه الملايم بمقام التعريف وجوز كونها للعهد الخارجي بإرادة قسم من المعنى اللغوي للكلمة او بما يطلق عليه هذا اللفظ وهو المذكور على السنة النحاة ولم يجز كونها للاستغراق او للعهد الذهني لان التعريف لا يكون للأفراد ولا فرد ما لا على التعيين ( قوله قدس سره والتاء للوحدة ) اعلم ان الوحدة قد تكون جنسية أي صفة الجنس فيقال هذا جنس واحد أي ليس جنسين وقد تكون فردية أي صفة لفرد الجنس فيراد منه فرد واحد من مفهوم الجنس لا مجموع فرديه او ثلاثة مثلا فالسابق وهو تشبيه الكلمة والكلم بالثمرة والتمر على الجمل الاول يستدعي ان يكون التاء للوحدة الفردية كافي الثمرة للوحدة الفردية فيكون افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افراد له حتى لا يصح جعل كلمتين معا فرد هذا المفهوم واللاحق وهو قوله ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة الخ يقتضي ان يكون التاء للوحدة الجنسية والظاهر ان التاء ليست تلك الوحدة مقصودة منها فان التعريف للجنس والماهية من حيث هي لا الموصوف بالوحدة وان كانت متصفة بها بل لا يقصد الوحدة الفردية ايضا ويحتمل الكلام على التجريد من الوحدة ويؤيد ذلك ما سبقول وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة ( قوله قدس سره ولا منافاة بينهما ) أي بين التاء واللام ان بين الجنس والوحدة هذا إشارة إلى جواب سؤال مقدر تقديره ان بين الكثرة التي هي مدلول الجنس ولازمه وبين الوحدة التي هي مدلول التاء ولازمها منافاة فكيف يصح حل اللام على الجنس والتاء للوحدة المناقبة له فأجاب عنه بقوله ولا منافاة بينهما لكن هذا جواب جدلي الزامي مذكور على سبيل التزل يعني على تقدير تسليم ان يكون التاء

للوحدة الجنسية لا تشمل المناقاة بينهما واما على تقدير ان تكون للوحدة الفردية كما يمكن تحكيحها فعدم المناقاة ظاهر قد يشاقش ههنا بانه يمكن تقرير السؤال المقدر بطريق المنع بان يقال لا تشمل صحة جعل التاء في الكلمة للوحدة بعد جعل اللام للجنس ثبوت المناقاة بينهما فعلي هذا يكون جواب الشارح قدس سره منعاً في مقابلة المنع وهو غير موجه ( قوله قدس سره لجواز اتصاف الجنس بالوحدة ) فيه ان المناقاة بين الامرين بان لا يصدقاً معاً على ثالث ولا يقدح فيها اتصاف احدهما بالآخر لجواز اتصاف احدهما بالآخر لا ينفي المناقاة المتوهمة ههنا وهي اتصاف الكلمة بالجنس والواحد ( قوله قدس سره ويمكن جعلها على العهد الخارجي ) وان كان خروجاً عن جادة التعريف ومحوها إلى تكلف جعلها قسماً مما يطلق عليه لفظ الكلمة او من الكلمة اللغوية ( قوله قدس سره اللفظ في اللغة الرمي ) اعلم انه يفهم من اطلاقاتهم في كتب اللغة ان يكون اللفظ في اللغة ثلاثة معانٍ احدها الرمي المطلق سواء كان من الفم او غيره وكان الشارح قدس سره اختار هذا حيث اطلق الرمي اولا وفسر قولهم لفظت النواة برميها المطلق ثانياً وذلك لما عرف من اطلاقاتهم انه يقال لفظت النواة اذا رمى النواة لامن الفم بل اخرجت من الثمرة قبل ادخالها في الفم والثاني الرمي من الفم والثالث النطق قال في النصراح لفظ بيرون افكندن ازدهان وسخن كفتن ولا يخفى ان اعتبار واحد من المعنى الثاني والثالث اصلاً للمعنى العرفي انبى واقرب من اعتبار المعنى الاول لكن لم يعتبر الشارح المعنى الثاني كما هو الظاهر من عباراته لما ذكرنا من انه عرف من اطلاقاتهم اللفظ بمعنى الرمي المطلق ولا المعنى الثالث وهو ظاهر وانما لم يعتبره لان اللفظ بمعنى النطق لا بد ان يتعدى بالباء وقال في القاموس لفظ به أي نطق فاللفظ بمعنى النطق المناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ المطلق بدون الصلة فانه باعتبار هذا المعنى صفة المتكلم دون الكلمة فان قلت يكفي في النقل التعاق فيصح نقل اسم صفة المتكلم وهو اللفظ بمعنى النطق إلى ما ينطق به ثم منه إلى المعنى العرفي ولا يخفى قرينه بالمعنى العرفي بسبب اختصاصه باللفظ بخلاف الرمي المطلق قلت نعم لكن المعنى العرفي النحوي يكون اعم مما ينطق به لشموله اللفظ الحكمي ايضا ولم يعهد بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص إلى المعنى الاعم وهذا على خلاف ما قال الشيخ الرضي في هذا المقام من ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل في عرف اللغة فيما يتكلم به وهو المراد ههنا فعلي



هذا لا يكون فيه نقل في عرف النحاة الا ان يقال ارتكاب النقل باعتبار ان اللفظ في عرف اللغة بمعنى الملفوظ به حقيقة والنحاة يريدون به الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما وحينئذ يلزم خلاف ما عهد بين ارباب الاصطلاح ( قوله قدس سره ثم نقل في عرف النحاة ) هذا الاصطلاح غير مخصص بالنحاة بل جميع ارباب العربية يريدون هذا المعنى ( قوله قدس سره ابتداء او بعد جملة بمعنى الملفوظ ) فعلى الاول لا يحتاج الى مؤنة تعدد النقل وهو من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او تسمية المتعلق بالفتح باسم المتعلق بالكسر وعلى الثاني يكون العلاقة بين المنقول اليه والمنقول عنه اقوى اذ يكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وفيه ان الظاهر ان يكون الملفوظ بمعنى المرمى حقيقة والمعنى المنقول اليه هو ما يتلفظه حقيقة او حكما فيكون النسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول اليه هي العموم من وجه فلم يكن من قبيل تسمية الخاص باسم العام قال الفاضل المحشي ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى المرمى من الفهم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة وقد عرفت الكلام فيه ( قوله قدس سره الى ما يتلفظه الانسان ) الباء للتعددية والتلفظ بمعنى التكلم والنطاق فلا يرد ما ينقل من ان في هذا التعريف دورا اذ معرفة يتلفظ المأخوذ في هذا التعريف يتوقف على معرفة اللفظ المعرف لكونه مأخذا اشتقاقه لان مأخذا الاشتقاق هو اللفظ اللغوي والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي فان قلت الحركات والحروف الاعرابية اما كلمات او لا فان كان الاول يلزم تركيب زيد في جاء زيد من كلمتين فلم يكن كلمة لكونه موضوعا لمعنى مركب فلم يكن اسما معربا لكونه قسما من الكلمة وان كان الثاني يلزم ان لا يكون تعريف الكلمة مانعا لصدقه عليها اذ يصدق تعريف اللفظ عليها وصدق باقي قيود تعريف الكلمة ظاهرا قلت قد اختلفوا فيها فذهب بعضهم الى انها كلمات فجمع المركب من الاسم والحركة الاعرابية لفظ مركب عندهم والمعرب هو الاسم المعروض لذلك الحركة وذهب بعضهم الى انها ليست بكلمات واخرجهما من تعريف اللفظ بارادة ما يتلفظ به اصالة ولا يخفى انها تخرج الحركات دون الحروف الاعرابية لكونها تتلفظ بالاصالة وما قيل انها مخرجة بقيد الوضع عن تعريف الكلمة مردود بما ذكره الشارح في بحث الفاعل من ان الاعراب دال بالوضع ( قوله قدس سره حقيقة او حكما ) مهملات كان او موضوعا مفردا كان او مركبا ( التعميم الاول لدفع توهم عدم جامعية تعريف الكلمة بسبب خروج الضمائر المستترة عن اللفظ والثاني لدفع توهم عدم

الاحتياج الى قيد الوضع في تعريف الكلمة بسبب خروج المهملات عن اللفظ والثالث لدفع توهم عدم الاحتياج الى قيد الافراد في تعريف الكلمة بسبب خروج المركبات من اللفظ وانما قدم المهمل على الموضوع مع شرف الموضوع واعتبار الوضع في الكلمة لان المقصود من التعميم ههنا ادخال المهملات في اللفظ اذ لا تردد في دخول الموضوع فذكرها اهم ولتقدم مرتبة الاهمال على الوضع في الواقع اذ اللفظ يبنى او لا غير موضوع ثم يوضع لمعنى نقل عنه قدس سره في الحاشية وانما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيهها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل واعلم ان الظاهر ان يكون تلك التعميمات الثلاث لما الموصولة في ما يتلفظ ولا يبعد ان يجعل التعميم الثاني اعني قوله مهملات كان او موضوعا لما يتلفظ به الانسان حقيقة اذ الملفوظ الحكمي لا يكون مهملات ويجعل التعميم الثالث بالنسبة الى اللفظ الموضوع اذ المهمل لا يتصف بالافراد والتركيب تأمل ( قوله قدس سره واللفظ الحقيقي الخ ) لم يرد بالحقيق ما هو مقابل المجازي حتى يرد عليه ان المنوى ايضا لفظ حقيقي اذ اللفظ موضوع عرفا لكل ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما بل اراد بالحقيق ما يقابل الحكمي وذلك ظاهر حيث قال في مقابلته والحكمي كالمنوى في زيد ضرب والحاصل انه لما قسم اللفظ الى الحقيقي والحكمي حيث قال في تعريفه حقيقة او حكما وهو اشارة الى تقسيمه كما حقق في موضعه فاراد ان يمثل عن قسميه فقال اللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوى في زيد ضرب فان قلت او قال ما يتلفظ به حقيقة كزيد وضرب او يتلفظ به حكما كالمنوى في زيد ضرب لكان ابعد من المناقشة قلت المقسم هو اللفظ لا ما يتلفظ به فتأمل ( قوله قدس سره كزيد وضرب ) قيل ترك مثال الحرف اكتفاء بالكاف او الواو في كزيد وضرب لكن لا يخفى بعمده ويمكن ان يقال ليس مقصوده ذكر جميع الاقسام للكلمة حتى يجب عليه ان يذكر مثال الحروف ايضا بل المراد ان يذكر مثال اللفظ الحقيقي والحكمي وان يبين ان الالفاظ التي في زيد ضرب بعضها حقيقي وبعضها حكمي فقال ان زيد وضرب في زيد ضرب لفظ حقيقي والمستتر في تحت ضرب لفظ حكمي فعلى هذا يكون قوله في زيد ضرب ظرفا لمجموع قوله واللفظ الحقيقي واللفظ الحكمي لا للثنائي فقط لما هو اللفظ ( قوله قدس سره اذ ليس من مقولة الحرف والصوت ) هذا دليل على ان المنوى ليس بلفظ حقيقي صغرة مطوية تقريره



بطريق الشكل الثاني ان كل لفظ حقيقى فهو من مقولة الحرف والصوت ولاشئ من المنوى من مقولة الحرف والصوت فلاشئ من اللفظ الحقيقى بمنوى وينعكس الى لاشئ من المنوى بلفظ حقيقى والصوت عندنا محدث بمحض خلق الله تعالى من تأثير تموج الهواء بالحاصل بالقرع او القلع كسائر الحوادث وعند الفلاسفة كيفية تحدث بالهواء بسبب توجه بمقاومة القارع المقروع والقاع المقلوع ( قوله قدس سره ولم يوضع له لفظ ) قيل هذه العبارة مع انه مما لا حاجة اليه توهم انه لا بد في اللفظ الحقيقى من ان يوضع بازائه لفظ مع انه ليس كذلك وقيل ايضا يجوز ارجاع الضمير الى المنوى فهذا الضمير الراجع اليه موضوع بازائه لكن بوضع عام فلا بد ان تحمل العبارة على انه لم يوضع له لفظ بوضع مخصوص به ويمكن ان يقال هذه العبارة يجوز ان يكون بياناً وتوضيحاً لقوله ليس من مقولة الحرف والصوت فالمعنى انه لم يبين من الحروف والاصوات لفظ يتحقق ذلك المنوى كما في اللفظ الحقيقى فعلى هذا لا يردشئ مما نقلناه وذكر بعض المحققين انه لم يوضع لفظ بازاء المنوى فليس في نحو اضرب الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار اللفظ فاقيم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا بجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظه فانه مما خفى على غيرى حتى قال بعض الفضلاء لا درى من اى مقولة هو فليت فولى بلفظه انتهى كلامه ولا يخفى انه يرد على حل هذا المحقق العبارة ما نقلناه وايضا يرد عليه ان الفاعل المعقول وان اعتبر جزءا من الكلام الملفوظ في نحو اضرب من غير تلفظ لكن وضع بازائه لفظ في غير هذا التركيب ويؤيده قوله تارة يكون واجبا وتارة ممكنا اذ لا شك ان ضمير ضرب اذا كان راجعا الى زيد يكون الفاعل المعقول هو زيد وهو وان لم يعتبر في هذا الكلام بلفظه لكنه وضع بازائه لفظ زيد فالاولى ان يحمل الكلام على ما قلناه ويقال ان المنوى في تحت ضرب غير الفاعل المعقول بل امر دال عليه ليس من مقولة الحرف والصوت ولم يبين من الحروف والاصوات لفظ لتحقيقه ولا يدري انه من اى مقولة كما ذكره الفاضل المحشى ( قوله قدس سره وانما عبروا عنه الخ ) لما توهم ان مثل لفظ هو وانت بنى لتحقيق ذلك المنوى فكيف يقال لم يوضع له لفظ فدفع بان لفظ المنفصل بنى لتحقيق ضمير المنفصل لكنه قد يستعار

ذلك المنفصل له وقد يقال ان هذا القول لا يثبت انه لم يبين له لفظ والمعنى انه لو وضع له لفظ لكان التعبير عنه بهذا اللفظ لكنه يعبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له فلم يوضع له لفظ ( قوله قدس سره واجروا عليه ) عطف على قوله ليس من مقولة الحرف والصوت لانه لا على قوله عبروا عنه اذ المقصود منه اثبات حكمية المنوى لا دفع التوهم المذكور وكبراه مطوية تقريره بطريق الشكل الاول ان المنوى امر اجروا عليه احكام اللفظ وكل ما جرى عليه احكام اللفظ فهو اللفظ حكما فالمنوى لفظ حكما ( قوله قدس سره احكام اللفظ ) من كونه مسندا اليه ومطوفا عليه وذاتا حال وغير ذلك ( قوله قدس سره فكان لفظا حكما لاحقيقة ) تفريع على الدليلين والمناسب ان يقال فلم يكن لفظا حقيقة بل حكما ليكون الاول تفريعا على الدليل الاول والثاني على الثاني بطريق الف والنشر المرتب لكنه اختار هذا الطريق اشارة الى ان المقصود الاصلى اثبات كون المنوى لفظا حكما ونفى حقيقته طفيلي لاثبات ذلك فتأمل او يجعل التفريع عقيب المتفرع عليه وبليبه بقدر الامكان ( قوله قدس سره والمحذوف لفظ حقيقة ) لما اشار الى ان اللفظ حقيقى وحكمى اراد ان يبين ان المحذوف من القسم الاول دون القسم الثاني ويمكن ان يكون هذه العبارة مع ما سبق من قوله واللفظ الحكمى كالمنوى اشارة الى رد ما نقل من المص انه قال في ايضاح الفصل المستتر هو المحذوف لكن عبروا عن المحذوف الذى هو الفاعل بالمستتر صوتا للسان عن حذف الفاعل انتهى وجه الرد ان التحقيق ان المستتر لفظ حكمى فلو كان محذوفا لكان لفظا حقيقة ولم يتحقق اللفظ الحكمى فيرد فلا يحتاج الى تعميم ما تلتفظ به الانسان من الحقيقى والحكمى ( قوله قدس سره اذ قد تلتفظ به الانسان في بعض الاحيان ) فان قلت لفظ قد يفيد ما يفيد قوله في بعض الاحيان فاحدهما مستدرك قلت لا ثم ان لفظ قد ههنا للتقليل لجواز ان يكون التحقيق كما في وقع في قوله تعالى ( قد يعلم الله المعوقين ) ولو سلم فيجوز ان يكون لتقليل المفعول اى تلتفظ الانسان ببعض المحذوف في بعض الاحيان او لتقليل الفاعل اى تلتفظ به بعض الانسان في بعض الاحيان او باعتبار ان اللفظ اذا لم يكن محذوفا كان تلتفظ في بعض الاحيان فاذا حذف فقد تلتفظ في بعض الاحيان قيل ان اريدانه قد تلتفظ بكل محذوف ممنوع وان اريدانه تلتفظ ببعض المحذوفات كما نطق به بعض احتمالات الجواب السابق فالدليل لا يثبت المدعى وهو ان كل محذوف لفظ حقيقة اجيب بان المراد هو الاول ومعنى قوله كل لفظ محذوف



قد يتلفظ به الانسان انه قد يمكن ان يتلفظ به الانسان وفيه ان امكان تلفظ كل محذوف  
ممنوع كما سيجي مثل هذا البحث في كلمات الله تعالى واوسلم فيلزم استدراك لفظ قد  
الاذا كان للتحقيق ( قوله قدس سره وكلمات الله تعالى داخله فيه ) اي في اللفظ  
والمقصود من هذا الكلام دفع اعتراض توجه في هذا المقام من ان اعتبار تلفظ  
الانسان في تعريف اللفظ يخرج عنه كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن من حيث  
انها يتكلمها الله تعالى والملك والجن مع انها الفاظ فدفع بأنها داخله في اللفظ  
بسبب انها مما يتلفظ بها الانسان في الجملة او المراد انها مما من شأنه ان يتلفظ به  
الانسان او مما يتلفظ به الانسان حكما كالنويات فان قلت اذا كانت كلمات الله تعالى  
وكلمات الملائكة والجن كلها الفاظا فما الفائدة في ذكر الانسان في تعريف اللفظ لموهم  
لاخر اجبتها قلت ذكر الانسان اشارة الى ما اصطالحوا من ان لفظية جميع الكلمات  
انما هو باعتبار تلفظ الانسان حتى ان اهل اللسان لم يطابقوا التلفظ على تكلم  
الله تعالى ولم يتحقق من الشارع اذن في ذلك ولهذا يقال كلمات الله تعالى ولم يقل  
الفاظ الله تعالى فان قلت ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص لما يتكلم به سبحانه  
وتعالى ولما يتكلم به الملائكة والجن فلا يمكن ان يكون ما يتكلم به الله تعالى والملك  
والجن بعينه ما يتلفظ به الانسان فكيف يصح صدق التعريف عليها قلت هذا  
تدقيق فلسفي غير ملائم عند الادباء بل المعروف عندهم ان اللفظ لا يتعدد ولا يتغير  
بتعدد المحل وتغيره وان المحال بالنسبة الى اللفظ كالا مكنة بالنسبة الى الشخص المتمكن  
وان كان بحسب التحقيق ان اللفظ الصادر عن شخص مغاير للصادر عن شخص  
آخر بل الصادر عن شخص واحد في وقت مغاير لما صدر في وقت آخر عنه  
( قوله قدس سره اذهي مما يتلفظ به الانسان ) اي اذهي مما يتلفظ به الانسان  
اما بالفعل او من شأنه ان يتلفظ به وكل ما هو كذلك فهو لفظ يرد عليه ان يكون  
جميع كلمات الله تعالى كذلك ممنوع وان اريد البعض لا يتم التقريب فان قلت  
ان جميع كلمات الله تعالى من جنس واحد فامكان تلفظ الانسان في بعضها  
يستلزم امكان تلفظ الباقي قلت الاتحاد في الجنس ممنوع واوسلم فاستلزام امكان  
تلفظ البعض امكان تلفظ الباقي ممنوع الا يرى ان الوثوب مثلا من المسافة  
القصيرة ممكن ومن البعيدة لا مع اتحاد الجنس لا يقال المراد بما يتلفظ به الانسان  
ما يتلفظ بنوعه وجميع كلمات الله تعالى كذلك اذ التلفظ بنوع الشيء لا يقتضي  
التلفظ بكل فرد من افراده بل يكفي التلفظ بفرد ما لا نقول اتحاد النوع في جميع  
كلمات الله تعالى ممنوع واوسلم فاعتبار نوع اللفظ في تعريف اللفظ يستلزم الدور

اذنوعه يعرف بهذا التعريف فالاولى ان يقال في الجواب ان كلمات الله تعالى  
مما يتلفظ به الانسان اعم من ان يكون بالفعل او من شأنه ان يتلفظ حقيقة او حكما  
كالنوي لكن فيه بعد لا يخلو اذ اللفظ الحكمي في المشهور وهو النوي لا غير  
( قوله قدس سره والاول الرابع ) الخ وكذا امثالها مثل ضرب النقارة الدالة  
على ركوب السلطان ( قوله قدس سره والنصب ) جمع نصبة وهي ما وضع  
لتعيين المسافة او الطريق كذا قال الفاضل المحشي فلم يتناول للعلم الدال  
على التعبير المشترك فهو ايضا من امثالها ( قوله قدس سره غير داخله في اللفظ )  
قلت هذا الكلام اشارة الى رد كلام بعض الشارحين حيث جعلوا اللفظ  
للاحتراز من الدوال الرابع بناء على ان النسبة بينه وبين القيود الباقية العموم  
من وجه الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس  
لجواز ان يعتبر الجنس فصلا والفصل جنسا ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء  
فرع دخوله في التعريف فلما لم يصدق عليه الجزئية الاولى للتعريف فكيف يحتراز عنه  
وفيه نظر وهو ان الرد دائما يصح اذا كان مراد بعض الشارحين من الاحتراز  
الاخراج بعد الدخول واما اذا كان مراده الاحتراز من الدخول فلا يرد شيء  
وفيه ان الجنس انما يذكر للشمول فذكره للاحتراز من الدخول لا يلائم ما هو يقتضيه  
فتأمل ( قوله قدس سره لانه لم يقصد الوحدة ) التي قصدتها من قال اللفظة  
وهو صاحب الفصل فانه جعل مناط الوحدة على ان لا يصح التلفظ بها مرتين  
حيث من الاحيان فبعد الله علما عنده ليس بكلمة لا مكان التلفظ به مرتين باعتبار  
المعنى الاضافي وعند المصنف كلمة واما الوحدة التي قصدت من الكلمة فتناطها  
عند المصنف ان لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فيصح قصدها  
من اللفظ ايضا كما لا يخفى وان اريد بقوله لانه لم يقصد الوحدة الوحدة بهذا  
المعنى فمعنى قوله لانه لم يقصد الوحدة لانه لا يحتاج الى قصد الوحدة بايراد التاء  
حيث يصدق اللفظ بدون التاء ايضا على الكلمة الواحدة بخلاف الكلام كما سبق  
تحقيقه وكيف يقول المصنف لفظه مع انه اعترض على صاحب الفصل  
عند ذكره في تعريف الكلمة لفظه حيث قال ان اريد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ  
فساسد لان اقله حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا ينتهي اليه فليس  
مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار انتهى ( قوله قدس سره  
والمطابقة غير لازمة ) دفع دخل مقدر وهو ان ايراد التاء وقصد الوحدة صحيح  
كما قصد من الكلمة فلا بد من ذكر التاء ليكون الخبر مطابقا للمبتدأ فدفع بان



المطابقة غير لازمة مع كون اللفظ اخصر قال بعض المحققين بل غير جائزة لان المصدر لا يتحمل التأنيث والتثني والتجمع وان اريد به معنى الصفة صرح بذلك صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ( حتى تكون حرضا او تكون من الهالكين ) وانما قال غير لازمة اكتفاء بادنى ما يكتفى به ( قوله قدس سره لعدم الاشتقاق ) يوهن ان المطابقة لازمة لو كان الخبر مشتقا مع انه ليس كذلك اذ في لزوم المطابقة لابد من ثلثة شروط احدها الاشتقاق والثاني الاشتغال على ضمير المبتدأ والثالث عدم تساوي التذكير والتأنيث فيه كجريح وصبور والكل بأسرها منتف ههنا فتنى الاشتقاق فقط لكونه كافيا في المقصود ( قوله قدس سره مع كون اللفظ اخصر ) لا يخفى ما فيه من اللطافة وايضا ما يستتبع اللفظ اخصر فانه على تقدير لفظة لا بد ان يقال وضعت لمعنى وايضا على تقدير لفظة لا يصح في مفرد احتمال الرفع بأن يكون صفة لفظة بخلاف لفظ بدون التاء وايضا على تقدير ذكر التاء واردة الوحدة التي مناهها عند المصنف على ما وضع لمعنى مفرد يلزم ان يكون قوله لمعنى مفرد مما لا حاجة اليه في تعريف الكلمة فلا بد من تجريد ما عن معنى الوحدة فعدم ذكر التاء الدال عليها اولى تأمل ( قوله قدس سره الوضوح تخصيص شئ بشئ بحيث ) الخ اعلم ان كل واحد من الشئين الموضوع والموضوع له اعم من ان يكون ملحوظا بخصوصه او في ضمن امر عام فعلى هذا يكون الاقسام اربعة عقلا الاول ان يكون الموضوع والموضوع له كلاهما ملحوظين بخصوصهما كوضع لفظ زيد للذات الشخص وهذا القسم هو المسمى بالوضع الخاص والثاني ان يكون كلاهما ملحوظين بعمومهما في ضمن امر عام كوضع كل ماء على صيغة الفاعل مثلا من المشتقات للذات القائمة به الحدث الذي اشتق منه تلك الصفات فيكون ضارب مثلا بهذا الوضع موضوعا للذات القائمة به الضرب ويسمى بالوضع النوعي والثالث ان يكون الموضوع ملحوظا بخصوصه والموضوع له في ضمن امر عام كوضع لفظ هذا لكل مشار اليه مفرد مذكر ويسمى بالوضع العام والموضوع له الخاص والرابع ان يكون الموضوع ملحوظا في ضمن امر عام والموضوع له ملحوظا بخصوصه ولم يتحقق له فرد في الخارج وان امكن ان يوضع كل لفظ على هيئة الفاعل مثلا للشخص المعين ثم اعلم ان ههنا اعتراضا مشهورا بانه مع جوابه موقوف على ما سبق من مقدمته وهي ان تخصيص شئ بشئ يشتمل على حكيمين ايجاب وهو ان هذا الشئ لذلك الشئ وسلبى وهو انه ليس بغيره فاذا عرفت هذا

فالمراد اما تخصيص المعنى بالموضوع فيخرج وضع اللفظ المرادف من التعريف فان المعنى في صورة الترادف ليس مخصوصا بالموضوع الواحد واما تخصيص الموضوع بالمعنى فيخرج وضع اللفظ المشترك عن التعريف فان اللفظ في صورة الاشتراك ليس مختصا بالمعنى الواحد بل موضوع لمعنى آخر ايضا ولهذا قال بعض المحققين الاول ان يقال تعيين شئ بشئ انتهى كلامه اما تغيير التخصيص في كلامه فلما لا يرد هذا الاعتراض واما تغيير الباء الى اللام في شئ ليظهر تعلق بمعنى بقوله وضع وقال الفاضل المحشى يمكن ان يحجب عنه بتجريد التخصيص من الجزء السلبى وبان التخصيص بحسب الجمل لا بحسب الحكم ولما كان الاوضاع في المشتركة والافاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجمول الواحد والمجمول له الواحد وبان التخصيص اضافي لاحقيقى وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه من آثار جعل ذلك المرادف له لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد ( قوله قدس سره بحيث ) قال الفاضل المحشى اى حال كون ذلك المخصص ملا بسا تلك الحبيبة التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب انتهى وهذا ليس بمرضى للشارح قدس سره لانه يخرج حروف الهجاء بقوله لمعنى ويفهم من كلام المحشى ايضا تبعيته كما سيجي ( قوله قدس سره متى اطلق او احس ) الاطلاق الذكر والاحساس في اصل اللغة الادراك بالحاسة وفي عرف اللغة العلم والابصار قال في القاموس يقال احسست الشئ اذا ابصرته او علمته والمراد باحس ههنا ابصر لتحسن مقابلته باطلاق والمقصود من التزديد الاشارة الى قسمي الموضوع من اللفظ وغير اللفظ واو كان المراد منه علم لا يحصل هذه الاشارة ولم يبق لقوله اطلق فائدة والاول ان يقال متى سمع بدل اطلق ليزيد حسن مقابلته مع احس اذا الاحساس فعل المستفيد فالتناسب معه السماع الذي هو فعله لا الاطلاق الذي هو فعل المفيد الا ان يقال لما كان الاطلاق قابلا للتصرف وازادة المعنى العرفي عنه املا بشكل التعريف يوضع الحرف وليست هذه القابلية في السماع اختار الاطلاق ( قوله قدس سره فهم منه الشئ الثاني ) قال الفاضل المحشى اى ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل انتهى حاصله ان متى اطلق بمعنى كمال اطلاق والكلية غير صحيحة فان عند الاطلاق ثانيا وثالثا لا يفهم الشئ الثاني والا يلزم تحصيل الحاصل فلا بد ان يحمل على احد هذين المعنيين فان قلت على تقدير حمل الفهم بمعنى الالتفات يلزم عند الاطلاق ثانيا التفتات المتلفت وهو ايضا يوجب تحصيل الحاصل قلت عند الاطلاق



ثانيا وثالثا يلتفت باللفات جديد لا بالاول حتى يلزم تحصيل الحاصل واللفات  
الملتفت باللفات جديد جائز فان قلت لم لا يجوز الفهم في المرة الثانية او الثالثة بعلم جديد  
غير الاول فلا يلزم تحصيل الحاصل على تقدير كون الفهم بمعنى العلم ايضا  
فلا حاجة الى جعل الفهم بمعنى اللفات قلت حصول فهم جديد هو صورة  
حاصلة من الشيء مع بقاء الفهم السابق غير ظاهر واما اللفات مع بقاء اللفات  
السابق فلفظ فلهذا جعل الفهم بمعنى اللفات واعلم انه قيل ان تعريف الوضع غير  
جامع وغير مانع اما الاول فلعدم صدقه على وضع لفظ لم يعلم المنكلم ولا السامع بوضعه  
فانه عند الاطلاق لا يفهم منه المعنى والجواب ان اطلاق مثل هذا اللفظ من هذا المنكلم  
غير صحيح والمراد من الاطلاق هو الاطلاق الصحيح كما هي والتركيب العلم بالوضع اذا  
اطبق ففهمه كاف في صحة كلمة متى اطلق فهمه وان لم يفهمه المخاطب الغير العالم بذلك  
التخصيص واجب ايضا بان المراد متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص  
فهم منه الشيء الذي اذ ذلك التخصيص دلالة بها تثبت الدلالة ومن  
المعلوم انه لا بد في الدلالة من العلم بالدلالة لكن في كون هذا القيد متبادرا  
من عبارة التعريف نظرفان قلت لا شك ان العلم بذلك التخصيص لا يتحقق  
الا بعد فهم المعنى فلو كان فهم المعنى بعد العلم بذلك التخصيص يلزم  
الدور فالتعلم بالتخصيص موقوف على فهم المعنى ابتداء لان هذا اللفظ  
الموضوع وفهم المعنى او اللفات اليه من هذا اللفظ الموضوع موقوف على العلم  
بذلك التخصيص فلا دور واما الثاني فلصدقه على تخصيص الحركات بازاء  
ما فهم منها كالشعر مثلا الجسم المخصوص فانه متى اطلق فهم ذلك الجسم مع انه  
عد الحركات من المهمات والجواب ان التخصيص وقع من الواضع في الحرف  
عنه وهو الشعر فيما نحن فيه لكن الحرف اطلق الشعر بتوهم ان الشعر موضوع  
لهذا الجسم او بتوهم انه بلفظ الشعر الموضوع لهذا المعنى فالتخصيص وقع  
في الحرف عنه لا غير فتأمل (قوله قدس سره يخرج عنه وضع الحرف) وكذا  
وضع الفعل فان النسبة الى الفاعل جزء في معناه ولهذا لا يدل على معناه المطابق  
دلالة في نفسه لما سيجي في تعريف الفعل فليس بحيث متى اطلق فهم منه معناه  
الموضوع له كذا وضع بعض الاسماء المتضمنة معنى الحرف كقوى والامعاء الموضوعات  
بالوضع العام والموضوع له الخاص وقد اعترض عن عدم ذكر الفعل ههنا  
بان معناه عند بعضهم يفهم كذا اطلاق فلا يخرج من تعريف الوضع بالاتفاق  
فان بعضهم قالوا ان الفعل موضوع للحدث والنسبة الى فاعل ما والزمان فعني

ضرب الضرب الواقع من فاعل ما في الزمان الماضي فيفهم منه هذا المعنى سواء  
اطلق ضرب مع الفاعل او بدونته وهذا ضعيف اذا شارح وشار المحققين  
ذهبوا الى ان النسبة الى فاعل مخصوص جزء معنى الفعل ولا يفهم معناه المطابق  
بدون ذكر الفاعل المخصوص واعلم ان حاصل هذا الاعتراض ان تعريف  
الوضع غير جامع لخروج وضع الحرف عنه ويلزم منه عدم جارية تعريف الكلمة  
ايضا لخروج وضع الحرف عنه بقيدا لوضع وعدم صحة تقسيم الكلمة ايضا الى  
الاقسام الثلاثة اذا الحرف ليس قسما منه بل هو مبين له بسبب عدم تحقق الوضع  
بهذا المعنى فيه (قوله قدس سره حيث لا يفهم معناه متى اطلق) لا يقال حق العبارة  
ان يقال متى اطلق او احس اذ قيد احس ايضا معتبر في التعريف لا نأقول قيد  
احس ليتناول الموضوعات الغير اللفظية كما سبق والحروف من الموضوعات  
اللفظية التي قيد اطلق ليتناولها فلا حاجة في الحروف الى قيد احس كما لا يخفى  
(قوله قدس سره بل اذا اطلق مع ضم ضميمة) قال بعض المحققين الاولى  
ان يقال بل متى اطلق مع ضميمة انتهى اذ معنى الضميمة هي في العرف عبارة عن  
مطلق الحرف يفهم معناه كما اطلق ويمكن ان يقال مراده قدس سره بل اذا  
اطلق وهذا الاطلاق الجزئي اطلاقه مع ضميمة (قوله قدس سره واجيب بان المراد  
متى اطلق اطلاقا صحيحا) فان قلت اذا قلنا من حرف جز او مركب من حرفين  
فلا شك ان هذا الاطلاق صحيح مع انه لم يفهم معناه الحرفي فالاشكال باق قلت المراد  
الاطلاق الصحيح الذي كان لاجل ارادة الشيء الثاني واطلاق المذكر ليس لارادة  
الشيء الثاني الذي هو الموضوع له القصد بل لارادة اللفظ وان كان نفس  
اللفظ ايضا ماموضعا لالفاظ لها ضمنا عند بعضهم وقد اجيب عن هذا الاعتراض  
بان المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعلم من فهمه اجمالا  
او تفصيلا وعند اطلاق الحرف وسماعه ولو بلا ضميمة يفهم المعنى اجمالا كفههم  
عند وضع الحرف له بالوضع العام فان قلت فعلى هذا يكون الحرف دالا على  
معنى في نفسه قلت الدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى تفصيلا  
من غير ضميمة وفيه ما فيه واجيب ايضا بان المراد متى اطلق فهم الشيء الثاني  
عند من علم بالدلالة التخصيص كما سبق ولا شك ان بعد العلم بتخصيص الحرف لمعنى  
جزئي نسبي بتخصيصه متى اطلق الحرف يفهم هذا المعنى لكن العلم بذلك  
التخصيص ممتنع في بعض اطلاقاته فتأمل (قوله قدس سره فلا حاجة الى  
اعتبار قيد زائد) وفيه انه يفهم من هذا ان الاطلاق الصحيح في الجواب الاول



فقد زائد اعتبار من خارج مع انه يجوز ان يراد من لفظ اطلاق الاطلاق الصحيح كما يراد في الجواب الثاني من الاطلاق استعمال اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم واجاب بعضهم عن هذه المناقشة بان المتبادر من لفظ اطلاق هو استعمال اهل اللسان في محاوراتهم فحمل العبارة على المتبادر لا يحتاج الى اعتبار قيد زائد واما الاطلاق الصحيح وان كان فردا للاطلاق فهو ليس بمتبادر من الاطلاق بل المتبادر هو الاعم فارادة الاطلاق الصحيح يحتاج الى اعتبار قيد زائد فتأمل واعتراض بعض المحققين بانه على مقتضى هذين الجوابين يدخل تعيين المجاز في تعريف الوضع اذ متى اطلق اطلاقا صحيحا وهو اطلاقه مع القرينة او استعمال اهل اللسان في محاوراتهم وهو ليس الاعم القرينة يفهم منه المعنى المجازي مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وصرح بان قيد متى اطلق اخرج المجاز وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم الذي هو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع القرينة ويمكن ان يقال ان اطلاق اللفظ المجازي في معناه الحقيقي بلا قرينة ارادة المعنى المجازي من اطلاقه الصحيحة التي يستعمل اهل اللسان في محاوراتهم ولا شك في انه لا يفهم منه المعنى المجازي فلا يصدق عليه انه متى اطلق يفهم منه المعنى المجازي فيخرج من التعريف فان قلت اللفظ المشترك اذا استعمل في بعض معانيه مع القرينة لم يفهم منه المعنى الاخير فلا يصدق على وضعه بهذا المعنى الاخير انه متى اطلق يفهم منه فخرج وضعه بهذا المعنى عن تعريف الوضع كتعيين المجاز فلم يكن التعريف جامعاً قلت جميع معاني المشترك يفهم عند الاطلاق عند من علم علامة التخصيص لكن بسبب القرينة يقصد البعض ويترك الباقي فلا شك ( قوله قدس سره المعنى ما يقصد بشئ ) هذا هو المفهوم الاصطلاحي للمعنى والقصد اعم من ان يكون صريحا او ضمنا او تبعا واعم من ان يكون بحسب الوضع اولا فدخل فيه المعنى المطابق والتضمني والالتزامي والدلول بالدلالة الطبيعية والعقلية كما اذا استعملت وارتدت حضورك وقد يقال ان هذا التعريف ليس بجامع لعدم صدقه على الشئ الذي وضع اللفظ له ولم يستعمل فيه اصلا فلم يقصده كوضع لفظ هذا للمفهوم الكلي كما ذهب اليه البعض مع انه من افراد المعنى واجب بان المراد بالقصد ما يصح ان يقصد بشئ او من شأنه ان يقصده فيتناول المادة المذكورة وفيه ان هذا الجواب مع كونه مستلزما لجل عبارة التعريف على خلاف ما هو المتبادر منها يستلزم ان لا يكون التعريف مانعا لصدقه على الجدار مثلا بالنسبة الى لفظ

لم يوضع له نحو لفظ زيد مثلا لانه يصدق عليه ما من شأنه ان يقصد بلفظ زيد مع انه ليس بمعنى بالنسبة الى لفظ زيد فان قلت المراد من الامكان الاستعدادي او ما يستعد ان يقصد بشئ والشئ لا يستعد لان يقصد بشئ الا بعد وضع ذلك الشئ له فاندفع مادة الجدار واما الها قلت حينئذ يخرج المعاني التضمنية والالتزامية والمدلولات بالدلالة الطبيعية والعقلية ايضا فجوابكم ينافي التعميم الذي ذكرتم آنفا و قيل المراد بالقصد القصد بالوضع بعد العلم بالوضع فينبغي ان يرتكب حينئذ يجوز كما ارتكب في توصيف المعنى بالافراد كما سيحكي اذ يقصد بشئ سبق على الوضع فلم يصدق التعريف حينئذ على المعنى الذي لم يقصد قبل الوضع بشئ الا ان يقال يصدق عليه ما يصح ان يقصد بشئ فالمراد هذا المعنى وفيه ما فيه ( قوله قدس سره فهو اما مفعول اسم مكان بمعنى المقصد ) اشارة الى المعنى اللغوي واسم المكان يجوز ان يكون من المصدر المبني للفاعل بمعنى محل القاصدية او المبني للمفعول بمعنى محل المقصودية فان قلت محل الشئ يبين مفعوله فاطلاق المعنى الذي في اصل اللغة بمعنى محل القصد على ما يقصد بشئ لم يكن من قبيل اطلاق اسم العام على الخاص كما هو الشايع في المقولات قلت نعم لكنه غير واجب بل الواجب وجود المناسبة بين المفعول عنه والمفعول اليه ولا شك في وجود المناسبة بين الطرفين والمفعول بحيث يصح نقل اسم احدهما الى الآخر وعلى هذا لا يخفى انه يصح اعتبار المفعول اسم زمان ايضا ولا يظهر فائدة التخصيص باسم المكان ويمكن ان يقال لما تعلق القصد الى المفعول يصح ان يقال انه محل تعلق القصد فيكون اسم المفعول تحت اسم المكان واخص منه فبظهر حينئذ فائدة تخصيص اسم المكان ( قوله قدس سره او مصدر ميمي بمعنى المفعول ) عطف على قوله اسم مكان لا على قوله اما مفعول لانه على وزن مفعول على تقدير المصدرية ايضا وانما اعتبر كون المصدر المذكور بمعنى المفعول ليكون المعنى الاصطلاحي اخص من المعنى اللغوي وذلك لان المصدر المذكور يكون بمعنى المقصود سواء قصد بشئ او لا وما يقصد بشئ اخص منه فلهذا ارتكب مؤنة تعدد النقل ولك ان يجعل المصدر منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير الجعل المذكور كما مر في اللفظ فيكون من قبيل تسمية السبب باسم السبب او تسمية اللزوم باسم اللازم او تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام وكون المعنى المنقول اليه اخص من المنقول عنه وفي محله غير واجب كما ذكرنا ( قوله قدس سره او مخفف معنى ) عطف على قوله اما مفعول لا على قوله اسم المكان او قوله مصدر



ممي لانه حينئذ لا يتحقق لقوله اما مفعول عديل وكلمة اما لا تستعمل بدونه لكن يكون حينئذ انتشار ما في المعطوفات فان قلت على تقدير كون المعنى مخفف معنى يكون على وزن مفعول فكيف يكون عديلا لقوله اما مفعول قلت المراد بقوله اما مفعول انه اما على وزن مفعول بحسب اصله ولا شك انه اذا كان مخفف معنى يكون بحسب اصله على وزن مفعول وبعد التخفيف ايضا لم يتعين انه على وزن مفعول لاحتمال كون الباء الثانية محذوفة منه فيحتمل يكون على وزن مفعول هذا الذي ذكرنا اذا اعتبرناه في الاصل على وزن مفعول واما اذا اعتبر كونه بالفعل على وزن مفعول او اعتبر حذف الباء الاولى يكون مخفف معنى ايضا على وزن مفعول فلم يكن عديلا لقوله اما مفعول فالتوجيه في العطف حينئذ ان يقال ان قوله او مخفف معنى عطف على قوله اسم مكان او على قوله مصدر ممي وقد ر في المعطوفين كلمة مفعول موصوف لهما وتقدير الكلام المعنى اما مفعول صفته انه اسم مكان او مفعول صفته انه مصدر ممي او مفعول صفته انه مخفف معنى ولا خفا في صحة هذا العطف واستقامة معنى الكلام (قوله قدس سره اسم مفعول كرمي) يجوز فيه الرفع بان يكون صفة مخفف او خبر مبتدا محذوف والجواب بان يكون صفة معنى وهذا انبب بتشبيه مرمي واصله حينئذ معنوي كرمي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلت الواو ياء وكسر ما قبل الياء وادغمت قصاره معنى كرمي ثم خفف بحذف احدى اليائين وقلت الاخرى الفاء بعد فتح ما قبلها واخر هذا الاحتمال لبعده لفظا مع بعد نظيره في كلام العرب وان كان اقرب معنى كما لا يخفى (قوله قدس سره) ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع (اي في مفهومه الاصطلاحي المذكور بقوله تخصيص شيء بشي بحيث متى الى آخره وذلك لان الشيء الثاني فيه هو المعنى لكنه لم يعبر عنه في ضمن الوضع بهذا العنوان فان قلت المعنى اعم من الموضوع له كما مر والشيء الثاني المعتبر في الوضع هو الموضوع له فتغاير اقلت المعنى في نفسه عام لكن بعد تعلق الوضع به بعينه هو الشيء الثاني المعتبر في الوضع (قوله قدس سره) فذكر المعنى بعينه ممي على تجريده لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور مع اشتغال الوضع عليه ثم اذا جرد الوضع من الشيء الثاني الذي هو المعنى لا يلاحظ الشرطية التي عبر عنه بقوله بحيث متى اطلق الخ لانه قيد مقبس الى الشيء المتروك فبعد تركها لا يرتبط ثم بعد ارتباط المعنى بالوضع يلاحظ تلك الشرطية لزوال مانع الملاحظة ثم اعلم انه لما ذكر اللفظ لابد من تجريد الوضع من الشيء الاول

المأخوذ في تعريفه ايضا ليصح اسناد وضع الى ضمير اللفظ فبعد تجريد الوضع عن الشئين والشرطية المذكورة بقي من مفهومه التخصيص البحث وانما يتعرض الشارح قدس سره الى تجريد الوضع عن الشيء الاول بل اقتصر على التجريد عن الشيء الثاني لانه لم يقصد الى بيان التجريد لذاته اذ هو مما يعرفه كل ناظر بل قصد اليه للاشارة الى امر تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل لمعنى قسيدا مخرجا لا يباينا للواقع كما ذهب اليه غيره والتجريد من الشيء الاول لا مدخل له في ذلك قبل اي فائدة في تجريد الوضع من المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا وذكر المعنى بعده مع انه لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصار اجيب بان الباعث في ذلك الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد فلا بد من التصريح به ولا يخفى ان هذا الجواب لا يصح على تقدير رفع مفرد وجعله صفة لفظ ويمكن ان يقال ان قيد المعنى اذا ذكر بهذا العنوان صريحا يخرج حروف الهجاء لا المبر في ضمن الوضع بعنوان الشيء فلهذا جرد الوضع من الشيء الثاني وصرح بالمعنى (قوله قدس سره) فخرج به المهملات (اي بقيد الوضع وانما اخرج بيان فائدته من ذكر المعنى لان ما هو المراد منه في هذا المقام انما يظهر بعد تجريده من المعنى وهذا التجريد انما يعلم بعد ذكر المعنى وتحقيق معناه ولانه لو قدم لم يما توههم بعد ذكر التجريد انه لا يخرج حينئذ تلك الامور المذكورة (قوله قدس سره) والالفاظ الدالة بالطبع اعلم ان الدال على الشيء ان دل بعلاقة الوضع فهو الدال بالوضع والافان كان الدال امرا اقتضى طبيعة شخص احداثه ووجود المعنى فهو الدال بالطبع كدلالة اخ اح على وجع الصدر والاف هو الدال بالعقل وههنا بحث وهو ان المناسب ان يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا كما ذكر الالفاظ الدالة بالطبع اذ هي ايضا تخرج بقيد الوضع كالمهملات والالفاظ الدالة بالطبع والجواب انه لاكتفى بذكر المهملات من الالفاظ الدالة بالعقل اذ الظاهر ان المهمل في مقابلة الموضوع كما مر من الاشارة من الشارح قدس سره في بحث اللفظ الى هذا فيتناول بالمهملات فان قلت على هذا لابد من ترك الالفاظ الدالة بالطبع ايضا اذ المهمل بهذا المعنى يتناولها قلت نعم لكن صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد التباس بالكلمة فتأمل قال بعض المحققين المراد بقوله خرجت المهملات المهمة لا الكلية بقريضة قوله و بقيت حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا من المهملات انتهى وفيه ان المهمل في مقابلة الموضوع كما ذكرنا وحروف الهجاء موضوعة لكن لا بازاء المعنى بل لغرض التركيب



كما صرح به ولهذا بقيت في وضع وخرجت بقوله لمعنى فلم يتناولها المهملات  
فيمحوز اعتبار قوله فخرج به المهملات كلية (قوله قدس سره اذ لم يتعلق بها  
وضع وتخصيص اصلا) الظاهر ان الضمير المجرور راجع الى المهملات والالفاظ  
الدالة بالطبع جميعا فالناسب ههنا ضمير التثنية ويمحوز ارجاعها الى الثاني فقط  
للاهتمام بشأنها بسبب مزيد التباسها بالكلمة وظهور عدم تعلق الوضع  
بالمهملات وهذا هو الباعث في افرادها بالذكر مع تناول المهملات بها كما ذكرنا  
آنفا ثم في هذا الدليل اذا اخذ كلية منع ظاهر لجواز تعلق الوضع ببعض  
منها واذا اخذ جزئية لا يتم التقريب اذ المدعى كلية الا ان يقال المدعى جزئية  
او كلية مقيدة بما لم يتعلق بها وضع اصلا واما الدوال بالطبع الذي يتعلق بها  
فلا يخرج بقيد الوضع بل بقيد الحلية كما صرح بهذا بعض المحققين في الدوال بالعقل  
التي وضعت لمعنى (قوله قدس سره وبقيت حروف الهجاء) الهجاء تقطيع اللفظ  
بحروفها وحروف الهجاء حروف يقطع اللفظ بها فيكون تركيب اللفظ منها وهي التي  
تعد باسماءها كالف با تا جيم وسمى حروف المباني ايضا لبناء الالفاظ منها (قوله  
قدس سره الموضوع لغرض التركيب) اللام للاجل واضافة غرض الى التركيب  
بيانية بمعنى موضوعه لاجل ان تركيب الالفاظ منها فيه ان الظاهر ان الوضع  
فيها بمعنى الاحداث والايجاد لا بمعنى تخصيص شيء بشيء ولو سلم فهي مخرجة  
من الوضع بالشرطية المتبعة فيه وهي قوله بحيث متى اطلق او احس الشيء  
الاول فهم منه الشيء الثاني كما صرح بذلك الفاضل المحشي ونقلنا عنه في مامر  
بقاء حروف الهجاء في قيد الوضع محل بحث والجواب ان التخصيص بمعنى التعيين  
ولاشك في وجود التعيين في حروف الهجاء ثم بعد توريد الوضع من الشيء الثاني  
وملاحظة لمعنى في موضعه يكون قوله لمعنى مقدما على الشرطية فيكون هو  
مخرجا لحروف الهجاء قبل الشرطية فتأمل واعتراض ايضا بان كثيرا من حروف  
الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجارة وواو القسم وانعاطقة الى غير  
ذلك من حروف الهجاء فلا يخرج بقوله لمعنى ولا يصح اخراجها ايضا لكونها  
من افراد الكلمة فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد واجيب  
بان قوله الموضوع لغرض التركيب لا يزاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة  
مساوية لها فلم لا يخرج بعض حروف الهجاء فان قلت حروف الهجاء من حيث  
انها حروف الهجاء لم توضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها قلت  
نعم لكنه لا يخرج الموضوع منها بقوله لمعنى كما لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ

الموضوع لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل خروج جميع هذه الامور  
بقيد الحلية التي اعتبرت من الخارج هكذا حقق بعض المحققين (قوله قدس سره  
وخارجت بقوله لمعنى) الخ فان قيل هي موضوعه للاعداد عند اهل الحساب وهي  
معان يقصد منها فلا يخرج بقوله لمعنى قلت المراد بالمعنى المعنى المعتبر عند اهل العربية  
تأمل (قوله قدس سره فان قلت قد وضع) الخ وحاصله ان التعريف غير جامع  
لعدم صدقه على الكلمات الموضوعه بازاء الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف  
لخروجها بقوله لمعنى فعلى هذا كان الاولى ان يقول قد وضع بعض الكلمات بازاء  
بعض الالفاظ ليصح فساد التعريف اذ اللفظ الموضوع بازاء لفظ يحوز ان لا يكون  
كلمة فلا يثبت قبض به جمع التعريف فان قلت بعدد تعريف المعنى بما يقصد بشيء  
كيف يصح هذا السؤال وظاهر ان ما يقصد بشيء يتناول اللفظ ايضا اذ يقصد  
بشيء قلت لما كثر استعمال اللفظ في مقابلة المعنى حصلت عند السامع مقدمة  
وهمية وهي ان المعنى لا يكون لفظا فصرف كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ  
(قوله قدس سره قلنا المعنى ما يتعلق به القصد) اعترض عليه بان المراد من المعنى  
على ما صرح به هو ما يقصد بشيء وهو ليس بعينه ما يتعلق به القصد بل اخص  
منه وذلك ظاهر وان اراد ان المعنى يصدق عليه ما يتعلق به القصد صدق الاعم  
على الاخص فلا يلزم من كون ما يتعلق به القصد اعم من اللفظ كون المعنى اعم  
الاترى ان الحيوان يصدق على الانسان والفرس ولا يلزم من كونه اعم من الفرس  
كون الانسان اعم من الفرس واجيب بان اللام في القصد في قوله ما يتعلق به  
القصد للعهد الخارجي والمراد منه القصد بشيء فيكون ما له ما يقصد بشيء  
فكانه قال المعنى الذي هو ما يقصد بشيء اعم من ان يكون لفظا او غير لفظ ومع  
هذا لو قال المعنى ما يقصد بشيء وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره لكان  
اوضح واخصر واعلم ان حاصل هذا الجواب ان الكلمات الموضوعه بازاء  
الالفاظ لا يخرج بقوله لمعنى لان المعنى اعم من اللفظ وغيره وذلك لان المعنى ما يتعلق  
به القصد وهو اعم من اللفظ وغيره فالمعنى اعم من اللفظ وغيره وفيه ان قوله وهو  
اعم من اللفظ وغيره طبيعية والطبيعة لا تتج في كبرى الشكل الاول واجيب  
بان الطبيعة لا تتج بالانتاج الكلي في جميع المواد واما في بعض المواد فقد تتج  
كما تتج في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي فالانسان كلي  
وههنا كذلك (قوله قدس سره بعض الكلمات المفردة) لا فائدة في توصيف الكلمات  
بكونها مفردة الارعاية التقابل بالالفاظ المركبة او دفع توهم استلزام تركيب



الموضوع له تركيب الموضوع ( قوله قدس سره فكيف يكون موضوعا لمفرد )  
 ترك ذكر المعنى ولم يقل موضوعا للمعنى مفردا لشارة الى ان منشأ اصل السؤال الثاني  
 هو قيد المفرد سواء كان الموضوع له لفظا او معنى كما ان منشأ اصل السؤال الاول  
 هو ذكر المعنى سواء كان مفردا او مركبا وان كان سبب ايراد السؤال الثاني ههنا  
 تعميم المعنى وتناوله الالفاظ المركبة ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير  
 كون المفرد صفة للمعنى واما على تقدير كونه صفة للفظ فلا فان قلت كان المناسب  
 تأخير السؤال الثاني من شرح المفرد قلت نعم لكن لما كان ناشئا من السؤال الاول  
 وكان كالاقتراض على جوابه وكان مشاركا للسؤال الاول في الجواب الثاني  
 اورده في ذيل السؤال الاول وقدمه على شرح المفرد ( قوله قدس سره قلنا  
 هذه الالفاظ ) الى آخره حاصله ان هذه الالفاظ معان مفردة والالفاظ مركبة  
 ولا محذور في ذلك فمعنى الكلمة لا بد ان يكون مفردا من حيث انه معنى الكلمة  
 وان كان مركبا من وجه آخر فلا تنبيه على هذا صرح بالمعنى ووصفه بالافراد تأمل  
 ( قوله قدس سره بانه ليس ههنا ) اى في مقام النقض على تعريف الكلمة او فيما  
 بين الالفاظ المستعملة في افادة الالفاظ ولا يخفى ان هذا الجواب منع لتحقيق الكلمة  
 الموضوعية بازاء اللفظ والجواب الاول تسليم لذلك فالاولى تقديم هذا الجواب  
 على الجواب الاول ويمكن ان يقال اختار هذا الطريق لشارة الى ضعف  
 الجواب الثاني بسبب ورود النقض عليه او لطلب الاختصار لانه لو قدم لا بد  
 ان يذكر هذا الجواب في ذيل كل من الاشكالين على حدة اذا الاشكال الثاني انما نشأ  
 من الجواب الاول فبدون ذكر الجواب الاول كيف يذكر الاشكال الثاني ويجاب  
 عنه بهذا الجواب فتأمل ( قوله قدس سره بل بازاء مفهوم كل ) اى مفهوم كل  
 مفرد وانما قلنا ذلك لندفع الاشكال الثاني باصله فان قلت لاشك ان مفهوم لفظ  
 الاسم مثلا وهو مفهوم كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
 مفهوم مركب من حيث دلالة هذا الكلام عليه ومفرد باعتبار وضع لفظ الاسم  
 فدار هذا الجواب على اعتبار افراده فيكون هذا الجواب راجعا الى الجواب  
 الاول من الاشكال الثاني كما لا يخفى قلت مفهوم الاسم ليس مفهوم هذا المركب  
 بعينه حتى يكون باعتبار مفردا وباعتبار آخر مركبا بل امر اجمالى مفهوم هذا  
 المركب حمله وآلة للملاحظة وليس فيه اعتبار سوى الافراد وفيه انه على هذا  
 التقدير يلزم ان لا يكون لمفهوم الانسان الاجمالى الذى هو المحدود جزء مع انهم  
 صرحوا بان الانسان يدل على جزء معناه تضمننا الا ان يقال ان لهذا المفهوم

جزأ وليس بتركب اصطلاحا لعدم دلالة جزء اللفظ عليه وفيه ما فيه ( قوله  
 قدس سره ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض ) لا يخفى عليك ان الجواب  
 المذكور من الاشكالين منع وحاصله انا لانسم وجود مادة نقض التعريف فى شئ  
 من الاشكالين لكنه بالغ فى ورود هذا المنع وذكره بضرورة الدعوى والحكم  
 فقال ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ وقال فى سنده ايضا بطريق الدعوى والحكم  
 بل كل لفظ توهم انه موضوع بازاء لفظ هو موضوع بازاء مفهوم كل افراده  
 تلك الالفاظ فقوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض اشارة الى الحكم المذكور  
 فى سند المنع فيكون هذا البحث ابطالا لسنده ولو تكلف وجعل اثباتا للمقدمة  
 المتنوعة لكان اوجه ( قوله قدس سره بامثال الضمائر ) كاسم الموصول الذى  
 اريد به لفظ مفردا ومركبا اذا قلت زيد فقيل لك الذى قلت اسم مفردا وقلت  
 زيد قائم وقيل لك الذى قلت مركبا خبرى وكاسماء حروف التهجي كالالف والباء  
 والتاء وكاسماء السور والكتب واعتراض على النقض بالضمائر بان الضمائر الراجعة  
 الى الالفاظ وان كانت موضوعة لالفاظ مخصوصة لكن لاشك انها موضوعة لمعان  
 ايضا لجواز ارجاعها الى المعانى ايضا وكونها موضوعة لمعنى كاف فى صدق  
 التعريف عليها فلا ينتقض التعريف بمجرد كونها موضوعة للالفاظ وقد يجاب  
 عنه بان تلك الضمائر من حيث انها موضوعة لالفاظ مخصوصة كلمات ولا يصدق  
 التعريف عليها من هذه الحيثية ورد بان المساواة المعتبرة بين المعرف والمعرف  
 انما يقتضى صدقهما على شئ واحد فى الجملة لا صدقهما عليه باعتبار واحد  
 وحيثية واحدة كمساواة النائم والمستيقظ فعدم صدق التعريف عليها من حيث  
 انها موضوعة بازاء الالفاظ لا يستلزم عدم صدق التعريف عليها مطلقا  
 وفيه انه على هذا يلزم ان يكون مثل عبدالله باعتبار معناه الاضافى كلمة يصدق  
 تعريف الكلمة عليه باعتبار معناه العلمى فافهم ( قوله قدس سره او مركبة ) صرح  
 بذلك لتحقيق مادة الاشكال الثاني ايضا فالعطف بالواو انسب لهذا الغرض  
 الا ان يقال ذكر او بملاحظة ارجاع الضمير باعتبار اصل التحقيق ( قوله قدس سره  
 فان الوضع فيها وان كان عاما ) الضمير المجرورا عنى فيها ان كان راجعا الى الضمائر  
 فقوله وان كان عاما حينئذ بيان للواقع واشارة الى ان الوضع فيها لو فرض انه ليس  
 بعام فهو اولى بان لم يكن هناك مفهوم كل وان كان راجعا الى امثال الضمائر فقوله  
 وان كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء  
 حروف التهجي والسور والكتب ( قوله قدس سره فليس هناك مفهوم كل ) اى



في مقام رجوع الضمائر الى الالفاظ المخصوصة او في مقام وضع امثال الضمائر  
بازاء الالفاظ المخصوصة ( قوله قدس سره هو الموضوع له في الحقيقة ) هذا  
القييد اشارة الى تحقق مفهوم كلي هو الموضوع له مجازا في الضمائر فانه يقال  
ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعل مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له  
مجازا او المراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم تأمل ( قوله قدس سره وهو  
اما مجرور ) اي كلمة مفرد مع قطع النظر عن اعرابه حين ارجاع ضمير هو اليه  
فلا بد ان يقال انه عند ارجاع ضمير هو اليه معرب بواحد من الاعراب الثلاثة  
ولا يصح الحكم عليه بانه معرب بغير هذا الاعراب ( قوله قدس سره على انه  
صفة لمعنى ) اللام في معنى يجوز ان يكون من الشارح فتح يقرؤ قوله صفة متونا  
ويجوز ان يكون بطريق الحكاية منقولاً من عبارة التعريف فتح يضاف قوله  
صفة اليه لكن لا دخل لذكر اللام في الموصوف حينئذ اذا الموصوف مدخولها  
فذكرها لا يصح ايضاً بالمعنى اول الاشعار بمجرور يته فان قلت على تقدير كون المفرد  
صفة للمعنى الاولى الاقتصار على مفرد وترك المعنى لخروج حروف الهجاء بهذا  
القييد ايضاً او بالشرطية الملحوظة في ضمن الوضع كما ذكرناه قلت ذكر المعنى للتنبيه  
على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث  
انه معنى مركب كما مر ( قوله قدس سره ومعناه حينئذ ) وفي معناه احتمالات  
الاول معنى المفرد المذكور والثاني معنى الموصوف بالمفرد والثالث ان يكون  
المراد من المعنى ما هو المذكور في المتن والضمير للمفرد فتأمل ( قوله قدس سره  
ما لا يدل جزء لفظه على ) الخ هذا يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلولات  
بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك بل الظاهر ان الافراد والتركيب مخصوصان  
بالالفاظ الموضوعية اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل بشئ منهما  
حينئذ لا بد من تقييد اللفظ بالموضوع في تعريف المفرد لتصحبه فتقدير الكلام  
حينئذ ما لا يدل جزء لفظه الموضوع بازائه على جزئه ليخرج المدلولات بالدلالة  
الطبيعية او العقلية عن تعريف المعنى المفرد ويمكن ان يقال لاحاجة الى اعتبار  
هذا القيد من الخارج كما اعترف به بعض المحققين ليصح التعريف بل يجوز  
ان يعتبر اضافة اللفظ الى ضمير المعنى ههنا اي اللفظ الموضوع بازائه فلا اشكال  
فان قلت تعريف المعنى المفرد غير جامع لخروج الشخص الانساني الموضوع  
بازائه الحيوان الناطق فانه معنى مفرد كما تحقق في موضعه مع دلالة جزء لفظه  
على جزئه قلت المراد ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه على جزئه

والمراد بالدلالة المنفية الدلالة المقصودة اي ما لا يدل جزء لفظه بالدلالة المقصودة  
على جزئه ( قوله قدس سره يوهى ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد )  
وذلك لان الوضع تعلق بالمعنى المقيد بصفة الافراد والفعل او شبهه اذا تعلق  
بشئ مقيد بصفة يستفاد منه في عرف اللغة ان يقيد هذا الشئ بصفة مقدما  
على تعلق الفعل به ولا يستفاد منه في عرف اللغة خلاف ذلك الا بضرب  
من الجوز وانما سمى هذا المعنى متوهماً مع انه معنى حقيقي ولا يصرف عنه  
الا بالجوز كما صرح به اشارة الى ضعفه او الى ظهور ارادة التجوز بحسب المقام  
وقال بعض المحققين ان مثل هذا الابهام لازم من تعاقب الوضع بالمعنى لانه يوجب  
ان يكون الوضع للتصف بالمقصودية بشئ مع ان المقصودية بعد الوضع للمعنى  
بل بعد الاستعمال فيه وكأنه لم يتعرض له لانه يصدد تزييف جعل المفرد صفة  
للمعنى بوجه ما اينأى له ان يقطع عن المعنى ويجعله صفة للفظ مع انه غير ظاهر  
من العبارة سيما اذا ثبت ما قاله الشيخ الرضى ان الافراد صفة للمعنى عند الحاجة  
وانما هو صفة للفظ عند المنطقيين ولا مدخل لتوجيه ما توجه على تعلق الوضع  
بالمعنى في ذلك الغرض ( قوله قدس سره بالافراد والتركيب ) ذكر التركيب  
بتبعية الافراد او لتعميم القاعدة او لدفع توهم الاختصاص ( قوله قدس سره  
انما هو بعد الوضع ) اي رتبة وان كان معناه بحسب الزمان ( قوله قدس سره  
فينبغي ان يرتكب ) فيه ان الواجب عليه ان يقول فيجب ان يرتكب لعدم  
صحّة المعنى التوهم اصلاً فذكر ينبغي التوهم لجواز المعنى التوهم لا ينبغي ويمكن  
ان يقال ذكر ينبغي باعتبار هذا التوجيه بخصوص فانه يجوز صرف العبارة  
بوجه آخر بان يقال مثلاً وضع لمعنى مفرد باعتبار هذا الوضع ( قوله قدس سره  
كما يرتكب في مثل من قتل قتيلاً ) في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* من قتل  
قتيلاً فله سلبه \* اي من قتل شخصاً من اهل الحرب فله سلبه اي سلاحه وثوبه  
فغير عن الشخص المقتول في الآتي بالقتل مجازاً بسبب المشارفة ( قوله قدس سره  
على انه صفة للفظ ) او على انه خبر مبتدأ محذوف تقدير الكلام وهو مفرد  
بارجاع الضمير الى المعنى او الى اللفظ لكنه لم يلتفت الى هذا الاحتمال لاستلزام  
الحذف في التعريف ثم قوله للفظ مرفوع بطريق الحكاية وجره بسبب اللام  
يقتضى لام التعريف ايضاً ( قوله قدس سره ما لا يدل جزؤه على جزء معناه )  
اي ما لا يدل جزؤه بالدلالة المقصودة على جزء معناه الموضوع له لئلا ينتقض  
جمعه بنحو الحيوان الناطق العلم الشخص الانساني ومعناه بالالفاظ الدلالة على المعنى



بالدلالة العقلية او الطبيعية ( قوله قدس سره ولا بد حيثئذ من بيان نكتة في اراد  
 احد الوصفين جلة فعلية ) وفي تقديم تلك الجملة ايضا لكنه لم يتعرض له لان التنبيه  
 المذكور نكتة مشتركة كما لا يخفى ( قوله قدس سره والاخر مفردا ) لا يخفى ما فيه  
 من اللطافة ( قوله قدس سره التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى  
 بصيغة المضى ) الخ فيه ان هذا الايمان لا يدل الاعلى التقدم الزماني لا على التقدم  
 الرتبي الذي هو المقصود الا ان يقال للملح يصح قصد التقدم الزماني ههنا استعار  
 ما يدل على التقدم الزماني للدلالة على التقدم الرتبي وايضا يرد عليه ان هذا التنبيه  
 يحصل في اراد كلا الوصفين جلة فعلية الاولى ماضوية والثانية مضارعية بان يقال  
 لفظ وضع بمعنى يفرد او اراد كلاهما مفردا مع تقييد الاول بقوله في الزمان الماضي  
 بان يقال الكلمة لفظ موضوع في الزمان الماضي بمعنى مفرد ولهذا قال بعض  
 المحققين الاول ان يقال في نكتة اراد الوصف الاول جلة فعلية والثاني مفردا  
 ان الاصل في العمل هو الفعل فلما كان للوصف الاول الذي هو الوضع معمول  
 متعدد الاول الضمير المستتر في تحته الراجع الى اللفظ والاخر قوله بمعنى اختار فيه  
 صيغة الفعل والوصف الثاني ليس بهذه المثابة مع ان الاصل في الصفة الافراد  
 لكن هذه النكتة لا تدل على تقديم الوصف الاول على الثاني فالتنكية فيه التنبيه  
 على التقدم الرتبي وانه لو اخرتوهم تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة  
 للمعنى وانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة  
 للفظ ليذهب الناظر في هذا التعريف كل مذهب يمكن وانه لو قدم المفرد لكان مغنيا  
 عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ( قوله قدس سره  
 وان لم يساعده رسم الخط ) لان الرسم في الخط ان يكتب الالفاظ بصورة يقرأ  
 في حال الوقوف واهذا يكتب همزة الوصل وتكتب تاء التانيث في الاسماء بصورة الهاء  
 والتنوين الذي قبله فتحة تقلب التاء حال الوقوف فيكون في آخر مفردا لفاق في حالة  
 النصب ( قوله قدس سره فعلى انه حال ) او على تقدير اعني ولم يتعرض له لاستلزام  
 الحذف ( قوله قدس سره من المستكن في وضع ) ولم يذكر فيما يليه كما في ضربت  
 قائما زيدا لانه ادعى ما قال بعضهم من ان مرتبة الحال متأخرة عن مرتبة  
 الفاعل والمفعول به ( قوله قدس سره او من المعنى ) ولم يقدم عليه مع انه نكرة  
 لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور على الاصح كما سيأتي في بحث الحال  
 لكن وقوع صاحب الحال نكرة مشروطة باحد الامور الخمسة كما سيجي ولم يتحقق  
 شيء منها ههنا فتأمل ( قوله قدس سره فانه مفعول بواسطة اللام ) صرح به

ليقع الحال من المفعول وليتحد عامل الحال وصاحبها فلا يرد ما قيل ان عامل الحال  
 وضع وعامل معنى حرف الجر فلم يتحد عامل الحال وصاحبها مع انه شرط  
 في وقوع الحال حال اعنه ( قوله قدس سره ووجه صحته ) اي وجه صحة وقوع  
 المفرد حالا سواء كان من الضمير المستكن في وضع او من المعنى ( قوله قدس سره  
 وهذا القدر كاف لصحة الحالية ) قال بعض المحققين لا دخل للمعية الذاتية في الحالية  
 ولا يتفاوت بها الحال كما يوهمه قوله وهذا القدر كاف انتهى ولا يخفى عليك  
 انك اذا رجعت وجدناك بتحد الحالية في المعية الذاتية مع الزمانية اليق تأمل ( قوله  
 قدس سره وقيد الافراد ) سواء كان صفة لمعنى او للفظ او حالا عن احدهما  
 ( قوله قدس سره لاخراج المركبات ) اي الالفاظ المركبة اذهى موضوعا لمعنى  
 على المذهب الاصح اما باعتبار ان مجموع اوضاع اجزائها بعينه وضمتها كما حققه  
 السيد الشريف قدس سره او باعتبار انها موضوعا بالوضع النوعي كما ذكر  
 الفاضل المحشي وفيه ان الموضوع بالوضع النوعي هو الهيئة التركيبية للمركب كما حقق  
 في موضعه وهي ليست بلفظ والمركب منها ومن اللفظ ايضا ليس بلفظ فلا حاجة  
 في اخراجها الى قيد الافراد ولو سلم فليس لهذا المجموع وضع سوى وضع الاجزاء  
 فلا بد من القول بالتوجيه الاول ومن القول بتعميم الوضع من وضع عين اللفظ  
 لعين المعنى ومن وضع اجزائه لاجزاء المعنى تأمل ويمكن ان يقال لانسلم ان الموضوع  
 بالوضع النوعي هو الهيئة بل مجموع الاجزاء من حيث هو مجموع ( قوله قدس سره  
 فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ) قال الفاضل المحشي وكذا مثل رجل ايضا  
 فان لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا انتهى فلا شك في صحة  
 هذا القول وفي ان رجل مثل الرجل في شدة امتزاج جزئيه وفي اجراء اعراب  
 واحد يظهر في احد جزئيه وان كان في الرجل يظهر الاعراب في آخره وفي رجل  
 قبل التنوين فا قال بعض المحققين من انه فريفة بلا مرتبة ليس على ما ينبغي لكن  
 ذكرها بين الالفاظ التي عدت لشدة الامتزاج كلمة واحدة واعرب المجموع باعراب  
 واحد غير مناسب ( قوله قدس سره وقائمة وبصري ) في كونها من الالفاظ المركبة  
 خلاف فان في تاء التانيث المنحركة والفي التانيث وباء النسبة وعلامتي التثنية  
 والجمع كسلمين ومسلمات ذهب الشيخ الرضى وجماعة من النحويين الى انها  
 من حروف المعاني فيكون قائمة وبصري وامثالهما عندهم مركبة وذهب جماعة  
 اخرى من النحويين الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصيغة دالا  
 على المعنى المقصود فيكون مفردة الان تلك الدلالات لما كانت بزيادة تلك الحروف



نسبت الدلالة اليها كالتسبب الطلب الى سين استعمل والمطاوعة الى نون انفع  
( قوله قدس سره واعرب باعراب واحد ) الظاهر ان قوله باعراب منون  
واحد صفة بقرينة قوله باعرا بين فيما يقابله ويتوهم من هذا ان يكون  
المناسب ان يعرب كل من الجزئين باعراب على حدة مع ان احد الجزئين  
مبنى الاصل ولا يقبل الاعراب اصلا الا ان يراد من اعرب باعراب واحد كيف بكيفية  
واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما مكيفتين بكيفيتين وفيه ان هذا  
انما يصح في مثل قائمة وبصري وحلي وجراد دون الرجل والمثنى والمجموع  
فان في الرجل اللام مكيفة بكيفية اقتضاها بناؤها والمعرب هو الجزء الثاني  
وفي المثنى والمجموع المعرب هو الجزء الاول باعراب هو جزء علامتي التثنية والجمع  
وبالجملة التثنية والجمع مكيفة بكيفية اقتضاها بناؤها قال بعض المحققين الانسب  
ان يكون قوله باعراب واحد بالاضافة دون الصفة فيكون المعنى حيث انه  
اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وذلك لا يقتضي ان يكون اللفظ الاخر  
ايضا مقتضيا للاعراب حتى يحتاج الى التكلف المذكور ( قوله قدس سره  
ويبقى فيه مثل عبد الله علما ) وكذا مثل الحيوان الناطق علما ومثل بعلبك علما  
ومثل تأبطشرا علما وخمسة عشر اسما لمرتبة مخصوصة من العدد لكونها مفردا  
باعتبار هذا الوضع والافراد المعتبر في حد الكلمة ما هو باعتبار الوضع الذي  
نظر اليه ( قوله قدس سره مع انه معرب باعرايين ) وفيه ان تعدد الاعراب  
ليس الا لتعدد المعنى المقضى له ولا تعدد للمقتضى في كلمة واحدة في اطلاق  
واحد واجيب بانه قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق  
وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال بعضهم ليس فيه الا اعراب واحد  
فان آخره محكي على حاله كما في تأبطشرا ولما كان الآخر مشغولا والاول فارغا  
اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب المستثنى بالغير لادم فراغ المستثنى  
في الغير ( قوله قدس سره العارف بالغرض ) قال بعض المحققين نقلا  
عن القاسموس عرفه اي علمه وعرف به اي اقربه انتهى فالمناسب ههنا  
العلم لا الاقرار فتترك البناء وتبدل العارف بالعالم اولي ( قوله قدس سره فاهمال  
جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلائم لهذا الغرض ) ولا يخفى ان هذا  
الاهمال واقع في مثل قائمة وبصري لاني مثل الرجل فان الجزء الاول فيه مبنى  
على حاله والجزء الثاني معرب كما هو المناسب فالحكم بانعكاس الامر في جميع  
ما ذكر ليس على ما ينبغي ( قوله قدس سره وما اورده صاحب المفصل )

لا ذكر بقوله ولا يخفى على الفطن الخ ان في تعريف المصنف خلا من وجهين  
احدهما بسبب خروج مثل قائمة وبصري عنه والثاني بسبب دخول مثل عبد الله  
علما فيه اراد ان يذكر ان تعريف صاحب المفصل مختل من وجه واحد وهو  
خروج مثل قائمة وبصري بقيد الافراد ( قوله قدس سره مثل عبد الله علما  
خرج عنه ) كما هو المناسب بالغرض من علم النحو لكونه معربا باعرايين وفيه  
انه خرج عنه مثل بعلبك ومعدى كرب علمين ايضا مع انه معرب باعراب واحد  
ولا يناسب بالغرض اخراجه ففيه خلل من هذا الوجه ايضا لكن كل واحد  
من الخللين في تعريف المفصل باعتبار خروج امر فيجوز عدما خلا واحدا  
( قوله قدس سره فانه لا يقال له لفظة واحدة ) يعني ان التاء في لفظة للوحدة  
ولا يقال لمثل عبد الله لفظة واحدة قيل عليه ان اريد بالوحدة الوحدة الحقيقية  
التي لا ينقسم موصوفها اصلا كهمزة الاستفهام وباء الجارة مثلا فيخرج حينئذ  
اكثر الكلمات عن حد الكلمة وان اريد وحدة مالم يخرج عنه مثل عبد الله علما  
فان فيه نوع وحدة باعتبار انه علم لشيء واحد ولا يدل جزؤه على جزئه  
وان اريد وحدة مخصوصة بحيث يدخل فيه مثل زيد وضرب ومن وعن وقائمة  
وبصري ويخرج عنه مثل عبد الله علما فلا دلالة للفظ عليها واجيب بان المراد  
الوحدة العرفية عند ارباب اللسان فانه لا يقال في العرف لمثل عبد الله علما  
لفظة واحدة ويقال لمثل زيد وضرب وقائمة وبصري لفظة واحدة والمتبادر  
من العبارة هو المعنى العرفي فيصح ارادته من عبارة التعريف وقيل لا يقال لمثل  
عبد الله لفظة لان اللفظة فعلة وهي للمرة فالمراد منها ما تلفظ مرة اي دفعة  
بحيث لا يصح ان تلفظ به مرتين باعتبار ما بان يتجزى وتلفظ بكل واحد  
من اجزائه فيخرج عنه مثل عبد الله لانه تلفظ بكل واحد من جزئه على حدة  
باعتبار وضعه الاضافي بخلاف قائمة وبصري فانه لا يصح ان تلفظ بكل واحد  
من جزئه على حدة وان صح التلفظ بجزئه الاول واعلم انه يفهم من كلام  
بعض المحققين ان الاولى ان لا يحمل كلام المفصل على وجه خرج عنه مثل  
عبد الله علما لان صاحب المفصل جعل الاسم مطلقا عن الكلمة وجعل مثل  
عبد الله علما من اسماء الاعلام المركبة فالمراد من اللفظة في تعريفه ما هو المراد  
من اللفظ في هذا التعريف الا انه زاد التاء للمطابقة وفيه تأمل ( قوله قدس سره  
وبقي مثل قائمة وبصري ) يعني قيل ملا حظة قيد الافراد او المراد انه بقي  
في قيد اخراج ذلك القيد مثل عبد الله ( قوله قدس سره ولولم يخرج به بتركه لكان



انسب) فيه انه لو ترك يلزم دخول مثل ضربت وضربا وضربوا في حد الكلمة  
اصدق اللفظة بالتفسير المذكور عليه قال بعض المحققين ولك ان تقول المراد  
بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما انتهى وفيه انه لا فائدة حينئذ لقيد الافراد  
وتعميمه عن الحقيقي والحكمي الا ان يقال بعض المركبات المقصودة بالاخراج  
يتناولها اللفظ ويخرجها قيد الافراد مثل ضربا وضربوا وضربت كما مر آنفا وقبل  
يجوز ان يراد بالمفرد ما يقابل الجملة فيخرج عن التعريف مثل ضربا وضربوا  
وضربت ويدخل فيه مثل قائمة وبصري الا ان يقال ان هذا غير متبادر من العبارة  
ولا بد من حل عبارة التعريف على المتبادر (قوله قدس سره واعلم ان الوضع  
يستلزم الدلالة) الظاهر ان المقصود من هذا الكلام دفع ما يمكن ان يقال  
لم ترك المص قيد الدلالة المتبعة في ماهية الكلمة المذكورة في تعريف الفصل  
فدفع بان الوضع المذكور في تعريف المص مستلزم للدلالة فلم يكن الدلالة متروكة  
عن تعريفه وفيه ان الوضع مستلزم للدلالة في الخارج لافي الذهن حتى يفهم  
من قيد الوضع قيدا لدلالة واوسلم فالدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات  
فالمستلزم التصريح بقيد الدلالة لا الاكتفاء بكونها مفهومة التزاما الا ان يقال  
المقصود من هذا الكلام انه لا احتياج الى اعتبار قيد الدلالة في تعريف المص  
فان الوضع المذكور فيه لاستلزامه الدلالة في الخارج يغني عن اعتبار قيد الدلالة  
فتأمل (قوله قدس سره كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر) وتلك الخبيثة  
ان كانت بسبب جعل الجاعل للشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية  
وان كانت بسبب كون الشيء الاول مقتضى للطبع عند عروض المعنى فهى الطبيعية  
وان كانت بغير ذلك فهى العقلية (قوله قدس سره فحتى تحقق الوضع تحققت  
الدلالة) وفيه ان الوضع تحقق في حروف الهجاء على ما ذكره الشارح فيامي  
من ان حروف الهجاء باقية في قيد الوضع خارجة بقيد المعنى مع ان الدلالة  
منتفية فيها بالاتفاق فلم يكن الوضع مستلزما للدلالة الا ان يقال المراد بالوضع  
المستلزم للدلالة هو الوضع لمعنى وهو لم يتحقق في حروف الهجاء حتى يستلزم  
الدلالة لا يقال لو اطلق اللفظ المسموع من لا يعلم بوضعه وسمعه مثله لاشك  
انه لا يفهم منه شيء آخر فلم يتحقق فيه الدلالة مع انه موضوع فلم يكن الوضع  
مستلزما للدلالة لانا نقول الدلالة التي هي كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر  
لازم للوضع وكونه بهذه الخبيثة لا يقتضى فهم المعنى في جميع الاطلاقات  
بل فهم المعنى من آثار العلم بالوضع بعد الاطلاق الصحيح في المادة المذكورة

تحققت الدلالة كما تحقق الوضع (قوله قدس سره كدلالة لفظ ديز المسموع  
من وراء الجدار) اختار اللفظ المهمل ليمحض الدلالة العقلية ولم يختلط بالدلالة  
الوضعية وقيد بكونه مسموعا من وراء الجدار ليظهر تلك الدلالة كمال ظهور  
فانه لو كان اللفظ مرئيا يكون وجوده معلوما بالمشاهدة ولم يظهر كون اللفظ  
دالا على وجوده (قوله قدس سره فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع)  
فيه ان عدم استلزام الدلالة الوضع لا يستلزم ان لا يكون شيء آخر من قيود  
التعريف مستلزما له حتى يكون ذكره مملالا منه مع ان الافراد يستلزم  
الوضع لما سبق من ان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع  
(قوله قدس سره وهى اى الكلمة) لا يقال الضمير اما ان يرجع الى لفظ الكلمة  
او الى مفهومها وعلى التقديرين لا يصح الحكم عليها بانها اسم وفعل وحرف  
لانا نقول المراد بمفهومه والمعنى ان هذا المفهوم منقسم الى هذه الاقسام ولهذا  
قال قدس سره اى منقسم الى هذه الاقسام ومعنى انقسامه الى هذه الاقسام  
انه ينضم اليه قيد الدلالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
ويكون مفهوم الاسم وانه ينضم اليه قيد الدلالة على معنى في نفسها مع الاقتران  
باحد الازمنة الثلاثة ويكون مفهوم الفعل وينضم اليه قيد عدم الدلة على معنى  
في نفسها ويكون مفهوم الحرف ولهذا قال بعض المحققين لم يقصد به بيان  
حكم الكلمة بل قصده تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها  
ليحصل اقسامها لانه لا يخفى ان معنى ما ذكره على ان يكون ذكر كل واحد  
من الاسم والفعل والحرف في قوة ذكر معانيها التفصيلية ويمكن ان يحمل  
على الحكم بالانقسام ويجعل قوله لانها دالا على هذا الحكم ويؤيده انه لو كان  
المراد التقسيم لقول وهى اما اسم او فعل او حرف لانه الشايع في التقسيمات  
وقيل لا يبعد ان يقال ان المراد الحكم بان ما يقصد عليه مفهوم الكلمة  
من الافراد هو هذه المفهومات بمعنى انه يصدق عليه هذه المفهومات الثلاثة  
على سبيل التوزيع بمعنى ان افراد الكلمة يصدق على بعضها الاسم وعلى  
بعضها الفعل وعلى بعضها الحرف وما قيل من انه يجوز ان يكون من قبيل  
تقسيم الكل الى الاجزاء قريب من هذا المعنى فان قيل مورد القسمة كلمة وكل  
كلمة اما اسم او فعل او حرف فمورد القسمة اما اسم او فعل او حرف فان كان  
اسما لم يكن فعلا وحرفا وان كان فعلا لم يكن اسما وحرفا وان كان حرفا لم يكن  
غيره فلم يصح تقسيمها الى هذه الاقسام فالجواب بان يقال ان الحد الاوسط



لم يتكرر في هذا الشكل او يقال ان صغراه طبيعية وهي غير منتجة فتأمل ( قوله قدس سره منحصرة فيها ) لما كان الغالب في التقسيم قصد الحصر فيما يذكر من الاقسام وقد يخلو عنه ايضا صرح بان المراد ههنا الحصر وازادة الحصر اما مفهوم من قوله لانها اما ان تدل الخ او من السكوت في معرض بيان الاقسام ( قوله قدس سره لانها متعلق بما يفهم من الجملة السابقة ) من معنى الانقسام او الاخصار ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير اعتبار لفظ في نظم الكلام على ما قالوا ان الظرف يكفيه رابحة الفعل وبعضهم يقدرون عامل الظرف في نظم الكلام وعبرة الشرح بمحلها ( قوله قدس سره لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة ) كلمة لما ظرف بمعنى حين او متضمن لمعنى الشرط فلا بد لها من الجواب فن لم يجوز دخول الفاء على جوابها يقدر جوابها تقديره لما كانت الكلمة موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة اعتبر الدلالة في تقسيم الكلمة ومن جوز ذلك فجوابها عنده فهي اما ان تدل الخ فان قلت ما فائدة اعتبار هذه الشرطية ههنا قلت فائدتها التنبه على ان الدلالة معتبرة في التقسيم حتى لا يرد ان قوله في المقسم اول تدل على معنى في نفسها يصدق على امرين احدهما ما لا يدل على معنى اصلا والثاني ما يدل على معنى لكن لا يدل على معنى في نفسها والقسم الاول ليس بحرف فلا يصح قوله الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف فلما اشار اولا الى ان الدلالة على معنى معتبرة في المقسم لم يتناول قوله اول تدل على معنى في نفسها القسم الاول فيصح قوله الثاني الحرف فتأمل ( قوله قدس سره فهي اما من صفتها ان تدل ) انما قدر في نظم الكلام قوله من صفتها لان قوله ان تدل بمعنى الدلالة لا يحمل على الكلمة اذا الكلمة ليست بنفس الدلالة بل من صفتها الدلالة وانما لم يقدر لهذا الغرض المضاف في قوله لانها حتى يكون تقدير الكلام لان حالها اما ان تدل او صفتها اما ان تدل مع انه اخصر لانه يحتاج حينئذ الى صرف قوله الثاني الحرف واخويه عن ظاهره لانه بحسب الظاهر يستدعي ان يكون الحرف واخوه حال عدم الدلالة وحال الدلالة وهو ظاهر الفساد وقد قدر في امثال هذه المواضع ذو بدل قوله من صفتها او يجعل الدلالة المفهومة من قوله ان تدل بمعنى اسم الفاعل حتى يكون تقدير الكلام على الاول لان الكلمة اما ذات دلالة على معنى في نفسها الخ وعلى الثاني لان الكلمة اما دالة على معنى الخ ولم يجرهما مع اختصارهما لكونهما مستفيضين مشهورين فاختر

طريقا آخر للتنبه على قصور بيان غيره وانما زاد من المستدعية لتقدير المتعلق في قوله من صفتها مع ان صفتها بدون من يتم في المقصود فللتنبه على كثرة اوصاف الكلمة واعلم انه تغل من سيد المحققين قدس سره انه لا حاجة الى تقدير شيء في هذا المقام فانه فرق بين المصدر الصريح والفعل المضارع المصدر بان فان هذا في تأويل المصدر باعتبار بعض الاحكام اللفظي من صحة دخول حرف الجر عليه او الاضافة اليه او عطفه على مفرد وامثال ذلك لان معناه بعينه هو معنى المصدر بل معناه معنى الفعل ولا شك ان معنى الفعل مربوط باسم ان بلا تقدير امر في هذا المقام فتأمل ( قوله قدس سره والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليها بنفسها ) فان قلت لاشك ان كون المعنى صفة للمعنى والدلالة بنفسها صفة للكلمة فكيف يصح تعبير احدهما بالآخر وجعله عليه مع مباينتهما قلت كون المعنى وان كان صفة المعنى لكن يجوز جعل كون المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة باعتبار التوصيف بحال المتعلق وهو المقصود ههنا والمراد بدلالة الكلمة على المعنى بنفسها كون المعنى مداولا عليه بنفس الكلمة وهو صفة المعنى فلا اشكال ( قوله قدس سره الى انضمام كلمة اخرى ) لو قال امر آخر لكان اشمل فان همزة الاستفهام مثلا يحتاج الى انضمام كلام وبعض الحروف يحتاج الى كلمتين فيما قبله وما بعده الا ان يقال اكتفى بالاول المتيقن ( قوله قدس سره بل تدل على معنى يحتاج ) الخ ان قلت عدم الدلالة على معنى في نفسها لا يستلزم ان تدل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها فن ابن عرف اعتبار هذا المعنى قلت لما اعتبر في المقسم الدلالة على معنى فاذا لم يدل عليه بنفسها فلا بد ان يدل عليه بانضمام امر آخر ( قال المص رحمه الله الثاني ) الخ جملة مستأنفة فانه لما قال اما ان تدل على معنى في نفسها اول تدل كأن قائلا يقول ما الاول وما الثاني فقال في جواب هذا السؤال المقدر الثاني كذا والاول اما كذا او كذا ثم ان المناسب بالسوق تأنيث لفظ الثاني وكذا الاول بان يقال الثانية الحرف والاول اما ان تقرن الخ فتذكيرهما اما الارجاع ضميرهما الى ما لا تدل او الى المذكور او الى القسم كما يفهم من تصريح الشارح قدس سره اول تذكير الخبر وانما قدم الثاني لبساطته بالنسبة الى الاول فانه ينقسم الى قسمين واخره في ذكر الاقسام لكونه عدما اول كونه محتاجا الى قسميه في الدلالة على معناه المطابق ( قوله قدس سره وهو ما لا يدل على معنى في نفسها ) اي لا يدل اصلا لاعلى معناه المطابق ولا على معناه التضمني وانما قلنا ذلك لان الفعل ايضا



لا يدل اصلا على معناه المطابق بنفسه بل على معناه التضمني كما سيجي تحققة  
فلو حل المعنى على ظاهره الذي هو المعنى المطابق يدخل في مفهوم الحرف الفعل  
وفيه بحث وهو ان الفعل اذا لم يكن دالا على معناه المطابق بنفسه لم يكن دالا  
على مفهومه التضمني ايضا بنفسه لان الدلالة التضمنية تابعة للمطابقة وفي ضمنها  
كما حقق في موضعه فانتفاؤها يستلزم انتفاء التضمنية الا ان يقال المراد ان المعنى  
التضمني للفعل معنى مستقل بالمفهومية باعتبار دلالة اللفظ الموضوع بازائه  
وان كان باعتبار الدلالة لتضمن الفعل عليه غير مستقل بالمفهومية وسيجي  
التفصيل في ذلك ان شاء الله تعالى ( قوله قدس سره اعني الابتداء والانتهاء )  
فيه ان تفسير معنى من والى بالابتداء والانتهاء غير صحيح فان معنى هذين اللفظين  
معنى مستقل بالمفهومية فلا يكون معنى من والى ولانه لو كان معنى الابتداء  
والانتهاء معنى من والى يكون معناه معنى حرفيا فيكون لفظ الابتداء والانتهاء  
حرفين ولانه مخالف لما سيأتي من انهما موضوعان لجزئيات معنى الابتداء والانتهاء  
والجواب ان المراد من الابتداء والانتهاء هو جزئيا تهما بتقدير المضاف فتأمل  
( قوله قدس سره الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة ) يفهم من ظاهر هذه العبارة  
ان احتياج كلمة من والى في الدلالة على معناه الى مدخولهما فقط مع ان الواقع  
ليس كذلك فان معناه نسبتان مخصوصتان بين متعلقهما ومدخولهما فلا بد  
من ذكر متعلقهما ايضا الا ان يقال مقصوده التنبيه على احتياج الحروف  
في الدلالة على معناه الى ضمنية فاكتفى بذكر بعض الضميمات ويمكن جعل قوله  
كالبصرة اشارة الى ذلك ايضا ( قوله قدس سره حيث يقعان عمدة في الكلام )  
الح اولان مفهومه في طرف مقابل لمفهوما وهو كونه ما لا يدل على معنى  
في نفسه ( قوله قدس سره وهو لا يقع ) اي لا يقع عمدة مستقلة وان وقع  
جزأ منها في بعض المواد كما في قولنا زيد لا حجر واللاحي جاد ( قوله قدس سره  
وان يقتزن ذلك المعنى ) ارجع الضمير المستتر في ان يقتزن الى المعنى لانه المقتزن  
حقيقة باحد الازمنة لكن وصف الكلمة بالاقتزان حينئذ من قبيل الوصف  
بحال المتعلق ويجوز ارجاعه الى الكلمة بان يقرأ يقتزن بالتاء ويراد بالاقتزان  
اقتزان الدال بالمدلول لكن التعبير من الحال الواقعة بين الدال والمدلول  
بالاقتزان غير شائع ( قوله قدس سره المدلول عليه بنفسها ) فيه انه  
ان اريد بالمعنى المدلول عليه بنفسها المدلول عليه بالدلالة المطابقة حتى  
يكون اقتزانه باحد الازمنة من قبيل اقتزان الكل بالجزء يلزم ان يكون

هذا مخالفا لما سيأتي في تحقيق معنى الاسم من ار المعنى المدلول عليه المقارن  
باحد الازمنة الثلاثة في الفعل هو معناه التضمني مع ان المعنى المدلول عليه بنفسها  
في الفعل ليس معناه المطابق وان اريد المدلول عليه بالدلالة التضمنية يلزم  
ان يكون تعريف الاسم الحاصل من دلائل الحصر هو كلمة دلت على معنى في نفسها  
ومن صفتها ان يكون ذلك المعنى المدلول عليه بالدلالة التضمنية ان لا يقتزن  
باحد الازمنة الثلاثة وفي كون هذا المعنى صادقا على الاسماء التي معانيها يسايط  
تأمل وايضا لا شك ان هذا الحد للاسم ليس بمقصود في قوله وقد علم بذلك  
حد كل واحد منها ويمكن ان يقال ان المعنى المدلول عليه معتبر ههنا مطلقا  
من غير نظر الى كونه تضمنيا او مطابقا فان كان تحققة في ضمن التضمني  
بصرف اليه كما في الفعل وان كان في ضمن المطابق كما في الاسم بصرف اليه فتأمل  
( قوله قدس سره في الفهم عنها ) متعلق يقتزن فلما اعتبر الاقتزان في الفهم  
عن الكلمة خرج ما اقتزن معناه باحد الازمنة الثلاثة في الواقع لا في الفهم  
كالمصادر وما اقتزن بحسب الفهم لكن فهم المعنى والزمان من كلمتين على الترتيب  
او معا كيف ما اتفق كضارب امس ( قوله قدس سره مأخوذ من السمو )  
اي سمي اسما حال كونه مأخوذا من السمو وهو العلوي يحتمل ان يكون السمو  
بضم السين والميم وتشديد الواو وكذا العلوي بضم العين واللام وتشديد الواو  
ويراد منه حينئذ في تعريف المعنى المصدري بالابو دن ويحتمل ان يكون السمو  
بالحرركات الثلاث في السين وسكون الميم والواو وكذا العلوي في معناه ويراد منه  
في العرف معنى الاسم الجامديعني بالاول وهذا اقرب باشتقاق الاسم وانسب بالوسم  
الذي ليس بمصدر قال الفاضل المحشي في اشتقاق الاسم من السمو حذف  
الواو ثم نقلت حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى همزة الوصل  
لتلا يلزم الابتداء بالساكن وقال بعض المحققين ان ظاهر هذا الكلام يدل  
على ان الحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من الكلمة من السمو والوسم ابتداء  
والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ  
الدال على الشيء كما في قوله تعالى \* وعلم آدم الاسماء كلها \* في القاموس اسم الشيء  
بالضم والكسر وسمته وسماء مثلثين علامته وهو اللفظ الموضوع على الجوهر  
والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في مأخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا انتهى  
لكن في هذا المقام بيان مأخذ الاسم اللغوي غير مناسب ( قوله قدس سره  
حيث يتركب منه وحده الكلام ) وتركب الكلام امر معتد به عندهم اذ يشاء



الكلمات لتركيب الكلام وافادة المقاصد ويمكن بيان استعماله بان يقال ان الاسم يصلح ان يكون مستندا ومستندا اليه دون اخويه او يقال انه يدل على معناه المطابق بالاستقلال دون اخويه او يقال ان اخويه يتوقفان عليه اما الفعل فن جهة الاشتقاق والدلالة على معناه المطابق واما الحرف فن جهة الاحتياج الى ضيغة الاسم والفعل فيلزم توقفه على الاسم ابتداء او بواسطة ( قوله قدس سره وقيل من الوسم وهو العلامة ) وانما قال قيل لان هذا رأى الكوفيين وماسبق رأى البصريين فرجح رأى البصريين كما هو المختار عند المص ولان المناسب في وجه تسمية الامور المتعددة المتقابلة ان لا يتحقق نكتة واحدة منها في الآخر وان كان وجه التسمية لا يلزم ان يكون مطردا ومنعكسا وكون اللفظ علامة لتسمية مشترك في الجميع ولان الفعل المأخوذ منه كسمى ويسمى ووجهه على اسماء يدل على اشتقاقه من السمواته او كان كما قيل لكان فعله وسم يسم ووجهه او سام وارتكاب القلب بعيد ويمكن ان يقال في الجمع على اسماء انه جمع اسم الذي اخذ من الوسم ولا حاجة الى ان يجمع الشيء باعتبار اصله ( قوله قدس سره لتضمنه الفعل اللغوى ) وهو المعنى المعتد به في الفعل حتى يراد عند الاطلاق هذا المعنى وهو المعنى الذي في نفسه فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المداول ( قال المص رحمه الله وقد علم ) الو او اما ابتدائية او عاطفة تعطف هذه الجملة الفعلية على الفعلية التي قدرت لتعلق الظرف في قوله لانها اي انحصرت لانها كذا وقد علم بذلك الخ او للحال تقديره هذا الكلام افاد الانحصار حال كونه قد علم به حد كل واحد منها ( قال المص رحمه الله بذلك ) الباء الاستعانة اولسببية اختار اسم الاشارة موضع الضمير للاشارة الى زيادة تمكنه في الذهن وكال انكشافه و اراد ذلك دون هذا البعد من الحسن بسبب كونه امرا معنويا واستحقاقه التعظيم لكمال جودته ( قال المص رحمه الله حد كل واحد منها ) كائنا الاضافتين لامية وان امتنع التصريح بها في الثانية وكلمة من للتبعض والظرف صفة واحد ( قوله قدس سره لانه قد علم به اي بوجه الحصر ) لاوجه لارجاع الضمير ثم تفسيره بقوله اي بوجه الحصر بل الاولى ان يقال لانه قد علم بوجه الحصر الا ان يقال اشار بذكر الضمير ههنا الى ان الاشارة في قوله وقد علم بذلك وقع موقع الضمير وفيه بعد ( قوله قدس سره ان الحرف الخ ) بين حدود الاقسام المفهومة من دليل الحصر بالترتيب الذي علم منه تقديم الحرف ثم الفعل فان قلت الترتيب المذكور يقتضي تقديم الاسم على الفعل حيث قال الثاني الاسم والاول الفعل فعلم مفهوم الاسم

مقدما على مفهوم الفعل قلت نعم كون ذلك المعنى مسمى بالاسم وهذا المعنى مسمى بالفعل علم بتقديم الاسم على الفعل لكن نفس مفهوم القول علم مقدما على مفهوم الاسم بقوله والاول اما ان يقترب باحد الازمنة الثلاثة او لا وهذا قال الثاني الاسم والاول الفعل ويمكن ان يقال ان ما به الامتياز بين مفهومى الاسم والفعل هو قيد الاقتران وهو معتبر في الفعل وجود او في الاسم عدمه والوجود اشرف بالنسبة الى العدم وايضا العدم يعلم بالقياس الى الوجود الذي ملكته فالناسب تقديم مفهوم الفعل على الاسم ( قوله قدس سره لكن مقتضى باحد الازمنة الثلاثة ) ليس في الكلام استدراك يقتضى ذكر لكن فالاولى تركه وذكره فيما يليه من قوله والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقتضى الخ كما لا يخفى فتأمل ( قوله قدس سره فان كلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة ) قال بعض المحققين لا دخل له فيما هو بصدده من انه علم بذلك لكل واحد حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل قد يتحقق بمجرد المميز الا انه اراد تحقيق المعرف لكل وتوضيحه انتهى ويمكن ان يقال ان كون معرف كل منها جامعا لجميع افرادهم من ذكر القدر المشترك الذي يصدق على جميع افراد كل منها وكونه مانعا يفهم من القيد الذي اعتبر في كل منها وامتنازه من الآخر فلهذا الكلام مدخل فيما هو بصدده تأمل ( قوله قدس سره وليس المراد بالحد ههنا ) اي في هذا الفن فان الحد عند اهل هذا الفن هو المعرف الجامع المانع واما عند المنطقيين فهو المعرف المشتمل على ذاتيات المعرف فقط او في هذا المقام لان المركب من ما به الاشتراك وما به الامتياز اللازم في هذا المقام لا يلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم والمقصود من هذا الكلام دفع دخل مقدريه ان ما يفهم من هذا البيان ليس الا مفهومات جامعة لافراد كل منها مانعة من دخول الغير فيه واما كون هذه المفهومات حدا لكل منها مستملا على ذاتياته فلا يدفع بان ليس المراد بالحد الا المعرف الجامع المانع ( قوله قدس سره والله در المصنف ) هذا الكلام يمدح به بكثره الخير والدر في الاصل ما دراي نزل من الضرع من اللبن ومن اغيم من المطر وهو في مقام المدح كناية عن فعل المدوح الصادر عنه وانما نسب فعله الى الله تعالى للتحجب منه لان الله تعالى منشيء الخائب والمقصود ههنا والله در المصنف شفقة على المتعالمين حيث لم يهمل في التعالم جانب الذكي والغبي والمتوسط ( قوله قدس سره ثم صرح بها فيما بعد ) هذا التصريح في حد الحرف غير ظاهر



فان مادهم في ضمن دليل الحصر هو ما لا يدل على معنى في نفسها وما صرح به  
بعد هو ما دل على معنى في غيره فهما متغايران وان كانا متلازمين ( قال المصنف  
رحمه الله الكلام ) لم يعطه على ما سبق لان دأبه في هذا الكتاب ايراد المسائل المنفصلة  
عما قبلها الا بئس لان يعنون بعنوان الكتاب او الفصل او الباب او امثالها بدون  
ذكر مثل هذه العنوانات لكن يشير الى انفصالها بترك العطف روما للاختصار  
كما قال الاسم كذا والمرفوعات كذا والمنصوبات كذا ( قوله قدس سره في اللغة  
ما يتكلم به ) كاعطاء فانه في اصل اللغة اسم لما يعطى ثم قد يستعمل استعمال  
المصدر يقال كلمته كلاما واعطى اعطاء قال بعض المحققين ومن المعاني  
اللغوية للكلام ما يكون مكنتيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد  
مناسبة لما اصطليح عليه فالاولى ان يجعل الثقل عنه اليه انتهى ولا يخفى عليك ان هذا  
وان كان مناسباً لا فائدة الفائدة الثامنة المتبعة في مفهوم الكلام من جهة الاسناد  
لكن لا اشعار فيه بكون الكلام لفظا كما في ما يتكلم به من الاشعار بلفظيته  
ثم الوجه في ذكر المعنى اللغوي للكلام ههنا وترك المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة  
فيما سبق غير ظاهر ( قوله قدس سره اي لفظ تضمن ) فسر ما العامة  
المتبادر منها الشيء المطلق باللفظ لان الكلام الذي يبحث النجاسة عن احواله  
ويعرفونه هو اللفظ لان التحوي يبحث عن احوال اللفظ وقيل فائدة تفسير ما  
باللفظ انه لو ترك على اطلاقه لم يكن التعريف مانعا لصدقه على مجموع ز يدقائم  
الماخوذ مع ذات الجدار مثلا فانه شيء تضمن كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ  
لان المجموع المركب من اللفظ وغيره ليس بلفظ وفيه انه لم يصح بعد فانه لو اخذ  
مع زيد قائم مثلا لفظ مهمل يصدق على المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد  
الا ان يرتكب انه كلام مشتمل على حشو او يفسر ما بلفظ موضوع بقرينة ان يبحث  
التحوي من الالفاظ الموضوعات ثم اعلم ان السيد السند قدس سره صرح  
في حاشية شرح المطالع بان الامور المعلومة بالضرورة ان الاشياء المتعددة لا تصير  
امرا واحدا ما لم يعتبر معها هيئة وحدانية هي جزء صوري للمركب منها فعلى  
هذا لا بد من اعتبارا لهيئة التي هي ليست بلفظ في كل كلام بطريق الجزئية  
فيكون مركبا من اللفظ وغير اللفظ فيكون تفسير ما باللفظ مخرجا لجميع افراد الكلام  
عن تعريفه فلا يكون جامعا الا ان يمنع كلية ما نقل عنه قدس سره كما نقل من بعضهم  
اذا ارتكب كون الهيئة جزءا من اللفظ كما قيل في هيئة الفعل الدال على الزمان فقامل  
( قوله قدس سره حقيقة او حكما ) الظاهر انه قيد تضمن المتعلق بكلمتين فتضمن الكلمتين  
حقيقة ان يكون كل من الكلمتين المتضمنتين كلمة حقيقة وتضمن الكلمتين حكما ان لا يكون

الكلمات حقيقة متين سواء كان احدهما حكما او كلفا هما ويجوز ان يكون قيد كلمتين  
و يكون حقيقة بمعنى حقيقة وحكما بمعنى حكما اي كلمتين سواء كانت كل واحدة منهما  
كلمة حقيقة او حكما وحيثما كان احدي كلمتيه حقيقة والاخرى حكما يعلم بالمقايضة  
او مندرج فيه يادني تحمل والمراد بالكلمة الحكمة ما يصح وقوع الكلمة الحقيقية  
موقعه مثلا في قونا غلام زيد ابوه قائم يصح ان يقع موقع الطرفين كلمة هذا  
او كلمة ذاك في حال هذا ذاك فان قلت بشكل هذا بالكلام الشرطي كقوا انسا  
ان كانت الشمس طالعة فانهما موجود فانه لا يصح التعبير عنه من طرفه  
بل فقط مفرد كما حقق في موضعه قلت هذا انما يشكل لو كان الاسناد بين الشرط  
والجزاء كما هو رأي المنطقيين واما اذا كان الاسناد في الجزاء والشرط قيد الاله  
كما هو رأي الادباء فلا فان طرفي الجزاء كلمتان لا محالة حقيقة او حكما وكذا ظاهر  
في الشرط لولا ما يمتد بالاسناد المقصود لذاته وجعلت الجملة الشرطية كلاما في المثال  
الذي كور لفظا النهار والموجود ظاهر في الكلام في الجملة الجزائية ولفظا الشمس  
وطالعة في الجملة الشرطية ولا بد من حل الكلام على رأي الادباء في اصطلاحاتهم  
( قوله قدس سره اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه ) فكأنه قال كلمة وكلمة وذكر  
التشبيه للاختصار ( قوله قدس سره فالتضمن اسم فاعل ) كتب هذا لتصحيح  
اللفظ فهو بمنزلة الاعجام واقرأوه ثلاثا بخطي السامع على القاري انك قرأت التجنيس  
فان اللفظ يحتمل اسم مفعول فاقال بعض المحققين من ان امثال هذه العبارة ينبغي  
ان يرى ولا يقرأ محل تأمل فقامل ( قوله قدس سره فلا يلزم اتحادهما ) اي المتضمن  
والتضمن في تضمن الكل لكل جزء ولا يخفى انه لو جعلت الهيئة جزءا للكلام كان  
لتضمن الكلام للكلمتين معنى واضح لا يحتاج الى هذا التدقيق ولم يلتفت لاحتياجه  
الى تصحيح كون الهيئة التي ليست بلفظ جزءا من اللفظ ولوجعل المتضمن بالكسر  
مجموع الكلمتين والاسناد كما قيل فاطلاق اللفظ عليه يحتاج الى تأويل اذا الاسناد  
ليس بلفظ وايضا الاسناد ليس بجزء للكلام فانه ان اريد منه نسبة احد الامرين  
الى آخر فهو مفهوم الكلام وان اريد منه ضم كلمة الى اخرى فهو صفة  
لاجزائه فقامل ( قوله قدس سره اي تضمننا حاصلا بسبب ) الخ قال بعض  
المحققين سببية الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعشا لجمع الكلمتين وتضمن  
اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان انسب انتهى وقيل يجوز  
ان يكون البناء للاستعانة بمعنى ان في كون مجموع الكلمتين لفظا واحدا  
متضمنا لكل واحد من جزئيه مدخلا للاسناد وباستعانة ويجوز ان يكون



للإصاق أي متضمنا ملصقا بالاسناد ويجوز أن يكون للإصاحبة أي تضمن كلمتين  
مع الاسناد بأن يكون المتضمن بالفتح كل واحد من الأمور الثلاثة ولكن حيث يحتاج  
في جعل اللفظ متضمنا للاسناد الذي ليس بلفظ إلى المسامحة بتأويل أن يكون المراد  
أن الكلام كالأمرين من اللفظ المتضمن للكلمتين ومن الاسناد ويجوز أن يكون بمعنى  
أن يكون الطرف متعلقا بتضمن أو تحالا من فاعل تضمن أو مقولة يعنى تضمن كلمتين  
في حال الاسناد أو كأننا حال الاسناد وأعلم أن تقدير قوله تضمننا حاصلنا بشعر فجعل  
قوله بالاسناد ظرفا مستقرا صفة للمصدر المحذوف ويجوز أن يكون طرف لغو متعلقا  
بتضمن (قوله قدس سره أو الاسناد نسبة إحدى الكلمتين) أي ضم إحدى الكلمتين  
أو بظن مد أول إحدى الكلمتين (قوله قدس سره بحيث يفيد المخاطب فائدة) فإن قلت  
لا يصدق تعريف الاسناد على الاسناد الواقع في الجملة التي وقعت اخبارا أو أوصافا  
إذا كان المخاطب عالما بمضمونه فانه لا يفيد المخاطب فائدة تامة قلت المراد ما من شأنه  
أن يقصد إفادة المخاطب فائدة تامة ثم المراد بالفائدة التامة أنه لو سكنت المتكلم لم يكن  
لاهل العرف مجال تخطئه ونسبة كلامه إلى القصور في باب الافادة (قوله قدس  
سره خرجت المهملات) أي المهملات الصرفة وإنما قلنا ذلك لأنه لم يخرج المركبات  
من كلمتين ومهمل مثل زيد قائم جسد فلا بد من ارتكاب كونه كلاما أو أخرجه  
بقيد اللفظ الموضوع كإذ كرنا (قوله قدس سره وبقيد الاسناد الخ) وقيل  
أوقال ما وقع منه الاسناد لكان اخضر وهو ظاهر ولا حاجة إلى ذكر سائر القيود  
لان المهملات والمفردات يخرج بقيد الاسناد بالمعنى المذكور (قوله قدس سره  
سواء كانت خبرية) أي محكية بهما من الواقع أو محتملة للصدق  
والكذب (قوله قدس سره أو انشائية) أي غير محكية بهما من الواقع  
ولا يكون محتملة للصدق والكذب مثل اضرب ولا تضرب أي مع فاعلهما  
(قوله قدس سره احديهما ملقوطة) أي ملقوطة حقيقة والآخرى منوطة  
أي ملقوطة حكما (قوله قدس سره وبثنيهما اسناد بقيد المخاطب) الأولى  
أن يقال بثنهما نسبة بقيد المخاطب لان الاسناد مقترن به هذا الوصف فبعد  
ذكر الاسناد لا حاجة إليه إلا أن يحمل على الصفة الكاشفة وفيه بعد لا يخفى  
(قوله قدس سره حيث كانت) هي تعليلية أو مكانية والأول أولى (قوله قدس  
سره اعم من أن تكونا كلمتين حقيقة أو حكما) يتدرج في حكمهما ما يكون إحدى  
كلمته كلمة حكما (قوله قدس سره مثل زيد أبوه قائم) مثال لكلام خبره جملة اسمية  
(قوله قدس سره أو قام أبوه) عطف على أبوه قائم مثال لكلام خبره جملة

فعلية (قوله قدس سره أو قام أبوه) عطف على أبوه قائم مثال لكلام خبره مركب  
من اسم الفاعل وفاعله واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة بل مشبه بالجملة وأما  
الكلام الذي ظرفا كلمتان حكيمتان فمحمول على خبر من أن رواه قال به من  
المحققين في كون الخبر في زيد أبوه قائم مركبا نظرا لأن الخبر مستند لهم قائم وفاعله  
خارج عن الخبر انتهى وهذا كما يقال في زيد قائم الأب أن الخبر مفرد وله المضاف  
والمضاف إليه خارج عنه ثم اعلم أن المثالين الأولين داخلان في مفهوم الكلام على  
ظاهر تعريف المصنف مع قطع النظر من جعل الكلمتين المتضمنين بالاسناد اعم  
من الكلمتين حقيقة أو حكما لأنه يصدق في كلي قولنا زيد أبوه قائم أنه تضمن كلمتين  
وهما أبوه وقائم وعلى قوله زيد قام أبوه أنه يتضمن كلمتين أعني قام وأبوه بالاسناد  
الواقع بينهما (قوله قدس سره أعني قائم الأب) ليس المقصود بمجموع قائم الأب  
فانه مركب وليس بكلمة بل المراد القائم المضاف والمضاف إليه خارج عنه  
(قوله قدس سره ودخل فيه أيضا مثل جسد مهمل) فإن قلت على رأى من  
قال أن الالفاظ موضوعات لأنفسها لا حاجة إلى التأويل في مثل جسد مهمل  
وديز مقلوب زيد قلت تحقق السيد الشهد قدس سره أن هذا رأى غير صحيح  
فإن الالفاظ تخضع بانفسها في ذهن السامع لا بد والعلية ولو سلم قلبي دلالة  
بالوضع لبوتها في المهملات مع أنها ليست بموضوعات بالافتاق فإن من قال  
أن الالفاظ موضوعات لأنفسها أثبت الوضع الضمني بإزاء أنفسها في ضمن الوضع  
بإزاء المعنى والمهملات ليست موضوعات لمعنى حتى يتحقق فيه الوضع لأنفسها  
ضمنا (قوله قدس سره فانه في حكم هذا اللفظ) ليس المراد أنه في حكم مجموع هذا اللفظ  
فانه ليس بكلمة بل مركب بل المراد أنه في حكم هذا واللفظ لتعيين المشار إليه  
وبهذا التأويل أيضا إعرابه وتنوينه وكونه مستندا إليه وصحة قوله  
ولا يأتى ذلك إلا في اسمين قال بعض المحققين إن ادخال مثل ديز مقلوب زيد  
في التعريف إنما يحتاج إلى تعيين الكلمتين بحمل قوله بالاسناد على ما حله حتى  
لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يخرج لأنه تضمن كلمتين هما مقلوب زيد  
مع الاسناد وهو اسناد هذا المجموع إلى ديز انتهى ولا يخفى أن مثل هذه المناقشة  
يتوجه على قوله بحيث مهمل أيضا فإن المهمل شبه فعل ولا بد له من ضمير وهو فاعله  
وهو مع الضمير كلمتان فلا وجه للتخصيص بالمثال الثاني (قوله قدس سره ظاهر  
في أن مخصوصه بتأويل قائم بمجموعه كلام) إنما قال ظاهر لجواز أن يراد ما تضمن  
كلمتين فقط ثم انه كما يصدق تعريف المصنف على مجموع ضربت زيد قائم



يصدق على ضربت ايضا وعلى ضربت زيدا ايضا وعلى ضربت قائما ايضا  
 فيلزم تحقق افراد الكلام في ضربت زيدا قائما (قوله قدس سره صريح  
 في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه) قال بعض المحققين لا يذهب  
 عليك ان خبر المبتدأ في قولنا زيد ضربت عمرا في دارة هو مجموع ما ذكر لا مجرد  
 ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدأ ههنا جملة فالكلام الذي هو مرادف  
 الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا في الحال  
 والصفة اذا كانتا جلتين فينبغي ان يجعل عدول المصنف عدولا من عبارة  
 تعريفه لا عدولا من مذهبه انتهى فراد صاحب المفصل من المركب المركب  
 الذي فيه كلمتان استندت احدهما الى الاخرى سواء انحصرت اجزاؤه في تبتك  
 الكلمتين او لم تنحصر وهذا بعيد من عبارته غاية البعد جدا (قوله قدس سره  
 فانه قد اکتفى الى آخره) فيه ان هذا لا يبدل على المرادفة بل على المساوات الا  
 ان يراد بالمرادفة المساوغة اعم من المرادفة والمساوات او يقال ان تعريف  
 الجملة ايضا هو هذا وتعريفات الامور الاصطلاحية حدود اسمية لها وما وضع لها  
 الالفاظ عرفا فكونا مرادفين فأمل (قوله قدس سره يصدق على الجمل الخبرية)  
 لان الانشائية لا تقع اخبارا او اوصافا عندهم وما وقع في مثل زيد اضربه فهو ما اول  
 بقولنا مقول في حقه اضربه لكن هذا القيد يوجب انحصار مادة الافتراق في الجملة  
 الخبرية وليس كذلك فان اضربه في قولنا زيد مقول في حقه اضربه جملة  
 انشائية وليس بكلام اذا الاستناد فيها ليس مقصودا لذاته (قوله قدس سره  
 اخبارا او اوصافا) اي مثلا فان الجمل التي وقعت احوالا نحو جائني زيد وهو  
 راكب ايضا كذلك فان الاستناد في هو راكب ليس مقصودا لذاته وكذا الجمل  
 القسمية نحو قسم بالله ان زيدا قائم فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية  
 للتأكيد وليس الاستناد فيها مقصودا لذاته وكذا الجمل التي وقعت شرطا نحو  
 ان كانت الشمس طامعة فالنهار موجود فان الحكم في الجزاء عند المصنف والام يصح  
 قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريف الكلام جامعا ايضا (قوله قدس سره  
 وفي بعض الجواشي الخ) اعتمد بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا وخلاف مذهب  
 المصنف ايضا فانه صرح في بحث حرف الاستفهام والنفي ان لهما مصدر الكلام فيكون  
 قام ابوه في زيد اقام ابوه كلاما عنده والام يقع حرف الاستفهام في صدر الكلام مع ان  
 الاستناد فيه ليس مقصودا لذاته فانه خبر مبتدأ (قوله قدس سره ذلك اي الكلام)  
 اختار هذا مع جواز الاشارة الى ما تضمن كلمتين او الى تضمن الكلمتين او الى الاستناد

لان الكلام في الكلام والبواقي منظور بالتطفل فلا يناسب تقسيم شيء منها  
 سوى الكلام اولان المناسب تقسيم الكلام بعد تعريفه في مقابلة تقسيم الكلمة  
 بعد تعريفها اولان ذلك للاشارة الى البعيد والكلام بعيد بالتسبب الى البواقي (قوله  
 قدس سره الا في ضمن اسمين) لما كان المقصود في كل من تقسيم الكلمة والكلام  
 افادة الحصر اکتفى في تقسيم الكلمة عن التصريح بذ كوجه الحصر وصرح  
 بارادة الحصر ههنا لعدم ذكره وانما لم ينكس الامر ولم يجعل التقسيمات متوافقين  
 لان وجه الحصر في الكلمة يوجب زيادة انكشاف ماهية الكلمة ومعرفة حدود  
 اقسامها وليس كذلك في وجه حصر الكلام في قسميه واعلم ان في قوله في ضمن  
 اسمين اوفي ضمن اسم وفعل اشارة الى دفع ما يتوهم من ظاهر عبارته من اتحاد الظرف  
 والمظروف فان الاسمين او الاسم والفعل نفس الكلام لخصول الكلام في اسمين  
 اوفي فعل واسم مستلزم لظرفية الشيء لنفسه بل الملايم ان يكون ذلك اشارة الى الاستناد  
 ووجه الدفع ان المراد ظرفية الخاص للعام وذا شايع واقع في كلامهم فالمراد  
 ان الكلام الذي هو العام لا يحصل الا في ضمن هذا الخاص ولذلك قال بعض  
 المحققين الاظهر الانسب بفهم التعلم ان يجعل في بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم انه  
 لا يتأتى من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسمي الفعل فأمل (قوله قدس سره  
 وفي بعض النسخ اوفي فعل واسم) تقديم الاسم في النسخة الاولى اشرف الاسم وكونه  
 موقوفا عليه الفعل وتأخيره في الثانية لما وقع في المواد المركبة من الفعل والاسم  
 من تقديم الفعل على الاسم لان المركب منها هو الفعل مع الفاعل (قوله قدس سره  
 سره فان التركيب الثنائي العقلي) هذا الدليل يفيد انحصار الكلام الثنائي  
 في القسمين والمدعى اعم من ذلك لا يقال الكلام لا يكون انشائيا فاذا انحصر الكلام  
 الثنائي في القسمين يلزم انحصار مطلق الكلام فيهما لانا نقول هذا التوجيه  
 يجري في كلام المفصل دون كلام المصنف على ما صرح به الشارح آنفا بان ظاهر  
 كلام المصنف يستدعي ان يكون مثل ضربت زيدا قائما بمجموعه كلاما فان قلت  
 الكلمتان اعم من ان تكونا حقيقة او حكما فليكن الكلام المركب من اكثر من كلمتين  
 مركبا كلمتين حكما قلت هذا انما يصح فيما اذا كان بعض اجزاء الكلام مستندا  
 والثاني مستندا اليه نحو زيد ابوه قائم وتسمع بالمعدي خير من ان تراه واما اذا  
 لم يكن كذلك مثل ضربت زيدا قائما فالمستند والمستند اليه كلمتان حقيقتان  
 متضمنتان لكلمات اخر فلا يصح ان يقال انه مركب من كلمتين حقيقتين او حكمتين  
 فالاولى ان يجعل المدعى هكذا الكلام اما متحقق في ضمن المركب من اسمين



اوفي ضمن المركب من اسم وفعل سواء كان معهما كلمة اخرى او لم تكن ويستدل بان الكلام يستدعي الاسناد وهو يستدعي المسند والمسند اليه وهما لا يكونان الا في اسمين اوفي اسم وفعل فتأمل (قوله قدس سره وفي الاسم والحرف احدهما مفقود) لا يقال الاسم الواحد يجوز ان يكون مستندا ومستندا اليه معا كما سيأتي فليكن كذلك لاننا نقول الاحتياج في الكلام الى مسند ومستند اليه وفي طريق اسناد واحد وهذا لا يتصور في شيء واحد كما لا يخفى (قوله قدس سره ونحو بان يد بتقدير اذ هو زيدا الخ) جواب سؤال مقدر تقديره ان بان يد مركب بفيد المخاطب فائدة تامة والظاهر انه كلام فوجد كلام مركب من حرف واسم فاجاب بان طرفي الكلام فيه مقدر وهما الفعل والفاعل وهذا على مذهب التبريد مشكل فانه ذهب الى ان احد جزئي الكلام مذكور وهو حرف النداء القائم مقام الفعل والجزء الآخر هو الفاعل المقدر كالمسند كره في بحث المتأدي فيكون من تركيب اسم وحرف الا ان يقال ان الفعل اعم من الفعل الحقيقي ومما يقوم مقامه فيكون من تركيب اسم وفعل (قوله قدس سره اي كلمة ذات) اشارة الى ان كلمة ما كناية من الكلمة لتلاينهاول هذا التعريف بعض المركبات والدوال الاربع (قوله قدس سره على معنى كائن في نفسه) حل عبارة التعريف على ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى ولم يتعرض الى احتمال كونه ظرفا لغوا متعلقا بديل على ان يكون كلمة في معنى الباء اي مادل بنفسه على معنى والى احتمال كونه حالاً من فاعل دل اي مادل على معنى حال كون الدال كائناً في نفسه لما يلزم بين قوله لمعنى وبين صفة اعني غير مقترن من الفصل باجنبي اذ ذكر في نفسه حينئذ يكون اجنبيا مع لزوم ارتكاب التجوز في التعريف على الاول بسبب جعل في بمعنى الباء (قوله قدس سره اي نفس مادل) لان نفس الاسم بان يرجع الضمير الى الاسم والاي لم يلزم الدور (قوله قدس سره فتد كير الضمير) اي ضمير في نفسه او يطلق الضمير المذكور في مادل على معنى في نفسه ليتناول الضمير المستتر في دل ايضا فان تد كير ايضا بناء على لفظ الموصول (قوله قدس سره بناء على لفظ الموصول) ظاهر العبارة تدل على ان معنى الموصول يقتضي تأنيث الضمير باعتبار كونه كلمة وتد كير ملاحظة لفظه فقط وفيه بحث فان لفظ كلمة ما عبارة عن ما يراد من لفظ الكلمة لاعتبار لفظ الكلمة المشتملة على تاء التأنيث وما يراد من لفظ الكلمة ليس فيه تأنيث كتأنيث معنى هند مثلاً فتأنيث باعتبار اللفظ الدال عليه وهو لفظ الكلمة فاذا عبر عنه بلفظ ما لم يكن فيه تأنيث لافي اللفظ ولا في المعنى فتد كير الضمير الراجع الى ما باعتبار اللفظ والمعنى (قوله قدس سره

قال المصنف في الايضاح) هذا توطئة بيان معنى كون المعنى في نفسه وجواز كون الضمير في نفسه راجعا الى المعنى على صرف في من معنى الظرفية الى معنى اعتبار مدخولها (قوله قدس سره الضمير في مادل على معنى في نفسه) اي الضمير البارز والافقيه ضمير آخر ايضا ليرجع الى المعنى بل الى الموصول وهو الضمير المستتر في مادل ولو قال الضمير في نفسه يرجع الى المعنى لكان اخصروا حفظ من المناقشة (قوله قدس سره واذلك قيل الحرف مادل على معنى في غيره) فان قلت كون المعنى المستقل بالمفهومية في نفسه بمعنى اعتباره في نفسه وبالنظر اليه نفسه مع قطع النظر من اعتبار امر خارج عنه كما يكون كون الدار في نفسها بهذا المعنى لا يستدعي ان يقال في الحرف الذي معناه غير مستقل بالمفهومية مادل على معنى في غيره كما لا يقال في الدار باعتبار امر خارج الدار في غيرها حكمها كذا بل يستدعي ان يقال مادل على معنى لافي نفسه كما يقال الدار لافي نفسها حكمها كذا قلت معنى قوله ولذلك قيل الى آخره اي من اجل ان اداة الظرف في هذا المقام بمعنى اعتبار مدخولها لا بمعنى ان المعنى مفاد من مدخولها كما هو المفهوم عرفاً من كون المعنى في شيء صحيح ما قيل الحرف مادل على معنى في غيره بمعنى اعتبار غيره لان المقابلة يستدعي ذلك بل المقابلة يستدعي ان يقال الحرف مادل على معنى لافي نفسه الا ان النجاة وضموها ما يوافق في المعنى بقولنا لافي نفسه موضعه وصار عرفاً فيما بينهم (قوله قدس سره ما ذكره بعض المحققين) اشارة الى السيد الشريف قدس سره (قوله قدس سره كما ان في الخارج موجوداً قائماً بذاته) الخ قال بعض المحققين لو قيل كما ان في الخارج موجوداً قائماً بذاته هو موجود في ذاته وموجوداً قائماً بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف وما يقابله وتنبهوا تماماً لاستعمال في الحدود الشبهة انتهى لا يخفى انه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان افيد في التوير لكنه غير ظاهر وايضا كون الموجود والقائم بغيره قائماً في غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والحل وفي التوير ليست الظرفية مقصودة اصلاً كما عرفت فكونه منورا لا يخلو عن شيء (قوله قدس سره يصلح لان يحكم عليه وبه) لو قال يصلح لان يستدل اليه وبه لكان انبب باصطلاح النجاة وافيد باعتبار انه يفيد اختصاص الاسناد بالاسم والفعل بل لو قال يصلح لان ينسب اليه شيء وينسب الى شيء لكان اتم فائدة حتى يفيد ان المحوظ تبعاً في مقابله لا يصلح ان يقع طرفاً لتسبة اصلاً اسنادية كانت او اضافية او توصيفية او تعليلية ويستفاد



منه اختصاص السندية وكون الشيء مسندا اليه والوصفية وكونه صفة وكونه مضافا وكونه مضافا اليه وكونه مفعولا ومحلقا به بما سوى الحرف ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو مدرك قصدا ومحفوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا شك ان معنى الفعل معنى مدرك قصدا ومحفوظ في ذاته ولا يصلح ان يحكم عليه والجواب ان الواو ههنا بمعنى او بمعنى المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه اوبه ويمكن ان يقال في الجواب ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك ان الحدث باعتبار كونه مدلولاً من المصدر يصلح ان يحكم عليه وبه وان لم يصلح باعتبار كونه مدلولاً تضمنيا في ضمن الفعل او يقال ان المراد انه يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح لذلك لكن الواضع لما اعتبر ان يكون الفعل مسندا الى شيء ابدأ لم يقع محكوما عليه (قوله قدس سره وآلة للاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما) فيه ان هذا صريح في ان ما هو آلة للاحظة غيره لا يصلح لان يحكم عليه وبه وليس كذلك فان كلا في كل رجل مثلا ملحوظ تبعاً ابدأ للاحظة افراد الرجل وآلة تعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصبر محكوما عليه وايضا لا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة للاحظة مع اي فهم معناه كما لا ينبغي مع انه صرح بانه لا بد من ذكر الغير الذي هو آلة للاحظة ليفهم المعنى فلا بد من التخصيص بان الملحوظ تبعاً لا يصلح ان يحكم عليه اذ لم يكن آلة للاحظة ما يحكم عليه وانه انما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذ لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره (قوله قدس سره فالابتداء مثلا) لما ذكره ان المدرك في الذهن قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعاً وآلة للاحظة غيره ولا يصلح لشيء منهما كما صورته في مفهوم الابتداء الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم فان قلت يفهم من هذا الكلام ان لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد لكن كان في اعتبار ان فن حيث انه مدرك قصدا مفهوم لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعاً وآلة للاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه يصرح فيما بعد في قوله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته الخصوصية وهما متغايران قلت لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني مدلول كلمة من حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صور فيه هذا الاعتبار فقط وقال بعض المحققين في الجواب من هذا ما حاصله ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني الذي هو معنى حرفي مضاف الى متعلق مخصوص

بذلك الاعتبار هو حصة من مفهوم الابتداء الذي هو ملحوظ قصدا لوحظ متعلقه تبعاً ومجلا وليس افراد الابتداء الاحصاء فيوافق القول بان مفهوم كلمة من هو الابتداء بالاعتبار الثاني لما ذكر بعد من انها موضوعة لافراد الابتداء وفيه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصا لمفهوم الابتداء الكلي لكان من دالا على معنى مستقل بالمفهومية بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه فلا يصدق عليه تعريف الحرف بل تعريف الاسم اذ معنى في نفسه في قوله ما دل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان تلك الجزئيات ليست حصصا لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرض لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما ذكر في قوله والحاصل الان يقال في التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي وقد يعبر به عن الجزئيات في قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظته العقل قصدا وبالذات يراد منه المفهوم الكلي وفي قوله واذا لاحظته العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الجزئي انغير المستقل في دفع المخالفة ويكون هذا الكلام موافقا لما ذكره في قوله والحاصل فتأمل (قوله قدس سره قصدا وبالذات) منصوب على المصدرية اي ملاحظة قصدية او على الجمالية اي حال كونه مقصودا وملايسا باعتبار الذات او على التمييز اي بطريق القصد (قوله قدس سره مداول لفظ الابتداء فقط) لا يقال الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول لانا نقول الحصر اضافي بالنسبة الى الحرف والمراد انه مداول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مداول من او نقول ان المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة الى آخره بيان له (قوله قدس سره فلا حاجة في الدلالة عليه) يحتمل ان يكون المراد لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه او يكون لا حاجة للتكلم في الدلالة عليه ويكون الدلالة حينئذ من دله على كذا (قوله قدس سره هو حالة بين السير والبصرة) وهو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة (قوله قدس سره لتعرف حالهما) وهي كون السير مبتدأ وكون البصرة مبتدأ منه (قوله قدس سره صرزه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه) يعني لا بد من تعقل المتعلق عند تعقل كل من تعقله متكلما او سامعا وذلك بين لان تعقل النسبة الخصوصية بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما (قوله قدس سره ولان لا يدل عليه) بصيغة المجهول اي لا يمكن كون معنى الحرف مداولا عليه



بذكر الحرف عند السامع الا بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه وهذا بحسب  
 العادة والفهم بطريق السهولة والا فيجوز فهم المعنى في انفسها من القرائن  
 والاحوال ثم اعلم ان المناسب ان يقول بعد هذا الاعتبار وهو بهذا الاعتبار  
 مدلول لفظ من كاذ كفي الاعتبار الاول وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء  
 الا انه ترك لتسكنة اشترنا اليها فتأمل ( قوله قدس سره ولفظة من موضوعه  
 لكل واحد من جزئياته ) وذلك لانه لا يستعمل الا في الجزئيات ومثل هذا الاستعمال  
 اشارة الوضع والقول بانه مجاز لا حقيقة له بعيد لا ضرورة اليه اعلم ان هذا على  
 رأى القائلين بالوضع العام والموضوع له الخاص في الحروف وامثالها من  
 الضمائر واسماء الاشارة صحيح لا خفاء فيه ومنهم المحقق الشريف قدس سره  
 صاحب هذا التحقيق واما على رأى من لم يقل به وجعل تلك الالفاظ موضوعه  
 لمفهومات كلية بشرط الاستعمال في جزئياتها ومنهم المحقق التفتازاني  
 رحمه الله يكون من معناه الموضوع له المفهوم الكلي ومدلوله جزئيات من  
 جزئيات ذلك المفهوم الكلي فالفرق حينئذ مشكل ( قوله قدس سره من حيث  
 انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها ) فان قلت حالات المتعلقات هي  
 احوالها فكون حالات المتعلقات آلات لتعرف احوالها يستلزم آلية الشيء  
 لتعرف نفسه قلت هما متغايران فان المراد بالحالة للسير والبصرة مثلا هو الابتداء  
 الجزئي بينهما وبالحالة الثانية المضافة اليها هي كون السير مبتداً والبصرة  
 مبتداً منها الحاصلة من تحقق الحالة الاولى وهي الابتداء الجزئي بينهما  
 والحاصل ان الاحوال عبارة عن الاوصاف الحاصلة للمتعلقات والحالات من  
 مبتداً تلك الاوصاف ومعنى الحرف الذي هو مبتداً ذلك الوصف آلة لتعرف  
 ذلك الوصف وقيل التباير اعتباري فان المعاني الحرفية حالات لمتعلقاتها وآلات  
 لتعرف انفسها لكن لا من حيث هي بل من حيث انها احوال للمتعلقات ( قوله  
 قدس سره اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظاً قصداً يمكن ان تعتبر  
 النسبة ) الخ فسيه منع فان كل في كل انسان كاتب آلة لملاحظة افراد مع  
 اعتبار النسبة بينه وبين غيره فلا بد من التخصيص كما سبق ( قوله قدس سره  
 وهذا هو المراد بقولهم ) الخ يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث  
 لا يتعقل الا بتعقل متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها فالمراد  
 بغيرها متعلقاتها او يكون معنى الحرف فيها ان يكون متعلقاً باعتبارها وبملاحظتها  
 ( قوله قدس سره واذا عرفت هذا ) اي اذا عرفت ان بعض المفهومات يكون

ملحوظاً في ذاته وملتقناً قصدياً ولا يحتاج تعقله الى تعقل امر آخر ولا يحتاج  
 ايضاً اللفظ الدال عليه الى انضمام لفظ دال على امر آخر معه وهو معنى مستقل  
 بالمفهومية وهو معنى الاسم وبعض آخر من المفهومات يكون ملحوظاً باعتبارانه  
 آلة لملاحظة امر آخر وملتقناً بظفيلته ويحتاج اللفظ الموضوع بازائه في الدلالة  
 عليه الى انضمام اللفظ الدال على ذلك الامر معه وهو معنى غير مستقل بالمفهومية  
 وهو معنى الحرف علمت ان المراد الى آخره ( قوله قدس سره علمت ان المراد بكونه  
 المعنى في نفسه ) الخ وقد علمت ايضاً ان المراد بكونه المعنى في غيره عدم استقلاله  
 بالمفهومية واحتياج الدال عليه الى انضمام كلمة اخرى معه ليدل عليه ولم يلتفت  
 اليه لان البحث في تحقيق مفهوم الاسم وان كان قوله وبما سبق من التحقيق الخ  
 يستدعي ذكره ( قوله قدس سره فرجع كينونة المعنى ) المرجع مصدر رمي بمعنى  
 الرجوع بقرينة الى في مقابلته وكونه المعنى في نفسه بملاحظة كونه مستقلاً  
 في التعقل لا يحتاج تعقله الى تعقل امر آخر معه وكونه في نفس الكلمة باعتبار  
 ان الكلمة مستقلة في الدلالة عليه لا يحتاج الى انضمام كلمة اخرى معها في الدلالة  
 وذكر الكينونة الاولى بملاحظة ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى والثانية باعتبار  
 ارجاعه الى ما الموصولة الكتابية من الكلمة ( قوله قدس سره الى امر واحد وهو  
 استقلاله بالمفهومية ) وفيه بحث وهو انه يجوز ان يكون معنى غير مستقل بالمفهومية  
 يحتاج في تعقله الى تعقل متعلقه لكن وضع لفظ بازاء ذلك المعنى مع متعلقه جميعاً  
 فلا يحتاج اللفظ الدال عليه الى انضمام متعلقه معه فيكون هذا المعنى في نفس الكلمة  
 فان الكلمة لا يحتاج الى انضمامه لكن وضع لفظ بازاء ذلك المعنى مع متعلقه جميعاً  
 فلا يحتاج اللفظ الدال عليه الى انضمام امر في الدلالة عليه وليس في نفسه لعدم  
 استقلاله في التعقل كالضارب مثلاً فان معناه ذات له الضرب والنسبة الجزئية التي  
 هي جزء من هذا المفهوم لا شك انها يحتاج في تعقلها الى تعقل طرفيها وآلة  
 لملاحظة حالهما فلم يكن معنى كائناً في نفسه لكن اللفظ الدال عليها الموضوع  
 بازائها وهو الضارب يدل عليها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى معها  
 في الدلالة عليها فيكون مستقلاً بالمفهومية بهذا الاعتبار فلم يكن مرجع كون المعنى  
 في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد واجيب بتخصيص كينونته في نفس  
 الكلمة بكون الكلمة دالة عليه لاستقلاله بالمفهومية لا الامر آخر فرجع كينونة  
 هذا المعنى في نفس الكلمة وكونه في نفسه الى امر واحد وفيه تأمل ( قوله  
 قدس سره ليكون على طبق ما سبق ) الخ ولىوافق بالضمير الذي قبله وهو



ضمير دل ولانه لا يحتاج حينئذ الى صرف كلمة في عن معناها الحقيقي فتأمل ( قوله  
 قدس سره وارجاع الضمير الى المعنى ) بالجر عطف تفسير للمعنى الاخير وبيان له  
 وكونها ظاهرة لقرب المرجع وشروع معناه العرفي نقل عن بعض النحاة اذا دار  
 الضمير بين الاقرب والابعد فهو الاقرب لكن في عبارة هذا الكتاب السوق يقتضي  
 ترجيح كونه راجعا الى الكلمة وهو ارجاع الضمير في تعريف الاسم الحاصل  
 من دليل الحصر الى الكلمة ويحتمل ان يكون بالرفع جملة مستقلة معلة بقوله  
 لعدم الى آخره اى لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى كلمة ما في عبارة هذا  
 الكتاب لعدم مسبوقتها الى آخره ( قوله قدس سره ولهذا جزم المصنف ) يعنى  
 لم يشر الى الاحتمال الاخر بل حله على ما هو المتبادر منه والافكون المشار اليه علة  
 للجزم محل بحث بل ماسق من التنبه على صحة ارادة كلا المعنيين يستدعى جواز  
 الاشارة الى الاحتمال الاخر ايضا ( قوله قدس سره وبما سبق من التحقيق ظهراته  
 لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف معنا ) الخ اى بسبب لزوم تعقل متعلقات  
 هذه الاسماء فان معانيها مستقلة بالمفهومية لكونها مفهومات كلية ولزوم  
 تعقل متعلقاتها لفهم خصوصيات التي جرت العادة باستعمالها في تلك المفهومات  
 الكلية المنضم معها بعض الخصوصيات فان قلت معاني هذه الاسماء لا يصح  
 الحكم عليها وبها كعاني الحروف فكيف تكون مستقلة بالمفهومية قلت  
 لان لم ذلك بل معاني هذه الاسماء اذا اخذت في حد ذاتها يصلح لذلك وعروض  
 لزوم الظرفية وانضمام بعض الخصوصيات في الاستعمال اخرج عن ذلك  
 بخلاف المعاني الحرفية فانها لا تصلح لذلك في حد ذاتها فافترا فان قلت  
 معاني الظرفية التي هي معنى حرفي داخل في مفهوم متى كما صرح به الفاضل المحشى  
 فيكون معناه في حد ذاته غير مستقل بالمفهومية مع انه اسم قلت الجزء الاخر  
 من معناه وهو الزمان مستقل بالمفهومية والمعنى المستقل بالمفهومية اعم من ان يكون  
 مطابقا او تضمنيا وايضا المراد من قوله لان معانيها مفهومات كلية اعم  
 من المعاني المطابقة والتضمنية ( قوله قدس سره لكن لما جرت العادة ) يعنى  
 ان العادة جرت باستعمال تلك الاسماء في مفهوماتها الكلية واستفادة الخصوصية  
 من الاضافة بخلاف الحروف فان معانيها الخصوصيات ولا يصح استعمالها  
 في المطلق فتأمل ( قوله قدس سره ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار  
 معناه التضمني ) فان قلت لاشك ان المتبادر من المعنى اذا اطلق هو المعنى المطابق  
 كما صرح به المحقق الرازي والفعل باعتبار معناه المطابق لا يدل على معنى في نفسه

بدخول النسبة الى الفاعل المعين فيه وهي غير مستقلة بالمفهومية فلو حل عبارة  
 التعريف على المتبادر كما هو الواجب يخرج الفعل عنه بقوله دل على معنى في نفسه  
 فاحله على الصرف عن المتبادر والجل على خلافه حتى دخل فيه الفعل واحتاج  
 الى اخراجه بقوله غير متضمن باحد الازمنة الثلاثة قلت الباعث على هذا الجمل امر ان  
 احدهما ان قوله معنى في نفسه حل قبل هذا التعريف في دلائل الحصر على المعنى  
 الاعم من المطابق والتضمني لانه اعتبر تارة كونه مقارنا باحد الازمنة الثلاثة  
 وجعله معنى الفعل وتارة كونه غير مقارن باحد الازمنة الثلاثة وجعله معنى الاسم  
 ولا شك ان المعنى المستقل بالمفهومية المقارن باحد الازمنة الثلاثة في الفعل هو المعنى  
 التضمني فالمتبادر من قوله معنى في نفسه في تعريفات الاقسام بعد ذكره في وجه  
 الحصر حله على المعنى الاعم من المطابق والتضمني مع الاشارة الى ان ما يستخرج  
 من تعريفات الاقسام من وجد الحصر هو المعنى الاعم كما لا يخفى وثانيهما انه لو لم يحتمل  
 المعنى في تعريف الاسم على المعنى الاعم من المطابق والتضمني بل حل على المطابق  
 فقط يخرج عنه بعض الاسماء كالاسماء المشتقة التي دخلت النسبة الى الفاعل  
 المعين في مفهوماتها وكما لظروف التي دخل معنى الحرف فيها كمتى فانه دخل فيه  
 معنى الظرفية اذا عرفت ذلك فالمناسب ان يقال ولما كان المعنى في حد الاسم  
 اعم من ان يكون مطابقا او تضمنيا وكان الفعل دالا على المعنى ان المشهور ان الفعل  
 موضوع للحدث والزمان المعين من الازمنة الثلاثة ونسبة الحدث الى فاعل  
 معين ولا شك ان تلك النسبة لا تفهم بدون الفاعل فلا يفهم هذا المجموع  
 من الحدث والزمان والنسبة الذي هو المعنى المطابق للفعل بدون الفاعل المعين  
 فلا يدل الفعل بنفسه على معناه المطابق فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث  
 الذي هو معناه التضمني وهو المشهور او على الزمان ايضا على ما هو الظاهر كذا  
 ذكره بعض المحققين ونقل عن بعضهم ان الزمان في الفعل كالنسبة غير مستقل  
 بالمفهومية ووجهه غير ظاهر وههنا بحث قد اشرنا اليه في وجه الحصر للكلمة  
 وهو ان الدلالة التضمنية تابعة للمطابقة ومتحققة في ضمنها كما حقق في موضعه  
 فالفعل اذا لم يدل على معناه المطابق بنفسه لم يدل على معناه التضمني ايضا بنفسه  
 فلم يكن الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني ايضا واجاب عنه  
 بعض المحققين بان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث  
 معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال  
 ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعنى المعنى المطابق انتهى والحاصل ان الحدث معنى



لا يحتاج في تعقله الى تعقل امر معه واللفظ الموضوع بازائه ايضا لا يحتاج الى ضم آخر معه فهو معنى مستقل وهو المراد من كون المعنى في نفسه كما سبق تحقيقه واذا كان الحدث جزء معنى الفعل والفعل دالا عليه بالتضمن كان معناه التضمن معنى مستقلا بالمفهومية وان كان تلك الدلالة التضمنية مشروطة بتحقيق الدلالة المطابقة التي لا تتحقق الا بانضمام الفاعل معه قائل وقال بعض المحققين اعلم ان القول بان الفعل موضوع الحدث والزمان والنسبة كما اجمعوا عليه ليس الا ان الفعل لا يكون بدون الفاعل فاجابهم تصحيح سر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلية في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصره فنقول لك مما الهمني ربي ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم منه الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا تكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب التضمنية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شيء فيلزم استناده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا انتهى (قوله قدس سره اعني الحدث) فسر معناه التضمني المستقل بالمفهومية بالحدث مع ان الظاهر ان الزمان المعين من الازمنة الثلاثة ايضا معناه التضمني المستقل بالمفهومية وذلك لان في كون الزمان مداولا للفعل ترددا بل الظاهر انه مدلول للهيئة التي ليست بلفظ على الاصح اولان في كونه مستقلا بالمفهومية اختلافا اولان يرتبط به قوله وكان ذلك المعنى مقترنا واخرجه بقوله غير مقترن من تعريف الاسم فتأمل (قوله قدس سره وكان ذلك المعنى مقترنا) الخ ذكر هذا القول في جانب الشرطية ليرتب عليها قوله اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فان سابق هذا القول وان كان يترتب عليه قوله اخرجه لكن لا يترتب عليه الاخراج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة كما لا يخفى (قوله قدس سره اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) فيه بحث وهو ان الزمان ايضا مدلول للفعل تضمنا كما هو المشهور وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لان الشيء لا يقارن بنفسه اذ المقارنة تستدعي المغايرة فيصدق على الفعل انه كلمة دلت على معنى في نفسه وهو الزمان غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فلم يخرج عن حد الاسم بهذا القيد وايضا قد تقرر فيما بينهم ان معاني الافعال الناقصة هي النسبة الجزئية بين الاسم والخبر مع احد الازمنة الثلاثة

ولا شك ان المعنى التضمني المستقل بالمفهومية فيها ليس الا الزمان والزمان غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيصدق عليها تعريف الاسم ولم يخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والجواب ان اقتران المعنى باحد الازمنة الثلاثة في حد الفعل معتبر بطريق الايجاب الجزئي وعدم اقترانه به في حد الاسم معتبر بطريق السلب الكلي يعني لم يكن شيء من معانيه المطابقة ولا معانيه التضمنية مقرونا باحد الازمنة الثلاثة فحينئذ خرج الفعل عن تعريف الاسم اذ بعض من معانيه التضمنية مقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو الحدث واما الافعال الناقصة فهي ايضا خارجة عن حد الاسم داخلية في حد الفعل بهذا الاعتبار لان بعضا من معانيه وهو النسبة بين الاسم والخبر مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومعناه التضمني وهو الزمان مستقل بالمفهومية الا انه يلزم على هذا التقدير ان يكون المعنى الموصوف بقوله في نفسه غير المعنى الموصوف بقوله غير مقترن في الافعال الناقصة ويكون حاصل تعريف الاسم انه كلمة دلت على معنى في نفسه سواء كان ذلك المعنى مطابقا او تضمنيا ولم يكن شيء من معانيه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة سواء كان معنى مطابقا او تضمنيا مستقلا بالمفهومية او لم يكن وحاصل حد الفعل انه كلمة كان معنى من معانيها مستقلا بالمفهومية وكان معنى من معانيها مقترنا باحد الازمنة الثلاثة معناه المستقل او غيرها ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله قدس سره اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه) اشار الى ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران يكون بمعنى مع والى ان الاقتران المنفي في حد الاسم والمثبت في حد الفعل هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى من اللفظ الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران كون الزمان مقارنا للمعنى في الواقع ولا كونه مفهوما قبل فهم ذلك المعنى او بعده من لفظ آخر فلا يخرج عن حد الاسم مثل الضارب في قولنا في الماضي زيد ضارب او زيد ضارب امس (قوله قدس سره فهو صفة بعد صفة) وفي بعض النسخ وهو بالواو وهو الظاهر واما الفاء فهي للبيان اذ التفرع غير مناسب ثم هو مجرور على تقدير الوصفية ويجوز نصبه بأن يكون حالا من المعنى ورفعه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف اي وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وانما اخار الخبر بالوصفية لان النصب على الحالية يحتاج الى تكلف جعل المعنى مفعولا به وحينئذ يحتاج الى تقييد الدلالة بحال عدم الاقتران والرفع على الخبرية يحتاج الى ارتكاب الحذف (قوله قدس سره والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول) لما كان ههنا مظنة سؤال هو ان حد الاسم غير جامع



خروج اسماء الافعال عنه بقيد عدم الاقتران فان معانيها مقترنة باحد الازمنة  
وغير مانع ايضا لدخول الافعال المسلحة عن الزمان فيه اذ معانيها المستعملة  
فيها بعد الانسلاخ مستقلة غير مقترنة باحد الازمنة اراد أن يدفع ذلك فقال  
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول اى الوضع الغير المسبوق  
بوضع قد دخل بهذا الاعتبار اسماء الافعال في حد الاسم وخرج الافعال  
المسلحة عن الزمان عنه فاندفع السؤال اما دخول اسماء الافعال فلان معانيها  
المقترنة باحد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الثانى غير مقترنة بها في الفهم عنها  
بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافى او جار ومجرور وذلك  
لان الاقتران بحسب الوضع الاول ان يكون في نظر الواضع بحيث يفهم ذلك المعنى  
مقارنا باحد الازمنة ولا شك ان المعنى المفهوم بحسب الوضع الثانى غير منظور  
في الوضع الاول وما هو منظور في الوضع الاول غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
وعلى هذا لا يشكل ايضا جمع حد الاسم بمثل يزيد ويشكر علمين فان معانيها العلمى  
مستقل غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول الذى يزاء معنى الفعل  
واما خروج الافعال المسلحة عن الزمان فلان معانيها الحالية بحسب الوضع الاول  
مقترنة باحد الازمنة فانها في الوضع الاول موضوعة لهذه المعاني المقترنة  
باحد الازمنة واقترانه ايضا منظور في نظر الواضع في ذلك الوضع الا انه جرد  
في الوضع الثانى من الزمان وانما قيد الوضع بالاول ولم يكتف بقوله  
بحسب الوضع لان الظاهر ان اسماء الافعال والافعال المسلحة موضوعة  
ثانيا لمعنى الفعل والحدث لتحقيق اشارة الوضع فيهما وهى فهم المعنى الثانى  
بلا قرينة وذكر الوضع في تعريفهما واعلم انه يلزم على هذا التقدير ما ذكره  
بعض المحققين من انه لا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعها  
الحالى للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلى وذلك بعيد عن الاعتبار  
اذا لا يبق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعتبرا  
باعتبار شئ واحد وفي اسماء الافعال مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع الظرفى  
لغو في اعتبار اسميتها والالم يكن كلمة ومعتبر فيها لان عدم الاقتران انما هو  
يتحقق به ووضع الثانى معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغو لانه باعتباره لا يكون  
غير مقترن ( قوله قدس سره ودخل فيه اسماء الافعال ) قال القاضى المحشى  
الذى يحملهم على ان قالوا انها ليست بافعال لمخالفتها للافعال صيغة  
وقبولها لما لا يقبله الافعال كالتوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا

وبعضها جارا ومجرورا انتهى واول قال وقبول بعضها لما لا يقبله الفعل كالتوين  
ولام التعريف لكان اولى لان اكثرها من المنيات فلا يقبل التوين وبعضها  
لا يقبل اللام ايضا ( قوله قدس سره لان جميعها اما منقولة عن المصادر )  
يعنى ان جميعها لا يخفى من ان يكون بعضها منقولة عن المصادر وبعضها منقولة  
عن الظرف والجار والمجرور فيكون من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء وقوله  
قدس سره منقولة عن المصادر معناه ان الكل في الاصل مصادر موضوعة  
لمعنى مصدرى نقل الى معنى الفعل وهذا المعنى متبادر من تلك العبارة من غير  
مساحة كما قيل ( قوله قدس سره صريحا ) بأن ثبت استعماله في المعنى المصدرى  
اولا ثم ينقل ( قوله قدس سره ) نحو رويد فانه قد استعمل مصدرا ايضا قبل  
هو مصغر اروادا مصدرا رويد بمعنى ارفق بعد تخفيفه بحذف الهيرة والالف  
واستعمل ارود رويدا بمعنى ارفق رفقا صغيرا قليلا ( قوله قدس سره او غير  
صريح ) بان لم يثبت استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر بان يكون على وزنه  
نحو هيئات على وزن قوفاة كتب في الحاشية الدجاجة تفوقى اى تصبح قوفاة  
وقيقاء على وزن فعلل فعلة وفعلا لا انتهى ( قوله قدس سره او عن المصادر  
التي كانت ) الخ عطف على المصادر الاصلية وفي مقابلتها والمراد ان بعض اسماء  
الافعال نحو صه مثلا في الاصل صوت نقل الى المعنى المصدرى وهو السكوت  
ثم نقل من معنى السكوت الى معنى اسكت ( قوله قدس سره او عن الظرف )  
لوقال او عن الظرف مع ما اضيف الظرف اليه لكان اولى لان المعنى الاول  
لامامك ودونك هو معنى المركب الاضافى لامتى المضاف فقط ( قوله قدس سره  
وعن الجار والمجرور ) وفي بعض النسخ او عن الجار والمجرور وهو اولى اذ هو  
اشارة الى مثل عليك وهو قسم آخر من الاقسام ( قوله قدس سره وخرج عنه  
المضارع ايضا ) الظاهر ان هذا القول معطوف على قوله خرج عنه الافعال  
المسلحة او على قوله قدس سره فدخل فيه اسماء الافعال والمعطوف عليه على التقديرين  
متفرع على قوله والمراد بعدم الاقتران الخ مع ان المعطوف لا يفرع عليه  
اذا دخل لعدم الاقتران بحسب الوضع الاول في الدلالة على الزمان الواحد  
في ضمن الزمانين فلا يخفى ما في هذا العطف فتأمل ( قوله قدس سره على تقدير  
اشراكه ) اشارة الى مذهب من قال بانه موضوع للاستقبال وبماز في الحال او بالعكس  
( قوله قدس سره واين الدلالة من الارادة ) هذا صحيح على ما هو المشهور  
من ان اللفظ المشترك يدل على جميع معانيه ولا يراد شئ منها الا مع القرينة



واما على ما نقل من الشيخ الرئيس من ان الارادة شرط الدلالة فلا اذا الدلالة  
حيث موقوفة على الارادة التي هي موقوفة على القرينة ( قوله قدس سره  
ليفيد زيادة معرفة به ) اي بعض الخواص او ذكره ليفيد زيادة معرفة بالاسم  
او ليفيد المص زيادة معرفة الاسم بسبب ذكر بعض الخواص وذلك لان  
خاصة الشيء يكون بسبب معرفة ذلك الشيء بامتيازه عما عداه ويمكن ان يقال  
لما كان تأليف هذا الكتاب للمتدين ووقع في تعريف الاسم خفاً بسبب قيد الدلالة  
على معنى في نفسه بحيث يكاد ان لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين اراد ان يذكر  
ما يفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن اخويه بعد تعريفه حتى تحصل  
معرفة بالخاصة لمن لم يعرفه بمحده ولم يبق احد من شارعي هذا الكتاب خالياً  
من معرفة الاسم في الجملة وقال بعض المحققين ولك ان تقول هذه احكام مشتركة  
بين قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر الجر على سبيل التقریب لشركته  
مع ما ذكر في الاختصاص انتهى وفيه ان اكثر ما ذكره من الخواص الخمس مختص  
بالعرب فان اللام والتوين ايضا كالجر مختصان بالعرب فذكر هذه الخمس  
من الاحوال المشتركة بين قسمي الاسم باعتبار ان الاثنين منها من تلك الاحوال  
بعيد ( قوله قدس سره منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ) قبل عددها يرتقي  
الى قريب من ثلثين ( قوله قدس سره وعن التبعية على ان ما ذكره بعض منها )  
فان قلت من اين عرف كونها للتبعض قلت من دخولها على الجمع وعدم  
استقامة معانيها الاخر بحسب الظاهر فان قلت لا حاجة في التنبيه على ان ما ذكره  
بعض منها الى ذكر من لانه معلوم من ذكر خمسة منها بعد ذكر الخواص  
بصيغة جمع الكثرة قلت المراد التنبيه في اول الامر على ان ما سبذ كره بعض  
منها ولذا ذكر من فائدة اخرى غير التنبيه وهي ارتباط خواصه التي هي جمع  
الكثرة بكل واحد من الامور الخمسة او لمجموعها من غير ارتكاب تجاوز فان قلت  
من التبعية لا تدل على ان ما ذكره بعض منها فانه او كانت الخواص منحصرة  
في هذه الخمسة ايضا لصح ايراد من التبعية على كل واحدة منها بل الدال على  
ذلك صيغة جمع الكثرة قلت نعم لكن ذلك التنبيه مبني على ان يكون العطف في هذه  
الخواص الخمس مقدما على ربطها بقوله من خواصه فتأمل ( قوله قدس سره  
وهي جمع خاصة ) هي صيغة مؤنث لاسم الفاعل وتأنيثها لكونها حالة الشيء  
( قوله قدس سره ما يختص به ولا يوجد في غيره ) الظاهر ان قوله ولا يوجد  
في غيره عطف تفسير لما تضمنه قوله يختص به من الجزء السلبى لان معنى يختص به

ان يوجد فيه ولا يوجد في غيره وانما فسر الجزء السلبى ولم يكتف بقوله ما يختص به  
اولم يقل ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره اما الاول فللاهتمام بالجزء السلبى  
واما الثاني فللاشارة الى وجه تسميتها بالخاصة في تعريفها قال بعض المحققين  
يجوز ان يكون قوله ولا يوجد في غيره تفسير الكلا الجزئين من قوله يختص به  
لان التني في قوله ولا يوجد في غيره متوجه الى القيد وهو الغير كما هو القاعدة  
فالمراد اثبات الوجود وتنفيه في الغير وقرينة نفي الوجود في الغير يراد الاثبات فيه  
فيكون معنى ولا يوجد في غيره ان يوجد فيه ولا يوجد في غيره ثم اعلم ان تعريف  
الخاصة بظاهرة غير مانع لصدقه على الفصل القريب للشيء وعلى الامر الغير  
المحمول المختص بالشيء مع انه ليس شيء منها خاصة الا ان يقال ان اصطلاح  
النحاة في الخاصة يخالف لاصطلاح المنطقيين والتزم دخولهما في الخاصة  
باصطلاح النحاة وحيث لا حاجة الى تكلف في جعل الامور الخمسة المذكورة  
خاصة الاسم او يقال المراد في قوله ما يختص به هو الامر الخارج المحمول فخرج  
مواد النقض عن التعريف وحيث لا بد من التكلف في جعل كل واحدة من الخواص  
المذكورة محمولة على الاسم لا يقال هذا الحد لا يصدق على الخاصة الاضافية  
فلا يكون جامعا لانا نقول بعد تسليم اطلاق الخاصة عليها على الحقيقة  
وتسليم كون الخاصة المعرفة ههنا اعم ان المراد من الغير الغير الذي جعل  
في مقابلة ذلك الشيء فيشمل الخاصة الاضافية ايضا وما قيل من ان تعريف  
الخاصة بما يختص به تعريف الشيء بنفسه او بما هو اخفى منه ممنوع اذ معرفة  
ما يختص موقوفة على الخصوصية التي هي مصدر لا على الخاصة المشتق منه  
على ان الخاصة المعرفة ههنا هو المصطلح لا اللغوى ( قوله قدس سره  
وهي اما شاملة لجميع افراد ماهي خاصة له ) فان قلت هذا التقسيم ظاهر فيما  
اذا كان ذو الخاصة كليا اذا افراد في الخارج او في الذهن واما اذا كان جزئيا  
حقيقيا فلا قلت نعم هذا التقسيم وقع من المنطقيين في خاصة الماهيات الكلية  
فان الخاصة عندهم ليست الا للماهيات الكلية ( قوله قدس سره اي لام التعريف )  
احترز به عن لام الامر ولام الابتداء ولام التأكيد فانها تدخل على الفعل وكأنه  
قصد هذا المعنى من اللام في قوله دخول اللام يجعلها عوضا عن المضاف اليه  
وفيه انه لا يلازم بقرائن اللام من الجر والتوين وغيرهما فان اللام فيها ليست  
عوضا عن المضاف اليه او يجعلها للعهد الخارجى بأرادة اللام الشايع فيما بينهم  
وهي لام التعريف وفيه ان كون لام التعريف شايعا فيما بينهم بحيث يتبادر



من اللام ممنوع ولوسلم فلا حاجة الى لام التعريف حيثئذ او يجعلها العهد الذهني  
والاشارة الى ان ذلك الفرد في الواقع هو لام التعريف ولو قال دخول الالف  
واللام وجعل اللام فيها للجنس كما في قرأتها يخرج لام الامر ولام الابتداء  
ولام التأكيد لانها ليست مع الالف ويتناول لام التعريف ولام الموصول والالف  
واللام الزائدة في الاعلام كما في الحارث والالف واللام التي هي جزء الكلمة  
كما في النجم والالف واللام التي هي عوض من محذوف كما في الله فان جميعها  
من خواص الاسم فهذا اول مما قاله لكنه يفوت حيثئذ الاشارة الى انه تابع سيويه  
في ان اللام عنده للتعريف من غير الالف كما يفوت هذه الاشارة لو قال حرف  
التعريف ( قوله قدس سره لكان شاملا للهم ) في لغة خيروهي قبيلة من سبي  
لما قال جبري لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم امن امير اصحاب في امسفر  
قال عليه السلام في جوابه ليس من امير اصحاب في امسفر ولكن شاملا لحرف النداء  
ايضا والاولى ان يتعرض له ايضا وقيل لم يتعرض له اما لظهور اختصاصه  
بالاسم واما لانه ليس للتعريف مطلقا بل مع القصد ( قوله قدس سره لعدم  
شهرة ) ولم يتعرض للامور المذكورة الاشهرتها ولا اختصاصه ببعض اللغات  
ولانه يفوت الاشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيويه ( قوله قدس سره  
وفي اختياره اللام ) الخ اي في ضمن اختيار المص اللام على الالف واللام  
وعلى الالف وحده وعلى حرف التعريف ايضا اشارة الى ان المختار الخ  
ويجوز ان يقال اختار اللام لانه ثابت مع الاسم المعروف في جميع الاحوال درجا  
وابتداء بخلاف ال والهزة فهو احق بجعله علامة لمعرفة الاسم ( قوله  
قدس سره من ان اداة التعريف هي اللام ) الحصر المستفاد من هذه العبارة  
اضافي اي ليست الهزة او مجموع الهزة واللام فلا يردان حرف النداء ايضا  
يكون اداة التعريف ( قوله قدس سره لتعذر الابتداء بالساكن ) يعني لبناءها  
على السكون وتعذر الابتداء بالساكن وانما بني على السكون لتحصيل الخفة  
عند التركيب اولان علامة التذكير الذي هو ضد التعريف حرف ساكن  
هو التثنية فالتناسب ان يكون علامة التعريف ايضا حرفا ساكنا قال  
بعض المحققين بل الانسب ان يكون دليله متصفا ببعض ما اتصف به دليل  
نقيضه انتهى قيل تعذر الابتداء بالساكن لا يقتضي زيادة الحرف لجواز  
تحريك الساكن عند الابتداء واجيب بان التحريك لا يناسب اذا تحريك بالفتحة  
او بالكسرة يوجب الالتباس بلام الابتداء والجاره والتحريك بالضم

يوجب الثقل في الامر الكثير الحاجة اليه في الاستعمال واما اختيار الهزة  
لانها حرف يزداد في اوائل الكلمة عند الحاجة وانما قمت مع ان هزة الوصل  
مكسورة في اكثر المواضع لان الخفة مطلوبة فيها لكثرة استعمالها ( قوله  
قدس سره فقد ذهب الى انها ال كهل ) اي ذهب الخليل الى ان اداة التعريف  
كلمة ال على وزن هل وهزته في الاصل قطعية جعلت وصلية طلبا للخفة المدعوة  
لكمال كثرة استعمالها ( قوله قدس سره والمبرد الى انها الهزة المفتوحة  
وحدها ) قال الفاضل المحشي يضعف مذهبه شيوع حذفه في الوصل والعلامة  
لا تحذف واعتذر عنه بعض المحققين وقال وهان حذفها مع كونها علامة  
لان اللام اللازمة لها تذكرها ( قوله قدس سره زبدت اللام ) لم يظهر نكتة  
لاختيار خصوص اللام لازمة لدفع الالتباس ولزيادة في حرف التعريف  
دون حرف الاستفهام ( قوله قدس سره وانما اختص دخول حرف التعريف )  
لما اشار الى اختصاص دخول مطلق حرف التعريف بالاسم وبين نكتة اختيار  
اللام علل اختصاص دخول حرف التعريف ( قوله قدس سره لانه لتعين معنى  
مستقل بالمفهومية ) الخ ذكر هذا التعليل الشيخ الرضي وتبعه الشارح ونقض عليه  
بأنه قد يكون لتعين المعنى التضمني كاللام في الحسن فانها لتعين الذات المعبرة  
في مفهوم الحسن ولا نصيب للصفة والنسبة المعبرة في مفهوم اللفظ من تعريف  
اللام وقد يكون لتعين المعنى المجازي الاتزامي كما تقول رأيت السيد الرامي  
فان اللام فيه لتعين ما دل عليه اللفظ التزاما وقد يكون لتعين نفس اللفظ  
فانه ذكر في بعض الكتب ان اللام الداخلة على المعارف بالتعريفات اللفظية  
التي لا يراد منها المعنى بل اللفظ ليست لتعين المعنى الذي يدل عليه اللفظ مطابقة  
كاللام في قول سيد المحققين الفيض الوهاب بل لتعين نفس اللفظ واذا كان  
كذلك فيدخل اللام على الفعل او الحرف لتعين المعنى التضمني او المجازي  
او نفس اللفظ فلا يثبت بهذا التعليل اختصاصه بالاسم وايضا هذا التعليل بعد  
تسليم مقدماته يفيد عدم دخول اللام على الفعل والحرف بحسب وضعها ولا يفي  
دخولها بطريق المجاز عليهما وايضا هذا التعليل بعد تسليم يفيد عدم دخول  
اللام على الفعل والحرف لادخوله على الاسم في جميع اعتباراته كالمركبات والمدعى  
هذا الا ان ذلك فلا يتم التعريف على انه وقع في كلامهم دخوله على المركب كقولنا اللاحج  
جواد الا ان يقال ان الاختصاص اضافي بالنسبة الى الفعل والحرف وايضا وقع  
في بعض التراكيب شذاهل واليقصع بادخال اللام على الحرف والفعل فلم يكن



من خواص الاسم الا ان يقال المرد ان هذا التركيب شذ او يقال معنى اختصاص  
اللام بالاسم انه لا يدخل الفعل والحرف اذا اريد منهما معناه وليس المراد  
منهما ههنا معناه بل اللفظ وقال بعض المحققين في تعليل الاختصاص الاولى  
ان يقال التعريف والتكرير يتعاقبان على اللفظ وكذلك علامتهما فلما لم يكن  
في الفعل علامة التكرير لم يدخل عليه اللام انتهى وظاهر ان الحرف ايضا  
كذلك فالمناسب ذكره ايضا مع الفعل ( قوله قدس سره فان حرف التعريف  
لا يدخل الضمائر ) الخ فيه ان حرف النداء وحرف التعريف يدخل للضمائر  
المنفصلة واسماء الاشارة والموصولات الا ان يقيد حرف التعريف بحيثية كونها  
للتعريف او يختص باللام ( قوله قدس سره كالموصولات ) قال بعض المحققين  
قد حقق في موضعه ان الذي في الاصل لذي زيدت عليه اداة التعريف انتهى  
وفيه انه لو سلم ذلك لاشك ان الموضوع لمعنى الموصولية هو الذي وكان اللام فيه مثل  
سائر حروفه ولا يدخله اللام بعد ذلك ( قوله قدس سره وكذلك سائر الخواص )  
يعنى مثل اللام في انها غير شاملة لافي انها لا تحقق في الضمائر وامثالها وقيل  
ان الاسناد اليه خاصة شاملة للاسم لو اريد صلاحية الاسناد اليه كالكتاب  
بالقوة بالنسبة الى الانسان وفيه ان بعض اسماء الافعال لا يصلح الاسناد اليه ( قوله  
قدس سره ومنها دخول الجر والتوين ) قرأ الجر والتوين ههنا بالجر وعطف  
على اللام واراد بهما اعراب الجر والتوين التوين الساكنة التي تلحق الآخر  
ويجوز رفعهما بأن يراد منهما المعنى المصدري ويعطف على الدخول كالاسناد  
اليه والاضافة الا ان الجر والتوين شايعان بمعنى الحركة والتوين الساكن فلهذا  
حل عليه واختار الجر فيهما فتأمل قال الفاضل المحشى وانما قدم الجر على التوين  
مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التوين  
متأخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلا ان المصدر موقعها واما تقديم  
هذه الثلاثة على ما بقى فلا نهى لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة  
على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلا نهى مدار الكلام  
ولتضمنه خواص كثيرة انتهى ووجه تقابل اللام مع التوين اما كون اللام  
علامة التعريف والتوين علامة التكرير او عدم اجتماعهما في الكلمة او دخول  
اللام في الصدر والتوين في الآخر فتأمل ( قوله قدس سره فينبغي ان يدخل  
الاسم ليفضى معنى الفعل اليه ) فيه انه لا شك ادخال الهمزة وتضعيف العين اللذين  
في افعال التعدية لافضاء معنى الفعل الى الاسم فلم لا يجوز ادخال حرف الجر الذي

هو لافضاء معنى الفعل الى الاسم على الفعل ايضا فلا يستدعي افادته ايصال  
الفعل ان يدخل الاسم وكون حرف الجر كلمة والهمزة وتضعيف العين جزء الكلمة  
ومن حروف المباني لا يستدعي ذلك كما لا يخفى ( قوله قدس سره واما الضافة  
اللفظية ) جواب سؤال مقدر وهو ان المدعى ان الجر مطلقا من خواص الاسم  
والدليل افاد ان الجر الذي هو اثر حرف الجر لفظا او تقديرا من خواص الاسم  
ففي الجر الذي لم يكن اثر حرف الجر لفظا ولا تقديرا كالجاء في المضاف اليه  
بالاضافة اللفظية فلم يثبت كونه خاصة الاسم فاجاب بما حاصله ان هذا التعليل  
مخصوص بالجر الذي هو اثر حرف الجر كما ترى واما علة اختصاص الجر الذي  
ليس كذلك كما في الضافة اللفظية فهي ان الضافة اللفظية هي فرع المعنوية  
الخ ويجوز حل الكلام على التعليل بطريق التوزيع فاشار الى علة بعض من الجر  
بقوله لانه اثر حرف الجر والى علة بعض آخر بقوله واما الضافة اللفظية الخ  
ولا يخفى عليك ان كلامه هذا صريح في ان الجر في الضافة اللفظية ليس  
اثر حرف الجر لفظا ولا تقديرا فيلزم منه ان لا يكون الضافة اللفظية بتقدير  
حرف الجر وهذا مخالف لما سيأتى في مباحث الجرورات فان فيه عرف مطابق  
المضاف اليه بما نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر ثم قسم الضافة بتقدير  
حرف الجر الى اللفظية والمعنوية فهذا صريح في ان الضافة اللفظية بتقدير  
حرف الجر ولا يضر في ذلك عدم صحة ملاحظة معنى حرف الجر في بعض الإضافات  
اللفظية كحسن الوجه فان بعض الإضافات المعنوية ايضا كذلك كيوم الاحد  
وعلم الفقه وشجر الاراك كما حقق في موضعه ( قوله قدس سره فهي فرع الضافة  
المعنوية ) قال الفاضل المحشى في تعليل اختصاص الجر الذي في الضافة اللفظية  
بالاسم اولانه لا يكون الا فيما اذا كان المضاف اليه فاعلا او مفعولا والفعل  
والحرف لا يكونان كذلك قال بعض المحققين هذا التعليل موقوف على بيان  
اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم وقد يقال في تعليل اختصاص مطلق الجر  
بالاسم ان الجر علم الضافة والاضافة معنى لا يوجد الا في الاسم كما يظهر  
ذلك في تعليل الشارح بعد التأمل فيه فلهذا خص علامته به وفيه ان الضافة  
في قولهم الجر علم الضافة بمعنى المضاف اليه والمضاف اليه قد يكون غير الاسم  
كافي يوم يتفع الصادقين ( قوله قدس سره بان يختص ) الخ بيان للمخالفة  
التي تصور على وجهين احدهما ان يختص الضافة اللفظية بما يخالف  
ما يختص به الاصل اعنى الضافة المعنوية وهو الاسم وما يخالفه هو الفعل



والحرف لكن فسر بالفعل لظهور ان الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك  
والثاني ان يكون الفرع زائدا على الاصل بأن يتحقق فيما يخص به الاصل وفيما  
يخالفه وهما الاسم والفعل ولا يخفى ان كلام الشارح ههنا صريح في اختصاص  
المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية بالاسم مع ان الفعل يقع مضافا اليه  
بالاضافة المعنوية كما في يوم يتقع الصادقين وايضا هذا منافي لما سيذكره  
في شرح الاضافة التي هي من خواص الاسم من تعميم المضاف اليه الاسم  
والفعل فتأمل ( قوله قدس سره عطفًا على الدخول ) نصب على المصدرية  
اي عطف عطفًا او العلية اي رفع او قرى بارفع عطفًا على الدخول او على الحال  
اي حال كونه معطوفا ( قوله قدس سره لا على مدخوله ) وهو امر ان احدهما  
المدخول الصريح وهو الاسم والثاني الغير الصريح وهو ما يلزم كونه مدخول  
الدخول من حكم العطف وهو التووين ( قوله قدس سره وكلاهما متفقان  
في الاسناد ) وفي بعض النسخ في الاسناد اليه وهذا اولي لان من انتفاء الذكر  
في الاول والخوق في الآخر في الاسناد الذي هو نسبة بين الطرفين لا يلزم  
انتفاؤهما في الاسناد الذي هو في احد الطرفين والمدعى هذا دون ذلك  
( قوله قدس سره وكذا في الاضافة ) اي كانتفاء كليهما في الاسناد اليه انتفاء  
كليهما في الاضافة فهي ايضا بالرفع عطف على الدخول او الكلام المذكور  
في الاسناد كالكلام في الاضافة فيكون التشبيه باعتبار مجموع الدليل والنتيجة  
( قوله قدس سره والمراد به ) اي بالاسناد اليه كون الشيء مسندا اليه لما كان  
هذا المعنى خلاف ظاهر العبارة والمعنى الظاهر ايضا غير مناسب قال والمراد به  
كون الشيء مسندا اليه وذلك لان الظاهر ان ضمير اليه في الاسناد اليه راجع  
الى الاسم اذ لم يذكر بوجه من الوجوه المعتبرة في الرجوع شيء سواء بحسب الظاهر  
فيكون معناه كون الاسم مسندا اليه ولا خفا في عدم فائدة الحكم باختصاصه  
بالاسم اذ لا خفا فيه وايضا لا يصح جعل كون الاسم مسندا اليه علامة  
يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم واما جعل الضمير راجعا الى الشيء  
فباعتبار ادعاء ان الشيء لكمال ظهوره كان كالمذكور فيصح ارجاع الضمير اليه  
( قوله قدس سره لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا ) اللام للغرض  
يعني ان الغرض من وضعه ان يكون ابدا مسندا فلذا لم يستعمل على وجه  
لم يحصل منه هذا الغرض فلا بد ما قبل يجوز ان يستعمل في غير هذا المعنى  
بطريق المجاز اذ لم يجعل هذا المعنى معناه الموضوع له لكن يمكن ان يناقش

ان حصول هذا الغرض عند استعماله فيما وضع له واما عند استعماله في غيره فلا يلزم  
ان يحصل والجواب ان المراد بعدم وجود تلك الخواص في غير الاسم من الفعل  
والحرف انه لم توجد فيه اذا استعمل في معناه الموضوع له فلا اشكال وانما لم تعرض  
بالحروف مع ان اختصاص الاسناد اليه بالاسم لا يثبت بدون التعرض اليه  
اكتفاء بظهور ان معناه لعدم استقلاله لا يصلح لذلك مع انه سبق في بيان  
قسمي الكلام انه لا يكون مسندا ومسندا اليه فان قلت ان الاسناد اليه قد يكون  
في غير الاسم من الالفاظ المركبة كقولهم الاحي جاد فلم يكن مختصا بالاسم  
ولم يلزم ايضا من سلب تحققه في الفعل والحرف اختصاصه بالاسم قلت المراد  
من الخاصة الخاصة الاضافية يعني ما هو بالقياس الى ما يقابل الاسم من الفعل  
والحرف يختص به ( قوله قدس سره اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر )  
هذا القيد زائد لا دلالة للفظ الاضافة عليه اصلا على ما ذهب اليه اكثرهم  
ومنهم المص من ان الاضافة يكون بتقدير حرف الجر وتصر بوجه واما على  
ما ذهب اليه بعض آخر من ان النسبة التي بين امرين بصريح حرف الجر  
ليست باضافة ولا يسمى طرفاها مضافا ومضافا اليه فلا حاجة الى هذا التقدير  
( قوله قدس سره اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف )  
في عدم جريان التعريف والتخصيص في الحدث الذي هو العمدة للمعنى المستقل  
في الفعل بحث فانه كما يجوز حصول التعريف والتخصيص في الحدث اذا عبر  
عنه بلفظ المصدر كقولنا ضرب اليوم او ضرب يوم لم لا يجوز ان يحصل فيه  
في ضمن الفعل ايضا بل حصل في قولنا ضربت اليوم وضربت يوما واما التخفيف  
فهو وان كان يحدف التووين او ما يقوم مقامه لا يجري في الفعل وان كان  
يترك الضمير من المضاف اليه واستناره في المضاف كما في قولنا الحسن الوجه فيحوز  
جريانه في الفعل ( قوله قدس سره وانما قسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا )  
مع ان الاضافة فيما سياتي في قوله والجر علم الاضافة بمعنى المضاف اليه ( قوله  
قدس سره لان الفعل او الجملة قد يقع ) الخ قوله او الجملة يدل على ان تحقق كون  
الشيء مضافا اليه في الجملة محل باختصاصه بالاسم وليس كذلك اذا لاختصاص  
ههنا اضافي بالنسبة الى الفعل والحرف كما مرارا وحل اختصاص الاضافة  
على الحقيقي واختصاص اخواته على الاضافي بعيد جدا ولو سلم فبعد تأويل مثل  
هذا المضاف اليه بالمصدر لا يلزم اختصاص المضاف اليه بالاسم فان الجملة الاسمية  
تقع مضافا اليه بلا تأويلها بالاسم فلا يصح قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا



يختص بالاسم بالاختصاص الحقيقي ( قوله قدس سره فالإضافة بتقدير  
حرف الجر مطلقا يختص بالاسم ) يعني سواء أريد منها المضاف أو المضاف إليه  
أو النسبة التي بينهما ومعنى اختصاص النسبة بالاسم أن يكون طرفاها اسما  
( قوله قدس سره فان مررت مضاف إلى زيد ) أراد بمررت الفعل لا الجملة  
والأفلا يضرو وقوعها مضافا بالاختصاص الإضافي فأمل ( قوله قدس سره  
أي الاسم قسمان ) لم يشر المص إلى انحصار الاسم في قسميه كما أشار إليه  
في تقسيم الحكمة بدليل الحصر وفي تقسيم الكلام بأداة الحصر **كقائه**  
بما جعله أسلوبا في التقسيم بعد التعريف ( قال المص رحمه الله عز وجل )  
قال المص في شرح المفصل هو من الأعراب بمعنى الأظهار أو إزالة الفساد  
وهو محل اظهار المعاني وإزالة الفساد والالتباس أو من أعراب الحكمة أي  
جعلت الأعراب فيها والوجه ظاهر لا من الأعراب العرفي انتهى وذلك لأن  
الأعراب العرفي أن كان بمعنى ما اختلف آخره كما يفهم من هذا الكتاب فليس  
فيه معنى مصدرى حتى يشتق منه شيء وإن كان بمعنى اختلف الآخر كما يفهم  
من المفصل فالمناسب اشتقاق صيغة اسم الفاعل لأن المعرب هو مختلف الآخر وفيه  
أنه لم لا يجوز أن يشتق منه صيغة اسم المكان بمعنى محل اختلف الآخر إذا فاعل  
الاختلاف في الحقيقة هو الآخر والاسم المعرب مظهره ( قوله قدس سره لانه لا يخ  
أما أن يكون مر كبا ) الخ للعدل المص عن التعريف المشهور بالمعرب وهو ما اختلف  
آخره باختلاف العوامل عدل الشارح عن وجه الحصر المشهور وهو أن الاسم  
أما أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا أو لم يختلف لانه لو قال  
ذلك يلزم عليه تعريفه به ضمنا ويرد عليه المحذور الذي سيورده ولانه أراد  
أن يكون التعريف المخرج موافقا بتعريفه الصريح ( قوله قدس سره فالمعرب  
الذي هو قسم من الاسم ) ظاهر عبارته تدل على أنه جعل المعرب والمبني قسمين  
من الاسم اصطلاحا كما هو الظاهر من تقسيم المص وجعل اللام في قوله فالمعرب  
للعهد لكن إطلاق المعرب والمبني على الفعل يأبى عن ذلك بحسب الظاهر  
ويجوز أن يحمل عبارة المص على أن المعرب والمبني قيدان للقسم أي وهو اسم  
معرب واسم مبني ويحمل قوله فالمعرب المركب الذي لم يشبه الخ على تعريف  
المعرب الذي هو قيد القسم وأعم من الاسم المعرب فانه يصدق على الفعل  
المضارع ( قوله قدس سره المركب أي الاسم الذي ركب ) الخ أراد الاسم  
بقرينة المقام أو قصد من اللام معنى الموصول وجعله كناية عن الاسم وباعتبار

قيد الاسم لم يدخل فيه الفعل المضارع ومبني الاصل وإن جاز اخراج مبني  
الاصل لو لم يعتبر هذا القيد بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه عاملة  
واعترض على تعريف المعرب باعتباره قيد المركب بأن المتبادر من المركب  
هو أن يدل جزؤه على جزء معناه وهو لا يصدق على شيء من العبارات  
أدنى الفاظ مفردة من أفراد الاسم الذي هو قسم للكلمة ولا بد في التعريفات  
من حل العبارة على ما هو المتبادر منها ولو حل على معناه اللغوي الذي هو المنضم  
مع غيره فاما أن يحمل عليه على الحقيقة بأن يكون مشتركا بين المعنى العرفي وبين  
هذا المعنى أو على طريق المجاز فيلزم استعمال اللفظ المشترك أو المجاز في التعريف  
مع أنه يجب الاحتراز عنه ويمكن أن يقال إن تقسيم الاسم إلى المعرب والمبني أولا  
وتعريف المعرب بالمركب بعد ذلك بلا فصل يجعل المعنى اللغوي متبادرا أو يكون  
قرينة واضحة في إرادته فلا يتوجه الأشكال والاعتراض ( قوله قدس سره  
تركيبا يتحقق معه عاملة ) أعم من أن يكون ذلك العامل لفظيا أو معنويا مذكورا  
أو محذورا فالمقارنة المفهومة من لفظ مع هي المقارنة بحسب المعنى ثم لا يخفى  
أن اعتبار هذا القيد بعيدا عن القرينة في العبارة تدل عليه وأيضا اعتبار العامل  
في تعريف المعرب يستلزم الدور فإن الأعراب معتبر في تعريف العامل والمعرب  
معتبر في تعريف الأعراب كما سيجي فلو كان العامل معتبرا في تعريف المعرب  
يلزم الدور كما لا يخفى ( قوله قدس سره في غلام زيد ) الغلام يسكنون الميم  
لانه كسائر الأسماء المعدودة ( قوله قدس سره من قبيل المبنيات عند المص )  
وإن كان عند صاحب الكشف معربا كما سيأتي ( قوله قدس سره لم يشبه )  
أي لم يناسب كانه أشار بهذا التفسير إلى الاعتراض العقلي على المص بأن المناسب  
أن يقول لم يناسب بدل لم يشبه إذا المشابهة هي المشاركة في الكيفية والمناسبة  
أعم منها فيجوز أن يتحقق المناسبة لمبني الاصل في شيء ولم يتحقق المشابهة  
فيلزم أن يكون ذلك الشيء معربا مع أنه مبني كيومئذ فان يوم بسبب الإضافة  
إلى ما يناسب المبني الاصل تناسب به وصار مبنيا وليس مشابها له وأيضا المعتبر  
في المبني هو المناسبة لمبني الاصل حيث قال المبني ما تناسب مبني الاصل فالمناسب  
أن يعتبر في مقابلة المناسبة عدم المناسبة لعدم المشابهة والايكزم الواسطة بين  
المعرب والمبني ( قوله قدس سره مناسبة مؤثرة في منع الأعراب ) لا شك أن هذه  
المناسبة إنما تعلم بعد ضبط المبنيات بتفصيلها فالأولى تقديم المبنيات على العبارات  
كما فعله صاحب اللباب وقال بعض المحققين ضبطها صاحب المفصل بتضمن



معنى مبنى الاصل كما في اسم لا المبنى وبعض الظروف ومشابهة له في الاحتياج الى الضميمة كما في المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهة الواقع موقعه كفتجار وفساق وحضار ووقوعه موقع ما شبهه كالنادي المضموم و اضافته اليه نحو يومئذ انتهى ( قوله قدس سره ) فالاضافة بيانية ( فيه ان من شرائط الاضافة اليبانية ان يكون النسبة بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وليس الاصل اعم من وجه من المبنى بل اخص مطلقا فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص وهي لامية كما حقق في موضعه الا ان يحمل الاصل على الاصل مطلقا اعم من ان يكون اصلا في الاعراب او في البناء وهو غير ظاهر ( قوله قدس سره وهو الماضي ) الخ قال السيد المحقق قدس سره جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما رابعا ( قوله قدس سره والامر بغير اللام ) الخ لا حاجة الى قوله بغير اللام اذا الامر عند الحاجة لا يكون الابغير اللام وما وقع باللام فهو المضارع المجزوم ( قوله قدس سره كما يبيح في باب ) اي في باب المبنى فيه ان صاحب الكافية لم يبين في باب المبنى ان مناسبة كل مبنى لمبنى الاصل من اي جهة كما يفهم من هذا الكلام ( قوله قدس سره فاعبر بالامة مجرد الصلاحية ) وذلك يتحقق بمجرد عدم المناسبة لمبنى الاصل فالمعرب عنده ما لم يشبه لمبنى الاصل سواء كان مركبا مع غيره او لم يركب وسواء تحقق بعد التركيب عامله معه او لم يتحقق ( قوله قدس سره واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ) لا حاجة ههنا الى ذكر الصلاحية اذا الاستحقاق بالفعل لا يتحقق بدون صلاحية الاستحقاق ( قوله قدس سره واهذا اخذ التركيب في تعريفه ) اذ به يحصل الاستحقاق بالفعل واما وجود الاعراب بالفعل فلم يعتبره احد والحاصل ان العلامة اعتبار الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل والمصنف اعتبر الاعراب بالقوة القريبة من الفعل ( قوله قدس سره ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة ) فيه انه لم يوجد عند المصنف معرب هكذا لانه لا يخلو معرب عن اعراب محقق او مقدر الا ان يقال المراد سلب الاعراب بحسب الظاهر فيما اذا كان اعرابه لفظيا ولم يظهره المتكلم كما يقال جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا بالسكون من غير وقف فيقال حينئذ لم تعرب الكلمة وهي معربة ( قوله قدس سره لان الغرض من تدوين علم النحو ) اي من جمع مسأله وتعيين موضوعه وبيان اصطلاحاته وكتبه في الكتب ( قوله قدس سره ان يعرف به احوال او آخر ) الخ فيه ان الغرض لا ينحصر في ذلك كما يفهم

من العبارة بل معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تأخير الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال من جملة الاغراض من تدوينه ويمكن ان يقال اعتمد هذا الغرض لانه يفهم من تعريفهم علم النحو بما يعرف به احوال او اخر الكلمة من حيث الاعراب والبناء ان الغرض هو هذا وسائر ما يترتب عليه من الفوائد ويقوى ذلك تسميتهم النحو بعلم الاعراب ( قوله قدس سره فان العارف باحكامها كذلك ) اي معرفة حصلت بالتعمق والسماع منهم مستغن عن النحو وكذا مستغن السليقة في لغتهم والعارف بسماعها عن هو مستغن السليقة في لغتهم ايضا مستغن عن النحو فلا يحمل كلامه قدس سره على الحصر ( قوله قدس سره فالقصد من معرفة المعرب مثلا ) الخ قوله مثلا يحتمل ان يتعلق بالمعرب يعني هذا المصطلح مع حكمه الذي انه مما يختلف آخره مذكور على سبيل التمثيل فمثله سائر المصطلحات باعتبار احكامها فالقصد من معرفة المبنى ان يعرف انه مما يختلف آخره ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده يعني معرفة ان المعرب مما يختلف آخره مذكور على سبيل التمثيل ومثله سائر احكام المعرب اذا الحكم لم ينحصر فيه كما سيأتي واعلم ان حاصل هذا الكلام على ما ذكره بعض المحققين ان التعلم الشارع في علم النحو من لم يعرف ان المعرب مما يختلف آخره بل يحصل له هذه المعرفة بعد الشروع في هذا العلم واثبت هذا الحكم على المعرب فلا بد له من معرفة المعرب اولاً لثبت له هذا الحكم فاذا عرف المعرب بهذا الحكم يلزم ان يتوقف معرفة المعرب على اثبات هذا الحكم واثبت هذا الحكم متوقف على معرفة المعرب فيلزم توقف الشيء على نفسه وهو الدور فعلى هذا يلزم ان لا يكون نفس التعريف بهذا الامر صحيحا واما على ما افاده الفاضل المحشي فهو انه لو عرف المعرب بهذا التعريف يلزم الفساد فيما هو المقصود من التعريف لاني نفس التعريف فان المقصود من تعريف المعرب ان يعرف افراده ويحكم عليها بانها مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا الشيء معرب وكل معرب يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا الشيء يختلف آخره باختلاف العوامل فلو عرف المعرب بانه مما يختلف آخره باختلاف العوامل يكون صغرى ذلك الدليل عين النتيجة المقصودة بالاثبات اذ معنى هذا الشيء معرب حينئذ ان هذا الشيء مما يختلف آخره باختلاف العوامل وهو عين النتيجة فيلزم المصادرة على المطلوب والظاهر ان تلك المصادرة مندفة بالمعاصرة التي وقعت بين القضيتين بالاجمال والتفصيل



وايضاً بعض عبارات الشارح بأن عن هذا الجمل ( قوله قدس سره اى من جملة احكام ) الخ قصد هذا المعنى بسبب حل اضافة الحكم الى ضمير العرب على الجنسية المؤدية بتحقيقه في ضمن بعض الافراد والباعث على هذا الجمل ماسبذكرة من ان تركيب العرب مع عامله ابتداء وحدوث الاغراب في آخره ايضاً من جملة احكام العرب ثم في اختيار هذا الحكم اشارة الى وجه العدول عن التعريف المشهور للعرب كما لا يخفى لكن تفسيره الحكم بحال العرب لا بآثره انسب في هذا المقصود ( قوله قدس سره حقيقة او حكماً ) قال الفاضل المحشى المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات انتهى ( قوله قدس سره اوصفة ) فان في الاعراب بالحركة ذات الآخر باق بحاله اما حقيقة فقطاهر واما حكماً فلانه لم يعتبر في ذاته دلالة على المعنى المقضى حتى يتبدل حكماً بتبدل دلالة المقصودة بل تبدل صفته فان المضمومية والمفتوحة والمكسورية اوصاف للحرف الآخر وتبدل في الاعراب بالحركة حقيقة او حكماً قال الفاضل المحشى قوله اوصفة اى حالة شبيهة بالصفة بالصفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له انتهى ( قوله قدس سره باختلاف العوامل ) فان قيل الظاهر انه جمع عامل مع ان الفاعل لا يجمع على فواعل قلت لان اسم انه جمع عامل بل جمع عامله فان موصوفه الكلمة غالباً ولو سلم فهذا الجمع بعد جملة اسما بمعنى ما به تقوم المعنى المقضى للاعراب والاسم يجمع بهذا الوزن ولو سلم انه جمع عامل الصيغى فلانم انه لا يجمع فاعل على فواعل بالاتفاق بل هذا مذهب بعضهم منهم صاحب الكشف واما على مذهب بعض آخر منهم الجوهري فيجوز ان يكون جمع فاعل على فواعل بهذا المذهب ( قوله قدس سره اى بسبب اختلاف العوامل ) حل الباء على السببية البعيدة الغير المتبادرة فان السبب القريب هو الاعراب كما سيأتى ( قوله قدس سره الداخلة عليه ) قيد به لان العوامل المختلفة ما لم تدخل عليه لم يختلف آخره لكن بسبب هذا القيد يخرج عن هذا الحكم اختلاف الآخر بسبب اختلاف العوامل المعنوية فانها غير داخلة على العرب اذا الدخول هو الحق بالاول والآخر وذالاً يتصور في الامور المعنوية كما مر في خواص الاسم ويمكن ان يقال خروج مثل هذا غير مضر لانه يذكر بعض احكام العرب لاجبها ( قوله قدس سره لثلاثين ) صورة الانتقاض ان يقال او كان حكم العرب ان يختلف آخره بسبب اختلاف

العوامل الداخلة عليه يلزم ان يختلف آخره متى اختلف العوامل والا يلزم تختلف السبب عن السبب مع انه لم يختلف آخره اذا اختلف عامله بالاسمية والفعلية والحرفية كما في المثال المذكور ويندفع اذا كان المراد باختلاف العوامل الاختلاف في العمل ففي المثال المذكور لم يتحقق الاختلاف في العمل الذي هو السبب في اختلاف آخر العرب حتى يترتب عليه السبب ( قوله قدس سره نصب على التمييز ) اى منصوب كل واحد منهما على انه تمييز عن النسبة في جملة يختلف آخره والتمييز عن النسبة في الجملة يكون في المعنى فاعلاً ولهذا فسرته بقوله اى يختلف لفظ آخره او تقديره ولم يحمل على ان يكون تمييزاً عن النسبة في قوله باختلاف العوامل حتى يلزم حينئذ تعميم العوامل المختلفة من ان يكون لفظاً او تقديرًا اما اولاً فلانه في بيان حكم العرب وهو اختلاف آخر العرب فالناسب تعميمه لا تعميم امر آخر ليس من حكم العرب وفيه انه يلزم من تعميم العامل تعميم حكمه ايضاً كما لا يخفى فعدم المناسبة ممنوع واما ثانياً فلان المتعارف في امثال تلك التعميمات انحصار الشيء المعجم في الاقسام المفهومة من التعميم والعامل غير محصور في اللفظي والتقديرى فانه قد يكون معنويًا فالناسب تعميم العامل بأن يقال لفظاً او تقديرًا او معنى وفيه ان المراد من العوامل العوامل الداخلة عليه كما صرح به وهى محصورة في اللفظية والتقديرية فان المعنوية غير داخلة عليه كما مر آنفاً فيصح احصر المفهوم من تعميم العوامل فتأمل ( قوله قدس سره او على المصدرية ) بأن يكون مضافاً اليه المصدر المحذوف ومنصوباً بنصبه بعد حذفه ولذا فسرته قدس سره بقوله اى يختلف اختلاف لفظ او اختلاف تقدير اى لاختلافاً منسوباً الى اللفظ اى الصورة اولى التقدير والمراد منه حينئذ ايضاً تعميم اختلاف آخر العرب بكونه لفظياً او تقديرياً ولم يحمل على تعميم العوامل المختلفة لما مر وفيه ما فيه وقيل يجوز نصبهما على الحالية بجعلهما بمعنى المفعول اى ملفوظاً او مقدراً او بتقديرية النسبة اى لفظياً او تقديرياً فهو اما حال من العوامل فيكون المراد منه تعميم العوامل وقدم البحث فيه او حال من آخره فيكون المراد حينئذ تعميم آخر العرب بانه قد يكون ملفوظاً وقد يكون مقدراً كما مر في جاءنى عصا ورأيت عصا ومررت بعصا ولم يلتفت الى هذا الاحتمال لبعده من حيث ان حمل اللفظ والتقدير على الملفوظ والمقدر او اللفظي والتقديرى خلاف الظاهر ولانه في بيان حكم العرب وهو اختلاف آخر العرب والناسب تعميمه لان تعميم امر آخر ليس من حكم العرب



واللزم الفاصل بين الحال وصاحبه اذا كان حالا من آخره وجوازه مختلف فيه  
( قوله قدس سره وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ) الخ والاختلاف التقديري  
قد يكون بتقدير الآخر والاعراب جميعا كما في مثل جاءني فتى وقد يكون بتقدير  
الاعراب فقط كما في قولنا جاءني الفتى ومررت بالفتى ( قوله لثلا ينتقض )  
صورة النقص ان يقال هذا الحكم يقتضي ان يكون اختلاف العوامل الداخلة  
على المعرب سببا لاختلاف آخر المعرب وليس كذلك فان العامل يختلف  
في قولنا رأيت احدا ومررت بأحدا وفي قولنا رأيت مسليين ومررت بمسليين  
مع ان الآخر لم يختلف لافظا ولا تقديرا وصورة الدفع ان يقال ان اختلاف  
آخر المعرب بسبب اختلاف العوامل اعم من ان يكون حقيقة او حكما ففي الامثلة  
المذكورة تحقق الاختلاف حكما بسبب اختلاف العوامل وهذا التعميم كما يجري  
في الاختلاف لفظا بأن يكون حقيقة وحكما يجري في التقديري ايضا فانه يكون  
حقيقة او حكما اما اختلاف الآخر لفظا حقيقة فكما في جاءني زيد ورأيت زيدا  
ومررت بزيدا واما اختلاف الآخر لفظا حكما فكما في رأيت احدا ومررت بأحدا  
وامثاله واما الاختلاف تقديرا حقيقة فكما في قولنا جاءني فتى ورأيت فتى ومررت  
بفتى واما الاختلاف تقديرا حكما فكما في قولنا رأيت حبلى ومررت بحبلى  
قال بعض المحققين لا انتقاض وان لم يجعل اختلاف العوامل اعم لاننا نقول المراد  
باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا مبينا لاثرا آخر في الآخر  
فقولنا رأيت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان  
في المنصرف انتهى كلامه لكن ارتكاب كون رأيت والباء عاملين مختلفين  
في بعض الاسماء وغير مختلفين في بعض آخر لا ينج عن شيء من التكلف ويمكن  
ان يقال في دفع الانتقاض ان اقل الجمع ثلثة عند النحاة فلم يتحقق عندهم  
اختلاف العوامل في مواد النقص المذكورة بل اختلاف عاملين وكلما تحقق  
اختلاف العوامل اشتهت تحقق اختلاف آخر المعرب البتة لفظا وتقديرا ( قوله  
قدس سره فان قلت لا يتحقق الاختلاف ) الخ حاصله ان المفهوم من قوله  
وحكمه ان يختلف آخره الخ ان هذا الحكم ثابت لجميع العربات وليس كذلك  
فان في بعض العربات لم يتحقق اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل وهي الاسماء  
التي وقعت معربة اولافان فيها حدوث الاعراب بدخول العوامل لا اختلاف  
الآخر باختلاف العوامل فيه ان انتفاء اختلاف العوامل في مواد النقص مسلم  
لكن انتفاء اختلاف الآخر ممنوع فانه بعد التركيب قبل حدوث الاعراب معربة

وأخرها ساكن فاذا حدث الاعراب في آخرها اختلف آخرها الا ان يقال لم يعتد  
بهذا الاختلاف اذا المتبادر من الاختلاف هو الاختلاف بسبب العوامل  
المختلفة ولم يتحقق في مواد النقص ( قوله قدس سره اذا ركب بعض الاسماء  
المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء ) فان قلت التركيب مع العامل  
انما يتحقق اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يقع بعض الاسماء المعدودة معربا بعوامل  
معنوية ثم ركب مع عامل لفظي ابتداء فيتحقق حينئذ اختلاف الآخر واختلاف  
العوامل ايضا مع ان المفهوم من كلامه ان الاختلاف في الآخر والعوامل جميعا  
متنف في المعرب الذي ركب مع عامله ابتداء قلت لم يقل كلما ركب بعض الاسماء  
المعدودة مع عامله ابتداء لا يتحقق فيه الاختلاف لافي آخر المعرب ولا في العوامل  
بل قال اذا ركب والمتبادر منه الجزئية يعني قد يكون بعض الاسماء التي ركب  
مع عاملها ابتداء بحيث لا يتحقق فيه الاختلاف لافي آخر المعرب ولا في العوامل  
ولو سلم ان المراد السكينة فقوله مع عامله متعلق بمحذوف لا بركب ومعناه كلما ركب  
بعض الاسماء المعدودة ابتداء تركيبا يتحقق معه عامله سواء كان العامل لفظيا  
او معنويا لا يتحقق الاختلاف وهذه السكينة صحيحة وايضا المتبادر من تركيب  
الاسم المعدود مع عامله ابتداء ان يكون قبل هذا التركيب مع عامله معدودا  
مبنا فالاسم الذي يتحقق معه العامل المعنوي او لا ثم ركب مع عامله اللفظي خارج  
عن هذا الحكم وان كان تركيبه مع عامله او لا ( قوله قدس سره غاية الامر  
ان هذا الحكم ) الخ اشارة الى الحكم المذكور في المتن بقوله وحكمه ان يختلف آخره  
بمختلف اسمي الاشارة للذين قبل هذا فانهما اشارة الى الحكم الذي هو حدوث  
الاعراب بدخول العامل واعلم ان في كون هذا الحكم من خواص المعرب كما يدل  
عليه قوله لا يكون من خواصه الشاملة نظرا لانه يتحقق في الفعل المضارع ايضا  
الا ان يقال انه خاصة اضافية للمعرب بالقياس الى المبنى او يقال ان المعرب الذي  
هو هذا الحكم حكمه اعم من الاسم شامل للفعل المضارع ايضا ثم اعلم ان حاصل  
هذا الجواب ان هذا الحكم بعض المعرب ولا يخفى انه لم ينتفع المبتدئ المتعلم من بيان  
هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم  
اولا وقد يجاب بوجهين آخرين احدهما ان المراد من قوله وحكمه ان يختلف  
الخ ان حكم هذا المعرب ان يختلف آخره باختلاف العوامل في وقت من الاوقات  
والنقص على هذا الحكم يتوقف على تحقق مادة لم يختلف باختلاف العوامل  
في وقت من الاوقات وهي غير متحققة الوجود وثانيهما ان المراد ان حكم المعرب



ان يختلف آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه لودخلت عليه ولاشك ان هذا الحكم شامل لجميع المعربات ( قوله قدس سره الاعراب ما هي حركة او حرف ) فيه انه استعمال لفظ مشترك بين المعاني في التعريف واردة الحركة او الحرف من غير قرينة واضحة وليس هذا من دأب ارباب التعريف بل يجب الاحتراز عن مثل هذا واجيب بان القرينة ههنا استتعار كون الاعراب بالحركة والحرف او ما يصدق به من ضبط المعربات وبيان ان اعراب بعضها بالحركة وبعضها بالحروف وفي كون هذا قرينة واضحة في ارادة المقصود للمبتدئ الغير العالم باستعمالاتهم تأمل فتأمل ثم ذكر او في قوله او حرف ليس للتديد والتخيير في ارادة احد الامرين من لفظ ما حتى يلزم ان يكون هذا تعريف الاعراب بالحركة ويكون تعريف الاعراب بالحروف متروكا او بالعكس بل المراد منه كلاهما وذكر او للاشارة الى انهما لا يجتمعان في موارد الاستعمال بل يتحقق احدهما في بعض المعربات والاخر في بعض آخر ( قال المص رحمه الله اختلف آخره ) فان قلت ذكر هذا القيد بوجوب عدم جامعية التعريف لخروج اعراب المثني والمجموع به فان الحرف الاعرابي فيهما وهو ما قبل انون ليس سببا لاختلاف الآخر الذي هو انون قلت انون في المثني والمجموع لا يستبرأ آخر بل هي كالتووين ولهذا سقط في الامتصاص فكما ان اعراب المفردات يجري فيما قبل التووين والتووين امر خارج من المعرب كذلك انون في المثني والمجموع امر خارج عنهما من حيث انهما معربان ويؤيد ذلك ما نقل عن كثير من النحاة من القول بتركيبهما من الاحاد وعلامتهما ( قوله قدس سره ذاتا واصفة ) مميّز ان عن النسبة في اختلاف آخره اي ما اختلف ذات الآخر واصفة به فان قلت ذات الآخر في صورة الاعراب بالحرف الحرف الآخر الذي هو الاعراب فيلزم القول باختلاف الحرف الآخر بسبب نفسه في الاعراب بالحرف فاتفق المغايرة بين السبب والمسبب وما اضيف اليه قلت ذات الآخر في المعرب ملحوظة على هذا الوجه الكلي والحرف الذي هو الاعراب وسبب اختلافهما هو الواو والالف والياء مع خصوصية الواو والالف والياء والياء في صحة جعل هذه الحروف بهذه الخصوصيات سببا لاختلاف الحرف الآخر الملحوظ على هذا الوجه الكلي ( قوله قدس سره وحين يراى بما الموصولة الحركة او الحرف ) اعلم انه يفهم من هذا الكلام ان كلمة ما على تقدير حمله سابقا في تفسيره بقوله اي حركة او حرف موصولة مع ان ما الموصولة تفسر بالمعرفة والموصوفة بالنكرة فتفسره بحركة او حرف النكرتين يشعر بكونها

موصوفة لاموصولة واجيب بانه ليس المراد من قوله حين يراى بما الموصولة الاشارة الى ما ارى سابقا بل يشير ههنا الى جواز ان يكون ما موصولة مفسرة بالحركة او الحرف المعرفتين كما جاز حملها على الموصوفة وتفسيرها بنكرة كما سبق وفيه ان هذا الكلام يشعر حينئذ ان عدم ورود العامل والمقتضى انما هو على تقدير حمل ما على الموصولة مع انه لا تفاوت في عدم ورود العامل والمقتضى بين حمل ما على الموصوفة المفسرة بحركة وحرف النكرتين كما سبق او الموصولة المفسرة بالحركة والحرف المعرفتين كما اشار اليه ثانيا ( قوله قدس سره لا يرد العامل والمقتضى ) نقل عنه قدس سره لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يستند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقا ما الموصولة على عمومها انتهى الظاهر من قوله لكنه يشكل انه حمل قوله لا يرد العامل والمقتضى على رفع الایجاب الكلي اي لا يرد كل عامل وكل مقتضى دون السلب الكلي كما هو الظاهر من العبارة وانما قال الاولى ولم يقل الصواب لانه جاز اخراج بعض العوامل والمقتضى باردة الحرف والحركة كما حمله الشارح وما بقي من العامل بالسببية القريبة المفهومة من الباء ولكن الاولى اخراج جميع العوامل والمقتضى بقيد واحد وهو السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقا ما على عمومها كما هو المتبادر فلم يلزم حينئذ حمل ما على معنى غير متبادر منه قيل يجوز ان يراى بالحرف حرف المباني ويؤيد هذا مقابله بالحركة فيخرج العوامل كلها فلا يشكل بما اذا كان العامل حرفا وفيه انه يخرج حينئذ اعراب المثني والمجموع عند من جعل علامتي التثنية والجمع من حروف المعاني وجعلهما من المركبات قوله في الحاشية وابقا ما الموصولة على عمومها الاولى ان يراى بما ما يفيد التعميم الموصوفة ( قوله قدس سره ولو اقيمت على عمومها ) كلمة لو تشير بتدريج الاحتمال الاول وهو تخصيص ما بالحركة والحرف لاستعمالها فيما يمتنع وقوعه مع ان هذا الاحتمال اولي كما صرح به في الحاشية فالاولى ذكر اذ بدل او ( قوله قدس سره فان المتبادر من السبب السبب القريب ) الخ ولقائل ان يقول تعريف الاعراب بمثل جمعا ومنعا اما جمعا فلانه لا يصدق على اعراب حدث في آخر المعرب اذ اركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لبنى الاصل مع عامله ابتداء فانه لم يختلف بسببه آخر المعرب كما صرح به آنفا في قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لافي آخر المعرب ولا في العوامل الخ الا ان يقال ليس المراد من السبب القريب ان يترتب عليه الاختلاف ولم يتوقف على شيء بل المراد سبب انعقد منه



وبين الاختلاف علاقة العلية بلا واسطة سبب آخر بأن لا يكون ذلك السبب سبب سببته وذلك لا يقتضي استلزام السبب فليتأمل وأما منع فلا أنه يصدق التعريف على مجموع العامل والاعراب او المنتضى والاعراب او مجموع الثلاثة فان السببية وهي التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف الآخر وكل من تلك الثلاثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع ولا واحد منها مع الاعراب من تقييد السبب بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف سبب آخر فالاولى ان يخصص كلمة ما بحيث يخرج منه المجموع كما يخصص بحيث يخرج عنه المتكلم فانه ايضا سبب اختلاف الآخر بل سبب اقرب وكان الشارح قدس سره لهذا رجع احتمال تخصيص كلمة ما بإرادة الحركة او الحرف (قوله قدس سره خرج حركة نحو غلامى) اذا اضيف الى ياء المتكلم بعد جملة معربا واما قبل ذلك فقد خرج بالضبط الراجع الى المعرب في قوله آخره قال الفاضل المحشى وكذلك جرجار الجوار كقوله تعالى (واسمكوا برؤسكم وارجلكم) بكسر اللام انتهى قال بعض المحققين هذا خلاف ما اجمع عليه من كون جرجار الجوار والجار الزند من الاعراب انتهى ففي جرجار الجوار على ما ذكره الفاضل لم يجز الاعراب في آخر المعرب من حيث انه معرب وعلى ما ذكره بعض المحققين اجرى من هذه الحيثية فتأمل وقال بعض المحققين لو قال خرج نحو حركة غلامى لكان ارجح في التحوّل لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم نحو مسلمى في جاءنى مسلمى (قوله قدس سره لانه معرب) هذا تعليل لدخول حركة نحو غلامى المفهوم التزاما من قوله خرج من تعريف الاعراب قبل اعتبار الحيثية (قوله قدس سره على اختيار المص) متعلق بمعرب واشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة من انه مبنى فلا احتياج حينئذ الى اخراجها بقيد الحيثية لخروجها بالضبط المعرب ويحتمل ان يتعلق بخروج احتمالا بعيدا بأن يراد ان خروج حركة نحو غلامى مطلقا على اختيار المص اذ عند البعض انه اعراب في حالة الجر وفيه تأمل واعلم انه لو قال في تعريف الاعراب انه ما في آخر المعرب اعنى من حيث انه معرب اتم التعريف ولا يتجه عليه شئ وايضا لو جعل قوله لا يدل قيدا احترازيا لخرج العامل والمقتضى وحركة نحو غلامى بلا تكلف فتأمل (قوله قدس سره ليس من حيث انه معرب) قال الفاضل المحشى لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل انتهى وفيه انه لو كان قبل مطلق العامل لم يختلف به آخر المعرب فيخرج قبل اعتبار قيد الحيثية بقوله آخره الا ان يقال اختلف به آخر ما هو معرب في وقت ما لكن لا في زمان كونه معربا فيدخل بهذا

الاعتبار بدون قيد الحيثية ويخرج به فتأمل (قوله قدس سره اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وايضا يفهم منه وجه ترجيح الايمان به على تركه وفائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف هكذا افاده بعض المحققين وفيه انه وضع في الفعل المضارع ايضا فكيف يحسن قوله دون الافعال الا ان يقال مراده ان هذه الفائدة ليست في الافعال لكن السياق وذكر الحرف مع الافعال يأبى عن ذلك (قوله قدس سره لا يدل على المعانى) جمع معنى يجوز ان يراد به ما يقابل العين بمعنى ما يقوم به الشئ وان يراد به ما يقصد بشئ (قوله قدس سره لا انه خارج عن الحد واللام في لا يدل متعلق بامر خارج) اللام منصوب معطوف على اسم ان والكلام في ذيل التقي (قوله قدس سره لا يدل الاختلاف او ما به الاختلاف) فان قلت لم اسند الدلالة الى الاختلاف مع ان الدال على هذه المعانى هو الاعراب الذى هو ما به الاختلاف عند المص وايضا الاعراب المذكور صريحا بخلاف الاختلاف فهو اولى بالرجعية قلت نعم لكن لما جعل قوله لا يدل متعلقا باختلاف وكان للاختلاف مدخل في تلك الدلالة ناسب الاشارة الى هذا الاحتمال ايضا على ان بيان المص والسلف انه لا اختلاف في ان الاعراب الدال على تلك المعانى هو الاختلاف او ما به الاختلاف فاختر السلف انه الاختلاف لانه المستعمل في مقابلة البناء الذى هو عدم الاختلاف واختار المص انه ما به الاختلاف لانه امر محقق واضح فهو اولى بالتعيين للمعنى بخلاف الاختلاف فانه امر معنوى (قوله قدس سره يعنى الفاعلية) تفسير المعانى المعنوية بالفاعلية والمفعولية والاضافة اختيار بعضهم والمص منهم وقال بعض آخر هي كون الاسم عمدة وفضلة بواسطة حرف الجر وبلا واسطته (قوله قدس سره المعنوية على صيغة اسم الفاعل) صرح بذلك ردا على الفاضل الهندى حيث رجع احتمال كونها على صيغة اسم المفعول وصرح بها وذلك لان صيغة اسم الفاعل يدل على آخذية تلك المعانى المعرب وطريقتها عليه على طريق المناوبة بأن اخذته واحد بعد واحد وهي باعتبار هذا الوصف ما وضع الاختلاف او ما به الاختلاف فذكر هذا الوصف اولى في هذا المقام واما صيغة اسم المفعول فتدل على آخذية المعربات بتلك المعانى على سبيل المناوبة بين المعربات بان اخذها معرب بعد معرب ولا يدل هذا على طريان تلك المعانى بالمناوبة ليوضع لتلك المعانى امر مختلف هو الاعراب وايضا لم يظهر المناوبة في المعربات في اخذ المعانى بان تركها معرب ثم اخذها معرب آخر لانها مع تحققها



في معرب يتحقق في معرب آخر بخلاف اخذ المعاني للمعربات فانها على سبيل المناوئة  
لا محالة وقيل يجوز ان يجعل الفاضل الهندي اسم فاعله المتكلم لا المعرب وفيه  
ما فيه ( قوله قدس سره وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب ) اشار بهذا  
الى ان قوله ليدل وان كان متعلقا بما يختلف آخره لا يفيد لمية جعل الاعراب  
في آخر المعرب بل يفيد لمية وضع الاعراب مختلفا فلا بد من بيان علة جملة  
في آخر المعرب فان قلت في الاعراب بالحروف لم يجعل الاعراب في آخر المعرب  
بل جعل نفس الآخر اعرابا فكيف يصح الظرفية في الاعراب بالحروف فتقول  
استدل في الاعراب بالحركة الذي هو الاصل فانه حال في آخر المعرب وترك  
الاعراب بالحروف بالمقايضة على الاصل او تقول المراد مطاق الاعراب وظرفية  
الآخر اعم من ان يكون بطريق تحقق الخال في محله كما في الاعراب بالحركة  
او بتحقيق الكل في ضمن جزئه كما في الاعراب بالحروف والمراد من الآخر اعم  
من ان يكون حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كالواقع بعد الكل  
او المراد من آخر الاسم جانب الآخر بتقدير المضاف ( قوله قدس سره والاعراب  
على صفته ) اي على صفة المسمى وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فانه يصح  
جعلها صفات للدلول لغة وان صح جعلها صفات للاسم المعرب بحسب  
اصطلاح المحول لكن الضمير في صفته ليس للاسم بان يكون تلك المعاني صفات  
للاسم لان قوله فالانصب ان يكون الدال عليها متأخرا عن الدال عليه باي  
من ذلك لان المناسب حينئذ ان يقال فالانصب ان يكون الدال على الصفة  
متأخرا عن الموصوف وقد جعل الشيخ الرضى مدلولات الاعراب صفات  
الاسم وفسرها بكونها عمدة وفضلة فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال  
على الوصف يكون بمد الموصوف وقال بعض المحققين والاقرب ان يقال  
جعل الاعراب في آخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة  
ولا يرضى بتغييرها مهما امكن ثلا يخل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف  
الاخير فانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة  
ماضيه انتهى ( قوله قدس سره فالانصب ان يكون الدال عليها ) الخ  
فان قلت الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية في نفس الاواخر  
فلم يتأخر الدال على الصفة عن الدال على الموصوف بل معه قلت المراد التأخر  
بقدر الاسكان او التأخر حكما فان التأخر عن الاكثر في حكم التأخر عن الكل  
اذ المراد الاستدلال في الاعراب بالحركة التي هي الاصل وجعل الاعراب بالحروف

تابعه والاعراب بالحركة متأخر عن المعرب في الذكركا هو متأخر بالذات لان  
الحركة مذكورة بعد الحرف الآخر لكنه قريب منه حتى يتوهم انه مقارن  
معه في الذكرو يظهر هذا عند اشباع الحركات الاواخر وجعلها واوا او الفا  
او ياء كما لا يخفى ( قوله قدس سره اي انواع اعراب الاسم ) لما عرف المصنف  
اعراب الاسم بين انواعه وانما صرح الشارح بالاسم ولم يكتف بارجاع  
الضمير الى الاعراب المعرف ههنا فانه اعراب الاسم لا محالة لئلا يتوهم انه يبين  
انواع مطاق الاعراب حتى يرد ان الجزم ايضا من انواعها وانما قلنا ان المعرف  
اعراب الاسم لان المعرب المذكور في تعريفه بالضمير هو الاسم المعرب وايضا  
الدلالة على المعاني المعنوية في اعراب الاسم لا غير ( قوله قدس سره ثلثة ) اشارة  
الى ان العطف في قوله رفع ونصب وجر مقدم على ارتباطه بانواعه لئلا يلزم  
حل الاعراب الواحد على انواع الجمع ( قوله قدس سره ولا تطلق على الحركات  
البنائية اصلا ) تأكيد للنفي المفهوم من قوله مختصة بالحركات او اشارة  
الى الاختصاص الاضافي ثم هذا الاختصاص عند البصرية واما عند الكوفية  
فتطلق على الحركات البنائية ايضا ( قوله قدس سره فانه مستعملة في الحركات  
البنائية غالبا ) سواء كان في الاواخر كما في المبنيات او في الاوائل والواسط كما في جميع  
الكلمات ( قوله قدس سره وفي الحركات الاعرابية على قلة ) مع القرينة كما في قوله  
بالضمة رفعا فيكون النسبة بين الرفع والنصب والجر وبين الضمة والقحمة  
والكسرة عموما وخصوصا من وجه فانهما يجتمعان في الحركات الاعرابية  
ويصدق الرفع والنصب والجر على الحروف الاعرابية دون الضمة والقحمة  
والكسرة ويصدق الضمة والقحمة والكسرة على الحركات البنائية دون الرفع  
والنصب والجر قال الفاضل المحشي وانما سميت الحركات اثلث بتلك الاسمي لحصول  
الاولى بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح القم  
ويتبعه نصبه فكأن القم كان ساقطا فنصبته اي اقنه بفتحك اياه وحصول الثالثة  
بجر الفك الاسفل وخفضه وهو ككسر الشئ اذا المكسور يسقط ويهوى الى اسفل  
انتهى ( قوله قدس سره او حكما ) في كونه عمدة من كل وجه ( قوله قدس سره كون  
الشيء مفعولا حقيقة او حكما ) اي في كونه فضلة او مشبها بها ويجوز حل الياء  
على النسبة في قوله الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية اي الرفع علامة الخصلة  
والحالة المنسوبة الى الفاعل وهي الفاعلية في الفاعل وكون الاسم عمدة من كل وجه  
في المحققات به والنصب علامة الخصلة والحالة المنسوبة الى المفعول وهي المفعولية



في المفاعيل وكون الاسم فضلا او مشبهاتها في المحقات بها ورجح المصدرية لكونها اقرب الى الفهم ولان الاضافة مصدر فالناسب حل عديلهما ايضا على المصدرية (قوله قدس سره اي علامة كون الشيء مضافا اليه) فسر الاضافة في ذكر خواص الاسم بكون الشيء مضافا وههنا بكون الشيء مضافا اليه وقد يجي بمعنى النسبة بين المضاف والمضاف اليه كما سيجي في مباحث المجرورات وحله في هذا المقام على كون الشيء مضافا اليه بقرينة مقابلة الفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه يجمع الفاعلية والمفعولية وطاهران النسبة الاضافة ليست من المعاني المعتورة حتى يحتاج الى العلامة وانما يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما لانه على تعريف المصنف المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا جميع المجرورات داخلية فيه ولم يبق مجرور يلحق بها هكذا افاده بعض المحققين وفيه ان الشارح قدس سره صرح في اوائل المجرورات بأن المجرور اعم من المضاف اليه لدخول مثل بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا في المجرور دون المضاف اليه فيكون للمضاف ايضا ملحق الا ان يقال ان المجرور الغير المضاف اليه في غاية القلة فلم يلتفت اليه (قوله قدس سره لم يحتاج الى الحاق الياء المصدرية) الاولى لم يصح الحاق الياء المصدرية لان الياء المصدرية لا تلحق المصدر (قوله قدس سره وانما اختص الرفع بالفاعل) الاختصاص اضافي بالنسبة الى المفاعيل والمضاف اليه والا فالرفع غير مختص بالفاعل بل موجود في المحقات بالفاعل ايضا وانما بين الاختصاص في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب من حيث انه معمول ما هو اصل في العمل فان قلت المضاف اليه ايضا قليل فلم يعمط الرفع اياه قلت الاهتمام بشأن الفاعل اكثر لكونه معمول ما هو اصل في العمل او المراد ان الفاعل لو وجد في الكلام الواحد لا يكون الا واحدا بخلاف المضاف اليه والمفاعيل فيكون الفاعل قليلا في الكلام فاعطى الثقيل اياه (قوله قدس سره فاعطى الثقيل للقليل) الاولى ترك اللام لانه المفعول الثاني لا عطي ودخول لام التقوية في المفعول المتأخر لا يجوز (قوله قدس سره ولما لم يبق المضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له) اولاه لم يلبس بكثرته مبلغ المفاعيل اعطى ما هو ثقيل من وجه اياه (قال المصنف رحمه الله تعالى) لما اعتبر العامل في تعريف العرب وان لم يصرح به وذكر صريح في حكم العرب اراد ان يبين تعريفه وقدم عليه الاعراب والاشارة الى المعنى المقضى لانها مأخوذان في تعريفه فالاولى تقديمهما عليه ولانه بعد ذكر حكم العرب اراد ان يبين سبب الاختلاف فقدم

الاعراب الذي هو سبب قريب للاختلاف ثم بين العامل الذي هو سبب بعيد له (قوله قدس سره ما به يتقوم اي يحصل) فسر التقوم بالحصول لانه لو ترك على عمومته يتوهم ان يكون العامل ما به قام المعنى المقضى للنسبة التقوم بانقيام واخذ منه فلم يصدق التعريف حينئذ على شيء من العوامل لان المعنى المقضى ليس قائما به بل بالعرب وانما اخر الجار والمجرور في تعريف الاعراب وقدم ههنا لان السببية للاختلاف ليست منحصرة في الاعراب ليفيد التقديم ذلك بخلاف العامل لان السببية في حصول المعنى المقضى منحصرة فيه فقدم الجار والمجرور لاقادة هذا الاختصاص فخرج عن تعريف العامل بهذا التقديم الاسناد وما يقوم به المعنى المقضى لان السببية في حصول المعنى المقضى ليست منحصرة فيهما ولا يخفى ان افراد العوامل ايضا يخرج حينئذ عن تعريفه لان السببية في حصول المعنى المقضى ليست منحصرة فيها ايضا فان للاسناد والمحل الذي قام به المعنى ايضا مدخلا في حصوله ولا ينفع في دفع ذلك حل السببية المفهومة من الباء على التامة بل يصدق التعريف حينئذ على مجموع العامل والمحل والاسناد وسائر ماله مدخل في حصول المعنى المقضى فقد قيل في الجواب المراد الحصر في السبب الواحد اللغوي يعني المؤثر في حصول المعنى المقضى وهو ليس الا العامل وقال الفاضل المحشي تقديم الجار والمجرور للاهتمام باللمحصر والباء للآلة اي ماعدوه آلة لحصول المعنى المقضى وهو ليس الا العامل وفيه تأويل (قوله قدس سره اي معنى من المعاني) فسر باتسكة اشارة الى ان اللام في المعنى للعهد الذهني الذي هو في حكم التكرار اذ المتقوم بالعامل هو معنى ما من المعاني المعتورة (قوله قدس سره من المعاني المعتورة على العرب المقضية) وصف المعاني بالاعتوار اشارة الى ان كونها مقضية للاعراب بسبب اعتوارها على العرب ثم ان تعريف العامل لا يصدق على عامل الفعل عند البصرية اذ المعنى المقضى لا يوجد عندهم في الفعل والمصنف من اتباع البصريين الا ان يخصص المعرف ههنا بعامل الاسم بحمل اللام في قوله العامل للعهد الخارجي اشارة الى العامل المعتبر في تعريف العرب او بجعله عوضا عن المضاف اليه تقديره عامل الاسم ثم انهم عرفوا العامل المطلق بما اوجب ككون الكلمة على وجه مخصوص فان قلت تعريف العامل لا يصدق على العامل في مثل قولنا بحسبك درهم فانه لم يحصل بسببه المعنى المقضى اما الفاعلية والمفعولية فظاهر واما الاضافة فلان بحسبك ليس مضافا اليه قلت الاضافة وان لم تتحقق فيه حقيقة لكن لان عدم



تحققها فيه حكما والمراد بالمعنى المقتضى اعم من ان يكون حقيقة او حكما واوسم  
فالمراد من العامل المعرف ماله تأثير في اللفظ فتخرج العوامل الزائدة لا يضر ( قوله  
قدس سره للاعراب ) فيه ان اعتبار الاعراب في تعريف العامل يوجب الدور لان  
المعرب مأخوذ في تعريف الاعراب والعامل مأخوذ في تعريف المعرب كما اشترنا اليه  
فافهم ( قوله قدس سره وفي رأيت زيد رأيت عامل ) هذا بظاهره موافق  
لمذهب الكوفيين حيث قالوا بمجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار  
فضلة للمجموع وما عند البصريين فالمراد الفعل الذي في رأيته عامل فان العامل  
في المفعول عندهم هو الفعل ( قوله قدس سره فالمفرد المنصرف ) لما عرف الاعراب  
وبين انواعه اراد ان يبين ان الاعراب قديكون بالحركة وقديكون بالحرف وبين  
انه في اي معرب بالحركة وفي اي معرب بالحرف فادخل فاء التفصيل في قوله فالمفرد  
المنصرف قال بعض المحققين اراد تفصيل اقتضاء المعنى المقتضى فانه تارة يقتضى  
الحركات الثلاث وتارة يقتضى ماسوى الفتحة وتارة يقتضى ماسوى الكسرة وتارة  
يقتضى الحروف الثلاثة وتارة ماسوى الواو منها وتارة ماسوى الالف فهذه ستة  
اقسام انتهى ولا ينبغي ان هذا انما يصح اذا كان خصوص الحركة ايضا مقتضيا  
للعانى المقتضية للاعراب وليس كذلك ( قوله قدس سره اي الاسم المفرد الذي ) الخ  
لوترك المفرد وجعل الاسم الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا تفسيره لكان اولى اذا الظاهر  
ان المفرد ههنا اطلق في مقابلة المثنى والمجموع وله اطلاقات اخروى وقع بعضها في هذا  
الكتاب فانه اطلق في تعريف الكلمة على ما يقابل المركب واطلق في بحث المنادى  
على ما يقابل المضاف والمشبّه به واطلق في بحث التمييز على ما يقابل الجملة وما  
شابهها فان قلت المفرد المنصرف على هذا التفسير يتناول الاسماء الستة  
وملحقات المثنى والمجموع مع ان اعرابها ليس كاعراب المفرد المنصرف قلت  
ذكرها بعد هذا الحكم كالاستثناء من هذا الحكم فكأنه قال كل مفرد  
منصرف اعرابه بالحركات الثلاث الا الاسماء الستة وملحقات المثنى والمجموع  
فان قلت لم لم يكتف ببيان حكم غير المنصرف بعد هذا الحكم ولم يجعله مستثنى  
من القاعدة بل قيد هذه القاعدة بالمنصرف لاجراجه قلت لما كان غير المنصرف  
كثيرا الافراد اهتم بشأنه واخرج عن موضوع هذا الحكم بقيد المنصرف  
اذ الاستثناء شائع في الامر القليل وقال بعض المحققين ان الاسماء الستة والملحقات  
بالمثنى والمجموع خارج عن هذه القاعدة بقيد المنصرف اذا القسم للمنصرف

وغير المنصرف هو المعرب الذي من شأنه ان يقبل التثوين والكسر فالمعرب  
بالحروف خارج عن المنصرف وغير المنصرف وفيه انه حينئذ يكتفى ذكر  
المنصرف بدون المفرد اذا المثنى والمجموع خارجان عنه الا ان يقال ان ذكره  
للمجمع المؤنث السالم فان قلت غير المنصرف الذي اجرى عليه الحركات الثلاث  
للضرورة او للاضافة او للام داخل في غير المنصرف لا في المفرد المنصرف مع ان  
اعرابها بالحركات الثلاث لا بالحركتين قلت المراد بالمنصرف اعم من المنصرف  
الحقيقي والحكمي فهي داخله في المنصرف خارجة عن غير المنصرف  
( قوله قدس سره اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ) لوقال المجمع الذي  
لم يلحق بآخره واو ونون لكان اولى للتلايق يثل سنون في جمع سنة وثبون  
في جمع ثبة وضربات بفتح الراء في جمع ضرب بالسكون قال بعض المحققين لكن لا يلزم  
من دخولها في المكسرتوهم ان اعرابها بالحركات الثلاث لخروجها عن القاعدة  
بالمنصرف ( قوله قدس سره كرجال وطلبة ) الاول مثال للمجمع المكسر بزيادة  
الالف والثاني بخذفها ( قوله قدس سره فالاعراب في هذين القسمين ) الاولى ذكر  
هذا القول بعد شرح قوله بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا ( قوله  
قدس سره ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ) وذلك ليكون الدال على  
صفة الشيء كالمدال عليه ولانها اخف من الحروف اذ هي العارض للحروف  
واذا حصل المقصود بالاخف لم يثوث بالثقل وفيه ان هذا انما يتم اذا اوتى  
حروف الاعراب من الخارج كالحركة واما اذا جعل ما هو نفس الآخر اعرابا  
فهو اخف من ايراد حركة من الخارج ( قوله قدس سره والفتحة نصبا ) نقل  
عنه قدس سره هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عامين مختلفين  
لكن معمول المقدم مجرور اجازة المصنف انتهى بمعنى مثل هذا التركيب وان لم يجر  
عند الجمهور جاز عند المصنف ( قوله قدس سره ويحتمل النصب  
على الحالية والمصدرية ) اما الحالية فبان يكون رفعا ونصبا وجرا بمعنى مر فوعا  
ومنصوبا ومجرورا حالا من فاعل الظرف يعني كل واحد من المفرد المنصرف  
والمجمع المكسر المنصرف ملابس بالضمة حال كونه مر فوعا وكذا اثنائي  
والثالث اوع عن مفعول مالم يسم فاعله لاعرب المقدر كما نقل عنه قدس سره  
على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونيهما مر فوعين واعربا بالضمة  
اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى اوع عن فاعل مخاطب ويكون  
رفعا واخوة بمعنى اسم الفاعل وتقدير الكلام اعربت المفرد المنصرف والمجمع



المكسر المنصرف بالضمه حال كونك رافعا اياهما وكذا حال اخويه واما المصدرية  
فبان يكون مضافا اليه مصدر محذوف كما سرح به فيما نقل عنه او بان يكون  
نفس رفعا ونصبا وجرا مصدرا تقديره بالضمه رفع رفعا وبالفتحه نصب نصبا  
وبالكسرة جرجرا (قال المصنف رحمه الله جمع المؤنث السالم) لما ذكر الاسم المعرب  
بالحركات الثلاث اراد ان يذكر الاسم المعرب بالحركتين وهو نوعان احدهما  
المعرب بالضمه والكسرة وهو جمع المؤنث السالم والثاني المعرب بالضمه والفتحه  
وهو غير المنصرف وانما قدم جمع المؤنث السالم على غير المنصرف اما لكونه  
اوضح من غير المنصرف اذ معرفته يحصل بما يكون بالالف والتاء بخلاف غير المنصرف  
فانه يحتاج الى تفصيل العلل التسع كما سيأتي اولان النصب فيه تابع الجر  
وهو شايع واقع في المثني والمثقات به والجمع المذكور السالم ولمحقاته فيكون  
كالاصل بخلاف العكس كما في غير المنصرف اولان حكم جمع المؤنث السالم  
بان اعرابه بهذين الحركتين لا يتغير بخلاف غير المنصرف فان حكمه يتغير  
للضرورة او للتناسب ودخول اللام وعند الاضافة اولان غير المنصرف لما سبته  
بالمبني محط من درجة سائر المعربات فالمناسب تأخيرها لكن قدمت على المعربات  
التي اعرابها بالحروف لثلاثتها المعربات بالحركة اولانه لما ذكر اعراب المفرد  
المنصرف بين ان اعراب ما لم يكن مفردا بان يكون جمعا كذا وما لم يكن منصرفا  
بان يكون غير منصرف كذا اولانه اذا اجتمع في مادة جمع المؤنث السالم مع  
غير المنصرف كسلمات علم للمؤنث يغلب فيها جمع المؤنث السالم في الاعراب مع  
انتفاء معنى الجمعية حال العلمية نقل عنه قدس سره السالم من فروع على انه صفة للجمع  
انتهى وانما حل على هذا لئلا يحل على ان السالم صفة للمؤنث لانه واحد الذي  
سلم نظمه عند الجمع وهذا جعل قسما للجمع الذي سلم فيه نظم الواحد وذلك لان  
الاصطلاح جرى على توصيف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال واحده  
اولانه ليس المراد المعنى الاضافي حتى بوصف المضاف السبه بشي اولانه  
في مقابلة الجمع المكسر فكما ان المكسرة فيه صفة الجمع جعل السلامة ايضا صفة  
(قوله قدس سره وهو ما يكون بالالف والتاء) يعني ان مفهومه اصطلاحا هو  
هذا فلا يخرج عنه نحو سجلات ومكتوبات ومفعولات وخاليات مما لم يكن واحده  
مؤثلا لصدق مفهومه الاصطلاحي عليها ولم يدخل فيه نحوثيون في جمع ثبة  
مع ان واحده مؤنث سلم في الجمع لعدم صدق مفهومه الاصطلاحي عليه وانما  
سمى جمع المؤنث لكون واحده مؤثلا غالبا وسالما لسلامة نظمه عند الجمع قال

بعض المحققين وينبغي ان يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولوا الى  
جمع المذكور السالم (قوله قدس سره واحترز به عن المكسر) الظاهر ان ضميره  
راجع الى جمع المؤنث السالم كضميره في قوله وهو ما يكون بالالف والتاء ويرد حينئذ  
ان الاحتراز عنه فرع دخوله في شي ولم يذكر شي غير جمع المؤنث السالم حتى  
يكون داخلا فيه خارجا عنه بقوله جمع المؤنث السالم الا ان يقدر الاسم المعرب  
في نظم الكلام فيقال الاسم المعرب الذي هو جمع المؤنث السالم كذا وايضا حينئذ  
لاوجه تخصيص جمع المكسر بل احتراز به عن جمع المذكور السالم ايضا ويحتمل  
ان يرجع الضمير الى السالم ويؤيده الاحتراز عن المكسر فقط لكنه خلاف الظاهر  
(قوله قدس سره فانه قد علم) يعني قد علم ان اعراب المكسر ليس كذلك  
والاف مجرد العلم لا يوجب الاحتراز عنه (قوله قدس سره اجراء للفرج على وتيرة  
الاصل) وانما جعل اعرابه على وتيرة الاصل لانه ليس في آخره حرف صالح  
لان يجعل اعرابا بخلاف جمع المذكور السالم لكن يلزم بسبب جعل اعرابه بالحركة  
مزية الفرع على الاصل (قال المصنف رحمه الله غير المنصرف بالضمه) الخ الظاهر  
ان المراد غير المنصرف الاصطلاحي فلا بد حينئذ من التقييد بكونه غير واقع  
في ضرورة الشعر ولا في موضع روى فيه التناسب ولا مع اللام والاضافة ولا جمع  
المؤنث السالم فان اعرابه حينئذ ليس بالضمه والفتحه وان اراد به معناه اللغوي ويراد  
بالمنصرف اعم من الحقيقي والحكمي كما ذكر في المفرد المنصرف فيخرج عنه ما سوى  
جمع المؤنث السالم الذي وقع غير منصرف كسلمات علما (قوله قدس سره فوك  
وهو اجوف واوى لانه هاء اذا صله فوه) حذف الهاء لمجرد التخفيف ثم تقلب  
الواو ياء اذا اضيف الى ياء المتكلم فيقال في وقد يستعمل بالميم ايضا فيقال في  
واذا اضيف الى غير ياء المتكلم فيرد الميم الى الواو فيتلفظ بها حال الرفع وتقلب  
الواو الفا حال النصب وياء حال الجر (قوله قدس سره فاعراب هذه الاسماء  
الستة) نية بهذه العبارة على ان هذه الاسماء بالخصوصيات المذكورة غير معتبرة  
حتى يكون الحكم على خصوص اخوك وابوك واخوانهما اثلا يلزم امتناع الحكم  
عليها بكونها بالالف والياء ولئلا يلغى الحكم عليها بكونها بالواو ولئلا يلغى  
التقييد بكونها مضافة الى غير ياء المتكلم بل اراد هذه الاسماء في ضمن تلك  
الخصوصيات وانما لم يعبر عنها بالان والاب والحم الخ بل اختار تلك الخصوصيات  
اما لكون عبارة الحكم مشقة على امثاله او لئلا يلزم ذكره من غير اضافة  
او ليعلم المبدي كيف يعرب بالواو والالف والياء حين الاضافة فانه لا بد من هذه



الإشارة ( قوله قدس سره لكن لا مطلقا ) لما أشار الى تجريد قوله اخوك وابوك الخ عن خصوصياتها بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة بتوهم تجريدتها عن كونها مكبرة وموحدة ايضا استدرك وقال لكن لا مطلقا ( قوله قدس سره اذ مصغراتها ) اي ما يصغر منها فان ذولا يصغر ( قوله قدس سره مضافة ) غير ترتيب المتن فان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مقدم في المتن على قوله بالواو والالف والياء في النسخ المشهورة للتنبيه على ان هذا الترتيب اولى لان قوله مضافة حال من فاعل الظرف اعني قوله بالواو والظرف عاملها والحال لا يتقدم على عاملها الظرف على الاصح وفيه انه يجوز ان يكون حالا من الاسماء الستة بتقدير اعرب بقرينة المقام اي اعرب هذه الاسماء حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء فلا ينبغي حينئذ تغييرها ( قوله قدس سره فينبغي ان تكون مضافة ) الاولى ان يقال فيجب اذا عرابها بالحروف ليس الاحال كونها مضافة الان يقال المراد فينبغي التصريح بكونها مضافة ( قوله قدس سره فخالها كسائر الاسماء المضافة اليها ) الاولى ان يقال فاعرابها ليس بالحروف اذ كون حالها كسائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم بان يكون اعرابها بتقدير يا لا ينافي كون اعرابها بالحروف ( قوله قدس سره وانما جعلوا اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا ) الخ اعلم ان المدعى في هذا المقام مركب من ثلاثة اجزاء الاول جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف فعليه بقوله لانهم لما جعلوا الخ والثاني اختيار ستة اسم من الاحاد فعليه بقوله وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثني والمجموع الخ والثالث اختيار خصوص هذه الاسماء فعليه بقوله وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشايتها الخ فلما تضمن قوله وانما جعلوا اعراب هذه الاسماء بالحروف هذه الامور الثلاثة فترك انما في الاخيرين اولى كما لا ينبغي ثم ان قوله لما جعلوا اعراب المثني وجع المذكر السالم بالحروف يشعر بتقديم اعراب المثني والمجموع واستعمالهما في كلام العرب على استعمال هذه الاحاد مع ان هذا غير ظاهر فالمراد لما ارادوا ان يجعلوا اعراب المثني والمجموع بالحروف بسبب وجود حرف صالح للاعراب في آخرهما ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك ( قوله قدس سره فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما ) قال بعض المحققين والا قرب ان يقال المعرب بالحروف في افرع والمحقق به ستة المثني والمجموع وكلا واثنان وارلو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا انتهى ( قوله قدس سره في كون معانيها مثبتة ) قال بعض المحققين الاولى في كونها مثبتة عن تعدد او في كون معانيها

معانيها مستزمة للتعدد لان المثني هو اللفظ دون المعنى انتهى وفيه ان الانباء في اللغة هو الاخبار والاشعار ولا شك في جواز اسناد الانباء الى المعاني ثم الانباء عن التعدد في اخوك وابوك وحوك باعتبار ان الاخ لا يعقل ولا يتحقق الاباخ آخر او اخت والاب لا يتحقق ولا يعقل الابن والحم لا يعقل ولا يتحقق الا بامرأة وزوجها وبشخص آخر وفي ذومال باعتبار انه لا يعقل بدون جنس ومالكه واما في هنوك وفوك فالانباء عن التعدد غير ظاهر والتعدد الذي يفهم من الاضافة مشترك في جميع الاسماء المضافة قال بعض المحققين والوجه ان يقال اختاروا هذه الاسماء الستة لمشايتها المثني والمجموع في ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنوني الثنية والجمع والمضاف اليه والتووين واللام ( قوله قدس سره ولو وجود حرف صالح ) الاولى ترك اللام لانها تدل على استقلال كل واحد من التعليلين مع ان الاولى لا يتم بدون الثاني فان الانباء عن التعدد موجود في كثير من الاسماء كالوالد والولد والام والعم وغير ذلك فالانباء عن التعدد لا يستدعي خصوص هذه الاسماء ( قوله قدس سره في اواخرها حين الاعراب سماعا ) يعني في اواخر هذه الاسماء بحسب الظاهر حين استعمالها معرفة بوجود حروف بحسب السماع من العرب تصلح للاعراب لمشايتها اعراب في الطريان والتغير وهي عند جماعة من النحاة لام الاسم في الاربعة انتقوصة وعينها في الاخيرين وكلام الشارح ايضا يميل الى هذا حيث قال باعادة الحروف المحذوفة فيها فاخوك واخوانه عندهم على وزن فملاك فوفو وذو على وزن ففع وعند بعضهم هي بدل من اللام والعين المحذوفتين لكرهتهم جعل جزء الكلمة اعرابا ومنهم المصنف فيكون وزن اخوك حينئذ فعوك ووزن فوفو وذوفو ( قوله قدس سره وهو كالا ) وانما قدم كلا على اثنان مع مناسبه بالثني صورة ومعنى اما لكون اعراب كلا في بعض الاحوال بالحركة والاسم المعرب بالحركة مقدم على المعرب بالحرف لاصالة الاعراب بالحركة اول كونه مفردا صورة والمفرد مقدم على المثني اول كونه اهم اذ في لحوقه بالمثني خفا بالنسبة الى اثنان اول كونه اخف بالنسبة الى اثنان والاخف بالتقديم اليق وانسب ( قوله قدس سره لكونه فرع كلا ) لانه مؤنثه وشاع ذكر المذكر وترك المؤنث على المقايضة عليه في الاحوال المشتركة \* اعلم ان الظاهر ان التاء في كلتا التائيت مع ان تاء التائيت لا تلحق في وسط الكلمة وايضا لا يكون ما قبلها الامقبوحا ولهذا صرح بعضهم بان التاء فيه ليست للتائيت بل عوض من الف



كلا والـف كلنا الف التأنيث وفيه انه اذا كان الفه للتأنيث يلزم ان يكون كلتا  
غير منصرف للتأنيث بالالف كيلي فيجوز الحكم بأن اعراب غير المنصرف بالضممة  
والفتحة الا ان يجوز المنصرف وغير المنصرف من اقسام العرب بالحركة كما مر  
الاشارة اليه قال الفاضل المحشي وانما جئ بالـف التأنيث بعد التاء فان التاء  
لم تتعص للتأنيث فلذا جاز توسيطها بل فيها راحة منه لكونها بدلا من اللام  
ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب مثل تاء اخت و بنت هاء في الوقف ولانها  
ليست لمحض التأنيث وكذا الالف لانها تتغير الاعراب جاز الجمع بينهما انتهى  
فعلى هذا يمكن ان يقال لما لم يكن الالف فيه لمحض التأنيث لم يؤثر التأنيث بالالف  
في منع صرفه ( قوله قدس سره مضافا الى حال كون كلا وكلنا مضافا )  
تقدير الكلام اعراب المثني وكلا حال كون كلا مضافا الى مضمرة قال بعض المحققين  
وما اضيف اليه كلا وكلنا يجب ان يكون مثني او ضميره ولا يجوز ان يكون متعددا  
غير ثنية الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمر والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث  
افصح من تجريده واختاف في الف كلا في انه في الاصل واو اوياء والاكثر  
على الاول ( قوله قدس سره فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل ) يجب  
ان يكون ذلك المظهر معرفة ( قوله قدس سره تسقط لالتقاء الساكنين ) لادخل  
لهذا القول في اثبات تقديرية الاعراب لان كون آخره الف مضمرة في كون اعرابه  
تقديرية بل لدفع توهم ان يقال ليس في آخره الف حال الاضافة الى المظهر ( قوله  
قدس سره واذا اضيف الى المضمرة ) الخ وايضا لما كان المضمرة امر اخفيا بالنسبة  
الى الاسم الظاهر روعي عند الاضافة اليه جانب المعنى الذي هو ايضا خفي مستتر  
( قوله قدس سره فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمرة )  
هذا تكرار لقوله وانما قيد بذلك وقع بعده ( قوله قدس سره وكذا اثنتان وثلاثان )  
اي لفظان موضوعان لمؤنث اثنتان لان التاء فيهما ليست للتأنيث اذ تاء التأنيث  
لا تلحق في وسط الكلمة ( قوله قدس سره والمراد ما سمي به اصطلاحا ) يعني ليس  
المراد المعنى التركيبي بمعنى جمع المذكر الذي سلم نظمه عند الجمع حتى يخرج عنه  
ما واحده مؤنث وما سلم نظمه واحده عند الجمع بل المراد من هذا اللفظ معناه  
الاصطلاحي وهو الجمع الذي الحق بآخره واو ونون واريد منه ثلثة مقادير  
مفرده فصاعدا فان قلت هذا المفهوم لا يصدق على جمع المذكر السالم في حالتي  
النصب والجر قلت الواو مذكور بطريق التمثيل بمعنى الجمع الذي في آخره واو في حالة  
الرفع او ياء في حالتي النصب والجر والمراد بالجمع بالواو والتون بطريق اطلاق

العالم فيكون كونه بالواو والتون في الجملة في بعض الاحوال ثم اعلم ان بيان المص  
الجمع المذكر السالم فيما سأتى وبيان شرائطه يستدعي ان يكون تذكير واحده  
معتبرا في مفهومه الاصطلاحي ولهذا جعل سنين وارضين فيما سأتى من الشواذ  
فاذكره من المفهوم الاصطلاحي مغاير ما اصططح عليه المص ولك ان تريد  
من قوله جمع المذكر السالم معناه التركيبي ويدخل نحو سنين وارضين في اخوات  
عشرين بأن يراد منها ما على صورة جمع المذكر السالم وليس بجمع المذكر السالم  
( قوله قدس سره مما لم يكن واحده مذكرا ) الاظهر ان يقال ولا سالما نظمه  
( قوله قدس سره وهو اول ) قدمه على عشرون واخواته لمشار كته بالجمع  
المذكر السالم في اصل الجمية ولكونه اخف واقل بالنسبة الى عشرون واخواته  
( قوله قدس سره وليس عشرون جمع عشرة ) جواب سؤال مقدر وهو  
ان عشرون واخواته مما صدق عليه جمع المذكر السالم لامن ملحقاته لكون  
عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة وعلى هذا القياس فلا وجه لافرادها  
فاجاب بأن عشرون واخواتها ليس بجمع والاصح اطلاق عشرين على ثلثين  
الخ واعلم انه يمكن ان يقال معنى قوله وليس عشرون جمع عشرة ان عشرون  
واخواتها لا يستعمل في معنى الجمع من حيث انه معنى جمعي والاصح اطلاقها  
على ثلثة مقادير واحدها فصاعدا وليس كذلك فلا يرد حيث قد ما قبل انه يجوز  
ان يكون عشرون واخواتها جمعا في الاصل نقل عشرون الى معنى آخر وخص  
ثلاثون واخواتها بفرد مخصوص من افراد معناه وهو عشرة مقادير واحدها  
ولا يرد ايضا ما قيل ان نفى جمية عشرون واخواتها ههنا مناف لما سيذكر  
في بحث اسماء العدد من ان اصول العدد اثني عشر كلمة هي من واحد الى عشرة  
ومائة والـف وغيرها من الاعداد يحصل ثبوتها اوجعها او تركيها بلا عطف  
او مع عطف وعد عشرون واخواتها من الاعداد التي حصلت بجمع الاصول  
فيكون عشرون واخواتها جمعا لكن يرد على هذا ان الظاهر ان المراد بجمع المذكر  
السالم انهم من ان يكون بالفعل مستعملا في معناه الجمعي او في اصله ليكون مسلمون  
علما داخلا في حكمه كما اريد هذا المعنى من جمع المؤنث السالم ليكون مسلمات علما  
داخلا فيه فعشرون واخواتها على تقدير جمعيتها في الاصل داخل في جمع  
المذكر السالم فلا وجه لاطلاقها به ( قوله قدس سره وانما جعل اعراب المثني  
مع ملحقاته ) الاولى ترك ملحقاتها لان قوله لانها فرعا الواحد مخصوص  
بالثني والمجموع اذ جعل ملحقات الثني والمجموع ايضا فرع الواحد بواسطة



فرعية المثني والمجموع بعيد غاية البعد وايضا بيان الحرف الصالح للاعراب بقوله وهو علامة التثنية والجمع يدل على ان منظوره في الاستدلال هو التثنية والجمع لا الملقى بهما (قوله قدس سره وهو علامة التثنية والجمع) فان قلت صلاحية علامة التثنية والجمع للاعراب ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت جاز تبدل علامة بعلامة وبهذا القدر يصلح للاعراب (قوله قدس سره ولما جعل اعرابهما بالحروف) لما بين نكتة جعل اعرابهما بالحروف اراد ان يبين بكنة جعل اعراب المثني بالالف والياء واعراب الجمع بالواو والياء فان قلت لماذا ذكر ان المناسب ان يجعل علامتي التثنية والجمع اعرابهما ومعلوم ان علامة التثنية هي الالف والياء وعلامة الجمع هي الواو والياء فعلم منه ان اعراب التثنية بالالف والياء واعراب الجمع بالواو والياء قلت ما علم سابقا ليس الا ان علامتي التثنية والجمع هي حرف تامة ناسب ان يكون اعرابا واما ان العلامة ماذا فلم يعلم بعد بل جعل الالف والياء علامة التثنية بعد جعل اعرابهما بالالف والياء في الاحوال الثالث وجعل الواو والياء علامة الجمع بعد جعل اعرابه بالواو والياء بهذا الوجه الذي ذكره فتأمل (قوله قدس سره فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة اوقع الالتباس) سواء جعل كل واحد من الحروف اعرابا واحدا فيهما بأن جعل الواو علامة الرفع فيهما مثلا او جعل كل واحد من الحروف في كل واحد منهما اعرابا آخر بأن جعل الواو علامة الرفع في التثنية وعلامة النصب في الجمع مثلا فانه يحصل حينئذ ايضا الالتباس في التثنية في حال الرفع بالجمع في حال النصب مثلا فان قلت قد يحصل الالتباس في التثنية والجمع بين حاليهما النصبي والجري على اختيارهم ويرفع بقرينة العامل فليكن ههنا ايضا كذلك ويرفع بقرينة العامل قلت فرق بين التباس والتباس فان التباس حالة النصب للتثنية بحالة الجر بعد الجزم بكونه تثنية سهل يرفع بأدنى شيء واما التباس التثنية بالجمع فهو امر عظيم مخيل في الافادة لا يرتكب مثله بل يحترز عنه فان قلت يجوز رفع الالتباس بعد جعل اعراب كل من المثني والمجموع بتلك الحروف بحركة ما قبل تلك الحروف بأن جعل حركة ما قبل اعراب رفع التثنية مغايرا لحركة ما قبل اعراب رفع الجمع مع موافقة اعرابيهما كما جعلتم في جعل الياء اعراب الجر فيهما قلت هذا لا يتصور في اعرابيهما بالالف فيحصل الالتباس فيه فان قلت فليفرق في صورة الالف بحركة النون التي بعدها قلت النون غير باقية دائما بل يسقط في حال الاضافة فيتحقق الالتباس في تلك الحال فان قلت يمكن

دفع الالتباس بجعل اعراب احدهما لفظيا والاخر تقديريا قلت لا يجوز جعل الاعراب تقديريا بالاعتذار بظهور الاعراب او استثقاله بعد الظهور ولم يتحقق شيء من ذلك في شيء منهما ودفع الالتباس لا يكون علة لتقدير الاعراب (قوله قدس سره فلو خص المثني بهما بقي المجموع بلا اعراب) بعد فرض جعل اعرابيهما بالحروف وانحصار حروف الاعراب في حروف العلة (قوله قدس سره لحفة الفتحة وكثرة التثنية) بالقياس الى الجمع وذلك لان الجمع يتوقف على ثلثة افراد وشروط ثلثة ان كان اسما واكثر من ثلثة ان كان صفة بخلاف التثنية فانها تتحقق بفردين بدون شرط وما كان اقل شرطا فهو اكثر افرادا اولان في الثلثة مثلا يتصور ثلثة ثنائين باختيار كل اثنين منها ولا يتصور الاجمع واحد (قوله قدس سره لو وقع كل منهما فضلا في الكلام) اي علامة الفضلة حقيقة او حكما او صفة الفضلة حقيقة او حكما (قوله قدس سره ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف) يعني قوله فالمراد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الى ههنا اشارة الى تقسيم الاعراب الى الاعراب بالحركة والاعراب بالحروف وبيان مواضعهما المختلفة في انهما في بعض المواضع بالحركات الثلاث او بالحروف الثلاثة وفي بعض المواضع بالحركتين او بالحرفين (قوله قدس سره اللذين اشار الى تقسيم اليهما) في حكم المعرب حيث قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا وفي هذا البيان فوائد الاولى ان قوله التقدير اشارة الى بيان الاقسام للتقسيم السابق لا تقسيم آخر للاعراب والثانية ان لام التعريف في قوله التقدير وفي قوله واللفظي عهدى والثالثة ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال الاتصال (قوله قدس سره ولما كان التقدير اقل) وما هو اقل فهو اخف واضبط فيكون اولى بالتقديم واحالة عدليه عليه ولان التقديرى لخفاه اولى بالتقديم في مقام البيان والمقصود من هذا الكلام الاعتذار عن تقديم الاعراب التقديرى مع ان اللفظى اصل لان الاعراب علامة وحق العلامة ان تكون ظاهرة (قوله قدس سره التقدير اى تقدير الاعراب) جعل اللام عوضا عن المضاف اليه اول العهد اشارة الى تقدير الاعراب الذي فهم في حكم المعرب والمناسب بعدله اعني قوله واللفظى فيما عداه وبما سبق من انه في بيان قسمي الاعراب اللذين اشار الى تقسيم اليهما سابقا ان يفسر التقدير بالاعراب المقدر بان يجعل المصدر بمعنى اسم المفعول او بان يجعل ياء النسبة مقدرا بان يكون التقدير في الاصل التقديرى كما ان العرض اللازم والعرض المفارق



في عبارة المنطقيين بمعنى العرضي ( قوله قدس سره فيما اى في الاسم العرب ) لم يحصل ما كناية عن الحرف الآخر لانه لا يصح في الاعراب باخرف ( قوله قدس سره اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ) مكان الاعراب بالحركة وعدم التعرض الى ذلك لظهوره ( قوله قدس سره في آخره الف ) الاولى ترك في لان الالف نفس الآخر ويمكن التوجيد بأن يراد موضع الآخر او يقال ان آخر الاسم عام والالف خاص ( قوله قدس سره كعصا ) اختار عصا للاشارة الى ان الالف المقدرة كاللفوطة وكذا في قاض اشارة الى ان الياء المحذوفة كالمذكورة وان يقول ان اجراء الاعراب في مثل عصا وقاض اما قبل الاعلال او بعده فان كان قبله مع انه غير ملائم اذا الحوى يجري الاحوال على الكلمات الفصيحة وهي تكون بعد الاعلال فيما استعمل يلزم ان يكون الاعراب في كليهما مستقلا اذ ليس في آخر عصا قبل الاعلال الف حتى يعذر فيه ظهور الاعراب وان كان بعد الاعلال كما هو الملائم فيلزم ان يكون في كليهما متعذرا لان الحرف الآخر في قاض ليس متلفظا حتى يمكن ظهور الاعراب فيه والجواب ان باعث الاعلال لو كان متحققا قبل الاعراب فيعمل ثم يجري الاعراب فيه كما في عصفوانه قبل اجراء الاعراب في آخره واومحرك حالا او ما لا مفتوح ما قبلها وذلك يقتضي قلبها الفاقبلت ثم عند اجراء الاعراب يعذر ظهور الاعراب بالحركة في الالف ولم يتحقق باعث الاعلال قبل اجراء الاعراب فلا جرم يعرب او لا ثم بعد الاعراب او وجد ثقل فسيثقل كما في قاض فانه قبل اجراء الاعراب لا باعث للاعلال وبعد اجراء الضمة في حال الرفع والكسرة في حال الجر يحصل ثقل يقتضي حذف الحركة فيلزم ان يكون الاعراب في عصا بعد الاعلال وفي قاض قبل الاعلال من غير تحكم ولك ان تقول في الجواب ان الحكم بتعذر الاعراب اصالة فيما كان في آخره الف من غير اعلال كما في كلبى ثم حل ما عداه مما في آخره الف عليه والحكم بالاستقلال ايضا اصالة فيما كان في آخره ياء من غير اعلال كالفاسى ثم حل ما عداه مما حذف ياؤه ايضا عليه ولا يجري حينئذ التريد المذكور لعدم الاعلال فيما هو الاصل ( قوله قدس سره وكما في الاسم العرب بالحركة ) سواء كان مفردا او جمعا مكسرا منصرفا او غير منصرف او جمع المؤنث السالم كاحدى وعبادى ومساجدى ومسلماني قال الفاضل المحشى ولو قبل بالحركة لفظا لكان اولي بالخروج عنه مثل عصاى فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة انتهى واعترض عليه

بعض المحققين بأن اصل عصاى عصى فالقلب بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة وفيه ان الباعث الذي ذكرنا في القلب بالالف موجود قبل الاضافة فالمناسب ان يعتبر الاعلال قبل جعله مضافا ايضا فالاولى ان يقيد بكون العرب بالحركة لفظا لكن يتوجه عليه انه يخرج نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه ( قوله قدس سره نحو غلامى ) اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان مثل غلامى مبنى لكن الرضى عند المصنف وبعضهم انه معرب ( قوله قدس سره فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم ) الخ هذا ظاهر اذا كانت الياء متلفظة بخصوصها واما اذا قلبت بالالف او الياء نحو يا غلاما ويا ابت ويا ابت فلا فالاولى ان يقال لما اشتغل ما قبل الياء بالكسرة او الفتحة كما في صورة التاء فتأمل ( قوله قدس سره فما ذهب اليه بعض ) في تفرع هذا الكلام على سابقه نظر اذا المفهوم مما سبق عدم جواز ادخال الحركة مع وجود الكسرة لمناسبة الياء لعدم جواز اعتبار نفس تلك الكسرة اعرابا في حال الجر كما ذهب اليه البعض بل وجه كونه غير مرضى انه لو اعتبرت تلك الكسرة اعرابا في حال الجر كما ذهب اليه البعض مع كونها للياء يلزم توارد العلتين المستقلتين اصطلاحا على معلول واحد هو ادخال الكسرة وان مقتضى لاعراب الجر امر حادث فلا بد ان يحدث علامته عند حدوثه ايدل عليه فلا يناسب ان يعتبر ما كان موجودا قبل حدوثه علامة له فان قلت فكيف جعل علامة الثانية والجمع موجودين قبل حدوث المعنى مقتضى اعرابا دالا على المعنى مقتضى بعد حدوثه قلت الالف والياء في المثني والواو والياء في المجموع اعراب وهى حادثا بعد حدوث المعنى مقتضى وما هو علامة الثانية والجمع ومقدم على مقتضى الاعراب واحد منهما لا على التعمين مع النون فتأمل ( قوله قدس سره يعنى كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين ) اشارة الى ان قوله مطابقا قيد لعصا وغلامى وان كان فائدة التعميم لم يظهر في عصا اذ فائدته رد من قال ان مثل غلامى معرب لفظا في حال الجر وان المضاف الى ياء المتكلم اعم من ان يكون مقصورا او ناقصا او صحيحا ولذلك راعى حسن المقابلة بمثال الاعراب المتعذر والمستقل فان كلا منهما مقيد ويمكن ان يبين وجه الاطلاق في كليهما بأن يراد بعضا مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان الفه مذكورا وبغلامى مطلقا ما كان ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا ( قوله قدس سره وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ) الخ او كان الاعراب بالحروف واجتمع ذلك الحرف مع حرف آخر



يوجب ثقل الكلمة على اللسان وإنما قلنا ذلك ليصح التمثيل بنحو مسلي وعطفه على قوله كقاض (قوله قدس سره كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها) هذا الكلام مشعر بأن تقدير الأعراب بالحركة للاستثقال في المنقوص اليائي فقط مع أنه ذكر في شرح قوله ونحو جوار أن كل جمع منقوص على فواعل وأويا كان أو يائا رفعا وجرا كقاض وإنما قال في آخره ياء مكسورة ما قبلها احترازا من نحو ظي فان اعرابه لفظي لعدم الاستثقال (قوله قدس سره عطف على قوله كقاض) لا على قاض لأنه يوجب زيادة واحد من الكاف أو كة نحو لكن أو قال ومسلمي بدون نحو عطف على قاض موافقا لقوله وغلامي لكان اخصر لكن في ذكر كلمة نحو إشارة إلى أن هذا ضابطة أخرى وهي كل جمع المذكور السالم اضيف إلى ياء المتكلم في حال الرفع الخ (قوله قدس سره يعني تقدير الأعراب بالاستثقال قديكون في الأعراب بالحركة وقديكون) الخ المقصود من هذا الكلام أن مقصود المصنف من تعداد الأمثلة بيان أن تقدير الأعراب بالاستثقال قديكون في الأعراب بالحركة وقديكون في الأعراب بالحروف استيفاء لجميع صور الأعراب التقديرية حتى لا يرد على المصنف أنه ترك الأعراب بالحرف التقديرية في الأحوال الثلاث كما في الأسماء الستة والجمع المذكور السالم المضافة إلى الاسم المعرف باللام نحو جاءني أخو الحارث ورأيت أخا الحارث ومررت بأخي الحارث ونحو جاءني صالح والقوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم وأيضا ليس مقصوده من ذكر عصا وغلامى في الأعراب التقديرية المتعذر استيفاء جميع صور الأعراب المتعذر حتى يرد عليه أن الأعراب في الأسماء العربية بالحركة المذكورة بطريق الحكاية تقديرية أيضا للمتعذر بسبب استغفال أو آخر تلك الأسماء بالحركات المحكية نحو قولك رأيت أبا حال من زيد في جاءني زيد راكبا وحال من زيد في رأيت زيدا راكبا وحال من زيد في مررت بزيدا راكبا لكن يرد أن الأعراب المتعذر أيضا قديكون بالحرف فلم لم يشر إليه كما أشار في المستثقل وذلك فيما إذا كان المعرب بالحرف مذكورا بطريق الحكاية فإن آخره حيثئذ مشغول بالأعراب المحكي فيتعذر إجراء أعراب آخر فيه نحو دعني عن تمران إلا أن يقال هذا الكلام على مذهب من لم يجوز الحكاية في المعرب بالحرف لكن في تجوز ذلك في المعربات بالحركة دون المعرب بالحروف تحكم لا يثنى (قوله قدس سره وقديكون الأعراب بالحروف تقديرية) وضابطه ما إذا كان الأعراب مدة ولا في ساكنا (قوله قدس سره يعني فيما عدا ما ذكر) يريد توجيه أفراد الضمير مع تعدد مرجعه بأنه راجع إلى المذكور

قال بعض المحققين المتعدد إذا ذكر بالهطف بكلمة أو يجوز أفراد الضمير الراجع إليه لأنه في الحقيقة راجع إلى أحد الأمور لا إلى المجموع (قوله قدس سره مما تعذر فيه الأعراب أو استثقل) يعني أن ضمير ما عدا راجع إلى ما ذكر من قسمي الأعراب المتعذر والمستثقل لا إلى ما ذكره من الصور الأربعة الأمثلة المذكورة حتى يرد أن الأعراب في بعض ما عدا المواد المذكورة تقديري أيضا كما ذكرنا فكيف يصح قوله واللفظي فيما عداه تأمل (قوله قدس سره ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف) الخ يريد بيان ارتباط بحث غير المنصرف بما قبله ونكتة ذكر غير المنصرف وترك المنصرف بأن التفصيل الذي سبق للمعرب في بيان مواضع الأعراب بالحركات والأعراب بالحروف بقوله فالمفرد المنصرف الخ يحتاج إلى بيان المنصرف وغير المنصرف فلهذا بين غير المنصرف ثم المناسب ذكر المنصرف وتقسيم بيانه لتقدمه في تفصيل المعرب ولاصالته ولوجودية عنوانه لكن لما كان غير المنصرف أقل واضبط من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف بطريق المقايسة عرف غير المنصرف وترك المنصرف على المقايسة لكن لم يقل والمنصرف ما عداه كما ذكر في الأعراب اللفظي والتقديرية أن اللفظي فيما عداه لا شمار عنوان غير المنصرف بهذا وقديقال تفصيل المعرب يحتاج إلى بيان الجوع بأقسامه والمثنى أيضا فالناسب ذكر الجوع بأقسامه وذكر المثنى أيضا بهد بيان غير المنصرف قبل ذكر المرفوعات (قوله قدس سره وكان غير المنصرف أقل من المنصرف) أي أقل أفرادا من المنصرف بحكم الاستقرار ولأجل أن شرائطه ومعانداته أكثر وما كان معانداته أكثر فهو أقل أفرادا وأقل أنواعا فإن غير المنصرف نوعان أحدهما ما فيه علتان والآخر ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والمنصرف له أنواع كثيرة وفيه أن البيان إذا كان بطريق التعداد ناسب ذكر الأقل وأحالة الأكثر على المقايسة كما في الأعراب التقديرية وأما في البيان بطريق التعريف كما فيما نحن فيه فلا يفتاوت فيه الأقل والأكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو أقل أفرادا وأنواعا من تعريف ما هو الأكثر (قوله قدس سره وبمعرفته يعرف المنصرف) يفيد أنه لا يجوز أن يتعكس الأمر وليس كذلك فإنه إذا عرفت المنصرف بما لم يكن فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما يعرف غير المنصرف بالمقايسة فالأولى أن يقال ولما كان تعريف غير المنصرف وجوديا وتعريف المنصرف عدميا له عرف غير المنصرف وأحال المنصرف على المقايسة لأن عدم الشيء



يعرف بمقايسته ( قوله قدس سره عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه ) اعلم ان الاسم المعروف اذا لم ينحصر في المنصرف وغير المنصرف كما هو رأي الجمهور لا يصح تعريف احدهما واحالة معرفة الآخر عليه فان الجمهور عرفوا المنصرف بما يقبل التثوين والحركات الثلاث وغير المنصرف بما يقبل الضمة والفتحة ولم يقبل الكسرة والتثوين بل يفتح في مواضع الكسرة فالمعرب بالحروف والمعرب بالضم والكسر واسطة عندهم فلا يعلم من تعريف احدهما تعريف الآخر واما على رأي المص فالقسم المعرب بالحركة وهو منحصر فيما كان فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وهو غير المنصرف وفيما لم يكن فيه ذلك وهو المنصرف وقبل مطلق الاسم المعرب سواء كان بالحركات او بالحروف منحصر عنده فيما كان فيه علتان او واحدة وهو غير المنصرف وفيما لم يكن فيه ذلك وهو المنصرف لكن لا يظهر اثر الصرف في بعض انواعه فعلى التقديرين يجوز تعريف احدهما واحالة الآخر بالمقايسة كما فعله المص ( قال المص رحمه الله غير المنصرف ) مأخوذة من الصرف اما بمعنى التحويل والتغير فاكان التحويل والتغير فيه عن حالته الاصلية اكثر بسبب دخول الحركات الثلاث والتثوين يسمى منصرفا وما ليس بهذه المثابة كما انه لم ينصرف بالنسبة الى القسم الاول يسمى غير منصرف واما معنى الزيادة فسمى المشتق على زيادة الاعراب والتثوين منصرفا ( قوله قدس سره اى اسم معرب ) جعل ما موصوفة حيث فسره بانكسرة وان صح تفسيره بالمعرفة وجعلها موصولة ايضا كما مر مرارا اشارة الى صحة جعل ما موصولة وهو موصوفة في امثال هذه المواضع ففسره تارة بالموصوفة وتارة بالموصولة وانما قيد الاسم بالمعرب احترزا من المبيّنات التي فيها علتان ( قال المص رحمه الله فيه علتان ) العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امر اينا سبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم ( قوله قدس سره مؤثران باجتماعهما ) هذا القيد اشارة الى ان مثل حبل ومصاييح علمين خارج عن هذا الجزء من التعريف داخل في الجزء الآخر منه وهو قوله او واحدة منها تقوم مقامهما لانهما وان كان فيهما علتان لكن المؤثر العلة الواحدة وهى التأنيت في الاول والجمعية في الثانى لا العلمية ولهذا لو تكررا لم ينصرفا ايضا ( قوله قدس سره واستجماع شرائطهما ) قيد بذلك لئلا يتوهم ان مجرد اجتماع العلتين كاف في التأثير حتى يلزم ان يكون مثل نوح غير منصرف مع انه منصرف ( قوله قدس سره من علل تسع ) لم يقل من تسع علل حتى يكون

المحذوف المضاف اليه لا الموصوف لان شرط حذف المضاف اليه لم يتحقق فيه كما سيحى في بحث العدل ( قوله قدس سره مجموع ما في هذين البيتين ) اشارة الى ان العطف في تعداد العلل التسع مقدم على ربطها بالبدا كما اشار في بيان انواع الاعراب الى هذا المعنى بقوله اى انواع اعراب الاسم ثلاثة في شرح قوله وانواعه رفع ونصب وجركن اشارة الى مفسدة الربط قبل العطف ههنا وتوثر ثلثه لا يمكن التوجيه ثمة بادعاء ان كل واحد من الرفع والنصب والجركن انواع حيث يكون بالحركات والحروف المختلفة ويكون لفظيا وتقديرى ( قال المص رحمه الله عدل ووصف وتأنيت ومعرفة ) نقل عنه اوله \* موانع الصرف تسع كلما اجتمعت \* ثنتان منها فالصرف تصويب \* هذا وهذه الايات لابي سعيد الانبارى الهوى والتصويب النزول اى بعد اجتماع العلتين لا يترد حكم الصرف ويجوز ان يكون التصويب من الصواب اى لم يكن الصرف حين اجتماعهما صوابا ولم يذكر المص هذا البيت حتى يستغنى عن تعريف غير المنصرف لقصوره عن افادة التعريف بحسب الظاهر اذ يخرج عنه ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين وايضا يفهم منه ان اجتماع السببين بوجوب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هندوا ايضا يدل على انه اذا اجتمع في كلمة التأنيت بالالف والعلمية يكون منع صرفها للسببين مع انه ليس الا لتأنيت ( قوله قدس سره ليجرد المحافظة على الوزن ) وقد يوجه في اختيار ثم بان ثم قد يستعمل التراخي الرتبى ونظيره في القرآن كثير فقد يقصد علوم مرتبة المعطوف على المعطوف عليه وقد يقصد زيادة رتبته فعطف الجمع بتم اشارة الى انه اعلى مرتبة مما قبله لقيامه مقام العلتين ثم عطف التركيب على الجمع بتم للاشارة الى دناءة رتبته عن الجمع بسبب عدم قيامه مقام العلتين فتأمل ( قال المص رحمه الله والنون زائدة ) ذكر هذه العلة معرفا دون باقي العلل ليجرد المحافظة على الوزن فلهذا يجوز بعض الشارحين كون زائدة مرفوعة صفة للنون لكون اللام فيه ليست للتعريف وفي اختيار تنكير العلل فائدة هي ان السبب مثلا عدل ما لكل عدل فان بعض العدل يكون علة للبناء وكذا علة منع الصرف ليس كل وصف بل الوصف الاصلى وهكذا ( قال المص رحمه الله من قبلها الف ) المراد من التقدم المفهوم من قبلها التقدم المكانى كما لا يخفى ( قوله قدس سره ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف ) هذا انما يصح اذا قدر متعلق الظرف اعنى من قبلها من افعال العموم واما اذا قدرنا ما يدل على الزيادة كقولنا من بدة من قبلها فيفهم زيادة الالف بلا اشتباه ولم يلتفت الى هذا التوجيه



لان الشايح عندهم تقدير متعاق الظرف بلا قرينة واضحة من افعال الغنوم ولا يخفى انه كما لا يفهم زياده الالف من هذا التوجيه لا يفهم كون مجموع الالف والنون علة لمنصرف بل يفهم منه علة النون فقط مع ان العلة بمجموع الالف والنون وكذا لا يفهم هذا عن التوجيه الثاني ايضا فتأمل ( قوله قدس سره واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكها في وصف الزيادة ) لا يخفى ان هذه الارادة بعيدة من الطبع لا يقتضيه وضع ولا قاعدة الا انه قدس سره ادعى ان هذا المعنى مفهوم عرفيا بدليل ان هذا المعنى مفهوم من نظيره وهو قولك جاني زيد راكبا من قبله اخوه وفيه انه لو سلم ان المقادير من هذا النظر هذا المعنى لكن لانم انه باعتبار الجمل الثاني اعني جعل اخوه فاعل راكبا ومن قبله متعلقه لم لا يجوز ان يعتبر فيه الجمل الاول مع افادته هذا المعنى وهو ان يكون من قبله متعلقا بمقدر واخوه فاعله او مبتدأ خبره من قبله ( قوله قدس سره او القول بأن كل واحد منها علة ) الاولى ان يقل او القول بأر كل واحد منها مانع لان المذكور في نظم ابي سعيد المانع لا العلة حيث قال موانع الصرف تسع الخ وقد اعتذر عن هذا بان الموانع جمع مانعة وتأنيثه باعتبار ان موصوفه العلة فكأنه قال العال الموانع للصرف تسع الخ فتأمل ( قوله قدس سره تقر بي ) فيكون محذوف فاعله ياء النسبة كما يقال العرض المفارق بمعنى العرضي المفارق ( قوله قدس سره وقال بعضهم انه اثنان ) قبل وهما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم كافي وزن الفعل والتركيب اي تركيب العائين كطلمة مثلا فان فيه تركيبا تأنيث والعلم ( قوله قدس سره وقال بعضهم احدى عشر ) هي التسع المذكورة مع مراعاة الاصل كافي نحو احر اذا سمي بدغم نكر وشبه الف التأنيث المقصورة وهو كل الف ليست للتأنيث زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم على كاري ( قوله قدس سره لكن القول بانها تسعة تقرب اليها الى ما هو الصواب ) ويمكن ان يقال وهذا القول تقرب اشارة الى المسامحات التي وقعت في تعريف غير المنصرف وبيان العلة في هذا الكلام المنظوم لاجل ضرورة الشعر يعني هذا القول تقرب للمخاطب الى ما هو المقصود لا تصرح به لعدم مساعدة النظم له والمسامحة بأنه لا يصدق بظاهره على ما فيه علة واحدة تقوم مقام العائين وانه لهذه الموانع شرائط في المنع ولم يصرح به وما في قوله والنون زائدة من قبلها الف من عدم التصريح بزيادة كليهما وعليتهما ( قوله قدس سره ثم انه ذكر امثلة العلة ) يعني اراد المص تعريف العلة بالامثلة ليتضح في الجملة قبل بيان شرائطها ( قوله قدس سره مثل عمر مثال للعدل ) يعني انه

غير منصرف تحقق فيه العدل المؤثر باجتماع العلة الاخرى وهي العلية وهذا العدل هو كونه مخرجا عن صيغته الاصلية الى هذه الصيغة المخصوصة لان نفس هذا المثال عدل وكذا الحال في الامثلة الباقية فان نفس الاسماء ليست علة بل هي غير منصرف تحقق فيها العلة فتأمل ( قوله قدس سره من حيث اشتماله على علتين ! او واحدة منها ) كلمة حيث تعليلية لا تقييدية فان غير المنصرف لا يكون الا بهذا الوصف فلا فائدة في التقييد به وانما عمل به لان غير المنصرف اوصافا اخر ليست علة لترتب هذا الحكم فانه من حيث انه معرب له حكم آخر من اختلاف آخره باختلاف العوامل ومن حيث انه فاعل حكمه انه مرفوع وعلى هذا القياس وانما لم يقل من حيث انه غير منصرف مع افادته ما افاده هذا القول على الوجه الاخصر للتصريح الى منشأ ترتيب هذا الحكم بحيث يرتبط اليه تعليله بقوله وذلك لان لكل علة فرعية الخ واعلم ان جمع المؤنث السالم والمثنى والمجموع او تحقق فيها علتان بأن جمعت علما مؤنث مثلا غير منصرف عند المص بمقتضى ظاهر تعريفه مع عدم ترتيب شيء من هذين الحكمين عليها فلم يكن علة لترتيب هذا الحكم مجرد اشتماله على علتين او واحدة بل لا بد من التقييد بعدم المانع وحيث لا يكون صورة الضرورة والتناسب مما اعتبر في الحكم كما لا يخفى ( قال المص رحمه الله ان لا كسر ) وانما تعرض بالكسر مع انه علم من بيان اقسام الاعراب بالحركات والحروف وتفصيل المعربات ان غير المنصرف لا يقبل الكسر بل يفتح في حالة الجر للاشارة الى ان تعريف الجمهور غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتوين دوري من وجهين الاول من حيث جعل حكمه الذي هو عدم الكسر فيه جزأ من تعريفه والثاني من حيث جعل حكمه الذي هو عدم دخول التوين ايضا من تعريفه والى ان منع الكسر من غير المنصرف بالاصالة لا يتبعية التوين كما سيحى في آخر الباب نقلا عن بعضهم ( قوله قدس سره لان لكل علة فرعية ) الخ سواء كانت مختصة بفرعية الموقوف للموقوف عليه او كانت اعم منه ومن فرعية المرجوح للراجع وفيه انه يتحقق في غير هذه العلة ايضا مثلا المثنى فرع الواحد كالمجموع فاعتبار فرعية هذه العلة التسع دون غيره غير معلوم وجهه ( قوله قدس سره في شبه الفعل من حيث انه فرعتين ) اعلم ان لمشابهة الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء ويمنع جميع انواع الاعراب عنه واوسطها يوجب عدم الانصراف ويمنع بعض انواع الاعراب عنه وادناها يوجب كون الاسم عاملا ( قوله قدس سره فمع منه الاعراب المختص بالاسم ) وذلك لان المشابهة القوية لما اوجبت منع



جميع انواع الاعراب و كونه منبيا ناسب ان يؤثر تلك المشابهة التوسطة  
في منع بعض انواع الاعراب والمناسب منع الاعراب المختص بالاسم كالايخفي  
( قوله قدس سره والتون الذي هو علامة التمكن ) وذلك لانه لما منع  
من غير المنصرف اعراب الجر لم يكن له امكنية جميع انواع الاعراب فلا وجه  
لادخال تنوين التمكن التي هي للدلالة على امكنية الاسم للاعرايات الثلاث  
( قوله قدس سره لانيك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التكميل لانيك تقول  
رجل ثم الرجل ) قال بعض المحققين المعروف للناء القائم المطلق لا القائم المجرد  
عن الناء وهو المذكور وكذا المعروف الالف واللام الرجل المطلق لا المجرد  
عن اللام وهو النكرة فالفرعية في التأنيث والتعريف وهبة فافرية المعتبرة  
في منع الصرف اعم من الوهبة والحقيقية انتهى ثم ان الفرعية التي اثبتت  
في التعريف انما هو في بعض انواعه وهو التعريف باللام وما هو علة غير المنصرف  
هو بعض آخر من انواعه اعني التعريف العلمي ففرعية تعريف العلم باعتبار  
ان مطلق التعريف فرع في ضمن بعض انواعه ولهذا جعل التعريف علة  
غير المنصرف في اعداد العمل وجعل العلية شرطه ولم يجعل نفس العلية علة  
( قوله قدس سره لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر )  
هذا انما يصح في احد قسمي وزن الفعل وبكفي ذلك فانها اقوى من الفرعية  
التي اثبتت في التعريف ويمكن ان يجعل الاختصاص اعم من الاختصاص الحقيقي  
والحكمي ويجعل القسم الثاني لوزن الفعل مختصا بالفعل حكما فيتحقق الفرعية  
حينئذ في مطلق وزن الفعل ( قوله قدس سره يجوز اي لا يمنع ) الجواز هو الامكان  
فقد يعني بمعنى سلب الوجوب والامتناع معا وهو الامكان الخاص الشايع  
في استعمالاتهم وقد يعني بمعنى سلب الوجوب فقط فيتناول المتنع وهو الامكان  
العام المقيد بجانب العدم وقد يعني بمعنى سلب الامتناع فقط فيتناول الواجب  
وهو الامكان العام المقيد بجانب الوجود وهو المراد ههنا وذلك لان صرف  
غير المنصرف قد يكون واجبا كما في صورة خروج الشعر عن الوزن او عدم  
رعاية القافية او لم يصرف ( قوله قدس سره بادخال الكسر والتون ) الاولى  
اوالتون بآ والممانعة الخلل لان صرف غير المنصرف لم يلزم ان يكون بادخال  
كلاهما بل يحصل باحدهما ايضا كما في صبت على مصائب لوانها وفي من يسمى  
بأحمد ( قوله قدس سره عند المصنف ما فيه طلتان ) واما عند غيره فهو ما  
لم يدخله الكسر والتون فعند ادخال احدهما يجعل منصرفا حقيقة فان قلت

ان المنصرف عند غيره ما يدخله التون والحركات الثلاث فبا دخال احدهما  
فقط لم يجعل منصرفا ما لم يدخل عليه الاخر ففي التغير الذي بادخال الكسر  
فقط او بادخال التون فقط كما في المثالين المذكورين لم يجعل منصرفا عند  
غير المصنف ايضا قلت جواز دخول احدهما يوجب جواز دخول الاخر ويكفي  
في المنصرف جواز الدخول وفيه تأمل ( قوله قدس سره وبادخال الكسر  
والتون لا يلزم خلوا الاسم عنها ) اي عن العلة فيه ان العلتين الباقيتين بعد  
ادخال الكسر والتون اما مؤثرا ولافعلي الاول يلزم وجود المؤثر بدون اثره  
فان اثره المنع عن الكسر والتون لا غير كما لا يخفى وعلى الثاني لم يصدق عليه  
تعريف غير المنصرف على مذهب المصنف ايضا فان كون العلتين مؤثرتين معتبر  
في تعريفه كما صرح به الشارح في تعريفه ( قوله قدس سره والضمير في صرفه  
راجع الى حكمه ) ويجوز حينئذ ارجاعه الى غير المنصرف ايضا كما هو المتبادر  
لثلا يلزم الانتشار بتقدير الحكم في نظم الكلام او بدونه كما لا يخفى لكن ما ذكره اظهر  
من حيث المعنى ( قوله قدس سره اي لضرورة وزن الشعر ) يعني رعاية وزن الشعر  
لثلا ينكسر او لا ينزحف ورعاية القافية لثلا يتخلل امر ضروري عند الشعراء  
فلاجلها يجوز صرف غير المنصرف واما جعل المنصرف غير المنصرف  
للضرورة اوللتناسب فغير جائز عند جمهور البصريين لان الضرورة عندهم  
ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج من اصولها ولهذا لم يجوز جعل الهمة  
المقصورة بمدودة لان اصل المدودة المقصورة ويجوز جعل المدودة مقصورة  
( قوله قدس سره او انزحاف يخرج عن السلاسة ) الانزحاف من الزحاف  
والزحاف غرتيدن كودك وتبري كه فرود از نشانه افتد وپاي كشان رفتن  
شترمانده شده وذكر في بعض رسائل العروض الزحاف بكسر الراء جمع زحاف  
بفتحها وهو بعد السهم المرمي عن الهدف يقال سهم زحاف اذا ذهب الى طرف  
آخر من الهدف وسقط بعبداء عنه انتهى والسلاسة روائي ( قوله قدس سره  
صبت على مصائب لوانها ) نقل عنه قدس سره هذا البيت مما قالته فاطمة  
رضي الله عنها في مريثة النبي عليه السلام اوله \* ماذا على من شم تربة احد \*  
ان لا يشم مدى الزمان غواليا \* انتهى وفي الحاشية غواليا جمع غالية يعني بوي  
خوش قال بعض المحققين المريثة بالتخفيف برمرده ستايش كردن وكرستان  
التربة خالك ثمنك المدى غابت والمعنى ما الذي اواى شي وقع على من شم تربة  
احد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام الإنكار



والمعنى لم يقع عليه شيء لانه استغنى بشيء عن شيء الغوا الى انتهى ثم نقل هذا البيت  
يجوز ان يكون بسبب ان احد فيه غير منصرف بادخال الكسر والتوين كما صحح  
في بعض الكتب بهذا الوجه ووجه الصرف فيه الانكسار كما يشهد على هذا  
الرجوع الى الوجدان والرجوع الى علم العروض ايضا فان بحره رجز سدس سالم  
وهو مستعملان ثلاثا وتقطيعه ماذا على مستعملان من شيء ثم مستعملان بت احد  
مستعملان فاذا حذف تنوين احد بحذف نون مستعملان ينكسر الوزن  
وكذا البيت الثاني فان تقطيعه صبت على مستعملان بمصائب مستعملان لو انها  
مستعملان فلو حذف التنوين من مصائب لحذف نون مستعملان فينكسر الوزن  
( قوله قدس سره ان ذكره ) يجوز فيه الفتح بتقدير لام التعليل والكسر بحمل  
الكلام على الاستيناف في موقع التعليل كانه قيل ماعلة الاعادة فقال في جوابه  
ان ذكره هو المسك الخ ( قوله قدس سره فانه لو فتح نون نعمان يستقيم الوزن  
ولكن يقع فيه زخاف ) فان قلت الضرورة في نعمان يستدعي التنوين لا الكسر  
فلم كسر قلت لما يمكن الواسطة بين المنصرف وغير المنصرف فيه مصرفه بادخال  
التوين كسر ايضا ولان الكسر منع من غير المنصرف ببيعة التنوين كما بين  
في موضعه فلما جاز دخول التنوين جواز الكسر ايضا ولان التنوين لما كان للتمكن  
ومعناه امكانية الكلمة للاعرابات الثلاث فلا بد من ادخال الكسر حال الجر لتحقيق  
معنى التمكن والابتن الكذب فتأمل قال بعض الشارحين ان بحرى هذا البيت  
مع التنوين طويل مقبوض على وزن فعولان مفاعيلن فعولن مفاعيلن ومع حذفه  
طويل مقبوض مكفوف على وزن فعولان مفاعيلن فعولان مفاعيلن وهو لا يخرج  
الطويل السالم اى فعولان مفاعيلن فعولان مفاعيلن عن الوزن انتهى ( قوله قدس  
سره لرعاية القافية ) هي لغة ما يحرى على قفاء الشيء وعقبه واصطلاحا هي  
مجموع ما يكرر بغير الاستقلال في آخر الايات في الفاظ مختلفة لفظا ومعنى او معنى  
فقط ( قوله قدس سره فان حرف الروى ) مأخوذ من الروا بكسر الراء وهو لغة  
جبل يشبه الحمل على البعير واصطلاحا عبارة عن الحروف الاواخر الاصلية  
من حروف القافية وشرط فيه ان لا يتغير في آخر شيء من الايات الحركة المساوية  
الحرى لو كان متحركا ( قوله قدس سره لان رعاية التناسب امر مهم عندهم )  
ولهذا صار السجع من اجل المحسنات وذلك التناسب يكون في آخر الكلام  
الفصيح على انحاء مختلفة منها ما في قولهم هتأنى الشيء ومرأى مع ان الاصل  
امرأتى عند من لم يثبت مرأتى ومنها ما في قوله تعالى والفجر وليال عشر

\* والشفع والوتر والليل اذا يسر \* بحذف الياء في يسر لتناسبة الفجر كما قيل ومنها  
ما في قوله تعالى \* يدي \* ويعد \* واللغة المشهورة بيدو ( قوله قدس سره وان لم يصل  
الى حد الضرورة ) فيه اشعار الى ان رعاية التناسب قد يصل الى حد الضرورة  
ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي قصد بها وزن منصرف مع عدم  
صرفها كما يقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل بفاعل مفاعلة فصرف  
مفاعلة مع تأنيثها وعلية لوزن مخصوص لتناسبة ما يوزن به اعنى مضاربة  
وهذا التناسب ضرورى عند بيان الوزن كما لا يخفى ( قوله قدس سره حيث  
صرف سلاسل ) تعليل لصحة التمثيل به او للكان اشارة الى قراءة اخرى بدون رعاية  
التناسب ( قوله قدس سره لتناسب المنصرف الذى يليه ) هذا في خصوص  
المادة والافتد يكون المنصرف الذى يجعل الغير المنصرف مناسبا له في كلام آخر  
مقدما عليه او مؤخر عنه كما صرف قواريرا لرعاية فواصل الآيات ( قوله قدس سره  
مثال لمجموع غير المنصرف ) الخ اى الغير المنصرف الذى وقع في التركيب وكلام  
الفصيح ( قوله قدس سره وما يقوم مقامهما ) قال الفاضل المحشى اللابى  
تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهمه في حد غير المنصرف انتهى وقد اعتذر عنه  
بان بيان الاسباب كلها لبيان ما ابهم في التعريف وقوله وحكمه معترضة لا محل لها  
ايضا وقعت لشدة الاهتمام ببيان عدم قبوله الكسر والتنوين من جملة احكامه  
ولا يجوز ان يجعل تعريفه كما فعله الا كثرون لاستلزامه الدور دعاه ذكر قوله  
وحكمه بهم ذكر التعريف قبل بيان قبود التعريف ثم ذكر قوله ويجوز صرفه لتناسبة  
وبان ذكر قوله وحكمه ايضا لبيان ما ابهم في التعريف فان العلة في تعريفه مقيدة  
بكونها مؤثرة وبقوله وحكمه بين اثرا العلتين فجميع ما ذكر بهم التعريف لبيان ما ابهم  
في التعريف وتناسبة ( قوله قدس سره من العلل التسع ) قيد للعلة الواحدة والعلتين  
اول كل منهما ( قوله قدس سره فانه قد تكرر فيه الجمعية ) الخ اعلم ان في علة  
قيام الجمع مقام العلتين اقوالا الاول تكرار الجمعية حقيقة او حكما والى هذا  
ذهب المصنف ولهذا اختاره الشارح والثاني ان الجمعية فيه وصل الى حد التناهي  
بحيث لا يصح جمعه ثانيا جمع التكثير فكأنه كمال قوة في الجمعية والثالث انه  
لانظر لهذا الجمع في الاحاد بخلاف سائر الجوع فله قوة في الجمعية يصح  
ان يقام مقام السبين وبعض الجوع ككلب واجل وان لم يكن لها نظير  
في الاحاد كما قيل لكن لكونها جمع قلة تناسب الاحاد فلا يقوى قوة يقوم بها  
مقام السبين ( قوله قدس سره كالمجموع الموافقة ) الخ فانه في حكمها



لما وافقتها في الجملة والوزن وعدم جواز جمعها ثانياً جامع التكثير (قوله قدس سره وهو الفاعل الثاني) فيه مسامحة والمراد التأنيث الواقع بسبب احديهما (قوله قدس سره المقصورة والمدودة) اعلم ان الهمزة في المدودة متقلبة عن الف هي للتأنيث دون الالف التي قبلها كما يتوهم من اسماء (قوله قدس سره فانها ليست لازمة للكلمة) بحسب اصل الوضع وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كالخجارة والنجارة لكن لما لم يكن في نوعها ذلك اللزوم لم يعتبر (قال المصنف رحمه الله فاعديل) لما ذكر العلة التسع مجتمعة في تعريف غير المنصرف اراد بيانها فادخل فاء التفسير في قوله فاعديل وبين مفهوم كل ما كان مفهومه محتاجاً الى البيان وبين شرط ما كان له شرط وهو في اللغة بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التباعد يقال عدل الجمل الفحل اذا انحأ كذا نقل عن الفاموس (قوله قدس سره مصدر مبنى المفعول) المقصود منه دفع اعتراض الشيخ الرضى من ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فتعريفه بالخروج ليس على ما ينبغي ويؤيد ذلك ما سياتي من قوله لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما اعتبار وجود اصل الاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل وحاصل الدفع انه اذا كان العدل المصدر المبنى للفاعل فهو بمعنى الاخراج والمناسب جعله ههنا المصدر المبنى للمفعول لان المناسب جعله صفة الاسم الغير المنصرف قائماً به لا للتكلم (قوله قدس سره اي خروج الاسم) بقرينة ان البحث في الاسم وخروج به خروج الفعل لانه لا يسمى العدل اصطلاحاً ثم المراد من خروج الاسم خروج مادة الاسم لا مجموع المادة مع الصورة اذ لا يتصور خروج الكل من جزئه (قوله قدس سره اي عن صورته) فسر الصيغة بالصورة لانه قد يطلق الصيغة على نفس الكلمة ايضا باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقبل ضرب صيغة ماض وهي ليست بمرادة ههنا فان قلت لاشك ان الصيغة والصورة هي الهيئة الحاصلة للكلمة من ترتيب حروفها وحركاتها وسكناتها والخروج من الصيغة الى صيغة اخرى يستدعي تغييرها مع انه لم يحصل ذلك في مثل اخر قلت المراد بالصيغة اعم من الصورة وما في حكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان في اخرها لا كون احداً لا موراثتها لازماً لافعال التفصيل امر لازم له فكان بمنزلة الصورة للكلمة (قوله قدس سره التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها) فان قلت هذا بشكل بمثل عرفان صورته الاصلية التقديرية وهي صورة عامر مثلاً لا يقتضيه اصل قلت لما اقتضى ضرورة منع الصرف ان يحكم بانه معدول حكم بانه يسمى باسم الفاعل من العبارة فغير اسم فاعل من العبارة خرج عن صيغته الاصلية التي هي مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر

(قوله قدس سره كالاسماء المحذوفة الاعجاز) وكذا محذوفة الاوائل نحو عدة اصله وعد او محذوفة الاواسط كقول اصله مقوول على قول والطاهر ان يكون كل ما غير ما يبدال حرف بحرف من هذا القليل لانه لم يبق مادته بحسب الظاهر كالمقام والا يلامو حيث لم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات والمقلوبات وما غير فيه الحركة فقط ويجوز ان يجعل ما غير ما يبدال حرف بحرف من قبيل ما بقي مادته من المغيرات القياسية بسبب وجود ما يقابل الحرف الاصل وهو الحرف المبدل اليه (قوله قدس سره فخرجت عنه مغيرات القياسية) اي التي مادتها باقية ولم يخرج بالقيود السابقة وكذلك المراد من المغيرات الشاذة ما بقي مادتها ولم يخرج بالقيود السابقة من الجوع والمصغرات والمنسوبات الشاذة (قوله قدس سره فلا نسلم انها تخرجه عن الصيغ الاصلية) هذا المعنى مسلم في الجوع الشاذة واما في الواحد المغير بطريق الشذوذ الى صيغة اخرى فلا شك ان منع خروجه عن صيغته الاصلية الى هذه الصيغة المغيرة مكابرة فتأمل الا ان يقال ان مدار العدل على اعتبار خروجه عن الصيغ الاصلية ولم يتحقق ذلك الاعتبار في المغيرات الشاذة مطلقاً الا ان بيانه وقع في الجوع الشاذة فتأمل (قوله قدس سره من الجوع الشاذة) بيان لمثل اقوس وانيب وكونهما شاذاً بسبب تحريك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التي هي ثقل عليهما اذ لا يغير الكلمة تغييراً قياسياً بحيث صار الواو والياء فيه مضموماً والا لجمع على افعال غير شاذ ككلب واكلب (قوله قدس سره من غير ان يعتبر جمعهما اولاً على اقواس وانيب) لان هذا الاعتبار في جميع المعدول سبب منع الصرف كاسياتي ولا منع اصرفهما (قوله قدس سره حيث) الخ كلمة حيث مكاني او تعليلي ويفهم من كلامه قدس سره ان هذا التوجيه مرضي له مع ان الظاهر ان المقصود في هذا المقام تمييز غير المنصرف عن المنصرف لا مجرد تمييز بعض العلة عن بعض ولا شك ان هذا التعريف للعدل لا يميزه غير المنصرف من المنصرف فانه اذا سمي بالجوع الشاذة مثلاً شخص لم يعلم انها منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرف لتحقيق العلمية والعدل بهذا التعريف الا اعم منها (قوله قدس سره الى ارتكاب تلك التكاليفات) لما كانت العبارة غير مصرحة في افادة بعض القيود سماه تكاليفات والافهوق قدس سره قدر العبارة على وجه يفهم المقصود بطريق التبادر منها من غير تكلف (قوله قدس سره واعلم اننا لم قطعاً) يعني اننا لم يقينا ان خروج مثل ثلث ومثلث واخر وجع من المعدول التحقيقية من الصيغة الاصلية ليس محققاً كما هو المشهور



و يتوهم من ظاهر عبارته ايضا ان قوله تحقيقا كان متعلقا بالخروج بل لا يوجدوا تلك الامثلة غير منصرف ولم يجدوا فيها الاسيا واحدا اعتبروا الخروج لتحقيق العدل لانه لا يصلح الاعتبار بالعدل لكن المحقق ثبوت اصل للمعدل المسماة بالتحقيقية فان قلت اذا كان ثبوت الاصل محققا فخروجه عنه كان محققا ايضا اذا الاصل انما يكون اصلا بخروج الفرع عنه قلت ليس المراد بالاصل ههنا الا ما يكون القياس ان يكون الاسم عليه سواء كان الاسم عليه ثم خرج اولم يكن والخروج لا يتحقق الا بان يكون الاسم عليه ثم خرج فتحقق ثبوت الاصل لا يستلزم تحقق الخروج الا ان من قال بالخروج التحقيقي اراد الخروج عما هو القياس بان لم يرد عليه ما ورد على غيره مما هو القياس ويرد عاينهم المجموع الشاذة وعلى ما ذكره الشارح المراد بالخروج التحقيقي هو ان يكون الخروج عما ثبت للمادة بعد وروده على ما هو القياس وهذا الامر غير محقق في شيء من العدل ولهذا اراد بالعدل التحقيقي ان يتحقق له اصله ثابت ويرد على ما ذكره ان غير المنصرف الذي احد سببيه العدل لم يعرف بتعريف غير المنصرف اذا لم يكن عدلا انما هو بعد العلم بعدم صرفه كما لا يخفى فتأمل (قوله قدس سره لانهم ذهبوا للعدل) اعلم ان التنية على ذات السبب في غير العدل والجمع التقديري مقدم على منع الصرف ولا يتوقف على معرفة منع الصرف اصلا واما علمية الاسباب فلا يعرف في شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف واما في العدل التحقيقي فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كسائر الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة كما قرر في الشرح فلا يعرف الا بمنع الصرف (قوله قدس سره اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا) يعني اذا كان المعنى ملحوظا مرتين يكون اللفظ ايضا مكررا كورا مرتين لا يقال ان المعنى في الشيء مكرر مع عدم تكرار اللفظ لا نقول ان المعنى غير مكرر في الشيء بل اريد منه فردان من مفهوم واحد لا تكرار ذلك المفهوم (قوله قدس سره جاء في القوم ثلاثة ثلاثة) كلاهما منصوبان على الحالية مؤول باللفظ واحد اي مفصلا بهذا التفصيل فلما كان كلا اللفظين عبارة عن الحال اجري الاعراب عليهما (قوله قدس سره الى رابع ومربع) الاظهر ان يقال ورباع ومربع بالعطف لان الواسطة بين ثناء ومثنى ورباع ومربع هو ثلث ومثلث وهو المشبهة فلا وجه لادخاله في المشبهة الا ان يقال ان الى بمعنى مع (قوله قدس سره والصواب مجيئها) قال بعض المحققين الصواب مجيئ عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى (قوله قدس سره والسبب في منع

صرف) الخ المقصود من هذا الكلام ترجيح قول من قال ان السبب في منع صرف ثلث واخواته هو العدل والوصف لا ما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار او عن الصيغة وعن الاسمية الى الوصفية وذلك لان اعتبار العدل امر اضطراري يجب ان يقصر على قدر الحاجة ولا نه لو كان كذلك لكان العدل قائما مقام العلتين كالجمع ولم يقل به احد (قوله قدس سره لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة) الخ ولما وضعت اسماء العدد لنفس الآحاد والاعداد لاشتماله الوحدات اي الممدودات فاستعمله في الممدودات يكون مجازا والوصفية تعرض لها باعتبار هذا الاستعمال فالوصفية التي تعرض لثلاثة ثلثة باعتبار هذا الاستعمال كما تعرض في اربع في قولنا مررت بنسوة اربع لا تكون اصلية ثم عدل عند استعماله في هذا المعنى الى صيغة ثلث ومثلث ووضع لفظ ثلث ومثلث لهذا المعنى فيكون الوصفية فيهما اصلية فتأمل (قوله قدس سره وآخر اسم التفضيل لان معناه اشد تأخرا) وظاهر ان صيغته صيغة افعول واشتقاقه ايضا كاشتقاقه يقال آخر آخران آخرون واو آخر كما فضل افضلان افضلون وافاضل اخرى اخرىان آخريات واخر كفضلي فضليان فضليات وفضل فلا يرد ان يكون معناه اشد تأخرا لا يستلزم كونه اسم التفضيل لان مثل هذا المعنى يتحقق في صيغ المبالغة ايضا (قوله قدس سره ثم نقل الى معنى غير) ولا يستعمل في غير ما هو الجنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وآخر بمعنى حمار مثلا بل رجل آخر (قوله قدس سره وقياس اسم التفضيل ان يستعمل بالانام او بالاضافة او بكلمة من) فيه ان المراد باسم التفضيل ههنا ان كان اسم التفضيل المستعمل في معناه التفضيلي فسلم ان القياس فيه ذلك لكن ما نحن فيه ليس كذلك بل منقول عن معناه التفضيلي الى معنى غير فلا يلزم ان يكون القياس فيه ان يستعمل لواحد منها حتى يكون معدولا عن احدها وان كان اعلم من ان يكون مستعملا في المعنى التفضيلي او غيره فلا نسلم ان القياس فيه الاستعمال باحد هذه الوجوه فان المعنى التفضيلي يقتضي ذلك لا معنى آخر واجيب باختصار الشق الثاني واثبات ان الاصل في كل اسم التفضيل وان استعمل في غير معناه التفضيلي يقتضي ذلك ان يستعمل باحد هذه الوجوه الثلاثة ليقر به الى معنى الزيادة المستلزمة لاحدهما ويكون المستعمل في المعنى المجازي هو المستعمل في المعنى الحقيقي كما هو دأب المجازات واجيب ايضا بان هذا الحكم اي كون قياس اسم التفضيل مطلقا ان يستعمل باحد هذه الوجوه حكم استقرار لا بد في النقص عنه من تحقق مادة في غير صورة العدل وفيه انه قد يختلف



في آخر واخواته و سائر اسماء التفضيل اذا سمي بها وايضا بالاستقراء يستدل  
من حال الجزئيات على حال الكل لا على حال جزئي آخر وايضا قوله قياس  
اسم التفضيل ان يكون كذا بأبي عن كون الحكم استقرايا ( قوله قدس سره  
و حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها ) وفيه انه كيف يعلم  
هذا من ذكر آخر فقط من غير انضمامه مع امر آخر وادخاله في التركيب فالاولى  
ان يذكر في التمثيل تركيبا من تركيب البلغاء وقع فيه آخر بدون واحد من الامور  
الثلاثة يعلم انه لم يستعمل بواحد منها الا ان يقال ان اخر ههنا اشارة الى اخر الواقع  
في التركيب التي يعلم المخاطب تلك المواضع فان قلت هذا القياس يستدعي  
ان يكون آخر ايضا معدولا عن الآخر المستعمل مع احدها مع ان فيه وزن الفعل  
وسيجي ان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان في كلمة واحدة قلت قد سبق  
انه لا يكفي في تحقق العدل مجرد كون القياس ان يكون صيغة الاسم كذا بل لابد  
من اعتبار خروجه عنه بدليل مع الصرف ولا حاجة الى هذا الاعتبار في آخر  
تحقق العاتين فيه وهما وزن الفعل والصفة فلا بد في آخر فافترقا ( قوله قدس  
سره ففسال بعضهم انه معدول عما فيه اللام ) يؤيده لزوم المطابقة الموصوف  
افرادا وتثنية وجمعها وتذكيرا وتثنية كما اشرنا في تعريفه اذ ذلك شأن افعال  
التفضيل المستعمل باللام لكن بأبي عن ذلك قاعدة العدل اذ المعنى لابد ان يكون  
محفوظا فيه ويكون الخروج في الصيغة فقط وههنا يختلف المعنى بالتعريف  
والتكثير قال الفاضل المحشي واجب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى  
كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا  
ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام  
العهد سواء صار بالغة علما نحو النجم اولا نحو فعضى فرعون الرسول واما معنى  
فلا انه لو كان معنى اللام محفوظا لبي لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب  
وغير منصرف في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة انتهى وفيه  
ان هذا انما يصح اذا استعمل معرفة واما اذا استعمل تكرة فلا كما في قوله تعالى  
\* فعدة من ايام اخر \* حيث وقع صفة للتكرة ( قوله قدس سره وقال بعضهم  
هو معدول عما ذكره من ) يؤيده موافقة المعدول والمعدول عنه في التكثير لكن  
بأبي عنه ان اسم التفضيل المستعمل عن لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث مع  
ان اخرج جمع اخرى مؤنث آخر الا ان يقال ان هذا الحكم مختص باستعماله في المعنى  
التفضيلي وان كان الحكم السابق وهو كونه مستعملا بأحد الامور الثلاثة اعلم

والمراد من الجمع المنفي هو الجمع السالم كما يفهم من تعليقه في بحث افعال التفضيل  
واعلم انه لا دخل للام ومن في جوهر حروف اخر المستعمل باحدها بل جوهر  
حروفه الهمة والهاء والراء والعارض عليه من اللام ومن كلمة اخرى وايضا الوجه  
داخلا فيه يلزم عدم بقاء المادة في المعدول ولا شك ان الهيئة الحاصلة لتلك الحروف  
لم تتغير فلا بد فيه من ارتكاب ان خروجه عن صيغته الاصلية حكيم كما ذكرنا في تعريف  
العدل او القول بأن هيئته مقارنة مع اللام او من مغايرة لهيئته مجردة عنهما  
( قوله قدس سره لانها توجب التنوين ) الخ يعني لم يذهب الى تقدير الاضافة لحفظ  
قاعدتهم في تقدير الاضافة اذ لو ذهب اليه اخرج الى تغير القاعدة قيل الحصر  
في تلك القاعدة ممنوع فان الخليل ذهب في اجمع واخواته الى تقدير الاضافة من  
الامور الثلاثة وايضا القاعدة في تقدير الاضافة في الكلام الواقع لاني فرض  
الاضافة في الاصل المعدول عنه بل حفظ القاعدة يخرج عن كونه عدلا والوجه  
ان يقال ان في قولنا جاءني رجل ورجل آخر او جاءني زيد ورجل آخر ونظائرهما  
او فرض آخر للتفضيل لا يتصور التفضيل على ما ذكرنا ولا بالاضافة فروع المناسبة  
بين الحال والاصل فلم يقل بتقدير الاضافة ( قوله قدس سره او اضافة اخرى مثلها )  
يعني في المضاف اليه لاني المضاف كما يتوهم من المثال لكن بشرط ان يكون تابعا  
للمضاف الاول سواء كان نائبا كيداله كما في يا تيم تيم عدى او عطفا عليه كما في بين  
ذراعي وجبهة الاسد او غير ذلك ( قوله قدس سره عن احد الاخرين ) يجوز  
فيه ضم الهمة وفصحها ( قوله قدس سره وبصع ) قرى بالصاد المهملة وبالصاد المعجمة  
كما سيجي في باب التأكيذ ( قوله قدس سره وقياس فعلاء افعال ) يعني ان قياس  
الاسم المؤنث الذي على وزن فعلاء مذكرة على وزن افعال ( قوله قدس سره  
ان يجمع على فعل ) قال الفاضل المحشي اعترض عليه بان فعلاء انما يجمع على  
فعل اذا كان مذكرة مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على  
جمع انتهى ( قوله قدس سره وان كانت اسما ) وانما ذكر القياس في جمع فعلاء  
صفة واسما ولم يكتف بأحدهما لان في جمع يحتمل ان يعتبر اسميته باعتبار  
الغلبة وعليه ابو علي ( قوله قدس سره ان يجمع على فعال او فعلاوات ) قال  
الفاضل المحشي يرد عليه ان جمعها لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعها  
على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم  
جنس ( قوله قدس سره فاصلها اما جمع اوجماعي او جماعات ) قال بعض  
المحققين لا يخفى ان القياس في جمع التكثير الذي هو جمع ليس جماعات



فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها انتهى ويمكن ان يقال لامانع من اعتبار عدوله عن الجمع السالم وان كان صورته يشبه الجمع المكسر ( قوله قدس سره والاخر الصفة الاصلية ) قيل ان الوصفية فيه اما باعتبار انه افضل الصفة كاحراو باعتبار انه افضل التفضيل كافضل فان كان الاول يلزم ان لا يصح جمعه على اجمعون لان افضل الصفة يجمع على فعل تكسر وايضا لم يتحقق شرط جمع السالم فيه وان كان الثاني يلزم ان لا يكون مؤنثه على وزن جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعي كفضلي واجيب عنه بان اسم التفضيل في الاصل جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل ايضا فجعل مؤنثه على وزن فعلاء كافعل الصفة فتأمل ( قوله قدس سره وعلى ما ذكرنا ) من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية ويسانه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اى لا ينفذ تعريف العدل بهما ولما توجه ههنا سؤال بعد تحقق العدل في جمع من ان الجموع الشاذة بعينها مثل جمع فيلزم تحقق العدل فيها ايضا كرر هذا الكلام لدفعه وادرج فيه فائدة اخرى لم تفهم سابقا بقوله كيف ولو اعتبر الخ ( قوله قدس سره يكون الداعى الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير ) فيه ان الداعى الى التقدير امور ثلثة احدها منع الصرف وثانيها عدم وجدان علة اخرى سوى العلية والثالث عدم صلاحية علة اخرى للاعتبار سوى العدل والجواب ان الداعى يكون امرا وجوديا وهو منع الصرف ههنا لا غير واما الامر ان الاخران العدميان فهما ارتفاع المانع ولا يقال لهما الداعى وفيه ايضا ان الداعى غير منصرف في منع الصرف فانه قد يكون الداعى في تقدير العدل البناء كما في نحو حضار و بوار وقد يكون الحبل على النظار كما في قطام عند بنى عقيم ( قال المصنف رحمه الله تعالى ) خبر مبتدأ مخذوف اى ذلك الخروج كخروج عمر او صفة بعد صفة لخروجا اى خروجها كاشا عن اصل مقدر مثل خروج عمر ( قوله قدس سره وكذلك زفر ) وكذلك ايضا قثم قالوا الاسماء التى على وزن فعل ثلثة اقسام احدها ما استعمل جنسا فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كصرد وغرف وثانيها ما استعمل علما ففى اكثرها العدل كعمر وزفر وقثم وليس فى بعضها كادد ابى قبيلة فانه ثبت استعماله علما منصرفا وثالثها ما كان صفة فهو فى تحقق العدل فى بعضها كجمع واخواته واخر وفسق فى مبالغة يا فاسق ويا فاسقة ولم يتحقق فى بعض آخر كخنخ فى مبالغة خانع اى ذاهب فى الارض ( قوله قدس سره لما وجدنا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر

الا العلمية اعتبر فيهما العدل ) هذا غير مختص بل مشترك بين التحقيق والتقديرى لما سبق لكن السبب الظاهر فى مثال العدل التقديرى العلمية وفى امثلة التحقيق المذكورة الوصفية فان قلت اعتبار العدل فى الامثلة المذكورة بعد وجدانها غير منصرف يوجب الدور فى جعل امثلة العدل غير منصرف اذ لا شك ان منع الصرف موقوف على العلة التى هى العدل فاذا كان اعتباره وتقديره موقوفا على منع الصرف يلزم الدور قلت لا يعتبر العدل بعد وجدانها غير منصرف بحيث وجد العدل بعد منع صرفها حتى يلزم الدور بل يعتبر العدل مقدما على منع صرفها بالذات وسببا لمنع صرفها لكن هذا الاعتبار والعلم بوجود العدل بعد وجدانها غير منصرف فلا دور والحاصل ان منع الصرف موقوف على ذات العدل وهو مقدم بالذات على منع الصرف لكن العلم بوجود العدل بعد منع الصرف فلا اشكال ( قوله قدس سره قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر ) وبهذا القدر امتاز العدل التقديرى عن التحقيق وفيه ان مقدم الشرطية لا يستدعى تقدير خصوص عامر وزافر الا ان يقال المناسب ان يكون الصفة الاصلية لهذين العليين عامرا من العبارة وزافرا بمعنى السيد لا غير ( قوله قدس سره علما الاعيان المؤنثة ) المراد بالاعين المؤنث المؤنث القائم بنفسه كالمرأة والناقة والارض والكوكب وفى مقابلته المعنى المؤنث وهو المعنى القائم بغيره كالكتابة والتجارة فان قلت المناسب ان يقال كل ما هو على فعال علما للعين المؤنث بالافراد لا الجمع لان كل فرد مما هو على وزن فعال علم افراد من الاعيان المؤنثة قلت نعم لكن لما اتبنا قوله كل ما هو على فعال بتعدد ما جمع المعنى الموضوع له لتقابل آحاد الجمع باآحاد المتعدد ( قوله قدس سره فانهم ) اى بنى عقيم او النخلة فى لغتهم ( قوله قدس سره مثل حضار وطمار ) وفى بعض النسخ و بوار نقل عنه قدس سره ان حضار علم لكوكب ونقل عن القاموس هى جبل بين اليمامة والبصرة او الهيجان او الحجر من الابل وطمار المكان المرتفع و بوار ارض فى اليمن ( قوله قدس سره وليس فيهما الاسيانيان ) فيه ان الحصر ان كان باعتبار جميع الاوصاف فهو ظاهر البطلان فان فيهما اوصافا اخر كوزن فعال وان كان باعتبار الامور الباعثة للبناء فالحصر ايضا ممنوع فان من الامور الباعثة هو كونه على وزن فعال بل جعل السببين باعثة للبناء غير مناسب اذ باعثة البناء هو المناسبة لمبنى الاصل واسباب منع الصرف ليست باعثة لمناسبة الاصل الذى هو خصوص فعل



الماضي او الامر او الحرف بل باعته المناسبة لمطابق الفعل كما مر وهو ليس بمعنى  
الاصل وايضا قد صرح فيما سياتي ان الباعث في بناء مثل حضار و بوار و وزن فعال  
والعدل الذي هو من اسباب منع الصرف فالصواب ان يقال ليس فيهما الا الوزن  
والوزن لا يستقل في ايجاب البناء ( قوله قدس سره اعتبر فيما عده مما جعلوه معربا )  
فيه ان ما عدا ذوات الراء كقطام اذا اعتبر فيه العدل يكون كذوات الراء بعينه  
في تحقق السببين فيها وتقدير العدل فكما اوجب ذلك البناء في ذوات الراء يوجب  
في غيرها ايضا اذ التأثير في البناء ليس باعتبار النحاة حتى لو جعل سببا مؤثرا اثر  
ولو لم يجعل لم يؤثر والجواب ان العدل الذي قدر لبنائه ذوات الراء له قوة اثرها  
في البناء لانه مقدر اصالة وما قدر في مثل قطام الحمل على النظائر وبتبعيتها  
فليس فيه تلك القوة والاصالة فلم يؤثر فافترق ذوات الراء من غيرها باعتبار  
وجود اسباب البناء فتأمل ( قوله قدس سره لان الحجاز بين يديونه ) فان قلت  
عند الحجاز بين ايضا قدر فيه العدل لكن البناء كما في ذوات الراء فصح التمثيل  
بباب قطام للعدل التقديرى مطلقا قلت نعم لكن لمراد ان يكون المثال متناسبا بباب  
غير المنصرف فقيده بقوله في لغة بني عجم فان باب قطام غير منصرف عندهم  
وعند الحجازيين وان وجد فيه العدل لكن المثال غير مناسب بباب غير المنصرف  
باعتبار ان تقدير العدل فيه ليس لمنع الصرف والبحث في العدل التقديرى الذي  
كان الباعث في تقديره منع الصرف كما مر من الشارح التصريح به بقوله يكون  
الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير ( قوله قدس سره الوصف  
وهو كون الاسم ) الخ لم يعرف المص في هذا الباب ما سوى العدل من الاسباب  
لان غيره اما بين في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته اولانه  
عدل في العدل عن تعريف السلف وهو الاخراج الى الخروج فاراد التصريح  
بذلك فعرفه وفي سائر الاسباب متفق للسلف فلم يتعرض الى بيانها لكن  
الشارح فسر من الاسباب الباقية ما لم يفسره المص هكذا افاده بعض المحققين  
واعلم ان الوصف قد يطلق بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مأخوذة  
مع بعض صفاتها وقد يطلق بمعنى الوصفية وهو كون الاسم دالا على ذات  
مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها وما هو علة منع الصرف هو الوصفية لانها  
حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها الاسم الغير المنصرف لاعلته  
فلهذا اخذ المعنى الثاني في تفسيره ( قوله قدس سره اخذت مع بعض صفاتها  
التي هي الحمرة ) اي في احر والموصول مع الصلة صفة البعض لانه يأخذ التائيت  
من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله قال بعض المحققين والذكورة

ايضا انتهى وفيه ان مثل الذكورة والانوثة لو كانت من جملة الصفات  
التي كان الاخذ معها موجبا للوصفية يلزم ان يكون جميع الاسماء الثكرة وصفا  
لانها تدل على ذات مبهمة مأخوذة مع الذكورة والانوثة فيلزم ان يكون مثل  
انسان و فرس و حيوان و حجارة و تجلدة و كتابة و صفا وليس كذلك ( قوله قدس سره  
بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور ) يفهم من هذه الكلام ان الوصفية  
انما تعرض لاسم العدد اذا جعلت نعنا لعدد واطاقت عليه دون سائر  
استعمالاته مع ان كل اسم عدد استعمل مع مميزة يراد منه المعداد كما صرح  
الشارح به في مباحث التمييز فلا شك انه يراد منه حينئذ ذات ماله ذلك المرتبة  
من مراتب العدد فيكون اكثر استعمالات العدد بل جميعها في معنى الوصفية  
( قوله قدس سره وصفا في الاصل ) يجوز جعل في الاصل خبر ان يكون  
فلا حاجة الى تقدير وصفا حتى يتوهم جعل الاسم والخبر امرا واحدا ( قوله  
قدس سره في الاصل الذي هو الوضع ) نقل عنه قدس سره وانما كان الوضع  
اصلا لتفرع الدلالات الثلاث المتبعة عليه انتهى واذا كانت الدلالة الثلاث  
المتبعة في باب الافادة والاستفادة متفرعة عليه صح نسبة الوصف الذي هو كون  
الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها بفي في قوله ان يكون  
في الاصل لتزويل اشتغال الاصل على الفرع منزلة اشتغال الطرف على المظروف  
ثم المناسب ههنا ان يجعل الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال حتى يكون الوصفية  
التي بمقتضى الوضع اصلية والوصفية التي تعرض بحسب الاستعمال غير اصلية  
الا ان الاستعمال لما كان باعتبار احدى الدلالات الثلاث اثبت الاصلية بالنسبة  
الى الدلالات ليظهر منشأ اصالة الوضع على الاستعمال ( قوله قدس سره  
سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه ) فيه ان الزوال قد يضر في تأثير  
الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية بالعلمية فانه لا تأثير للوصفية حين العلمية  
 بالاتفاق وكذا بعد زوال العلمية عند الاخفش فكلامه على اطلاقه ليس على  
ما ينبغي بل الاولى ان يقيد قول المص شرطه ان يكون في الاصل بأن لا يكون في العلم  
 بالاتفاق وان لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش ويمكن ان يقال المراد بزوال  
الوصفية زوالها بحسب الاستعمال مع بقاء الوضع الاصلى وزوال الوصفية بسبب  
العلمية ليس كذلك بل العلمية وضع آخر فيه فتأمل ( قوله قدس سره اختصاصه  
ببعض افراده ) الخ قال الشيخ الرضى اي من حيث انه افراده لا الذات الفرد بحيث  
لا يشتر اللفظ على الوصف انتهى فعلى هذا الظاهر ان غلبة الاسمية بطريق



غلبة الاستعمال واما في غلبة الاسمية التي يطريق النقل عن الوصفية الى الاسمية فلا يظهر ان يكون الاختصاص في الفرد من حيث انه فرد بل لا يقتضي النقل ان يكون المعنى المنقول اليه فرد للمعنى الوضعي فضلا عن ان يكون الاستعمال فيه من حيث انه فرد مع انهم عموما الغلبة من ان يكون بطريق النقل او بكثرة الاستعمال كما فهم من كلام بعض المحققين في هذا المقام ( قوله قدس سره فلذلك ) فان قلت يغني فاء التفرع عن قوله لذلك فما فائدته قلت الفاء لتفريع عليه اشتراط الوصف بكونه في الاصل الامور المذكورة من صرف اربع ومنع اسود واخواته وضعف منع افعي واخواته لا لتفريع الامور المذكورة على اشتراط الاصاله حتى لا يحتاج الى قوله لذلك فتأمل ( قوله قدس سره المذكور من اشتراط اصاله الوصفية وعدم مضرة الغلبة ) جعل ذلك اشارة الى المنع من اشتراط الاصاله وعدم مضرة الغلبة بنا ويل المذكور مثلا يحتل الافراد في ذلك ورتب على ذلك امرين احدهما صرف اربع والاخر منع صرف اسود واخواته بطريق اللف والنشر المرتب كما صرح بذلك في قوله صرف لعدم اصاله الوصفية وفي قوله امتنع لعدم مضرة الغلبة ثم جعل قوله وضعف منع افعي عطفا على جملة فلذلك صرف ويجوز جعله معطوفا على صرف بان يكون المنفرع على هذا بن الامرين امورا ثلثة ثالثها ضعف منع افعي واخواته بان يكون الاول والثالث متفرعا على الاول والثاني على الثاني والاناسب ان يجعل قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصاله وتوضيحه لا امرا مقصودا بالذات ويجعل ذلك اشارة الى اشتراط الاصاله من غير تأويل ويجعل كل واحد من الامور الثلاثة مترتبا عليه كما لا يخفى واعلم ان المراد من قوله فلذلك وقع كذا الواقع في هذا الكتاب هو ان المشار اليه بذلك يوجب العلم بوقوع كذا لكن بحسب التحقق وقوع كذا باعث لتحقيق المشار اليه بذلك فتأمل ( قوله قدس سره صرف لعدم اصاله الوصفية اربع في قولنا مرت بنسوة اربع ) فان قلت من اين علم ان صرفه لانتفاء اصاله الوصفية التي هي شرط الوصف لم لا يجوز ان يكون صرفه لانتفاء وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء فان اربع يقبل التاء فلم يكن صرف اربع باعث هذا الاشتراط في نفس الامر قلت المراد من التاء في شرط وزن الفعل هو تاء التأنيث وتاء اربعة ليست للتأنيث ولهذا يقال مرت بنسوة اربع في صفة المؤنث بدون التاء وايضا المراد في شرط وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا يؤثر وزن الفعل في اسود

عند غلبة الاسمية مع قبوله التاء حينئذ فانه يقال للحية الاتي اسودة واربع لا يقبل التاء بحسب اصل الوضع للترتبة المعينة بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوصفي ( قوله قدس سره الاول للحية ) وهو اسم للحية العظيمة السوداء على ما في الصحاح ( قوله قدس سره ولم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ) هذا انقول وما بعده من قوله واما عند استعمالها في معانيها الاصلية وان كان لا دخل له في المقصود لكنه اشارة الى دليل اصاله وصفيتها كما يستدل في افعي واخواته على عدم الجزم بوصفيتها من عدم استعمالها في المعاني الوصفية اصلا ( قال المص رحمه الله وضعف منع افعي ) الخ فان قلت ما الوجه في اعتبار الوصفية في افعي واخواته ان مع جواز اصالتها يوجب ضعف منع صرفها وتقدير العدل في عمر وامثاله مع ان الجزم بعدم تحقق وصفيتها الاصلية والخروج منها لا يوجب ضعف منع الصرف فيها مع انه اولي بالضعف قلت تقدير السبب بعد تحقق منع صرف عمر لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعفه منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في افعي وامثاله كما في عمر وامثاله لكن على هذا يلزم ان يكون منع صرف بعض الكلمات معلوما باستعمال العرب وبعضها لم يكن كذلك بل يعلم بصدق التعريف عليه ( قوله قدس سره من الجد ل ) الجد ل محكم بافتن رسن را ( قوله قدس سره ذي خيلان بكسر الخاء وسكون الياء جمع خال وخال نقطة سياه كه براندام باشد قال الفاضل المحشي قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخاطه قبايل حرة يصول على كل شيء قال في الصراح اخيل نام مرغى كه اورا يقال بددارند ( قوله قدس سره لتوهم اشتقاقه من الخيال ) بتخييل انه مصدر لاخليل ( قوله قدس سره التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء ) وهو كون الاسم مؤنثا وهو لفظي ومعنوي فاللفظي ما كان في لفظه علامة التأنيث وهي تاء مفتوح ما قبلها تنقلب في الوقف هاء والالفان المقصورة والمدودة فالتأنيث اللفظي بالتاء او بالالف والتأنيث بالالف اما بالالف المفصورة او المدودة والمراد ههنا التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء لانه سبب ناقص في منع الصرف يحتاج الى اشتراط العلية واما التأنيث بالالف فقد مر حاله والتأنيث المعنوي ما كان معناه مؤنثا سواء كان مؤنثا حقيقيا او سماعيا وهو تاء مقدرة او بما يقوم مقامها وهو الحرف الرابع وانما قيد التأنيث باللفظي ليقابل المعنوي ولم يكتب في التقابل بقوله بالتاء لان التأنيث المعنوي ايضا حاصل بالتاء تقدير او بما يقوم مقامها ويمكن ان يقال ان مراد المص التأنيث



الذي يعرف بالتاء الى آخره والمعنوي لم يعرف بالتاء بل يكون معناه مؤنثا او بامارات  
 اخر تدل على اعتبار العرب تأنيثه حينئذ لا حاجة الى تقدير اللفظي واعلم  
 ان تاء اخت ليست لمحض التأنيث بل عوض عن الواو وعن اللام ايضا ولهذا  
 لم يتحقق فيها اشارة التأنيث من انفتاح ما قبلها وصيرورتها هاء حال الوقف  
 فلو سمي به رجل لا يمنع من الصرف ولو سمي مؤنث فهو كهند وقيل حاله  
 كحال عرفات فانها منصرف عند بعضهم وغير المنصرف عند الآخرين  
 (قوله قدس سره اي صير التأنيث لازما) اذ التاء التي للتأنيث غير لازمة للكلمة  
 بل يوقى بها عند ارادة الذات المؤنث واما التاء التي هي جزء الكلمة كماء  
 بجارة وتجارة فهي فرع تاء التأنيث في باب منع الصرف فشرطه العلمية  
 في الاسم المشتل عليها ايضا بدعية تاء التأنيث وان كانت هي لازمة للكلمة  
 (قوله قدس سره بقدر الامكان) اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا  
 بالترخيم ونحوه (قوله قدس سره لا ينفك عن الكلمة) اي بقدر الامكان  
 كما مر (قوله قدس سره كما اشار اليه) الظاهر ان ضمير اليه راجع الى انه لا بد  
 في وجوبه من شرط آخر ويجوز ان رجاءه الى ما ذكر من الامرين بتأويل  
 المذكور وهو ان العلمية في التأنيث المعنوي شرط لجواز تأنيثه وانه لا بد في وجوبه  
 من شرط آخر (قال المص رحمه الله وشرط نَحْم تأنيثه) لا يخفى انه لا يفهم من  
 ظاهر عبارة المص ان احد الامور الثلاثة وجوب تأثير التأنيث المعنوي مع العلمية  
 الا ان يرجع ضمير تأنيثه الى التأنيث المعنوي الذي يشترط فيه العلمية وتحقق فيه  
 (قوله قدس سره من حروفها الثلاثة) فبديه لانه لا حاجة في الزيادة على الثلاثة  
 الى تحريك الاوسط والافتحريك الاوسط الذي هو واحد الامور الثلاثة اعم منه  
 وكذا العجبة لا يحتاج اليها في الزائد على الثلاثة وفي تحريك الاوسط والا فهو  
 اعم من الثلاثي الساكن الاوسط كما وجور واهنا لنفي الخلو فان كلمة  
 ابراهيم التي من جملة لغات كلمة ابراهيم اذا سمي به امرأة تحققت فيها الامور  
 الثلاثة جميعا فتأمل (قوله قدس سره وانما اشترط في وجوب تأثير التأنيث  
 المعنوي) الخ وانما لم يعمل الامور الثلاثة شرط نَحْم تأثير العلمية لان العلمية  
 تجتمع مع اسباب اخر وتؤثر من غير اشتراط هذه الامور (قوله قدس سره  
 ثقل احد السببين) يفهم من هذا الكلام ان اسباب منع الصرف لا يتناول  
 عن ثقل وهذا غير ظاهر في العدل والوصف والمعرفة وليس الثقل امرا  
 اعتباريا حتى يتحقق باعتبار المعبر (قوله قدس سره وماه وجور علمين للبلدين)

اشار بقوله للبلدين الى وجه تأنيثهما (قوله قدس سره ممتنع صرفها)  
 ولم يقل ممتنع من الصرف كما قال وامتنع من الصرف اسود تفننا وكشف الوجوه  
 التوجيه والمناسبة بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار بتأنيث ضمير صرفها  
 الى ان تذكير الضمير العائد الى تلك المؤنثات يحتاج الى التوجيه بأرادة اللفظ  
 او الاسم (قوله قدس سره فشرطه في سببية منع الصرف) اي شرط التأنيث  
 لا التأنيث المعنوي لانه قد زال ولا المؤنث وهو ظاهر فرجع ضمير شرطه مغاير  
 لمرجع ضمير سمي به والتأنيث عند تحقق هذا الشرط يكون لفظيا بالتاء حكما  
 وقد يقال ان ضمير شرطه راجع الى التأنيث المعنوي وعند تحقق ذلك الشرط  
 يسمى تأنيثا معنويا حكما والسوق يلايم بهذا كما لا يخفى (قال المص رحمه الله  
 الزيادة على الثلاثة) اعترض بان ههنا شروطا اخر تركها المص احدها ان لا يكون  
 في الاصل مذكرا كراب اسم امرأة فانه في الاصل يعني السحاب البيض وكذا  
 فانه في الاصل موضوع للشخص المذكور لان الاصل في الصفات ان يكون  
 المجرد من التاء منها صيغة المذكر فانه اذا سمي بهما رجل انصرفا وتأنيثها  
 ان لا يكون تأنيثها بتأويل كرجال فان تأنيثه بتأويل الجماعة فاذا سمي به  
 مذكر انصرف وتأنيثها ان لا يغلب استعماله بحسب المعنى الجنسي في المذكر  
 ثم ان تساوي استعماله مذكرا ومؤنثا يساوي الصرف ومنعه وان غلب استعماله  
 مؤنثا فنع الصرف راجح واجيب بأن مراد المص ان شرطه من بين الثلاثة  
 المذكورة الزيادة على الثلاثة ولا ينفع الاخر ان من تحرك الاوسط والعجبة بعد التسمية  
 للمذكر وذلك لا ينافي لوجوب شرائط اخر وفيه ان السؤال انما وقع من وجه  
 ترك شرائط اخر لا بد منها فالجواب بهذا الوجه غير مفيد ويمكن ان يقال  
 في الجواب بأن المراد بالمؤنث المعنوي في قوله فان سمي بالمؤنث المعنوي مذكرا الاسم  
 الذي هو مؤنث معنوي لا غير فلا حاجة حينئذ الى هذه الشرائط الثلاثة (قوله  
 قدس سره والعلمية وحدها لا تمنع الصرف) فيه ان هذا بالنظر الى المثال المذكور  
 اعني قدم صحيح واما في غيره فيجوز ان يكون مع التأنيث المعنوي سبب آخر  
 كالعجبة ووزن الفعل فاذا زالت التأنيث المعنوي بالعلمية للمذكر يبقى ذلك السبب  
 فيؤثر مع العلمية فلا حاجة الى اشتراط الزيادة على الثلاثة لتحقق التأنيث الحكمي  
 فتؤثر والجواب ان المراد اذا احتيج في منع الصرف الى اعتبار التأنيث  
 فشرطه الزيادة على الثلاثة وصورة عدم الاحتياج الى اعتبار التأنيث بخارج  
 عن البحث لكن قوله قدس سره في سببية منع الصرف اي في سببية التأنيث يمنع



افادة هذا المعنى فتأمل ( قوله قدس سره لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامه ) قال الفاضل المحشي اي فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلاثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة انتهى وقد تكلف بعض المحققين وقال المراد خصوص الحرف الرابع فان بيان القوم مبنى على حروف ميزان التصغير وما هو بمنزلة الحرف الاصل في ميزان التصغير اربعة لا تزيد فتأمل ( قوله قدس سره هو وصف التعريف ) الاضافة بيانية واردة التعريف من المعرفة اما بالحقيقة بأن يكون مشتركا او بالمجاز وهو الاظهر وانما لم يقل التعريف شرطا كذا حتى يكون صريحا في المقصود لانه لما عبر عنه في اجمال العلل التسع المذكورة في اليتين بالمعرفة لضرورة الشعر لم يغيره في التفصيل ليوافق التفصيل الاجمال ويمكن ان يكون هذا مكتة في اختيار المعرفة على العلمية ايضا ( قوله قدس سره على ان يكون الياء مصدرية ) فيه انه على تقدير ان يكون الياء مصدرية لاحاجة الى قوله ان يكون بل الاولى ان يقال شرطها العلمية الا ان يقال اراد المصنف بالياء معنى النسبة ليوافق شرط العجبة وبين السارح احتمال المصدرية ايضا فيها او يقال ان العلمية عين التعريف فالمناسب في ارتباط ذلك الشرط لفظ ان يكون كالايحتمل ( قوله قدس سره بأن يكون حاصلة في ضمنه ) الاولى ان يقال حاصلة فيه لان الحاصل في ضمن الطبيعة بالنسبة الى الفرد وهو المناسب بحمل الياء على المصدرية فانه حينئذ يكون طبيعة التعريف حاصلة في ضمن العلمية التي هي نوع منه واما اذا حمل الياء على النسبية يكون التعريف علميا بمعنى انه يتحقق في العلم بتحقيق الصفة في الموصوف فتأمل ( قوله قدس سره يجعل غير المنصرف منصرفا ) اي حقيقة او حكما وفي بعض النسخ يجعل غير المنصرف منصرفا اوفي حكمه وهو ظاهر ( قوله قدس سره فلم يبق الا التعريف العلمي ) فيه انه بقي تعريف النداء فالمناسب التعرض له بانه لا يصلح سببية منع الصرف لان بعض انواعه من المبنيات وبعضها مضاف او مشبهة فلا يصلحان سببية منع الصرف لما مر واما البعض الباقي وهو المنادى المستغاث باللام فلم يعتبره للاطراد ( قوله قدس سره كما جعل البعض ) اي الشيخ جار الله العلامة ( قوله قدس سره لان فرعية التعريف للتكبر اظهر ) لانه قال في وجه فرعيته انك تقول رجل ثم الرجل وذلك يفيد فرعية مطلق التعريف للتكبر في ضمن بعض انواعه الذي هو المعروف باللام لا خصوص التعريف العلمي للتكبر ويمكن اثبات الفرعية

في العلم ايضا بأن الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية الى العلمية فروع للذكرات التي هي اصلها وذلك كثير شائع في لغة العرب دون عكسه فتحقق الفرعية للعلم ايضا بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض الانواع لكن ذلك في مطلق التعريف اظهر ولهذا قال لان فرعية التعريف للتكبر اظهر من فرعية العلمية له وقد وجه ايضا بانه لما كان اكثر الاسباب عاما واختص بالشرط ارادوا ان يكون هذا السبب ايضا كذلك فاختروا التعريف في موضع العلمية فتأمل ( قوله قدس سره وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ) وطريق معرفته السماع واجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد ( قوله قدس سره في ضمن العلم ) الاولى ان يقال في العلم الماهر ( قوله قدس سره اسم جنس ) وهو لفظ رومي موضوع لجنس الجيد جملة العرب لبقا لعمى راوي النافع وهو احد القراء السبعة والمناسب لجودة قراءته ان يقول اسم جنس الجيد كما لا يخفى ( قوله قدس سره لئلا تصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم ) كأدخال اللام والاضافة وتأنيث الضمير فيها وتذكيره في قوله فيضعف فيه مع اتحاد المرجع بملاحظة الكلمة واللفظ ثم اذا لم تصرف فيه بأدخال اللام والاضافة ناسب ان لا تصرف فيه بأدخال التنوين ايضا لانها من مقولة واحدة في كونها لاتمام الكلمة ومنع منه الكسر ايضا بتبعية التنوين كما هو المشهور فناسب جملة غير متصرف بعد العلمية يادنى سبب ضعيف وهو العجبة اذا لم تعارضها خفة سكون الاوسط ( قوله قدس سره لوسمي بمثل لجام ) ومعناه معروف ولا يصرف في عجميته تبديل الكاف بالجيم عند استعمال العرب فانه في الاصل لكلام فلما استعمله العرب ابدوا كفه بالجيم لان الحروف العجبة لاتقع في كلام العرب ولهذا يقال في كركان جرجان في استعمال العرب ( قوله قدس سره لئلا يعارض الخفة احد السبين ) الخ فان قلت لانتم تحقق الخفة ههنا وانما يتحقق لو لم يكن عجميا واما في العجمي فلا لان اسنان كل قوم ثقيل على غيرهم كما ذكرتم في ماء وجور قلت لاشك في حصول خفة ما في الثلاثي الساكن الاوسط مطلقا لكن اذا كان عجميا يعتبر ثقل عجميته مقاوما لخفته اذا لم يكن العجبة في لامر آخر كما في ماء وجور واما اذا كانت العجبة فيه سببا لمنع الصرف كما فيما نحن فيه فلا يعتبر لامر آخر لانها سبب ضعيف لا يصلح لامر بن معاف تأمل ( قوله قدس سره هذا تفرع بالنظر الى الشرط الثاني ) لما كان في الشرط الثاني اختلاف بين النحاة اهتم لسانه وفرع على كل من تحققه وانتفاه امرا وقدم التفرع على انتفاه على التفرع على تحققه مع ان الوجود اشرف من العدم



لان عدم الحادث وانتفاء مقدم على وجوده وتحققه فراعى هذا الترتيب  
اولا انتفاء الشرط الثاني يوجب الصرف ووجوده يوجب منع الصرف  
والاصل في الاسم الصرف فلهذا قدم او يوافق مهما امكن بالتفريق السابق  
المذكور في التانيث المعنوي ( قوله قدس سره وهذا اختيار المصنف ) وذهب  
الى مختصري الى ان نوحا كهنة ولعله قاس العجمة على التانيث المعنوي اوحله  
على ذلك تحتم منع الصرف ماء وجور ( قوله قدس سره لانه امر معنوي )  
تذكير الضمير مع رجوعه الى العجمة بملاحظة انها سبب او مناسبة الخبر وهو امر  
معنوي ثم المراد من الامر المعنوي ما لا علامة له في اللفظ والاداسباب منع الصرف  
كلها امور معنوية ( قوله قدس سره انما هو لتقوية سيدين آخرين ) اي لتقوية  
احد السبين اي التانيث اذا علمية مستغنية عن المعنوي ويؤيده قوله قدس سره  
ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر الخ فتأمل ( قوله قدس سره وشتر وهو  
اسم حصن بديار بكر ) وفي القاموس هو قلعة بين بردعة وكجدة وعلى التقديرين  
يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث من حيث انه اسم بلدة وكان الشارح فر  
من هذا وقال اسم حصن ولم يقل اسم بلدة لكنه لا يتفهمه اذا الظاهر انه اسم لنفس  
البلدة لا الجدر انه فتأمل ( قوله قدس سره من انصرف نحو نوح ) لاولى ان يقال  
وعدم انصرف نحو شتر ايضا فان في عدم انصرافه خلافا والمختار عند المصنف  
انه غير منصرف فعلى هذا فالانحصار بنوح وتقديم انصرافه لا يخلو عن شيء  
( قوله قدس سره والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده ) يجوز ان يكون  
التقديم ههنا بملاحظة المتفرع وهو الانصراف وعدم الانصراف واصالة  
الانصراف كما لا يخفى ( قوله قدس سره اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام )  
الخ هذه قاعدة مشهورة ذكر في كثير من كتب النحو لكن ينقض بنحو شتر  
وعزير فانهما منصرفان كما يدل عليه النصوص ( قوله قدس سره لان سيويه  
قرنه معه ) حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح  
لا شعيب فالوكان هود عزير بالقدمه على نوح وجعله مقارنا لشعيب ( قال المص  
رحمة الله الجمع ) والمراد منه الجمعية وهي كون اللفظ د لا على آحاد مقصودة  
بحروف مفردة بتغير ما واما لم يعرفه اكتفاء بذكره فيما بعد ( قوله قدس سره  
وهو سبب قائم مقام سبين ) فان قلت ما فائدة هذا القول مع ذكر وما يقوم مقامهما  
الجمع قلت فائدته الاشارة الى ان الجمع المذكور ههنا بعينه هو المذكور في قوله وما  
يقوم مقامهما الجمع وليس قسما آخر من الجمع لم يكن قائما مقام العتين كما في التانيث

في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية وانما ذكر شرطه ههنا ولم يذكر هناك  
لانه اراد ذكر شرائط العلل على الترتيب الذي ذكر العلل فتأمل ( قوله قدس سره  
اي شرط قيامه مقام السبين ) الاولى ان يقال شرط تأثيره في منع الصرف  
لان ما ذكره يوهم انها ليست بشرط في اصل تأثيره بل في قيامه مقام السبين  
فيتوهم ان يكون مؤثرا في الجملة بدون هذا الشرط مع انه ليس كذلك وانما لم يذكر  
هذا الشرط فيما سبق لانه اراد ان يذكر الاسباب مع شرائطها على الترتيب  
الذي ذكره في البيتين ( قال المص رحمه الله صيغة منتهى الجموع ) اي شرط الجمع  
ان يكون صيغته صيغة منتهى الجموع او ان يكون على صيغة منتهى الجموع  
( قوله قدس سره وهي الصيغة التي كانت اولها مفتوحا ) الخ نقض عليه  
بمثل كالات وصحاري واجيب عن نحو كالات بأن المراد من الصيغة صيغة جمع  
التكسير والكمالات جمع التصحيح وعن مثل صحاري بانه لم يتجاش من دخوله  
في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الامنع الصرف وهو غير منصرف لاحالة  
للف التانيث الا ان الصرف وعدمه لم يظهر في الامور التي كان احرازها تقديريا  
ولم يقبل التنوين وبأن تحرك الحرف التي بعد الالف بحركة الكسرة في الحال  
وفي الاصل معتبر في صيغة منتهى الجموع وبانه لو كان بعد الالف حرفان لا بد  
ان يكونا متحركين او الاول مدغما في الثاني وصحاري ليس كذلك ( قوله قدس سره  
منتهى الجموع ) المراد من المنتهى الانتهاء ومن الجموع ما فوق الواحد هكذا  
افاده بعض المحققين لكن يجوز ان يراد من المنتهى معنى اسم المفعول او المكان  
اي صيغة هو منتهى جوع التكسير ( قوله قدس سره لانها جمعت ) بيان لعلمية قوله  
ولهذا سميت فان في علمية عدم جمعه جمع التكسير مرة اخرى لتسميتها صيغة منتهى  
الجموع خفا لا يخفى فتأمل ( قوله قدس سره مرتين ) اي اكثر من مرة واحدة  
بحيث لا يقبل الجمعية المكسرة بعدها اذ هو المقصود في وجد التسمية بصيغة  
منتهى الجموع لا الجمع مرتين فقط الا ان الواقع هكذا فتأمل ( قوله قدس سره  
كما يجمع ايامن ) الاولى كما جمع بصيغة الماضي لكن في العرف بهر عما كان عادي  
الوقوع بصيغة المضارع ( قوله قدس سره لتكون صيغته مصونة عن قبول التغير )  
فان قلت الصيانة عن التغير لا يستدعي ذلك فانها تحصل بالعلمية ايضا فلم  
لم تشرط العلمية كما شرطت في بعض الاسباب لهذا الغرض قلت المراد صيغته  
مع حفظ معنى الجمعية ليظهر قيامه مقام السبين وقد يقال جمعه جمع التكسير  
وان اوجب التغير لكن لا يضر في جمعيته فالتناسب ان لا يشترط عدم ذلك



( قال المص رحمه الله بغير هاء ) الباء للملابسة فيكون المعنى ملابس بغير هاء وهو ليس بمقصود بل المقصود ان لا يكون بهاء الا انه يقصد من تلك العبارة هذا المعنى عرفا يقال كنت بغير مال بمعنى لا مال وهو خبر آخر لشرطه او حال من صيغة منتهى الجموع باعتبار انها مشروطة بها وجعله صفة للصيغة يحتاج الى تقدير المتعلق المعرفة وهو ليس بجيد عند الفصحاء ( قوله قدس سره او المراد بها ) الخ فيه لطافة لا يخفى وعلى التوجيهين يفيد ان لا يكون ملابس بباء التانيث اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلانه اذا كان بباء التانيث يكون ملابس بهاء منقلبة من التاء حال الوقف فلاجل ان يكون ملابس بهاء حال الوقف لا بد ان لا يكون ملابس بباء التانيث مطلقا والظاهر ان يقال بغير تاء التانيث اثلا يحتاج الى احدهذين التكلفين كما قال في وزن الفعل غير قابل للتاء الا انه تفنن في العبارة لكن في اعتبار عدم الملابس بهاء ههنا وعدم قبول التاء في وزن الفعل فائدة جلية هي ان مثل يعمل منصرف مع خلوه عن التاء لانه قابل لها لمجيء بعمله وجوارب جمع جورب بمعنى افاقة الرجل غير منصرف لانه ليس بملابس بالتاء بالفعل مع مجيء جواربه بالتاء وعند الملابس منصرف ( قوله قدس سره جمع فارضة ) ولم يقل جمع فاره لان فاعلا لا يجمع على فواعل كما هو المشهور قال قدس سره في الحاشية والقاره هو اخاذق ويقال للبلل بين الفروضة ويقال للفرس الجواد والجمار فاره وفي الصراح فاره مرد زيرك ( قوله قدس سره لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات ) قيل الظاهر ان لا يعتبر التاء في تغير الوزن لانها غير لازمة للكلمة واجيب بان لها اثرا في تغير الوزن وان كانت زائدة غير لازمة كما في وزن الفعل ولهذا شرط فيه ايضا كونه غير قابل للتاء ( قوله قدس سره ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني ) فيه اشارة الى رد من زعم انه لا بد في شرط الجمع من قيد آخر وهو كونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج مثل مدائني فرد بأنه غير داخل في الجمع لاحتاج الى اخراجه بقيد وفيه بحث وهو ان مثل فرازنة ومدائني بحجبهما خرجا عن صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفهما عليهما فلا حاجة في اخراجهما الى الاشتراط فالمقصود بالاشتراط اخراج فرازن ومدائني من كونهما جمعا على صيغة منتهى الجموع بدون الباء والتاء الخارجين عن الجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع فاذا اعتبر شدة امتزاجه بالتاء واحتيج الى اخراجه بقيد آخر وهو قوله بغير هاء فينبغي ان يعتبر ذلك في ياء النسبة ايضا ويخرج بقوله

بغير ياء النسبة اللهم الا ان يقال ان فرازنة مع التاء ايضا مستعمل في معنى الجمع بخلاف مدائني مع ياء النسبة ليفرق بينهما قال الفاضل المحشي لوزيد فيه قيد بغير ياء النسبة لخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف للجمع ( قوله قدس سره فانهما جمع فرزين او فرزان ) قال في المذهب الفرزين اداة لعب للعروف فقوله فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين يجوز ان يكون هذا الكلام توطئة لصحة ايراد اما للتفصيل في قوله واما نحو فرازنة فنصرف لانه يقتضي العديل فجعل عديله فاما ما كان بغير هاء فمتنع صرفه كمساجد ومصاييح ويحتمل ان يكون عديله كمساجد ومصاييح كأنه قال اما مساجد ومصاييح فغير منصرف واما فرازنة فنصرف ( قال المص رحمه الله فنصرف ) لم يقل فنصرف لان المذكور في بعض النسخ نحو فرازنة اولان المراد منه اللفظ ( قال المص رحمه الله وحضاجر علما ) منصوب على الحالية من حضاجر مع انه مبتدأ وجوز ذلك ابن مالك وكأن الشارح قدس سره اختار هذا حيث قال وتقرر الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع وجعله حالا من ضمير غير المنصرف بنا ويل غير بمعنى لا ثلا يلزم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف تكلف بوجوب تفيد كون حضاجر غير منصرف بحالة العلية للضبع مع انه بدون العلية ايضا غير منصرف وجعله منصوبا بتقدير اعني يستدعي المدح او الذم او الترجيح والمقام لا يستدعي ذلك ( قوله قدس سره عالم جنس للضبع ) وهو ما وضع للماهية الكلية الصادقة على الافراد من حيث انها ماهية معينة من الماهيات بخلاف اسم الجنس فانه موضوع للطبيعة من غير اعتبار التعيين فيه ( قوله قدس سره يطلق على الواحد والكثير ) ليس كاطلاقه على الجميع بل على واحد واحد فهو ايضا يناق جمعته ( قوله قدس سره ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية التي هي من اسباب منع الصرف ) فان قلت شرط السبب ايضا سبب لتأثيره فكيف منع سببته وثبت شرطيته قلت المراد في السبب العرفي المحدود في تعريف غير المنصرف لا مطلق السبب ( قوله قدس سره فينبغي ان يكون منصرفا ) هذا التفريع بالنظر الى ظهور انتفاء سائر الاسباب لحضاجر كما لا يخفى ( قوله قدس سره بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع ) نبه الشارح على ان قوله لانه منقول عن الجمع ليس علة اوجود الجمعية الاصلية التي هي سبب لمنع صرف حضاجر والجمعية المانعة من الصرف اعم من ان يكون حالية او اصلية ويمكن



تقرر الجواب عن النقض بحضاجر بأن حضاجر لفظ له معنيان احدهما المعنى  
الجمعي الاصلى والثاني المعنى العلمى الحالى وعلة منع صرفه كونه جمعا بصيغة  
منتهى الجموع وهى غير منفكة عنه حال كونه علما ايضا كما ان مصايح حال  
عليه لكتاب ايضا غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع فان قلت  
العلمية ضد الجمعية فكيف يعتبر الجمعية الاصلية حال العلمية قلت المتع اعتبار  
الضدين في حكم واحد لا اعتبار الضدين عند وجود الآخر وههنا اعتبر الجمعية  
وحده ويمنع الصرف حال العلمية ولم يعتبر العلمية لمنع الصرف فيه (قوله قدس سره  
فان قلت) الخ هذا البحث وان كان غير مضر للمعجب لكنه يفهم من ظاهر  
الجواب ان المعجب مضطر في هذا التوجيه لمنع صرف حضاجر فاورد عليه  
انه لا حاجة اليه فانه يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتأنيث (قوله قدس سره  
لان الضبع هى اثني الضبعان) نقل عنه قدس سره في الحاشية الضبع هى الاثني  
والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين (قوله قدس سره  
والا لكان بعد التكرير منصرفا) على ما ذهب اليه المص في قوله وما فيه علمية مؤثرة  
اذ انكر صرف وان كان فيه خلاف (قوله قدس سره والتأنيث غير مسلم) هذا منصف  
لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه آثما وان كان حقا في نفسه لان الضبع يشمل  
الذكر والاثني على ما صرح به في الصراح وهكذا نقل عن القاموس ايضا  
وان كان من خصها بالاثني توهم ذلك من كلام اهل اللغة انها مؤنثة ومرادهم  
انها مؤنثة سماعية هكذا افاده بعض المحققين وفيه ان كونه مؤنثا سماعيا ايضا يكتفى  
في التأثير مع العلمية وكونه علم جنس اضبع مذكرا كان او مؤنثا لا يضر في كونه  
مؤنثا سماعيا مؤثرا في منع الصرف كأرنب وعقرب وسقر فتأمل (قوله قدس  
سره ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل) لا يقال هذا من تعيين الطريق  
وهو غير موجه في اسلوب المناظرة لانا نقول لما كان هذا التعبير اسلوبا في اعتبار  
الاصالة كما فعله في الوصف لا بد في تغييره من نكتة فاراد الشارح بيان نكتة  
تغيير الاسلوب (قوله قدس سره وسراويل جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال)  
الخ الظاهر انه قدر الشارح رحمه الله سؤالاين باعتبار مادتي النقض بحضاجر  
وسراويل فجعل قوله وحضاجر علما اشارة الى جواب السؤال الاول وقوله  
وسراويل الى جواب السؤال الثاني ويجوز ان يكون السؤال واحدا حاصله  
ان جعل الجمعية علة وصيغة منتهى الجموع شرطا لها ليس بصحيح بل لا بد ان يجعل  
صيغة منتهى الجموع علة فان هذه الصيغة متحققة في حضاجر وسراويل ومؤثرة

في منع صرفهما بدون الجمعية والجواب عن السؤال بهذا التقدير واحد وهو  
تعميم الجمعية من ان يكون حاليا او اصليا ومن ان يكون حقيقيا او حكما ومن  
ان يكون تحقيقيا او تقديريا فبالجمعية الاول يتدفع مادة حضاجر وبالتعميم الثاني  
والثالث يتدفع مادة سراويل على القولين فتأمل (قوله قدس سره فاجاب بانه  
قد اختلف في صرفه ومنعه منه) فان قلت اذا كان صرف سراويل وعدم صرفه  
مختلفا فيه كيف يكون هذا الكلام جوابا عن السؤال المقدر بسراويل بالتقرير  
المذكور قلت هذا الكلام جواب عن السؤال بسراويل واوله اى قوله قد  
اختلف في صرفه ومنعه منه لتضعيف السؤال بأن سراويل ليس بمادة النقض  
بالاخر فانه اذا صرف سراويل لا يرد اشكال والسؤال الما يرد على استعماله  
غير منصرف (قوله قدس سره وهو الاكثر في موارد الاستعمال) ويجوز  
ان يراد بقوله وهو الاكثر ان عدم انصراف سراويل مذهب الاكثر بل هذا الجمل  
اولى من حل الشارح لان ما ادعاه الشارح موقوف على الاطلاع بجميع  
موارد استعمالات العرب حتى يحكم بان استعماله غير منصرف اكثر من استعماله  
منصرفا وذا متعسر بل متعذر لكن هذا الجمل ايضا موقوف على ثبوت اختلاف  
النحاة في صرفه وعدم صرفه وذا غير معلوم (قال المص رحمه الله حل  
على موازنه) الخ هذا الجمل ليس بمطرد حتى يلزم حل مثل كلمة رجوع على  
فلوس في الجمعية او حل مثل عمرة على طلحة في منع الصرف بل هذا الجمل يقع  
في العجمي الدخيل في الالفاظ العربية التي كان حكمها معلوما وحكم هذا الدخيل  
غير معلوم فجعل في حكم موازنه فتحقق الجمعية فيه ولهذا لم يحل على موازنه  
على تقدير كونه عربيا (قوله قدس سره فبناء هذا الجواب على تعميم هذه الجمعية  
لاعلى زيادة سبب آخر) المقصود من هذا الكلام رد قول بعض الشارحين  
من ان هذا الجواب يستلزم ان يكون علل منع الصرف عشرة فان الجمل  
على الموازن زائد على التسعة المذكورة (قوله قدس سره لكنه جمع سر والة  
تقديره وفرضا) قال بعض المحققين دل كلام القاموس على ان جمعته ليست  
تقديرية حيث قال سراويل اعجمى او جمع سر والة او سراويل بكسر تين  
ولم يجزى فعويل غيره في كلامهم انتهى قال رحمه الله في الحاشية انما اجاب المصنف  
على تقدير عربية سراويل بكونه جمعا تقديريا وعلى تقدير اعجميته بكونه محمولا  
على موازنه ولم يعكس الامر ولم يجب على كل من التقديرين بكل من الجوابين  
لان الاعجمي لفظ جمعه من جنس كلامهم فيكون في الجمل على الموازن بخلاف اللفظ



العربي فانه مهما امكن يجب تصحيحه موافقا لطريقهم انتهى (قوله قدس سره  
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجملة لم يمنع الصرف) فيه انه لو صح هذا الزم  
عدم صحة الجواب السابق على تقدير اعجميته المشعر بعدم جعية هذا الوزن  
مع عدم انصرافه الا ان يقال مبنى الجواب السابق ايضا على جعيته لكن حكمها  
او تخصيص الحكم بأن هذا الوزن في العربي بدون الجملة لم يمنع الصرف  
فتأمل (قوله قدس سره فكأنه سمي كل قطعة من السراويل سر والة)  
هذا الكلام يشعر بأن سر والة ايضا لفظ مفروض في معنى القطعة من الثوب  
كما ان جعه على سراويل مفروض لكن يفهم من القاموس كإثباته ومن تاج  
الاسامي ايضا ان سر والة في لغة العرب بمعنى ياره ازجاءه (قوله قدس سره  
واذا صرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع) في تقييد الاشكال بالنقض  
على قاعدة الجمع اشارة الى ان المراد ليس نفي جنس الاشكال مطلقا حتى يردانه  
اذا كان سراويل مفردا منصرفا يكون مثل مصابيح وانايعيم من موازنه فيلزم  
الفتور في جعيته كما ذكرتم في نحو فرازنة وحكمتم بانصرافه فكأنه قدس سره  
سلم الاشكال بهذا الوجه ويمكن ان يدفع هذا الاشكال ايضا بأن سراويل  
لفته وتدرته واحتمال كونه اعجميا وكان جمعا حكما او عربيا وكان جمعا تقديره  
لا يصلح لان يعتد به ويقاس عليه شيء آخر (قوله قدس سره ونحو جوارى اى  
كل جمع منقوص) الظاهر ان المراد بالمنقوص ما كان المعتل في مقابلة لانه سواء كان  
في مقابلة غير اللام معتلا او لم يكن لانه ما هو مصطلح الصرفيين قال بعض المحققين  
لو فسر نحو جوار بكل غير منصرف منقوص ليشمل نحو قاض اسم امرأة واعبلى  
تصغيرا على لسان اعم فائدة انتهى وفيه انه حيث لم يناسب بيان الجمع الامن جهة  
بعض الاشارة ولم يناسب ايضا لشيءه بقاض فانه داخل في المشبه على ما ذكره  
لكن لو قال على فواعل او فواعيل ليشمل جمع الجوع المنقوص لكان اولى  
الا ان يقال لم يوجد مادة جمع منقوص على وزن فواعيل (قوله قدس سره  
والدواعي) مثال للجمع المنقوص الواوى فانه جمع داعية هي في الاصل داعوة  
من الدعوة (قوله قدس سره رفعا وجرا اى في حالة الرفع والجرا) جعلهما  
منصوبين على الظرفية وان احتملها الحالية بمعنى مر فوعا او مجرورا قال بعض  
المحققين رفعا وجرا ظرف متعلق بمعنى نحو وفيه ان هذا لا يناسب اذ ليس  
المراد ان ما هو بمنزلة الجوار في حالتى الرفع والجرا حكمه انه مثل قاض كما لا يخفى  
بل المناسب ان يكون الظرف بل الحال متعلقا بالماثلة المفهومة من الكاف في قوله

كفاض فان الظرف لتوسعه يتقدم على العامل المعنوى وكذا الحال عند بعضهم  
(قوله قدس سره اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه  
وادخال التنوين عليه) لا يخفى ان هذا الحكم وان كان صحيحا في نفسه لكن  
لا يناسب بباب غير المنصرف بل الاولى ان يبين انه في هاتين الحالتين منصرف  
او غير منصرف (قوله قدس سره اى بخلاف حالتى الرفع والجرا) فان صبغة  
منتهى الجموع مفقودة بحسب الظاهر فيهما (قوله قدس سره لان الاعلال المتعلق  
بجواهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة) ولان الاعلال  
سببه محسوس وهو الاستئصال فيكون اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوى  
فيكون اضعف قال بعض المحققين لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب  
فهو متأخر عما يعرض في التركيب فالاولى ان الاعلال الذى سببه ثقل  
محسوس مقدم على منع الصرف سببه شبه معنوى وفيه ان الاولى ان يصلح مفردات  
الالفاظ بالاعلال ثم يركب بعضهم مع بعض فاوجه ما ذكره بعض المحققين (قوله قدس  
سره على وزن سلام وكلام) يعنى لم يبق فيه صبغة منتهى الجموع ويكون على وزن  
المفردات مثل فرازنة (قوله قدس سره لان المحذوف بمنزلة المقدر) يفهم منه ان  
صاحب هذا المذهب يحمل الاعلال مقدما على منع الصرف (قوله قدس سره  
وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت) فيه ان البيان الذى ذكره في مذهب هذا  
البعض لا اختصاص له بحالة الرفع حتى يقاس عليه حالة الجر ويمكن ان يقال  
لما صور في حالة الرفع في ذكر مذهب البعض الاول بقوله فاصل جوار في قولك  
جاءني جوارى تخيل ان مذهب هذا البعض ايضا مصوب في المادة المذكورة فقال  
وعلى هذا القياس حالة الجر (قوله قدس سره وفي لغة بعض العرب اثبات  
الياء حالة الجر) قال الفاضل المحشى هذه اللغة قبيحة وعليه قول الفرزدق \*  
ولو كان عبد الله مولى هجوتة \* ولكن عبد الله مولى مواليا \* واستعمال الفرزدق  
لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لان الظاهر ان هذا البيت هجوا عبد الله  
فاختار اللغة القبيحة للهجو والتعريض بأن عبد الله من اهل اللغة القبيحة الخارجة  
من الفصاحة وقد يقال في هذا البيت يجوز ان يكون الياء ضمير المتكلم والالف  
الاشباع وفيه انه لا وجه حيث حذف لام الكلمة الا ان يقال حذف لضرورة  
الشعر او حذف ياء المتكلم وعوض الالف عنه كما في يا غلاما (قوله قدس  
سره التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة) لا شك  
ان التركيب الذى هو سبب منع الصرف غير التركيب الحاصل في المركب الذى



كان في مقابلة المفرد وليس بكلمة لان غير المنصرف من اقسام الاسم العرب وهو قسم من الكلمة فالتركيب الذي وجد في غير المنصرف الذي هو مفرد غير التركيب الذي وجد في المركب فلهذا عرفه بهذا التعريف واعتبر فيه صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة بحيث لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه وذا قد يكون بالعلمية وقد يكون بغيرها بأن يجعل مجموع الكلمتين اسم جنس مثلا فلا يرد ما قيل ان تعريف التركيب يعني من اشتراط العلمية يزعم ان صيرورة الكلمتين كلمة واحدة لا يكون الا بالعلمية (قوله قدس سره من غير حرفية جزء) لا يخفى ان هذا التعريف مفهوم التركيب الامتزاجي وهو لا يقتضي عدم حرفية جزء فالاولى ان لا يعتبر هذا القيد في مفهوم التركيب واخراج مثل النجم وبصري باشتراط عدم حرفية جزء كالتركيب الاضافي والاسنادي او يقال من غير اضافة ولا اسناد ايضا في تعريفه من غير اشتراطهما من الخارج والا فالفرق (قال المصنف رحمه الله شرطه العلمية) يجوز ان يكون الياء مصدرية وان تكون للنسبة كما لا يخفى (قوله قدس سره ليا من من الزوال) اي بسبب الانحلال (قوله قدس سره لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف) اي التركيب الاضافي فعلى هذا لا يرد المناقشة في قوله فكيف تؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا الاضافة قيل ان اريد ان الاضافة تخرج حين ارادة المعنى الاضافي فسلم لكن بسبب العلمية فان منه المعنى الاضافي وان اريد ان الاضافة مطلقا تخرج فمتنوع والجواب بارادة الشق الثاني ودفع المنع بانه يفهم من موارد استعماله ان التركيب الاضافي مطلقا يتنافى مع الصرف فتأمل (قوله قدس سره فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضافه) فان قلت لاستحالة في ذلك فانه لم يلزم اجتماع الضدين في شيء واحد قلت لما كان المركب من المضاف والمضاف اليه في حكم شيء واحد فتحقق الضدين في الجزئين في حكم اجتماع الضدين ويمكن ان يقال ان التركيب الاضافي لا يؤثر في المضاف لما عرفت وفي المضاف السيه لانه مجرور قبل العلمية محكي بحالها بعدد فلا يعتبر اعراب غير المنصرف فيه فلا اثر للحكم بمنع صرفه فلا تؤثر فيه ايضا (قوله قدس سره لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات) قال القاضل المحشي هذا عند جماعة منهم المصنف ومن العربات المحكية بحالها عند جمع آخر فلا يبعد ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا وفيه انه لا فائدة في الحكم بمنع صرفه عند ظهور الاثر قال بعض المحققين ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المصنف في بحث المركبات ان التركيب الاسنادي ليس بمعرب ولا بمبني

(قوله قدس سره علمين) قيد خمسة عشر وستة عشر بكونهما علمين مع ان العلمية لا بد في كلها ليكون من موارد النقص الا انه اكتفى بسيويته ونقطيته لكونهما مشهورين بالعلمية او ثلثه باعتبار النوعين اي الذي كان الجزء الثاني منه صوتا والذي كان متضمنا لحرف العطف (قوله قدس سره كانه ا كتنى) انما قال كانه لان في خمسة عشر واشباهه خلافا في بنائها ومنع صرفها فيجتمعا ان يكون مذهب المصنف منع صرفها فحينئذ لا بد من ادخالها ولا يجوز اخراجها فان قلت ما ذكره في المبنيات المركب الذي فيه المعنى التركيبي وكان متضمنا لحرف العطف وخمسة عشر واشباهه حال العلمية ليس كذلك قلت كانه حل الكلام فيما بعد على المركب مطلقا سواء كان مركبا في الحال او في الاصل بقريضة جعل بعلمك علما منه ثم اعلم انه لم يرد كرفي المبنيات ان سيويته ونقطيته من قبيل المبنيات بل قال ان المركب ان لم يتضمن الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل بعلمك فهذا يقتضي ان يكون مثل سيويته ونقطيته معربا فعلى هذا فالجواب عن الاستفسار بقوله فان قلت كان على المصنف الخ هو ان مثل سيويته غير منصرف للتركيب والعلمية فلا وجه لاجراجه بأن لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ويمكن ان يقال ايضا في جواب فان قلت ان سيويته ونقطيته خارجان عن تعريف التركيب بأن الصوت ليس بكلمة فليس فيها صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة ومثل خمسة عشر خارج بقوله من غير حرفية جزء وحرف العطف جزء من خمسة عشر واشباهه في الاصل فلا حاجة الى قيد آخر لاجراجها (قوله قدس سره مثل بعلمك فانه علم لبلدة) فيه انه اذا كان بعلمك علما لبلدة يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتأنيث كاه وجور فلم يكن مثالا قطعيا للتركيب المؤثر في منع الصرف (قوله قدس سره او غيرهما) لا حاجة الى هذا فان وجود نسبة غير اضافة واسنادية لا يضر في تأثير التركيب فلا حاجة الى نفيها (قوله قدس سره الالف والنون المعدودان) الاولى المعدود بصيغة المفرد فان مجموع الالف والنون سبب واحد ومعدود من اسباب منع الصرف فان قلت كونه معدودا من اسباب منع الصرف وصف مشترك بين جميع الاسباب فاوجه تخصيص الالف والنون بهذا الوصف قلت لما ذكر سابقا في تعداد الاسباب بعبارة \* والنون زائدة من قبلها الف \* ولا يفهم من ذلك صريحا ان مجموع الالف والنون سبب واحد بل يتوهم منه ان السبب هو النون حال كون الالف زائدة من قبلها صرح ههنا بأن المراد من تلك العبارة هو مجموع الالف



والنون سبب واحد ولا يقع هذا التوهم في غير الالف والنون فلهذا خصصه بهذا الوصف (قوله قدس سره ويسميان مزيدتين) الاولى ووصفا بمزيدتين اذا اطلاق المزيدين عليهما بطريق التوصيف لا بطريق التسمية (قوله قدس سره لانهما من الحروف الزوائد) يعني باعتبار كونهما زائدتين في آخر الكلمة مؤثران او المراد انهما من الحروف الزوائد التي تجمعها هوبت السمان وقيل تجمعها اليوم تنسأ (قوله قدس سره في منع دخول تاء التأنيث عليهما) ضمير التثنية في عليهما يحتمل ثلث احتمالات الاول ان يرجع الى الالف والنون المزيدين والثاني ان يرجع الى التانيث والثالث ان يرجع الى مجموع المشبه والمشببه به وعلى التقادير المراد اشتراك المشبه والمشببه به في هذه الصفة كما لا يخفى (قوله قدس سره واما مشابهتهما لاني التأنيث) قال به بعض الشارحين وحيث لم يقل انهما فرع شيء مع ان بيان سببية كل واحد من العال فيما سبق لكونها فرعا لشيء يقتضي ان يبين فرعيتهما بهذا المذهب ايضا ويمكن ان يقال فرعيتهما حيث لا يفي التأنيث باعتبار انهما مشبه والتانيث مشبه بهما او يقال ان فرعيتهما هي فرعية المشبه به (قوله قدس سره والراجع هو القول الثاني) فان قلت هذا مخالف لما سبق من ان سببية كل واحد من العال التسع لكونها فرعا لشيء والالف والنون المزيديتان فرع لما زيد عليه فانه يقتضي رجحان المذهب الاول قلت لعل هذا بسبب ان قاعدة اشتراط انتفاء فعلاية او وجود فعلي اذا كان الالف والنون في صفة انما يظهر على المذهب الثاني دون الاول كما لا يخفى (قوله قدس سره اما ان لا يدل) قدم المفهوم العدمي على الوجودي مع شرف الوجودي ومع ان الاعداد تعرف بملكاتها لان المفهوم العدمي مفهوم الاسم والمفهوم الوجودي مفهوم الصفة والاسم مقدم على الصفة في نفسه وفي كلام المصنف ايضا (قوله قدس سره وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد) فعلى هذا كان المناسب ان يقول في منه من الصرف بافراد الضمير موافقا لما قلنا فان قلت ما وجه ايراد ضمير التثنية في قوله ان كانا في اسم و ايراد ضمير الواحد في قوله فشرطه وعدم جعلهما موافقين افراد او ثنية وعدم اختيار العكس قلت الالف والنون باعتبار الوجود امران وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودهما اورد ضمير التثنية فقال ان كانا في اسم وباعتبار السببية اورد ضمير المفرد فقال شرطه العلمية (قوله قدس سره للزوم زيادتهما او اجتماع التاء) الاول باعتبار المذهب الاول والثاني باعتبار المذهب الثاني (قوله قدس

سره او كانا في صفة) فان قلت المناسب ان يعطف بالواو فيقال وان كانا في صفة قلت نعم لكنه اشار الى عدم اجتماع الشرطين في كلمة واحدة وان تحققت في الكلمات على البدلية (قوله قدس سره يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه) اشار بهذا التفسير الى ان انتفاء خصوص وزن فعلاية يفتح الفاء غير مقصود حتى يردان في عريانة بضم العين تحقق انتفاء فعلاية يفتح الفاء بل المراد عدم قبول تاء التأنيث (قوله قدس سره ليعني مشابهتهما لاني التأنيث) هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب الثاني وهو ان سببية الالف والنون باعتبار المشابهة لاني التأنيث واما بالنظر الى المذهب الاول الذي هو ان سببيتهما لكونهما فرعا لما زيدتا عليه فلا فان قبول تاء التأنيث لا مدخل له في تحقق الفرعية لما زيد عليه وعدمهما كما اشرنا اليه سابقا (قال المصنف رحمه الله وجود فعلي) الظاهر ان فتح الفاء لم يكن شرطا فيه لكن في اكثر موارد بالفتح (قوله قدس سره لانه متى كان مؤنثه فعلي لا يكون فعلاية) لانه اذا وضعت صيغة مشتملة على الف التأنيث لمؤنث لم يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء فعلي هذا وجود فعلاية ايضا يستلزم انتفاء فعلاية فلا وجه لتخصيص وجود فعلي بالاشتراط اللهم الا ان يقال ان هذا الوزن غير واقع في كلام العرب عند تأنيث فعلاية بالصيغة بغير التاء (قوله قدس سره اختلف في رجن في انه منصرف او غير منصرف) قيل لانه في الاختلاف في هذا المفهوم المتردد بل هذا المفهوم المتردد متفق عليه بمعنى ان احدهما متحقق قلنا مراده ان صاحبي هذين القولين اختلفا فقال صاحب القول الاول انه غير منصرف وقال صاحب القول الثاني انه منصرف وذكر لفظ او باعتبار عدم اجتماع الصرف ومنع الصرف فان قلت قواعد النحو مستنبطة من استعمال العرب فكيف اشتبه على علماء النحو استعمال كلمة رجن حتى اختلفوا في منع صرفه وعدمه قلت يجوز ان يكون استعمال كلمة رجن دائما معرفا باللام او مضافا او منادى فلم يعلم النحاة حاله بانه منصرف او غير منصرف في استعمال العرب فاختلوا فيه (قال المصنف رحمه الله دون سكران) اي من اجل المخالفة في الشرط لم يختلفوا في سكران قيل عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط بل عند الاتفاق في الشرط ايضا لا يختلفون وذلك ظاهر والجواب ان المراد ان الاختلاف بهذا الوجه الخصوص في الشرط لم يوجب الاختلاف في رجن فالاختلاف بوجه آخر يجوز ان يوجب الاختلاف فيه وان لا يوجب وايضا يجوز ان لا يكون قوله دون سكران في ذيل ومن ثم (قوله



قدس سره لان مؤنثة ندمنة لاندی) فعلى هذا یقرؤندمان بفتح النون مثل  
سكران ویكون كلا المثلین من نوع واحد (قوله قدس سره وهو كون الاسم  
على وزن يعد من اوزان الفعل) لاشك ان الوزن هو الهيئة الحاصلة للفظ  
من ترتيب الحروف والحركات والسكنات فوزن الفعل هو هذه الهيئة الحادثة  
التي لها زيادة نسبة بالفعل وهي غیر الكون بل الكون هو انصاف اللفظ بهذه  
الهيئة الا انه لما عبر من اكثر العلل بالمعنى المصدري الدال على ذلك الانصاف  
ایكون حالة قائمة بالاسم الغير المنصرف اختار ههنا ایضا هذا الاسلوب  
فتأمل (قوله قدس سره فانه نقل من هذه الصیغة) ای من معنى هذه الصیغة  
فجعل علما للفرس فتقل وزن الفعل الى الاسم ان تقل الفعل السکن على  
الوزن المخصوص من معناه الفعلى الى المعنى الاسمى فعنى شمر دامن برچید فتقل  
من هذا المعنى وجعل علما للفرس بسبب سرعة جریه وجودته فيه (قوله  
قدس سره وكذلك بذر لاء) نقل عن القاموس انه علم لبركة ومعناه الفعلى  
اسرف او جرب (قوله وعتر اسم لموضع) وهى مأسدة ومعناه الفعلى جعله ذا كبة  
والكبوا فتادن بزوى (قوله قدس سره وحضم لرجل) قبل هو اسم اعترین عمرو  
ابن تمیم الحضم هو الأكل وقيل هو الأكل باقصى الاضراس او ملا الفم (قوله  
قدس سره نحو یقم اسما لصیغ معروف) المشهور انه اسم خشب ینخرج منه  
بعد البق والغلى بالماء صیغ احر (قوله قدس سره وشلم علما لموضع بالشام)  
قيل هو اسم لیت المقدس (قوله قدس سره فانه على البناء للفاعل غیر مختص  
بالفعل) حکم وسلم ورجب (قوله قدس سره ولم یذهب الى منع صرفه الا بعض  
النحاة) قيل هذا البعض هو یونس وامل المص لم یذهب الى مذهبه والالم یقید  
الشارح ضرب بكونه على البناء للمفعول (قوله قدس سره او یكون غیر مختص به)  
قيل الاولی ان لا یقید هذا القسم بكونه غیر مختص بل یحمل او على منع الخلو اذ یجوز  
ان یكون ما فی اوله زيادة مختصا بالفعل ایضا ولم یوجد فی الاسم الا بطریق النقل  
مثل یزید ویشکر علین قلنا نعم لكن لا یحتاج حیث ان اشتراط عدم قبول التاء  
فقید هذا القسم بكونه غیر مختص ببناء على اشتراط عدم قبول التاء فيه فتأمل  
(قوله قدس سره الا زيادة حرف او حرف زائد) نشر على ترتيب اللف فالاول  
بالنسبة الى وزن الفعل والثانی بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل (قوله قدس  
سره قیاسا بالاعتبار الذى) الخ الاولی ان یقال قیاسا وبالاعتبار الذى امتنع  
من الصرف لاجله بالعطف كما فی بعض النسخ لان قوله قیاسا لادخال مثل

اربع اذا سمى به وقوله بالاعتبار الذى صرف لاجله لادخال مثل اسود عند  
غلبه الاسمية فیکون قوله قیاسا وبالاعتبار الذى اشارة الى قیدین لادخال  
امرین وبدون العطف یتوهم انهما قید واحد والاعتبار الذى امتنع لاجله  
مقتبس علیه له وليس كذلك (قدس سره ای ومن اجل اشتراط عدم  
قبول التاء) فیه ان وجود الشرط لا یستلزم انتفاء الشرط فالاولی ان یقال  
من اجل وجود وزن الفعل مع سبب آخر وتحقق شرطه امتنع احر  
من الصرف (قال المصنف رحمه الله وما فیه علمية مؤثرة) لما كان المراد من المعرفة  
التي عدها من العلل هو العلمة والتعبیر بالمعرفة واشتراط العلمة فیهما لکنکة سبق  
ذكرها استند التأثير الى العلمة فقال وما فیه علمية مؤثرة (قوله قدس سره  
بالسببية المحضة او مع الشرطية لسبب آخر) ولا احتمال لان یكون شرطا محضا بدون  
السببية كما اذا اجتمعت العلمة مع التأنیت والعجبة وكان السبب فی منع الصرف  
هو التأنیت والعجبة والعلمة كانت شرطا محضا لتأثيرهما ولم یکن مؤثرة لانه یلزم  
من تأثيرهما دونهما الترجیح من غیر مرجح لان کلها اسباب ناقصة فی منع  
الصرف فتأثیر بعضهما دون بعض ترجیح بلا مرجح بخلاف اجتماعهما مع التأنیت  
بالالف او الجمع فالأثر حیث ان التأنیت او الجمع لكونه سببا مستقلا فلا یلزم الترجیح  
من غیر مرجح (قوله قدس سره عما یجتمع الى التأنیت او صیغة متتهی الجموع)  
الاولی ان یقال او الجمع البالغ الى صیغة متتهی الجموع فان السبب هو الجمع لاصیغته  
لما مر فی بحث حضاجر وسراویل فان قلت لما ینقی معنى الجمعة مع العلمة  
والباقی معها الصیغة اختار ذلك قلت الجمعية الاصلية كاف وهو باقی فی حال العلمة  
فلا بد من التصريح بهما لتأثيرهما المؤثر هو الصیغة فتأمل (قال المصنف  
رحمه الله اذ انکر) ای استعمل فی غیر معین بان یؤول بواحد من الجماعة  
المسمیة به اذا كان العلم مشترکا بین الجماعة او یؤول بواحد من الاثنین اذا كان  
مشترکا بین الاثنین وایس المراد ان یجعل نكرة حقيقة لانها ما وضع  
لشیء لا بعینه ومن التأویل المذکور لا یلزم الوضع (قوله قدس سره  
المشهر به صاحبه) قید الاشتهار باعتبار الاغلب والایحوز ان یؤول بوصف  
غیر مشتهر یقریئة واعلم ان العلم الذى كان فی الاصل وصفا واشتهر مسمیاً  
بهذه الصفة الاصلية فاذا انکر بارادة هذه الصفة لاشك انه یعود فیه الوصفية  
فلا یلزم بهذا النوع من التکثیر ان یكون متصرفا فتأمل (قوله قدس سره  
الا العدل ووزن الفعل استثناء ما بقى من الاستثناء الاول) یعنی لما استثنى ما هی شرط



فيه وهي الاسباب الاربعة من التانيث والهجاء والتركيب والالف والنون  
من الحكم بأن العلمية لا تجتمع مؤثرة بسبب من الاسباب بقي بعض آخر لا بد  
من استثناءه ايضا وهو العدل ووزن الفعل فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يقول  
والا العدل ووزن الفعل بالعدل مع التصريح بالاومع تركها قلت نعم لكن  
لما صار حاصل الكلام بعد الاستثناء الاول ان العلمية لا تجتمع مؤثرة غير ما  
هي شرط فيه لا بد من استثناء آخر ليصح هذا الحكم الثاني فاستثنى بقوله  
الا العدل ووزن الفعل عن هذا الحكم وفيه ان هذا في نفسه صحيح لكن الملايم  
بقوله مما بقي من الاستثناء الاول ما ذكرنا ويمكن الجواب بأن الحكم بعد الاستثناء  
الاول بقي غير تام واستثنى عما بقي منه وقال بعض الافاضل ان المراد بما بقي من الاستثناء  
الاول هو ان المستثنى منه في الاستثناء الثاني غير المستثنى منه في الاستثناء الاول  
اذا الاول مطلق والثاني مقيد فافهم (قوله قدس سره وهما متضادان لان الاسماء  
المعدولة) الخ يعني ان الضدية بين العدل ووزن الفعل ليست بحسب مفهومهما  
كباين الوصفية والعلمية بل باعتبار ان في كلام العرب لم يوجد كلمة اعتبر فيها  
العدل مع وجود احد قسمي وزن الفعل فيه بالاستقراء فان النحاة تدبوا اللفاظ  
التي اعتبر فيها العدل فوجدوا اوزانها منحصرة في ستة هي فعل بفتح الفاء  
وسكون العين كأمس وفعل بفتحين كسحر وفعل بفتح الفاء وكسر اللام كقطام  
وفعل بضم الفاء وفتح العين كأخروجع ومفعول بفتح الميم والعين كثلث وفعل  
بضم الفاء كثلث وقد نظمه بعض الافاضل بالفارسية هكذا \* اوزان عدل شش شعر  
اي صاحب كمال \* فعل وفعل وفعل فعال مفعول وفعال \* وليس في شيء من هذه الاوزان  
شيء من قسمي وزن الفعل فمضى كونهما متضادين انهما غير مجتمعين ثم ان هذا  
القول يجوز ان يكون مقدمة من مقدمات دليل ان كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر  
صرف ويجوز ان يكون اشارة الى جواب سؤال مقدرو هو ان العلمية اذا جمع العدل  
مع وزن الفعل مؤثرة في كلمة لم ينصرف هذه الكلمة بعد التكثير لبقاء السبين  
فيها وهما العدل ووزن الفعل لعدم اشتراط العلمية في شيء منهما حتى لم يؤثر  
زوال العلمية فلم يكن الحكم المذكور كلياً فاجاب بأن هذه المادة غير متحققة  
لان العدل ووزن الفعل متضادان فلا يكون معهما الا احدهما لا يقال  
لان العلم ان العلمية مؤثرة في المادة المذكورة لجواز ان يكون المؤثر فيها  
هو العدل مع وزن الفعل دون العلمية لا نأقول اذا كان كذلك يلزم الترجيح  
من غير مرجح اذ كل واحد سبب ناقص فاعتبار الاثنين منها دون الثالث تحكم

فأمل (قوله قدس سره اي لا يوجد شيء من الامر الدار بين مجموع هذين  
السبين وبين احدهما) اشارة الى ان كان تامة والمستثنى منه مجموع الامرين  
من اجتماع مجموع العدل ووزن الفعل مع العلمية واجتماع احدهما معهما والمستثنى  
اجتماع احدهما معهما حتى لا يلزم الاتحاد بين المستثنى والمستثنى منه (قوله  
قدس سره الا احدهما فقط لا مجموعهما) لاحاجة بعد القصر بالثاني والاستثناء  
الى قوله فقط ولا الى قوله لا مجموعهما كما بين في محله (قوله قدس سره فاذا نكر  
الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب) فان قلت قد سبق ان  
التكثير يكون على وجهين والوجه الثاني منه ان يجعل العلم عبارة عن الوصف  
المشتهر صاحبه فاذا كان الوصف الذي اشتهر صاحبه به هو الوصف  
الاصلي فالتكثير الذي هو ازالة العلمية اذا كان بأرادة هذا الوصف به يجوز  
ان يبقى بعد التكثيرين احدهما هذه الوصفية والاخر العدل او وزن الفعل  
فلم يصح الشرطية بقوله فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد كما اذا كان  
احر الذي هو في الاصل وصف علما لشخص مشهور بالحجة فاذا نكر بأن يقال  
كل احرم صغر زالت العلمية وحات الوصفية الاصلية قلت لا فانك اذا تأملت  
حق التأمل تعلم ان هذا المعنى الذي اريد به زوال العلمية غير الوصفية الاصلية  
حتى لو فرض انه لم يكن فيه الوصفية الاصلية استقام هذا المعنى بلا تغيير (قوله  
قدس سره والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف السببية) يعني  
لم يبق هذا السبب الاخر ايضا من حيث وصف السببية فيبقى الاسم بلا سبب  
وفيه بحث وهو انه لا شك ان وصف السببية انما يتحقق بالتأثير وبدون ابتداء ليس  
في السبب وصف السببية والعلمية اذا عرفت هذا فلا فرق بين اشتراط العلمية  
في سبب وبين اجتماعه مع سبب آخر في انه يظهر فيه وصف السببية مع كل من  
هذين الامرين وينبغي بانتفاء كل منهما فالحكم بأن السبب متف عند زوال  
العلمية من حيث وصف السببية فلم يبق سبب أصلاً ولم يبق عند اجتماع  
السبب بسبب آخر فيبقى سبب واحد مع زوال وصف السببية في الصورتين  
وبقاء ذات السبب فيهما تحكم فأمل (قوله قدس سره فيما هي ليست بشرط  
فيه من العدل ووزن الفعل) قال بعض المحققين الظاهر انه حصر السبب الباقي  
في العدل ووزن الفعل وليس كذلك فان سكران مثلاً اذا سمي به ثم نكر بقي على  
سبب واحد وهو الالف والنون كما سيصرح الشارح به في شرح قوله اعتبار  
للصفة الاصلية بعد التكثير وفيه ان الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية غير معتبرة



عند المصنف وفي الالف والنون اذا كانا في اسم العلمية شرط محض فيزوالها زال  
المشروط ايضا كما سائر الاسباب المشروطة بالعلمية فانحصرت السبب الباقي في العدل  
ووزن الفعل فتأمل (قوله قدس سره هذا) اي خذ هذا اومض هذا (قوله  
قدس سره وقد قيل) هذا البحث استدلال على عدم صحة الحكم الاستقرائي  
بان العدل ووزن الفعل متضادان فانه قد جمع بين العدل ووزن الفعل في اصمت  
بكسر الهيمزة والميم فعلى هذا يصح قوله والجواب بطريق المنع في مقابلته واما  
اذا قدر هذا البحث بطريق المنع باننا لانسلم تضاد العدل ووزن الفعل فانهما  
يختصمان في اصمت فيثبت لا يصح الجواب بطريق المنع اذ منع السند خبر موجه  
(قوله قدس سره ان هذا امر غير محقق) لا يخفى ما فيه من اللطافة (قوله قدس  
سره لجواز ورود اصمت بكسرتين) من صمت يصمت بكسر العين بان يجي  
على ما بيني وان لم يشتهر او من صمت يصمت بضم العين لكن جاء امره بكسر  
الهيمزة والعين وان لم يشتهر هذه القاعدة (قوله قدس سره وههنا لا يقتضيه  
لوجود السينين) وظاهر انه لا يمكن اعتبار العدل كاعتباره في قطام ولهذا  
لم يتعرض له مع انه لا ينفع فيما نحن فيه كما لا يخفى (قال المصنف رحمه الله  
وخالف سيبويه الاخفش) نقل عن القاموس سيب فارسي هو التفاح ومنه  
سبويه اي رايحة وهو لقب امام النجاة عمر بن عثمان الشيرازي وسمعت  
عن بعض استاذي ان لهرو كال رغبة بالتفاح بحيث لورا صدر منه بلا اختياره  
صوت وبه جعل سبويه لقبه و يؤيد ذلك ما ذكر في بحث التركيب انه مركب  
من اسم وصوت (قوله قدس سره جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد) فيه  
انه يجوز ان يكون الاخفش فاعل خالف وسبويه مفعوله قدمه على الفاعل تعظيما  
بشان الاستاد فعلى هذا لا يلزم جعل قول التليذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاد  
فان قلت قوله اعتبارا للصفة مفعول له منصوب بتقدير اللام و شرط نصيبه  
بتقدير اللام ان يكون فعلا لفاعل الفعل المفعول ولا شك ان المعبر للصفة الاصلية  
هو سبويه فيكون فاعل خالف ايضا هو سبويه قلت لانسلم ذلك لجواز ان يكون  
قوله اعتبارا للصفة منصوبا على الظرفية او المصدرية اي وقت اعتبار الصفة  
الاصلية او اعتبار اعتبار الصفة الاصلية والمعتبر سبويه وهذا بحث موجه في المناظرة  
لكن الظاهر ما ذكره الشارح قدس سره (قوله قدس سره حتى  
صار افعلا اسما) اي كما سم افعلا الخالي عن الصفة كأرنب مثلا (قوله قدس سره  
وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف) كما اذا سمي رجل افضل من اقرانه مثلا

بانه بعد التذكير غير منصرف بالاتفاق بسبب الوصفية ووزن الفعل فعلى هذا لا بد  
ان يكون مثل هذه الصورة مستثنى من القاعدة المذكورة بالاتفاق مع انه داخل في المراد  
بنحو اخر فيكون منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند سيبويه وليس كذلك  
بل غير منصرف بلا خلاف فلا بد ان يعتبر بنحو اخر بما يكون الوصفية فيه قبل العلمية  
ظاهرة ولم يكن معه في اللفظ ما يكون نصافي وصفية بعد العلمية فتأمل (قوله قدس  
سره كوزن الفعل) اي في مثل اجر والالف والنون في نحو سكران (قوله قدس سره  
فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل) يعني باعتبار هذا المحذور وهو الذهاب  
الى خلاف الاصل وهو منع الصرف (قوله قدس سره امتناع اسود وارق مع زوال  
الوصفية عنهما) يعني ان اسود وارق حال غلبة الاسمية زائل الوصفية مع انهم  
اعتبروها وجعلوا اسود وارق غير منصرف للوصفية ووزن الفعل فاعتبارها بعد العلمية  
اولى (قوله قدس سره وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية) يعني ان قياس  
اجر بعد التذكير على اسود وارق حال غلبة الاسمية قياس مع الفارق وهو ان في اسود  
وارق حال غلبة الاسمية شاذة للوصفية باقية ولم تزل الوصفية الاصلية بالكلية  
وهي باعثة لاعتبار الوصفية الاصلية واما في نحو اجر حال العلمية فليس فيه شاذة  
من الوصفية حتى يعاد بعد التذكير بأن يراد فرد من سمي بهذا الاسم وايضا ليس  
فيه شاذة من الوصفية التي كانت في هذا الاسم بحسب اصل الوضع فلم يصح القياس  
على اسود وارق (قوله قدس سره فلم يبق فيه الاسباب واحد وهو وزن الفعل في  
اجر والالف والنون في سكران) وفي بقاء الالف والنون في سكران على مذهب  
الاخفش بحث في ان سكران حال العلمية من قبيل الالف والنون في الاسم وبعد  
زوال العلمية التي هي شرطه زال الالف والنون ايضا لان انتفاء الشرط يستلزم  
انتفاء المشروط وقد اشرنا الى هذا المذهب سابقا (قوله قدس سره ولما اعتبر  
سبويه الوصف الاصلية بعد التذكير) الاولى ترك بعد التذكير وان كان في الواقع  
كذلك فانه لا يناسب بتاليه اي قوله لزمه ان يعتبره في حال العلمية فان من البين  
ان الاعتبار بعد التذكير لا يستلزم اعتباره في حال العلمية بل المناسب بهذا التالي  
ان يقول بدل قوله بعد التذكير وقاس اعتبار الوصفية في اجر على اعتبارها  
في اسود وارق في حال غلبة الاسمية لزمه ذلك (قوله قدس سره لزمه ان يعتبره  
في حال العلمية) الاولى ان يقال يتوهم اعتباره حال العلمية او يقال كان مظنة  
ان يعتبره حال العلمية فان اللزوم ليس في نفس الامر ولا يناسب ايضا بالجواب  
بقوله ولا يلزم باب حاتم (قوله قدس سره فان العلم للخصوص) يعني بضاد



العلمية والوصفية بحسب مفهوميهما فان مفهوم العلمية اعترفيه الخصوص  
والتعين مع عدم اخذه بصفة ما ومفهوم الوصف اعترفيه العموم والابهام مع اعتبار  
اخذ بصفة ما (قوله قدس سره لكنه شبهه باعتبارهما معا غير مستحسن)  
لا يخفى عليك ان سوق الدليل قبل ايراد السؤال بقوله فان قلت وجوابه ان اللازم  
اي اعتبار متضادين في حكم واحد باطل ويقتضى جوابه ان اعتبار الوصفية  
حال العلمية غير مستحسن (قال المصنف رحمه الله وجميع الباب) اي جميع افراد عنوان  
هذا الباب وهو غير المنصرف وانما صرح الشارح بباب غير المنصرف لثلاثتهم ان  
المراد باب ما فيه علمية مؤثرة (قوله قدس سره اي بصورة الكسر) فرفوا بين الكسر  
بلا تاء وبين الكسر مع التاء فجعلوا الكسر بلا تاء من القاب البناء وعموما  
الكسرة مع التاء في الحركة الاخرية والبناء فالتناسب بهذا ان يقول المصنف  
ينجر بالكسرة مع التاء فاصححه الشارح بقوله اي بصورة الكسر (قوله قدس سره  
فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم) فيه ان الاسناد اليه مثلا  
ايضا من خواص الاسم فعند حصول الاسناد اليه في غير المنصرف يلزم ضعف  
مشابهته للفعل وقوة جهة الاسمية مع انه لم ينصرف عند هذا البعض ايضا  
الهم الان يقال اللام والاضافة خاصتان مؤثرتان في اللفظ والمعنى بخلاف الاسناد  
اليه فيجوز اعتبار ضعف المشابهة بسببها لاسبابه وقد يقال على هذا البعض  
ايضا ان مثل اخيل واجدل لسبب ضعف مشابهته للفعل بسبب ضعف  
اعتبار السبب فيه مع انه ليس بمنصرف بالقطع عنده وفيه ما فيه (قوله قدس  
سره ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا) الظاهر ان قوله مطلقا في هذا  
المذهب وكذا في المذهب الاول في مقابلة المذهب الثالث بمعنى ان افراد  
غير متبعض بأن يكون بعضها بعد دخول اللام او الاضافة منصرفا وبعضها  
غير منصرف كما في المذهب الثالث ويجوز ان يراد بمطلقا ههنا انه كما كان غير  
غير منصرف قبل دخول اللام او الاضافة كان غير منصرف بعده ايضا  
ويزد على هذا المذهب ان الحكم بعدم الانصراف مع زوال السببين او احدهما  
بسبب اللام او الاضافة غير موجب وناق لما ذكر من قوله وما فيه علمية  
مؤثرة اذ انكر صرف فتأمل (قوله قدس سره والمنوع من غير المنصرف  
بالاصالة هو التوين) وذلك لان غير المنصرف لما شابه الفعل بسبب الفرعتين  
منع منه التوين الذي منع من الفعل مطلقا فان الفعل لا يقبل التوين اصلا  
بخلاف الكسرة فانه قد يكسر لكن لما منع من غير المنصرف تنوين التمكين الذي

يدل على امكانية الكلمة الحركات الثلاث الاعرابية ناسب ان يمتنع منه احدي  
الحركات ليكون لمنع التوين فائدة ومعنى فاختاروا الكسرة التي هي علامة الجر الذي  
ليس في الفعل فتح الكسرة بتبعية منع التوين وقيل بالعكس وقد مر بيانه  
(قال المصنف رحمه الله المرفوعات) يجوز قراءته بالسكون بأن لا يكون له محل  
في الاعراب بل كان مجرد الفصل من سابقه ويجوز ان يكون مرفوعا بأن يكون  
خبر مبتدأ محذوف اي هذا الباب المرفوعات او يكون مبتدأ خبر محذوف  
اي المرفوعات هذا او مذكور في هذا الباب وعلى هذين التقديرين هو جملة  
على حدة متميزة عما يليها او بأن يكون مبتدأ خبر الجملة التي يليه اعني قوله هو ما  
اشتمل على علم الفاعلية واللام فيه اما لاستغراق جميع انواع المرفوع او الجنس  
والحقيقة بأن يكون مبطلا للجمعية بقريضة مقام التعريف او للعهد الخارجي اي  
المرفوعات المعهودة المفهومة فيما سبق من قوله وانواعه رفع ونصب وجروا بما جع  
ولم يأت بصيغة المفرد مع انه الملايم بمقام التعريف وارجاع الضمير اليه لان تعريف  
الرفع سابقا بقوله الرفع علم الفاعلية وتعريف المرفوع ههنا بقوله هو ما  
اشتمل على علم الفاعلية مما يوهمان انحصار المرفوع في نوع واحد هو الفاعل  
فازال ذلك التوهم بآراء صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع  
اذ تعدد في الفردي لا يلائم المقام كما لا يخفى (قوله قدس سره جمع المرفوع  
لا المرفوعة) لما ذهب الوهم من قاعدة تنصرف صيغة اسم المفعول الى ان يكون  
المرفوعات جمع مرفوعة لا مرفوع حكم بعكس ذلك لرفع ذلك التوهم  
(قوله قدس سره لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل) لما كان المدعى  
مشتلا على حكمين مختلفين بالاجاب والسلب اراد بقوله لان موصوفه  
الاسم وهو مذكر اثبات الحكم السلبى وبما بعده من القيود اثبات  
صحة الحكم الايجابى فان قلت يجوز ان يكون موصوفه الكلمة فن  
ابن جزم بأن موصوفه الاسم مع ان الفعل المضارع ايضا يكون مرفوعا قلت  
لما كان البحث في الاسم وفي بيان احوال اقسامه وما يذكر في هذا الباب ايضا  
هي الاسماء المرفوعة من الفاعل والمبتدأ والخبر الى غير ذلك جزم بأن موصوفه  
الاسم حتى اوجزم بأن موصوفه الكلمة لتناول الفعل المضارع ولم يصح تعريفه  
حينئذ بما اشتمل على علم الفاعلية اذ رفع المضارع ليس علم الفاعلية ومن هذا  
يعلم فائدة اختيار علم الفاعلية على الرفع في تعريف المرفوع وقد يقال قد يكون  
خبر المبتدأ الذي هو من المرفوعات جملة فلم يكن موصوفه الاسم فقط اوجب



بأن الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما والخبر الجملة اسم حكما فلم يخرج الخبر الجملة عن ان يكون اسما وفيه ان الجملة بصيغة غيها من غير تأويلها بالمفرد يكون خبر المبتدأ كما سيجي وهذا ينافي جعلها اسما حكما فتأمل (قوله قدس سره ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل) يعني يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط شرط آخر والمثلة المذكورة لبيان وقوعه لا ثبات الاطراد كما لا يخفى (قوله قدس سره كالصافيات) نقل عنه في الحاشية الصافين من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر ناقلا عن الصحاح (قوله قدس سره وجمال سبحلات) الجمال جمع جل وهو اشتروا السجل بكسر السين وفتح الباء الموحدة قال في المذهب سجل بالسين الكسورة اشتري بزر وسوسمار ومشك بزر وانما ترك كاف التثنية في هذا المثال لان لفظ الجمال الذي هو موصوف كسبحلات لم يصح للتثنية ولا يصح ايرادها على صفة فترك واكتفى باعطف وفيه انه على هذا يلزم ان لا يذكر الكاف في قوله وكالايا الماثلات (قوله قدس سره وكالايا الماثلات) اي الماثلات يقال وقع في ايام خلون اي مضي (قوله قدس سره وهو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات) دلالة الجمع على المفرد الذي هو مأخوذ في ضمنه او دلالة الجمع على الجنس بسبب ابطال اللام جمعيته وبقاء جنسيته والظاهر ان المراد تعيين مرجع الضمير ليكون قوله ما اشتمل على علم الفاعلية تعريفه (قوله قدس سره لان التعريف) الخ جواب دخل مقدرا انه قبل لم يرجع الضمير الى المرفوعات مع كونه مفردا مذكرا بتأويل المذكور او بتأويل ان خبره مفرد مذكر وهو ما اشتمل فدفعه بأن يرجع الضمير ههنا الى معرف والتعريف انما يكون للمساهية لا الافراد (قوله قدس سره اي اسم اشتمل) فسر بالاسم لان الكلام في مرفوعات الاسماء وايضا اوابقى على عمومه لصدق تعريف المرفوع على الحروف الاواخر كدال زيد في جاء زيد مثلا مع ان المرفوع هو زيد فان قيل تفسيره بالاسم في تعريف المرفوع يخرج الخبر الجملة عن التعريف مع انه من جملة المرفوعات اجيب ان الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما سيصرح بذلك في تعريف الفاعل والخبر الجملة اسم حكما وفيه ان هذا مخالف لما سيأتي في بحث المبتدأ والخبر ولما هو المقرر عندهم من ان الجملة يكون خبرا مع بقاء كونها جملة من غير تأويلها بالمفرد اللهم الا ان يقال ان المراد بالاسم الحكمي ما يصلح لان يعبر عنه بالاسم المفرد مثل ما قاله المنطقيون في المفرد بالقوة وبالجملة التي وقع خبر المبتدأ يصلح لان يعبر

عنها بالاسم المفرد كهذا او ذاك كما بين في موضعه (قال المصنف رحمه الله على علم الفاعلية) لم يقل على الرفع مع انه اخصر والمص في هذا الكتاب يلتزم الاختصار لان الوهم ذاهب الى ان خفا المرفوع باعتبار الرفع فذكره في تعريفه يوهم الدور ولان المقام مقام التعريف والتفصيل فذكر تعريف الرفع وتفصيله اولى بالمقام وللإيحاء الى اتصال الفاعل في المرفوعة من بين المرفوعات والاشارة الى انه ههنا ذكر مرفوعات الاسم الاعم كما اشرنا الى هذا فيما سبق (قوله قدس سره اي علامة ككون الشيء فاعلا) اشر الى ان الياء في الفاعلية مصدرية فان قلت اذا كان الرفع علامة ككون الشيء فاعلا فكيف يصح ايراده فيما ليس بفاعل من المرفوعات قلت لما وجد فاعلية ما في سائر المرفوعات اورد الرفع الذي هو علامة الفاعلية فيها اشتراكا بهذا المعنى (قوله قدس سره وهي الضمة او الواو او الالف) لما يجمع شيء من هذه الامور مع الآخر عطف بعضها على بعض بكلمة او والافجيمعها مجتمعة في كونها علامة الفاعلية فان قلت الالف قد يقع علامة النصب كما في الاسماء الستة فكيف يمتاز الرفع عن النصب والمرفوعات عن المنصوبات قلت بقيد الحثية فان ما اشتمل على واحد من هذه الامور من حيث انه علم الفاعلية مرفوع من حيث انه علم المفعولية منصوب (قوله قدس سره ان يكون موصوفا) فان قلت ما معنى موصوفية الاسم بالرفع وكونه صفة له قلت هذا بناء على المساحة المشهورة فيما بينهم من اعطاء المعنى للفظ وبالعكس ولما كان ههنا مدلول الاسم موصوفا لدلول الرفع وهو الفاعلية اطلق اسم الموصوف والصفة على الدالين او على النسبة بأن نسبة الحركات والحروف الاعرابية الى الاوصاف والكلمات على الموصوفات لاحتياجها في وجودها الى الكلمات وتبعيتها لها في التلفظ كتسمية المنعوت لموصوفاتها او على حذف المضاف اي يكون معاني الاسماء موصوفة لمعاني علامات الفاعلية او على ان المراد بالموصوفية الموصوفية بحمل الاشتقاق دون المواطاة فان الاسم موصوف بأنه ذورفع فتأمل (قوله قدس سره ولا شك ان الاسم موصوف) الخ لما كان لمعنى الرفع المحلى خفا وكذا لا شتمال الاسم عليه رد ما ذهب اليه بعض الشارحين من تخصيص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا او تقديرا وعدم اعتبار الرفع المحلى بشيء على انه لا يكون الا في المبني والمرفوعات من اقسام العرب وجل البحث عن الفاعل اذا كان مضرا ونظائره على التطفل والشارح يدخل نظرا الى



ان الفاعل واخواته كما يكون من الاسماء العربية يكون من المبنيات ايضا بلا تفاوت  
و البحث كما يكون عن الفاعل العرب يكون عن الفاعل المبني ايضا وكذا  
في اخواته ولما كان المبني يقع فاعلا وكل فاعل مرفوع فلا بد ان يكون المبني  
مرفوعا فاعتبر تعريف المرفوع على وجه صدق على المبني المرفوع وجعله  
مشتقاً على الرفع المحلى ولا يجعل المرفوع قسماً من العرب بل يجعله قيد القسم ويجوز  
ان يكون اعم منه فلا يلزم المحذور الذي هو باعث تخصيص بعض الشارحين  
( قوله قدس سره انه اي من المرفوع ) لما عرف المصنف المرفوع شرع  
في بيان اقسامه كما هو دأبه في هذا الكتاب ولما جعل المرفوع معرقاً ناسب ان يجعله  
مقسماً ايضا بتقسيم الكل الى جزئياته فلماذا ارجع الضمير الى المرفوع ورجعه  
بالقديم وما وقع في بحث المبتدأ والخبر في قوله ومنها المبتدأ والخبر بارجاع  
الضمير الى المرفوعات فهو باعتبار تقسيم الكل الى الاجزاء للاشارة الى كلا  
الوجهين والتفنن في الكلام ولم يمكس لشكات تظهر بالنأمل فتأمل ( قوله قدس  
سره ) ونما اشتمل على الرفع ) رجح قرب المرجع وموافقة الضميرين المتتاليين  
كارجح الاول موافقة بضمير هو في الارجاع الى المرفوع وورود التقسيم على  
ماورد عليه التعريف ويجوز ارجاعه الى المذكور اولى هذا الباب فيكون  
معناه من المذكور او من هذا الباب الفاعل ( قوله قدس سره ) لانه جزء الجملة  
الفعلية بين اصالته بوجهين ولها وجوه اخر الاول ان معنى الفاعلية في الفاعل  
بالاصالة فاشتماله على علم الفاعلية الذي هو المرفوعة بالاصالة وفيما سواه  
ليس معنى الفاعلية حقيقة وبالاصلالة بل تشبيها بالمعنى الذي في الفاعل فيكون  
الرفع علامة لما هو شبيه بالفاعلية وفرع لها فلم يكن مرفوعيته بالاصالة والثاني  
انه لا يجوز مع حذفه في الكلام الا نادرا بخلاف سائر المرفوعات وعدم جواز حذفه  
دون ما عداه في الكلام دليل اصالته والثالث انه نقل عن امير المؤمنين  
علي رضي الله تعالى عنه انه قال قبل تدوين علم النحو الفاعل مرفوع والمفعول  
منصوب والمضاف اليه مجرور فيفهم منه ان مرفوعة سائر المرفوعات بمقتضى  
وسبب وجود فاعلية ما فيها ثم ان كون الفاعل جزءاً من الجملة الفعلية  
باعتبار الاغلب والا فشبّه الفعل له فاعل وهو مع فاعله ليس بجملة  
وعلى تقدير وقوعه جملة في بعض المواد فليس بفعلية فتأمل

( قوله قدس سره ) هي اصل الجمل ) لانه اشده امتزاجاً من سائر الجمل اذ الفعل فيها  
يقضي ارتباطه بفاعله من اول الامر بخلاف الاسم فانه مستقل لا يقتضي ذاته  
ارتباطه بشئ ولانه يشمل الخبر والانشاء وضعا بجوهرها بخلاف الاسمية فان  
انشائها بالارادة الخارجية عنها ثم الاستدلال بهذا الوجه على اصالة الفاعل  
باعتبارانه جزءاً وركن للجملة استدلال باصالة الكل وعدمه على اصالة الجزء  
وعدمه فتأمل ( قوله قدس سره ) ولان عامله اقوى ) وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر  
الذي هو الرفع فيكون الفاعل في المرفوعة اقوى من المبتدأ لكن هذا يفيد  
اقويته في المرفوعة لا اصله الا ان يجعل الاقوية اشارة لاصالة ووجه قوة  
عامله انه لفظي ومحسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي غير محسوس وانه  
يغلب على عامل المبتدأ اذ ادخل على المبتدأ وينسخ عمل عامله المعنوي وابتدائية  
المبتدأ ومن اشارة قوة عامله انه لا يدخل عليه عامل آخر لنسخ فاعليته بخلاف  
المبتدأ فانه يدخل عليه نواسخ الابتداء وينقص هذا يمثل كفي بالله شهيدا وما جاءني  
من احد واجيب بانه قليل نادر لم يلتفت اليه وبأن الباء ومن في المثالين زائدتان  
نسختا اسم الفاعلية عن مدخولهما ثم اثبات هذا الوجه اصالة الفاعل على جميع  
ما سواه من المرفوعات باعتبار ذكر المبتدأ في الدليل بطريق مثلاً او باعتبار ان  
اصالة المبتدأ من سائر المرفوعات مسلم لا نزاع فيها فاذا ثبت اصالة الفاعل من المبتدأ  
يلزم اصالته من الجميع واما اصالة الفاعل بالنسبة الى مفعول ما لم يسم فاعله فظاهر  
اذ الكلام مبني على جعل مفعول ما لم يسم فاعله من جملة الفاعل كما ذهب اليه  
بعضهم ( قوله قدس سره ) ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق ) في افادة  
هذين الوجهين اصالة المبتدأ في المرفوعة خفاً لا يخفى ( قوله قدس سره ) فانه  
لا يحكم عليه الا بالمشتق ) وفيه انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسماء الافعال  
والظروف وليس شئ منها مشتقات فامتنع هذا الحصر الا ان يقال المشتق  
المذكور في الحصر اعم من الحقيقي والحكمي وهذه الامور مشتقات حكمها  
واما ما استفاد من كلام بعض المحققين من الفرق بين الحكم والاسناد وما وجد  
في المواد المذكورة هو الاسناد دون الحكم فوجهه غير ظاهر والله اعلم وهو الموفق  
( قوله قدس سره ) ما اي اسم حقيقة او حكماً ) فان قلت ما فائدة تفسير ما العامة  
بالاسم وتخصيصها به ثم تعميم الاسم من الحقيقي والحكمي قلت لما فسر كلمة  
ما في تعريف المرفوع بالاسم بناء على ما مر فلا بد ان يفسرها في التعريف الذي



هو قسم من المرفوع بالاسم ايضا وايضا لو اتى على عمومها ولم يفسر بالاسم  
 لتوهم صدق تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل  
 في اصطلاح النحاة هو الاسم لامعناه وان الفاعل في الحقيقة هو المعنى فان قلت  
 فلم لم يعمم الاسم في تعريف المرفوع ايضا قلت هذا التعميم مستلزم لذلك التعميم  
 ولم يعكس الامر لعدم الاستلزام فان تعميم الاسم في تعريف المرفوع لا يستلزم  
 تعميمه في تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع ( قوله قدس سره ليدخل  
 فيه مثل قولهم ) اي ليدخل فيه الفاعل في مثل قولهم ( قوله قدس سره ما اسند  
 اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ) فان قلت كما ان قيد بالاصالة معتبر في اسناد الفعل  
 لاخراج توابع فاعل الفعل كذلك لا بد منه في اسناد شبه الفعل ايضا لاخراج  
 توابع فاعل شبه الفعل فلم خصصه باسناد الفعل قلت نعم مقصوده تعميم الاسناد  
 مطابقا بقيد بالاصالة سواء كان اسناد الفعل او اسناد شبه الفعل لكن اخر  
 في العبارة قيد بالاصالة عن لفظ الفعل الذي هو المستند اليه لاسند ودلالة اسند  
 على المعنى متوقفة عليه فتأمل ثم الاسناد ههنا بمعنى النسبة والربط فبمجرد  
 ثبوت شيء شيء يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك وقوع النسبة او لا  
 وقوعها بطريق الاخبار او بطريق الانشاء تحقيقا وفرضا في مقام سلب  
 الوقوع لاسباب الاسناد وفي ان قام زيدت فرض الوقوع لا فرض الاسناد  
 فلا حاجة الى ان يقال ان المراد بالاسناد ههنا اعم من ان يكون ناقصة كنسبة  
 المصدر الى الفاعل بل كنسبة سائر الاسماء المشتقة بحسب المال وان يكون  
 تامة خبرية او انشائية محقة او مفروضة منفية او مثبتة فديقال المراد من الفعل  
 ههنا اما الفعل اللغوي وهو المصدر الدال على الحدث المستقل بالمفهومية  
 في ضمن الفعل فعلى هذا لا حاجة الى ذكر قوله او شبهه وهو ظاهر وايضا  
 يلزم حينئذ ارجاع ضمير شبهه الى الفعل اللغوي وهو غير صحيح لان المشتقات  
 وغيرها مشابهة للفعل الاصطلاحي دون اللغوي الا ان يقال ان ذكر قوله  
 او شبهه حينئذ لا يدخل فاعل اسماء الافعال وفاعل الظروف اذا الفعل اللغوي  
 لم يتناول لها او ارجاع ضمير شبهه الى الفعل المراد منه الفعل الاصطلاحي  
 بطريق الاستخدام وكلاهما خلاف الظاهر واما الفعل الاصطلاحي  
 وحينئذ يلزم عدم صدق التعريف على زيد مثلاً في ضرب زيد لانه لم يستند اليه  
 الفعل الاصطلاحي الدال على الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل بل ما هو

مسند اليه هو الحدث فقط والجواب اننا نختار الشق الثاني ونمنع عدم وقوع  
 الاسناد بين الفعل الاصطلاحي والفاعل بالمعنى الذي ذكرنا وان كان بحسب  
 المعنى اسناد جزء الفعل وهو الحدث فتأمل ( قوله قدس سره يخرج عن الحد  
 توابع الفاعل ) قال بعض المحققين المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو  
 المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التوابع الا فيهما بخلاف النعت والتأكيـد  
 وعطف اليان ( قوله قدس سره وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات  
 والمنصوبات ) الخ يعني لا بد من اعتبار الاصلية في تعريفات تلك المصطلحات لاخراج  
 توابعها فتأمل ( قال المص رحمه الله او شبهه ) لا يقال ذكر او التي للترديد والشك  
 لا يلزم في التعريف الذي هو للتعين والتحقيق لا نأقول كلمة او ههنا للتوابع  
 اشارة الى ان الفاعل المعرف ههنا نوعان يصدق على احدهما ما اسند اليه الفعل  
 وعلى الآخر ما اسند اليه شبه الفعل ( قوله قدس سره اي ما يشبهه في العمل )  
 لم يقل ما يشبهه في الاشتقاق ولا في الدلالة على الحدث لان الاول لم يتناول اسماء  
 الافعال والظروف والثاني لم يتناول الظروف لكن ما ذكره لا يخلو عن شائبة  
 دور اذا المشهور ان عمله لمساوية الفعل فلو كان مشابهته في العمل يلزم الدور  
 فالأظهر ان يقال ما يشبهه في الدلالة على الحدث والظروف ايضا تدل  
 على الحصول والثبوت لدلالته على الحاصل والثابت ثم اعلم ان في هذا التفسير  
 لشبه الفعل نوع مخالفة لما قال في تفسيره في بحث الحال وهو ما يعمل عمل الفعل  
 وهو من تركيبه فان تفسيره لم يتناول بظواهر اسماء الافعال والظروف فان قلت  
 انه لم يذكر في تفصيل شبه الفعل اسم المنسوب مع انه ايضا مما يستند الى الفاعل  
 فلم يتناول التعريف الفاعل في نحو التيمم زيد قلت كما انه ادرجه في الصفة المشبهة  
 كما اشار الشارح في بحث الصفة الى ان اسم المنسوب مثل الصفة المشبهة وفي معناها  
 ( قوله قدس سره لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة ) قيل انه لو سلم  
 ذلك فباعتبار قيد الاصلية لاخراج التوابع يخرج هذا ايضا والجواب ان قيد  
 الاصلية لم يخرج هذه المادة فانها في مقابلة التبعية التي في التوابع ولا شك ان كون  
 الاسناد الى ضمير شيء اسنادا الى ذلك الشيء في الحقيقة ليس بتبعية بهذا المعنى  
 ( قوله قدس سره والمراد ) الخ اعلم ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم  
 ضرب زيد وبين زيد ضرب فجعلا زيدا في المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم  
 الى قيد وقدم في تعريف الفاعل بل لا بد من تركه واما عند البصريين ومن تبعهم  
 فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مستند الى ضمير الاسم والجملة الفعلية مستند الى الاسم



قال فعل ليس بمسند الى الاسم والاسم ليس بفاعل بل مبتدأ فلا حاجة الى اخراجه  
عن تعريف الفاعل بقيد وقدم بل خرج بقيد اسناد الفعل اليه لكن لما توهم  
دخوله في تعريف الفاعل بسبب اسناد الفعل اليه ظاهرا كما توهم الكوفيون  
او بواسطة ان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء في الحقيقة  
صرح به الشارح واعتبر قيد وقدم لاخراجه ولما لم يخرج باعتبار هذا التوهم  
المبتدأ الذي قدم عليه الخبر اعتبر التقديم بطريق الوجوب لاخراجه ولما كان  
بعض الاخبار يتقدم على المبتدأ بطريق الوجوب ولم يخرج هذا المبتدأ  
باعتبار التوهم المذكور بهذا القيد ايضا عن تعريف الفاعل اعتبر تقديم نوع  
مسند الفاعل عليه بطريق الوجوب لاخراجه فان قلت لابد من حمل اللفظ  
على المتبادر في التعريفات واعتبار وجوب تقديم المسند غير متيسر في هذا  
التعريف قلت هذا مبني على المشهور من ان المطلق منصرف الى الكامل  
ولاشك ان الفرد الكامل لتقدم المسند هو تقديم نوعه بطريق الوجوب لكن  
بقي ههنا شيء وهو ان نوع مسند الفاعل لا يعلم الا بعد العلم بالفاعل لانه مضاف  
الى الفاعل فاعتباره في تعريف الفاعل يستلزم الدور فتأمل (قوله قدس سره  
اي اسنادا واقعا) على طريق حمل الظرف على انه منصوب على المصدرية  
لاستند وحينئذ يلزم الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وهو قوله وقدم عليه  
ويجوز نصبه على الحالية عن فاعل قدم اي قدم الفعل او شبهه كاشا على طريقة  
قيامه وحينئذ لا يلزم المحذور (قوله قدس سره قيام الفعل او شبهه به)  
لما كانت كلمة اول التوابع اشارة الى نوعي الفاعل فيكون قوله ما اسند اليه الفعل  
وقدم عليه على جهة قيامه به تعريف احد نوعيه وضميرا قدم وقيامه حينئذ  
راجعا الى الفعل ويكون قوله ما اسند اليه شبه الفعل وقدم عليه على جهة قيامه به  
تعريفا للنوع الآخر ويكون ضميرا قدم وقيامه حينئذ راجعا الى شبه الفعل  
(قوله قدس سره او على ما في حكمها) هذا بملاحظة قيام شبه الفعل به يعني  
ان لا يكون شبه الفعل اسم المفعول ولا المصدر المبني للمفعول (قوله قدس سره  
كصاحب الفصل) والشيخ عبد القاهر ايضا (قال المص رحمه الله وزيد  
قائم ابوه) قيل لو قال ابواه بصيغة التثنية لكان نصا فيما قصده فان ابوه بصيغة  
المفرد يحتمل ان يكون مبتدأ قدم عليه خبره ورد بان احتمال كونه مبتدأ  
باطل فانه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على الخبر كما في زيد قائم فتأمل (قال المص  
رحمه الله والاصل) وهو في اللغة ما يبنى عليه الشيء وفي العرف بمعنى القاعدة

والضابطة وقد يطلق في العرف ايضا بمعنى الاولى وما ينبغي ان يكون الشيء  
عليه والشارح حل على هذا المعنى لانه لو اريد منه القاعدة يلزم من مخالفته مخالفة  
القاعدة وهي غير جائزة مع جواز المخالفة ههنا ثم الاصل بمعنى الاولى اما اعم  
من ان يبلغ حد الوجوب او دونه فيكون صورة وجوب تقديم الفاعل داخلا  
تحت الاصل واما ان يراد منه الاولى الصنف المتفك عن الوجوب فوجوب  
تقديم الفاعل يكون على خلاف الاصل (قوله قدس سره ان يلى الفعل المسند اليه)  
وصف الفعل بكونه مسندا الى الفاعل تنبيهها على ان المراد من الفعل هو المسند  
للتناول الحكم لفاعل شبه الفعل ايضا لكن لو قال المص والاصل ان يلى المسند  
لكان اوضح واشمل (قوله قدس سره اي يكون بعده) اعم من ان يكون بعده  
حقيقة كالفعل الظاهر او حكما كالفعل المستتر فان البعدية فيه حكمية كوجوده  
(قوله قدس سره ان لم يمنع مانع) الاولى تركه فانه يوهم انه اذا منع مانع  
عن ان يقع الفاعل فيما يلى الفعل لم يكن الاصل ان يلى الفاعل الفعل ففي قولنا  
ما ضرب غلامه الا زيد قصد الحصر مانع من ان يقع الفاعل فيما يلى الفعل  
فلم يكن الاصل ان يلى الفاعل الفعل حينئذ فلم يكن بحسب الرتبة مقدما على  
المفعول في هذه الصورة فيلزم الاضمار قبل الذكر فالاولى ان يقال ان الاصل  
ان يلى الفعل مطلقا سواء منع مانع او لم يمنع (قوله قدس سره من غير ان يتقدم  
عليه شيء آخر من معمولاته) اي من غير ان يتقدم عليه فقط شيء من معمولاته  
فان تقديم معمول الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدح في اصالته كون الفاعل  
فيما يلى فعله في مثل زيدا ضربت (قوله قدس سره لشدة احتياج الفعل اليه)  
كان الكل لا يفيد معناه بدون جزئيه كذلك الفعل لا يدل على معناه بدون الفاعل  
(قوله قدس سره ويدل على ذلك) اي على انه كالجزء من الفعل اسكان اللام  
دلالة ان كما كان يدل ما قبله على هذا دلالة لم (قوله قدس سره لانه لدفع  
توالي اربع حركات) ليس كون الفاعل كالجزء علة مستقلة لذلك والاي يلزم  
توالي اربع حركات في مثل ضرب زيد ايضا وليس كونه مضمرا متصلا بالفعل  
علة مستقلة لذلك والاي يلزم التوالي في مثل ضربك ايضا بل مجموع كون الفاعل  
بحسب اللفظ مضمرا متصلا وكونه بحسب المعنى كالجزء باعث لكون المجموع  
كالكلمة الواحدة (قوله قدس سره فلذلك الاصل) اعلم ان هذا الاصل  
عند الجمهور وخالفهم الاخفش وابن جني وهما يقولان ان الاصل في كل  
من الفاعل والمفعول به ان يلى الفعل المتعدي فعندهما يلزم ان لا يستعمل الفعل



مع الفاعل والمفعول به على الاصل اصلا لان الواقع فيما يلي الفعل اما الفاعل او المفعول به والاخر لم يقع فيما يليه فيكون على خلاف الاصل فيكون كلا المثلين جائزا عندهما لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل اقتضا فقط فان كل واحد من الفاعل والمفعول به مقدم رتبة على الضمير فافهم من قوله مما سيأتي وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني من جواز الاضمار قبل الذكر عندهما وليس كذلك فتأمل ثم اعلم ان هذا الكلام وامثاله من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فيكون المشار اليه بذلك علة للعلم بجوازا لترتيب الاول وامتناع الثاني واما بحسب نفس الامر فجواز الترتيب الاول وامتناع الثاني علة لوقوع هذه القاعدة وهي ان الاصل في الفاعل ان يلي فعله وفيه ان يكون جواز مثل هذا الترتيب علة للاصل المذكور ممنوع فانه لو لم يكن الاصل ذلك بل كان ما ذهب اليه الاخفش وابني جني ايضا حقا جاز مثل هذا الترتيب كما لا يخفى (قال المص رحمه الله جاز ضرب غلامه زيد) مع مخالفته الاصل لتقدم مرجع الضمير رتبة بالسبب المذكور هو هذا الاصل (قال المص رحمه الله وامتنع ضرب غلامه زيدا) مع موافقته الاصل لتأخير مرجع الضمير بسبب الاصل المذكور رتبة ايضا فان قلت مرجع الضمير مفعول الفعل فالتناسب ان يكون مقدما رتبة مكررا فيكون مقدما على الضمير فلم يلزم الاضمار قبل الذكر رتبة قلت الضمير مضاف اليه للفاعل وليس رتبة شيء ان يكون بين المضاف والمضاف اليه فلما كان المضاف فاعلا مقدما على المفعول رتبة يلزم ان يكون الضمير الذي هو المضاف اليه للفاعل ايضا مقدما على المفعول رتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر في المثال المذكور لفظا ورتبة (قوله قدس سره جزاء الكلاب العاويات) يجوز ان يراد بالكلاب العاويات حقيقتها وهي الكلاب الصايحات العقورات وان يراد به شرار الناس وجزاؤها ان تقتل قتلا هدر (قوله قدس سره وقد فعل) اخبارا بجأته تعالى دعاء تغا ولا (قوله قدس سره وبأنه لانم) فيه ان هذا الجواب منع والاول تسليم فالتناسب تقديم هذا على ذلك الا ان يقال ان قوة الجواب الاول اوجب تقديمه فان حواله الجزاء الى رب ذلك الشخص المين هو المعنى العرفي الشائع لالحواله الى رب الجزاء (قوله قدس سره) واذا اتى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع (فيه انه اذا كان دلالة الاعراب على المعاني المقترضة بالوضع ولا شك ان الحركة الاعرابية والحرف الاعرابي من جملة الانقضاء فيكون لفظا موضوعا لمعنى مفرد فيكون كلمة فيلزم ان يكون مثل زيد ومسلمون

في قام زيد وجاء مسلمون مركبا فلم يكن كلمة والجواب بعد تسليم كون الاعراب اللفظي كلمة لا نسلم كون مجموع العرب والاعراب مركبا فان اجزاء المركب لا بد ان تكون مرتبة في السمع كما صرح به في موضعه والاعراب مع آخر العرب ان كان بالحركة ونفس الآخر ان كان بالحرف ولو سلم كون المجموع مركبا فلا محذور فيه فان العرب والاسم هو معروف والاعراب لا مجموع العارض والمعرض (قوله قدس سره هو الامر الدال عليهما لا بالوضع) فيه انه ان اريد لا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ الدال على المعنى المجازي قرينة عليه ولم يقل به احد وان اريد لا بالوضع له ولما يستلزمه يلزم ان لا يكون اللفظ قرينة بمعناه التضمني والالتزامي مع انه قد يكون اللفظ قرينة لهما فالاولى ان يقال في تفسير القرينة هي الامر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه (قوله قدس سره فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه) هذا الايراد انما يصح اذا اريد بالقرينة الامر الدال على المعنى وليس كذلك بل المراد بها الامر الدال على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف وحيث لم يكن الاعراب مستغنى عنه فان معنى الكلام حيث اذا اتى الاعراب واذا اتى القرينة الدالة على الاعراب الساقط ايضا وحيث لا وجه لتوهم الاكتفاء بالقرينة كما لا يخفى (قوله قدس سره او كان الفاعل مضرا متصلا بالفعل) ذكر قوله بالفعل يدل على ان الشارح حل المتصل على معناه اللغوي فيلزم خروج صورة الاتصال بشبه الفعل واسماء الافعال مع انه ايضا مما يجب تقديمه فالاولى ترك قوله بالفعل وحل المضمر المتصل على المتصل اصطلاحا وهو يتناول المضمر المتصل بشبه الفعل واسماء الافعال (قوله قدس سره بشرط ان يكون المفعول متأخرا) قيل هذا الشرط لا بد منه في الصورة الاولى ايضا وهو قوله واذا اتى الاعراب لفظا فيهما والقرينة فانه على تقدير تقديم المفعول لم يلزم الالتباس مع انتفاء الاعراب والقرينة والجواب ان في صورة تقديم المفعول لانم عدم الالتباس فان في قولنا موسى ضرب عيسى يحتمل ان يكون الضمير اراجع الى موسى فاعلا وعيسى مفعولا ويحتمل ان يكون موسى مفعولا وعيسى فاعلا ولو سلم عدم الالتباس فلانم انتفاء القرينة فان التقديم قرينة على ان المقدم ليس بفاعل (قوله قدس سره بشرط توسطها بينهما في صورتى التقديم والتأخير) اى وجوب التقديم وامتناع التأخير الذي هو لازمه كلاهما مشروط بتوسط الالافادة انقلاب المعنى في هذه الصورة واما في صورة تقديم المفعول مع الافلا يلزم الانقلاب بحسب الظاهر الا انه غير مستحسن (قوله قدس سره في جميع



هذه الصور) لا يقال لاحاجة الى هذا القول في جزاء الشرط فان الشرط يدل على هذا لانا نقول لما وقع البعد بين حرق الشرط والجزاء توهم ان الجزاء متعلق بالآخر فدفع هذا الوهم بذلك القول او نقول مقصوده تحرير المدعى ليستدل على كل منها بقوله اما في صورة انتفاء الاعراب الخ (قوله قدس سره فلما فاة الاتصال الانفصال) يعني لو قدم المفعول المذكور بعد الفعل على الفاعل المتصل به يلزم انفصال الفاعل فان قلت انما يلزم انفصال الفاعل لو كان المفعول منفصلا واما اذا كان المفعول ايضا متصلا فلا اى لا يلزم الانفصال نحو ضربت كذا لا يلزم الانفصال في ضربتك قلت على هذا يلزم تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكمة الواحدة والفاعل المضمر المتصل بالفعل كالجزء للفعل لفظا ومعنى فلو دخل المفعول بينه وبين الفعل يلزم وقوع كلمة بين اجزاء كلمة وذا لا يجوز (قوله قدس سره مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر) قيل الانقلاب انما يلزم اذا كان الفاعل خاصا كالمثال المذكور واما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احدا لا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قلنا على تقدير تسليم صدق هذا المثال يلزم الانقلاب فان معنى ما ضرب احدا لا زيدا انحصار ضارية احد في زيد مع جواز ضارية احد لغير زيد ومعنى ما ضرب زيدا الا احد انحصار مضروبية زيد في احد مع جواز ضارية احد لغير زيد فيلزم تغير المعنى بلا شبهة وهو الانقلاب (قوله قدس سره لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها) يعني ان ضارية زيد صفة قصر تعلقه على عمرو فلو قيل الاعمر و قبل ذكر زيد يلزم قصر الصفة قبل تمامها (قوله قدس سره لثلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) ينبغي ان يكون في وجوب تأخير الفاعل في هذه الصورة خلاف الاخفش وابن جني اما على ما ذكره الشارح فلجواز الاضمار قبل الذكر عندهما واما على ما نقلناه من مذهبهما فلان رتبة المفعول عندهما ان يلى الفعل ويكون في موضع الفاعل فلم يلزم من تأخيره الاضمار قبل الذكر رتبة فتأمل (قوله قدس سره وقد يحذف الفعل الرفع للفاعل) في توصيف الفعل ههنا بكونه رافعا للفاعل فوائد احدها الاشارة الى ان المراد من الفعل العامل ابتناول الحكم حذف شبه الفعل ايضا والثاني الاشارة الى ان تأمل الفعل يرفع لفظا وتقديرا والثالث الاشارة الى ان العامل في الفاعل المرفوع يعمل الرفع وهو مستند (قوله قدس سره اى حذف جازا) اشارة الى ان جوازا مصدر بمعنى اسم الفاعل

ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو المحذوف (قوله قدس سره وانما قدر الفعل دون الخبر) المقصود من هذا الكلام دفع لما قال الشيخ الرضى من انه ينبغي ان يحمل زيد في المثال على انه مبتدأ حذف خبره وهو قائم لانه فاعل حذف فعله بقرينة السؤال بحملة اسمية قلنا سب ان يكون جوابه ايضا اسمية ليطابق الجواب السؤال وايضا السائل يسأل عن يقوم به القيام ويحمل عليه فلا بد من تعيينه في الجواب فذكر زيد لتعيينه فيكون مبتدأ والمحذوف خبره اذا عرفت هذا فكون ما ذكره الشارح في دفعه من تقليل المحذوف على تقدير حذف الفعل وتكثيره باعتبار المستتر في قام على تقدير حذف الخبر دافعا لهذا القول محل بحث فان مطابقة الجواب للسؤال امر مهم عندهم فالاولى ان يقال في دفعه ان السائل بقوله من قام يعلم صدور القيام عن فاعل ولم يعلم خصوص الفاعل من هو فاراد ان يسأل عن الفاعل بقوله اقام زيد ام قام بكرام قام عمرو الى غير ذلك من الذين احتمل عنده صدور القيام عنهم لكن اختصر في السؤال فعبّر عنهم بمن الاستفهامية ولما كان الاستفهام يقتضى صدر الكلام قدس سره كلف الاستفهام على قام فقال من قام فصار الجملة اسمية صورة وهى فعالية معنى فالجواب المطابق للسؤال بحسب المعنى ان يقال قام زيد بالجملة الفعلية لا زيد قام فتأمل (قوله قدس سره واما على رواية ابيك زيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه) وعلى البناء للمفعول ايضا وجعل يزيد منادى حذف حرف ندائه وجعل مضارع مفعول مالم يسم فاعله لبيك لا يكون مما نحن فيه نقل هذا التوجيه عن المولى الرومى (قوله قدس سره متعلق بمضارع) فان تعلقه بيكيه المقدر لا يلائم لمزية يزيد (قوله قدس سره والخبط السائل من غير وسيلة) وقيل السائل الذى يمنعه الحياء من السؤال يوما فيسأل في الليل (قوله قدس سره على غير القياس) والقياس مطيحات (قوله قدس سره كلوا فتح جمع ملفحة) الاولى ان يقال جمع ملفح لان المراد منه الفعل والالقاء آيستن كردن والوا فتح الرياح التى تهب في الربيع وتحمل الاشجار بسبها وتزهى (قوله قدس سره وما مصدرية ويجوز حملها على الموصولة) لكن حيث لا بد من القول بحذف العائد في تطيح (قوله قدس سره ماله) يحتمل التعليل (قوله قدس سره لانه كان معطى السائلين) علة لبكاء المختبط في موت يزيد (قوله قدس سره بقرينة داله على تعيينه) فيه ان القرينة لو كانت دالة على تعيين المحذوف في هذه الصورة لم يلزم الاتهام من حذفه ولم يحتاج الى ذكر المفسر بل القرينة في هذه الصورة تدل على اصل الفعل مطلقا



لا على تعيينه فان حرف الشرط في هذا المثال قرينة اصل الفعل لا لخصوص  
استجارك الا ان يقال مراده من القرينة الدالة على تعيين المحذوف هي  
المجموع من حرف الشرط ووجود المفسر فتأمل ( قوله قدس سره  
دون الفاعل وحده ) فان قلت كما يجوز ان يقال نعم يحذف الفعل والفاعل معا  
وان يقال نعم قام زيد بذكرهما يجوز ان يقال نعم قام بذكر الفعل وحذف الفاعل  
فيجوز حذف الفاعل وحده قلت اذا قيل في جواب اقام زيد نعم قام كان الفاعل  
ضميرا مستترا في قام راجعا الى زيد المذكور في السؤال لا محذوفا فلم يلزم حذف  
الفاعل وحده ( قوله قدس سره وذكر نعم في مقامها ) فيه ان كلمة نعم ان كانت  
مذكورة بعد الجملة يكون مذكورة في مقام الجملة بعد حذفها واما اذا كانت  
قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت الجملة او حذفت وههنا  
ليس كذلك الا ان يقال المراد بذكر نعم مقام الجملة الاكتفاء بها عن ذكر الجملة  
( قوله قدس سره اقدم قيام ما يؤدي مؤداه ) فان قلت قد ذكر نعم مقام الجملة  
فيؤدي مؤداه قلت نعم نعم ذكر مقام الجملة لكن لا يؤدي مؤداه بل هي قرينة  
تدل على لفظ الجملة المحذوفة ولفظ الجملة تدل على معناها ثم ان هذا الكلام  
يدل على ان في وجوب الحذف لابد من قيام ما يؤدي مؤداه مقامه وليس كذلك  
فان وجوب حذف خبر المبتدأ في المواضع الاربعة التي سيذكرها لم يقيم ما يؤدي  
مؤداه مقام الخبر المحذوف وجوبا وان التزم في موضعه غيره مثل لو لا زيد  
لكان كذا ( قوله قدس سره ليكون الجواب مطابقا للسؤال ) وايضا يلزم  
تكثر الحذف بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى ( قوله  
قدس سره بل العاملان ) قال بعض المحققين لكن ينبغي ان يخص العامل  
بغير المصدرين في نحو اعجبني ضرب وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع النزاع  
على مذهب البصري والكوفي اذ لا يضم الفاعل في المصدر ثم ان الاولى  
ان يشار الى ان المراد بالفعل العامل في قوله وقد يحذف الفعل ايضا ( قوله  
قدس سره اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا ) فيه ان مجرد جريان التنازع  
في غير الفعل لا يوجب ان يجعل العنوان شاملا له كما انه يجري في الضمير المنفصل  
والم متصل لكن ليس طريق قطع النزاع فيه ماهو رأي البصري والكوفي  
فلذا قال ظاهرا بعدهما ليخرج التنازع في الضمير فلا بد ان يقال اذا تنازع  
يجري في غير الفعل ايضا مع جميع احكامه وجريان رأي البصري والكوفي فيه  
الا ان يقال المراد من لام التنازع لام العهد اي التنازع المذكور باحكامه

يجري في غير الفعل ايضا فتأمل ( قوله قدس سره مع ان التنازع قد يقع  
في اكثر من فعلين ) يعني ان التنازع الذي يجري فيه الاحكام المذكورة  
من مذهب البصري والكوفي يجري في اكثر من الفعلين مثل قوله صلى الله  
عليه وسلم كما علمت وسلمت وباركت ورحمت ورحمت على ابراهيم فان قلت  
في صورة تنازع ثلثة افعال مثلا كيف يقطع النزاع بمذهب البصري والكوفي  
قلت على مذهب البصري يعمل الفعل الاخير ويضم الفاعل في الاولين  
وعلى مذهب الكوفي يعمل الفعل الاول ويضم الفاعل في الاخيرين فيكون  
المراد من الثاني على مذهب البصري ماهو المذكور آخرا ومن الاول ما قبله  
ويكون المراد من الاول على مذهب الكوفي ماهو المذكور اولاً ومن الثاني  
ماهو غير الاول فعلى هذا يلزم ان لا يذهب احد الى اعمال الفعل المتوسط  
بين الاول والاخر ( قوله قدس سره اقتصارا على اقل مراتب التنازع )  
او اكتفاء بما هو اكثر وقوعا اعتمادا على ظهور المقايضة فيما هو الاقل ولا شك  
ان اكثر موارد التنازع هو التنازع في الفعلين العاملين ( قوله قدس سره  
اذا المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول ) هذا رد لقول  
بعض الشارحين من ان التنازع متصور في صورة التقديم عليهما اذا كان التنازع  
في المفعولية وفي صورة المتوسط بينهما ايضا اذا كان التنازع في المفعولية  
اذا الاول يقتضي الفاعل والثاني المفعول ( قوله قدس سره اذ هو يستحقه  
قبل الثاني ) فان قلت في صورة التأخير عنهما ايضا استحقاق الاول قبل الثاني  
فيلزم عدم التنازع في هذه الصورة ايضا قلت في صورة التقديم والتوسط استحقاق  
الاول لنفس هذا المفعول قبل وجود الثاني فيرجح هذا الاستحقاق لقوة الاول  
واما في صورة تأخير المفعول عنهما فليس استحقاق الاول لنفس هذا المفعول  
قبل وجود الثاني بل يستحقا قهما يتعلق بنفس هذا المفعول وان كان  
اصل الاستحقاق مقدما في الاول ( قوله قدس سره ويصح ان يكون هو مع وقوعه  
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البديل ) سواء كان عند التبدل  
صيغة سالمة في كلا الاعمالين او غيرا كما في نحو حسبي وحسبتهما الزيدان منطلقا  
فان صيغة منطلقا عند اعمال الفعل الاول مفرد وعند اعمال الفعل الثاني  
مثنى كما سيحكي ( قوله قدس سره لانه لا يمكن اضماره مع الا ) اعلم ان هذا الدليل  
انما يفيد ماهو اخص من المدعى فانه المدعى عدم امكان قطع النزاع على ما  
هو رأي البصري والكوفي في مطلق النزاع في الضمير المنفصل والدليل يفيد



عدم امكانه اذا كان الضمير بعد الا فالضمير المنفصل الذي لم يقع بعد الالم يعلم حاله بل يمكن التزاع وقطعه فيه على رأي الفريقين في زيد وعمرو ضاربه ويكرمه هو ومثله اقام او قاعد انت (قوله قدس سره لانه حرف لا يصح اضماره) ولان انا ضمير المتكلم وهو لم يستتر في الماضي وايراده بارزا ليس مذهبيين الفريقين (قوله قدس سره ولا بدونه افساد المعنى) يفهم منه ان الاضممار بدون الا يمكن لكن يفسد المعنى لا فائدة نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له مع انه غير ممكن لانه لم يستتر ضمير المتكلم في الفعل الماضي واضماره بالا برز ليس مذهب الفريقين (قال المص رحمه الله فقد يكون في الفاعلية) تفصيل وبيان للتزاع المجهول المذكور في الشرطية وجزاء الشرط قوله فيختار البصريون اعمال الثاني اذا كان بالفاء واما اذا كان بالواو فقوله فقد يكون في الفاعلية جزء الشرط ثم اعلم ان التزاع في مفعول مالم يسم فاعله داخل في التزاع في الفاعلية اما باختيار مذهب من جعل مفعول مالم يسم فاعله داخل في الفاعل او بتعميم الفاعل من ان يكون حقيقيا او حكما ولا يجوز ادخاله في المفعولية فان اطلاق المفعول على مفعول مالم يسم فاعله غير شايع لاثبات تعميم من الحقيقي والحكمي ولا بغيره وايضا على تقدير ان يكون المفعول شاملا لمفعول مالم يسم فاعله لا بد من اظهاره عند اعمال الثاني واقتضاء الاول مفعول مالم يسم فاعله عند البصري مع انه يضر في الاول ولا يظهر (قوله قدس سره فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية) وان اقتضى احدهما فاعلا حقيقيا والآخر مفعول مالم يسم فاعله الذي هو فاعل حكمي (قوله قدس سره وقد يكون تنازعهما في المفعولية) الظاهر ان تعميم المفعولية ايضا من الحقيقي والحكمي ليتناول التزاع في الحال في قولك جاء زيد وضربت عمرا راكبا (قوله قدس سره وذلك يكون على وجهين) وله وجه آخر ايضا غير ما ذكر من الوجهين وهو ان يقتضى احد الفعلين الفاعل والمفعول والآخر المفعول فقط نحو ضربت وحسبت زيدا منطلقا ان كان التزاع في زيدا منطلقا بأن يكون فاعلا ومفعولا للاول او يكون مفعولا للثاني (قوله قدس سره وليس هذا قسمنا للثامن التزاع) بل اجتماع القسمين الاولين فان وحدة المقسم معتبرة في جميع التقسيمات لئلا يخل في الحصر اجتماع القسمين (قوله قدس سره وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتزاع) فيه بحث فان قولنا ضربت وحسبت زيدا منطلقا الفعلان مختلفان في الاقتضاء فان الاول يقتضى الفاعل والمفعول والثاني

يقتضى المفعولين مع ان المتزاع فيه شيان والجواب ان التزاع في هذه الصورة وان كان في الشئين لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شي واحد هو فاعلية زيد ومفعوليته وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولية في منطلقا (قوله قدس سره لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول) الخ يعني اكنفى بمثال القسمين الاولين حيث يستنبط منهما مثال القسم الثالث (قوله قدس سره وذلك يتصور على وجوه كثيرة) فأجل ليذهب الذهن كل مذهب ولئلا يلزم الترجيح باعتبار بعض الصور وهذه ستة عشر وجها صرح الشارح باربعة في الامثلة الاربعة واثار الى اربع اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا وفي هذه الثمانية الفعل الاول يقتضى الفاعل والثاني المفعول وثمانية اخرى بأن يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثاني للفاعل (قوله قدس سره فيختار النحاة البصريون) ليس المراد من البصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل او كان بعضهم من البصرة ووافقتهم آخر وقال ما قالوا سمي كلهم ببصريين فلا يرد ان الكسائي كوفي فكيف عدّه من البصريين (قوله قدس سره لقربه) ولعدم لزوم الفصل بالاجنبي بين العامل ومعموله (قوله قدس سره مع تجوز اعمال الاول) اشار الى ان المراد بالاختيار في قوله يختار هو الاختيار بطريق الترجيح لا القطع والجزم (قوله قدس سره لسبقه والاحتراز عن الاضممار قبل الذكر) لما كان مجرد السابق في الاقتضاء وجهها ضعيفا لا يوجب ترجيح اعمال الاول ضم اليه الاحتراز عن الاضممار قبل الذكر ليتقوى وجهه (قوله قدس سره وبدأه) لا يخفى ان الابتداء بقوله فان اعلمت الثاني بسبب تقديم اختيار البصريين بقوله فيختار البصريون اعمال الثاني فيكون الكلام نشرًا على ترتيب الفاء واما الابتداء بقوله فيختار البصريون اعمال الثاني فلائنه المذهب المختار الاكثر استعمالا فالاولى ذكر قوله وبدأه عند شرح قوله فيختار البصريون اعمال الثاني وجعل وجهه علة للابتداء بقوله فيختار البصريون اعمال الثاني (قوله قدس سره وللزوم التكرار بالذكر) يعني في معمول الفعل الاول عند اعمال الثاني ثلث احتمالات الاضممار والحذف والذكر فاخاروا الاضممار وان لزم الاضممار قبل الذكر فانه جائز في العمدة ولم يختاروا الحذف لانه يلزم حذف الفاعل من غير ساد مسده وهو غير جائز ولم يختاروا ذكر الفاعل لانه يوجب تكرار اللفظ نحو ضربتني زيد واكرمني زيد وهو غير مستحسن (قوله قدس سره على وفق الظاهر) قال بعض المحققين



هذا فيما لم يستوفيه المذكر والمؤنث نحو اخرج ام قتيل هند فانه لا يضر على وفق الظاهر بل يضر مفرد مذكر لا غير وفيه انه يجوز ان يكون المضمر في جريح مؤنثا الا انه لم يورد في الصفة علامة التأنيث اذا كان فعلا بمعنى المفعول وذلك لا يوجب ان لا يكون الضمير موافقا للظاهر فتأمل ( قال المص رحمه الله دون الحذف ) صرح به ليرتبط به قوله خلافا للكسائي ولهذا لم يذكر ودون الاضمار لانه لم يذهب اليه احد ( قوله قدس سره اى اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء الاول الفاعل ) الاولى ان يضم الى هذا الكلام قولنا واضمار الفاعل في الفعل الاول عند الجمهور وحذف الفاعل عن الاول عند الكسائي ثم يقول خلافا للفراء فان الخلاف يتعلق بجمعها ولا يرتبط دليله اى قوله لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل الا بلاحظة ما ذكرنا فان بمجرد اعمال الثانى لا يلزم الاضمار قبل الذكر في الاول او حذف الفاعل فيه فلا بد من تقييد اعمال الثانى بهذين القيدين ( قوله قدس سره قيل روى عنه تشريك الرافعين ) اعترض عليه بأن تشريك الرافعين يوجب توارد العلتين المستقتين على معلول واحد بالشخص هو رفع ذلك الاسم انظاهر والجواب انه يجوز ان العلة المستقلة لرفع الاسم الظاهر عند اجتماع الفعلين هو مجموعهما لا كل واحد منهما وان كان كل واحد منهما عند انفراده و عدم الجزئين ايضا علة واحدة لعدم الكل عند اجتماع العدمين كما حقق في موضعه ( قوله قدس سره او اضماره بعد الظاهر ) روى عنه ايضا عند اقتضاءهما الفاعل اعمال الثانى واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم الظاهر ( قوله قدس سره كما في صورة تأخير الناصب ) يعنى اذا اقتضى الفعل الثانى المفعول والاول الفاعل روى عنه اعمال الثانى واضمار الفاعل للفعل الاول بعد الاسم الظاهر ومثل صورتي اعمال الثانى واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم بالثالين المذكورين بقوله تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ( قوله قدس سره ورؤية المتن غير مشهورة ) فيه بحث وهو ان المتن لم يورد مذهب الفراء اصلا بل قال وجاز خلافا للفراء فيجوز ان يكون مراده بقوله خلافا للفراء هو خلافه لمذهب الجمهور والكسائي بتشريك الرافعين او باعمال الثانى واضمار الفاعل للفعل الاول بعد الاسم الظاهر فن ان تقول ان رواية المتن غير مشهورة عنه مع عدم تصريح الرواية في المتن واحتمال ارادة المشهورة عنه ويمكن ان يجاب عنه بأنه يجوز ان يكون قوله ورؤية المتن غير مشهورة قول

صاحب القيل ومراده ان الرواية التي حل الشارح قول المتن اى خلافا للفراء عليها وهى ما ذكر اولاً في شرح قوله خلافا للفراء غير مشهورة عنه فلا اشكال ( قوله قدس سره تحريزا عن التكرار ) اى تكرار الاسم المتنازع فيه وان كان فاعلا في احدى المرتين ومفعولا في الاخرى ( قوله قدس سره او عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة ) اعترض عليه بان الاضمار قبل الذكر في الفضلة جائز وواقع في مثل ربه رجلا وفي قوله تعالى فقضيهن سبع سموات فالاولى ان يقال وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير فانه غير جائز وفي المثالين المذكورين ذكر رجلا وسبع سموات بمحض تفسير الضمير بخلاف ما نحن فيه فان ذكر المرجع ليس بمحض التفسير بل ذكره ليكون معمولاً للفعل الثانى عند اعماله وقد يقال الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة انما يلزم اذا اضمر المفعول قبل الاسم الظاهر واما اذا اضمر بعد الاسم الظاهر فيلزم الفصل الكثير بين العامل والمعمول ( قال المص رحمه الله ان استغنى عنه ) اى عن ذكر المفعول واظهاره لا عن نفس المفعول فلا يرد ان الاستغناء عن المفعول في الفعل المتعدي غير متصور ( قوله قدس سره لانه لا يجوز حذف احدهم فولى باب حسبت ) نقض ذلك بمثل قوله تعالى ولا يحسبن الذين يخفون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرأ لا يحسبن على صيغة الغيبة تقديره لا يحسبن بخلافهم هو خيرا لهم فاحدهم فولى يحسبن وهو بخلافهم محذوف والاخر مذكور وهو خيرا لهم والجواب انه يجوز ان يكون المفعول الاول يحسبن في هذه القراءة ضمير هو الراجع الى البخل اى يحسبن البخل خيرا لهم لكن وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب كانت في قولك انك انت العالم الحكيم ( قوله قدس سره ثلا يلزم الاضمار قبل الذكر ) فيه انه انما يلزم الاضمار قبل الذكر لو اضمر قبل الاسم الظاهر واما اذا اضمر بعده فلا فالاولى ان يقال يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة والفصل البعيد بين العامل والمعمول كما ذكرنا سابقا فتأمل ( قوله قدس سره بل لفظا فقط ) لو اضمر متصلا بالفعل الثانى كما هو الاصل اللايق ( قوله قدس سره على المذهب المختار ) الاولى ان يقال على الاستعمال المختار فانه لا مذهب ولا اختلاف بينهم بعد اعمال الاول في الفعل الثانى اعلم انه اذا اقتضى الفعل الثانى المفعول عند اعمال الفعل الاول فله اربع احتمالات الاول جواز الاضمار والحذف والاظهار والثانى تعيين الاضمار والثالث تعيين الحذف والرابع تعيين الاظهار



فان جاز اضماع المفعول في الفعل الثاني مع جواز الحذف والاظهار فيئتخذ المختار  
اضمار المفعول في الثاني بحسب الاستعمال جاز حذفه ايضا بحسب الاستعمال  
بالطريق المرجوح فاشار الى هذا بقوله والمفعول على المختار وان لم يظهر  
المفعول في الاستعمال ولم يجوز الحذف مع جواز الاضماع تعين الاضماع وان لم يجوز  
الحذف والاضمار تعين الاظهار واشار الى هذا الاحتمال الاخير بقوله  
الا ان يمنع مانع فتظهر وترك الاحتمال الثاني والثالث لظهورهما ( قوله  
قدس سره حيث عمل حسيني فجعل الزيدان فاعلا له ) قيل ظاهر كلامه  
يوهم ان الزيدان ايضا متنازع فيه وجعل فاعل حسيني بعد اعمال الفعل  
الاول وليس كذلك بل النزاع في منطلقا فقط والزيدان فاعل حسيني سواء  
اعمل الاول او الثاني ويمكن ان يجاب عنه بان ما ذكره مثال صورة قطع النزاع  
فيجوز ان يكون صورة النزاع هكذا حسيني وحسب الزيدان منطلقا فيجوز  
ان يكون النزاع في الزيدان ايضا بان اقتضى الفعل الاول ان يكون الزيدان  
فاعلا له والفعل الثاني ان يكون مفعولا له ( قوله قدس سره والا فالظاهر  
انه لا تنازع بين الفعلين ) فيه ان اعراب التثنية في الاسم الظاهر كأعراب الرفع  
والنصب والتذكير والتأنيث فكما يجوز ان يتبدل الاعراب والتذكير والتأنيث  
عند الاعمالين يجوز ان يتبدل اعراب المثني ايضا فيهما ( قوله قدس سره  
ولما استدل الكوفيون ) يعني لما كان قول امرئ القيس من جملة استدلال  
الكوفيين اجاب المص عن هذا الاستدلال بان استدلالهم منحصر فيه حتى يرد  
انهم استدلو اسبق طلب الفعل الاول وعدم لزوم المحذور عند اعماله ايضا  
فان قلت لم لا يجوز الحمل على اعمال الاول في قول امرئ القيس والازم  
حمل كلامه على الاستعمال الغير المختار من حذف المفعول في الثاني قلت  
بل هذا في الاستدلال اقوى بأنه عمل الاول مع لزوم اختيار الاستعمال  
المرجوح فاعمال الاول اول اذ بعض المحذورات لا يمنع عنه ( قوله قدس سره  
اذ لا قائل بتساوي الاعمالين ) فيه انه يجوز ان يكون امرؤ القيس يسوي  
الاعمالين لكنه اختار الاول لاستلزامه ما هو الواجب ( قوله قدس سره  
لان لو يعمل مدخوله المثلث شرطيا كان اوجزا ) الخ هذا الاستدلال  
على فساد معنى قول امرئ القيس انما يتم لو كان السعي والطلب متساويين  
وكان قوله ولم اطلب معطوفا على كفاي واما اذا كان السعي اخص من الطلب  
اذا اظهر انه الطلب مع مباشرة الاسباب فلا يلزم فساد المعنى فانه يجوز

عدم السعي مع الطلب بحسب الباطن وايضا اذا لم يكن الواو في قوله ولم اطلب  
للعطف بل للحال او كان لم اطلب معطوفا على مجموع الشرط والجزاء لم يلزم  
ان يكون مثبتا فلا يلزم الفساد في المعنى ( قوله قدس سره اي مفعول فعل  
اوشبه فعل ) الاخصر ان يقول مفعول عامل الا انه فصله بأنه فعل اوشبه فعل  
( قوله قدس سره وانما لم يفصله عن الفاعل ) اعلم ان الفصل هو ترك العطف  
وكان المص في هذا الكتاب فصل العنوانات وهو واقع ههنا ايضا واما ارادته  
او منها في اول عنوانات المرفوعات والمنصوبات فليس عادة له حتى يحتاج في تركه  
الى نكتة بل يحتاج في ايراده على خلاف الاسلوب في قوله ومنها المبتدأ والخبر  
الى نكتة ( قوله قدس سره لشدة اتصاله بالفعل ) اي لكمال مناسبتة حتى  
ادخله بعضهم في تعريف الفاعل بترك قوله على جهة قيامه به وبعضهم عمموا  
الفاعل من الحقيقي والحكمي لادخاله في بعض الاحكام كما مر في بحث التنازع  
( قال المص رحمه الله كل مفعول ) اراد لفظ كل وكل ما يدل على ارادة الافراد  
في التعريفات غير ملائم لان التعريف يكون للحقيقة والمأهية الا ان الادباء  
والاصوليين لم يتحاشوا من ذلك فاعتبروا الافراد تارة في المعرف وتارة  
في المعرف واعتبارها في المعرف للاشارة الى ان التعريف جامع شامل لجميع  
افراد المعرف واعتبارها في المعرف اشارة الى انه مانع من دخول الغير  
فيه بل كل ما صدق عليه التعريف فهو فرد المعرف وايضا عند عدم  
ايراد كل ههنا يتبادر الى الفهم المفعول به اذ هو الفرد الكامل فاشار  
الى ان المراد كل ما يطلق عليه المفعول حتى ماسد مسد من المجرور والظرف  
( قال المص رحمه الله حذف فاعله ) قيل هذا التعريف يصدق على الربيع  
في قولهم انبت الربيع البقل فان الفاعل الحقيقي للانبات والربيع والبقل هو الله  
تعلي فحذف الفاعل الحقيقي واقيم المفعول الذي هو الربيع مقامه واجيب  
بان المراد بالفاعل هو الفاعل النحوي وبالمفعول ما يفعل مفعولة عند اقامته  
مقام الفاعل ( قال المص رحمه الله واقيم هو مقامه ) اكد الضمير المتصل في تحت  
اقيم بالنفصل لئلا يتوهم خلوا المعطوف من الضمير الذي في المعطوف عليه اعني  
قوله حذف فاعله ( قوله قدس سره اي مقام الفاعل في استناد الفعل اوشبهه  
اليه ) لا يخفى ان مقام الفعل هو مقام استناد الفعل المعانوم اليه ولم يقيم المفعول  
في هذا المقام بل استند الفعل المجهول اليه وليس هذا مقام الفاعل الا ان يقال  
ان مقام المستند اليه للحدث المذكور مقام الفاعل ولم يتغير المقام بالتغير من فعل



بصيغة العلوم الى فعل بصيغة المجهول فتأمل ( قوله قدس سره اذا كان عامله فعلا )  
 بقرينة قوله ان تغير صيغة فعل ترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقايضة فشرطه  
 اذا كان شبه الفعل ان تغير صيغته الى اسم المفعول وكون مقامه مقام الاسناد  
 الى الفاعل بالمعنى الذى ذكرنا فتأمل ( قال المص رحمه الله ولا يقع المفعول الثانى  
 من باب علمت ) المراد بباب علمت الفعل او شبهه المتعدي الى مفعولين كان الاول  
 منهما مستندا اليه والثانى مستندا كما يدل على ذلك تعليقه فلا يخصص في افعال القلوب  
 بل يتناول مثل قولنا جعلت زيدا قاضلا واعتقدت عمرا شاعرا وغير ذلك  
 ( قوله قدس سره ولا يكون استناده الا تاما ) فيه ان هذا في الفعل مسلم  
 واما شبه الفعل فاستناده غير تام فلا يفيد الدليل عدم وقوع المفعول الثانى لشبه  
 الفعل من باب علمت موقع الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه قائما مع ان المدعى عام  
 كما اشرنا اليه فالاولى ان يقال بالاستناد ليشمل ما هو مستند بالاستناد التام والاستناد  
 الغير التام فيتناول الدليل عدم وقوع المفعول الثانى لشبه الفعل من باب علمت  
 ايضا لكن يرد الفرق في جواز وقوع ما هو مستند بالاستناد الغير التام مستندا  
 اليه وعدم جواز ما هو مستند اليه بالاستناد التام وايضا يرد الفرق في جواز  
 وقوع ما هو مستند اليه بالاستناد التام شئ مستندا اليه لاخر كما في صورة وقوع  
 المفعول الاول من باب علمت موقع الفاعل وفي عدم جواز وقوع تلك الصورة التي  
 نحن فيه الا ان يدعى ان هذا الحكم استقراني ( قوله قدس سره بخلاف العجني  
 ضرب زيد ) دفع دخل مقدر وهو ان كون الشئ مستندا ومستندا اليه جائز واقع  
 في مثل العجني ضرب زيد قد دفعه بأن مرادنا عدم جواز كون الشئ مستندا ومستندا  
 اليه مع كون كل من الاسنادين تاما وليس مثل العجني ضرب زيد كذلك ولقائل  
 ان يقول يمكن تقرير الدخول المقدر على وجه يتدفع بما ذكره بأن يقال لام عدم  
 جواز وقوع الشئ مستندا ومستندا اليه بالاستنادين التامين لم لا يجوز ان يكون  
 واقعا كوقوعه مستندا ومستندا اليه مع كون احدهما الاسنادين غير تام مثل العجني  
 ضرب زيد والافا الفرق بينهما ( قوله قدس سره فانت التصب والاشعار )  
 اي فانت التصب بسبب جعله مستندا وسر قوعا وفات الاشعار بسبب التصب  
 المشعر للعلية فعلى هذا لا يرد ما قيل ان ذكر التصب مستندرك ( قوله  
 قدس سره بخلاف ما اذا كان مع اللام ) فان المشعر بعليته وكونه  
 مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير ولا بد ان يفهم معنى المفعولية في كل مفعول  
 اقيم مقام الفاعل ( قال المص رحمه الله والمفعول معه كذلك ) فان قلت لفظ  
 كذلك مستندرك فان قوله والمفعول معه عطف على المفعول الثانى من باب علمت

والمفعول الثالث من باب علمت وهما فعلا لا يقع فبكون المعنى لا يقع هذه الاربع  
 موقع الفاعل فلا حاجة الى كذلك حينئذ قلت عطف والمفعول له والمفعول معه  
 كذلك على قوله ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت من عطف الجملة على الجملة  
 لكن لم يراع المناسبة بينهما في الاعمية والفعلية وليس من عطف المفرد على المفرد  
 كما زعمت والا فلتناسب امادة التني فيه ايضا كما اعاد في قوله ولا الثالث من باب  
 علمت كما هو الشايع في عطف المفرد على المفرد المتني وشاع ذلك في تجديد  
 الاسلوب والتفنن في الاداء ( قوله قدس سره تعين اي المفعول به له اي لوقوعه  
 موقع الفاعل ) فان قلت اذا كان المفعول به للفعل متعدد فكيف يفعل قلت  
 الظاهر حينئذ ان يكون الاول منهما كالمفعول الاول من باب اعطيت والثانى  
 كالثانى واما اذا كانا متساويين في المناسبة بالفاعل والمفعول وان لم يوجد  
 فعل كذلك فالظاهر انها متساويان في الاقامة مقام الفاعل ثم عند تعدد  
 المفعول به اذا كان الاول مفعولا به بالواسطة والثانى مفعولا به بغير الواسطة  
 يلزم ان يكون بين هذه المساعدة وبين قوله والاول من باب اعطيت اولى  
 من الثانى تدافع نحو قولك اتى اليه شيئا لان هذه المسئلة تقتضى اولوية  
 اقامة الاول فتأمل ثم اعلم ان في تعيين المفعول به اختلافا في ان هذا التعيين  
 تعيين وجوب او تعيين اولوية فقال البصريون بالاول والكوفيون بالثانى  
 وحل التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله اقامة الثانى لانه مفعول به  
 بغير واسطة وما ذكر في اعطيت يقتضى اولويته ان لم يكن الجميع سواء  
 ( قوله قدس سره وقائدة وصف الضرب بالشدة ) وكذا قائدة ايراد الزمان  
 معناه فانه اذا كان قيل ضرب زمانا ومكانا وكذا المفعول به ايضا اذا كان  
 عاما لم يعد استنادا لفعل اليه فان ما من فعل متعددا لا وقد وقع على شئ ما في زمان  
 ومكان ( قال المص رحمه الله فالجميع سواء ) لا يخفى ان تعيين المفعول به ان كان  
 تعيين وجوب كما هو رأى البصريين فتسوية الجميع في الاقامة مقام الفاعل  
 عند عدمه يجوز ان يكون في الاصل الجواز وان كان بعضها اولى من بعض  
 واما اذا كان التعيين بمعنى الاولوية فالتسوية عند عدم المفعول به محمول  
 على حقيقته فتأمل ( قال المص رحمه الله والاول من باب اعطيت ) وكذا  
 المفعول الاول من باب علمت اولى من الثانى لان الاول عالم والثانى معلوم  
 ( قوله قدس سره لانه عاط ) فيه ان هذا الدليل يفيد ما هو اخص من المدعى  
 لان اقامة المفعول الاول اولى في كل فعل متعدد الى مفعولين ثابتهما غير الاول



وكون المفعول طائفاً مخصوص بفعل اعطيت وفي كون المفعول الاول من باب اعطيت فيه معنى الفاعلية متمتع فتأمل ( قال المص رحمه الله ومنها المبتدأ والخبر ) فان قلت اسلوب المص ايراد من في اول البحث من المرفوعات والمنصوبات على القسم الاول منها ثم تركها في باقي الاقسام فاجبه ايراده ههنا قلت لما عرف المرفوع بما اشتمل على علم الفاعلية توهم ان الفاعلية في الفاعل فقط فيكون علم الفاعلية مخصوصاً بالفاعل فلم يكن سائر الاقسام من المرفوعات فاشار الى ان الفاعلية اعم وسائر الاقسام ايضا داخل فيما اشتمل على علم الفاعلية فتأمل ( قوله قدس سره او من جملة المرفوع ) ويجوز ان يكون معناه ومن جملة الفاعل وفادته التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ( قوله قدس سره على ما هو الاصل فيهما ) وهو كون المبتدأ مسنداً اليه وكون الخبر مسنداً الى المبتدأ وذلك في القسم الاول من المبتدأ والقسم الثاني مما عرف به للضرورة حيث لم يوجد وجه الرفع فيه الا القول بالابتداء ( قوله قدس سره واشتركا في العامل المعنوي ) وهو الابتداء وهذا الاشتراك اما في شخصه اذا كان الابتداء فيهما شيئاً واحداً او في نوعه اذا كان في كل من المبتدأ والخبر ابتدائية اخرى ومن نكات الجمع بينهما ان اثبات الحال لاحدهما يستلزم اثبات الحال للآخر في بعض الاحكام كوجوب تقديم المبتدأ على الخبر ووجوب تقديم الخبر على المبتدأ فان كلا منهما يستلزم وجوب تأخير الآخر وايضا من نكاته انه يمكن جعل حال البعض من الاحكام حال لكل واحد منهما كوجوب العائد في الخبر الجملة فتأمل ( قوله قدس سره هو الاسم لفظاً ) اي بلا تأويل نحو زيد في زيد قائم او تقديراً اي تأويلاً فان قوله ان تصوموا في تأويل صيامكم والمضاف اليه خارج وكذلك تسمع بالمعدي خير من ان تراه في تقدير سماعك بالمعدي خير وكذلك قولك زيد قائم قضية في تقدير هذا اللفظ وقولك الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه فكان داخل في الاسم التقديري ( قوله قدس سره اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي ) اشار بهذا الكلام الى ان حقيقة الخبر يد غير مراد ههنا بأن وجد فيه العامل اللفظي ثم جرد عنه فانه غير لازم لكن لما كان اللاحق في المعربات وجود العامل اللفظي عبر عن عدم وجوده بالخبر يد فدخل فيه الاسماء المعدودة لكن تخرج بقوله مسنداً اليه فلو اشار الشارح الى خروجها لكان اولي ( قوله قدس سره اصلاً ) اشارة الى ان المراد عدم وجود العوامل اللفظية فيه بطريق السلب الكلي

لارفع الايجاب الكلي كما يتوهم من ظهر الجمع اي العوامل ( قوله قدس سره وكأني اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى ) فيه ان هذا المعنى غير متبادر من العبارة ولا بد من حل عبارة التعريف على المتبادر فافهم ( قال المص رحمه الله مستنداً اليه ) حال من الضمير في الجرد الرجوع الى الاسم ( قوله قدس سره وثاني قسمي المبتدأ ) الظاهر ان فرضه تعريف مطلق المبتدأ وليس مقصوده اخراج القسم الثاني منه بهذا القيد لكن لما اعتبر هذا القيد لخراج الخبر خرج القسم الثاني ايضا فوضحه بقوله او الصفة الواقعة فيكون التعريف تعريف مطابق المبتدأ واعتبر فيه قيد ين على سبيل البدلية تأمل ثم الظاهر من قوله قسمي المبتدأ ان يكون للمبتدأ مفهوم كلي شامل للقسمين اشتركا فيه اشتراكاً معنوياً وليس كذلك بل هو مشترك لفظي بين هذين الامرين ( قوله قدس سره بعد حرف النفي كايلاً ) وكذلك ان النافية في مثل قولك ان ضارب الازيد ( قوله قدس سره ونحوه كهل وما ومن ) نحو هل ضارب زيد وماضارب زيد ومن ضارب زيد على ان يكون ما ومن الاستفهاميين مفعولين لضارب فلو قال المص او الاستفهام بترك الالف عطفاً على حرف النفي ليشمل هذه الصورة بلان تكلف لكان اولي بل لو ترك الحرف في قوله وبعد حرف النفي ايضا لكان افيد واشمل لانه يتناول حينئذ ما وقع بعد كلمة غير في قول الشاعر \* غير مأسوف على زمن \* قدمضي بالهم والحزن \* اذ الظاهر ان مأسوف من القسم الثاني للمبتدأ وانتقل اعرابه الى غير بسبب كونه مضافاً اليه له ( قوله قدس سره وعن سيبويه جواز الابتداء بهما من غير استفهام ونفي مع قبح والاختفاء يرى ذلك حسناً ) وكأن المص لم يرض بهذا المذكور واورد ضمير الفصل في قوله فالمبتدأ هو الاسم الجرد ليفيد حصر المبتدأ في القسمين المذكورين ويخرج ما سواه حتى يخرج اسماء الافعال ايضا على زعم من زعمها مبتدأ ( قوله قدس سره فخير نحن عند الناس منكم \* فخير مبتدأ ونحن فاعله ) فيه ان المفهوم من بحث اسم التفضيل انحصار كون فاعل اسم التفضيل اسماً ظاهراً في مسألة الكل والناسب بهذا ان يجعل نحن مبتدأ ومنكم مفسراً بمحذوف هو معمول خير تقديره فخير منكم نحن عند الناس منكم فاصح ما ذكره لتعين في مثل اخير زيد عند الناس منكم كون زيد فاعلاً فتنقض قاعدة فان طابقت مفرداً جازاً الامر ان ( قوله قدس سره رافعة لظاهر او ما يجري مجراه ) فان قلت لم يحمل اللفظ على معناه اللغوي اي غير المستتر حتى يتناول الضمير البارز ايضا



ولا يحتاج الى هذا التعريف لادخال نحو اراغب انت قلت الاسلوب حمل اللفظ على معناه الاصطلاحي مهما امكن ولا يحسن ارادة معناه اللغوي مع امكان الحمل على الاصطلاحي ثم اعلم انه لم يصح تعريف مع هذا التعريف والحمل على المعنى اللغوي ايضا فان حقه منتهى بأنه لم يصدق على ضارب في صورة التنازع واما العمل الثاني في قولك اضارب ومكرم زيد فارضارب مرفوع على انه مبتدأ مع انه مسند الى الضمير المستتر الراجع الى زيد على مذهب البصريين ومنعه منتهى بقولنا اقام ابوه زيد فان زيد مبتدأ واقام ابوه خبره ويصدق تعريف القسم الثاني للمبتدأ على اقام ابوه فلم يكن مانعا واجيب عن هذا بان المراد من الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام رافعة لظاهر ان يكون صفة معتمدة على حرف النفي والاستفهام وفي المثال المذكور اعتمد على المبتدأ (قوله قدس سره فارطابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام) نبه بهذا على ان ضمير طابقت لم يرجع الى الصفة لمدونة بجميع اوصافها فانه لم يعتبر ههنا كونها رافعة لظاهر فانها لو كانت رافعة لظاهر لم يصح جعلها خبرا (قوله قدس سره جاز الامر ان كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلمها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه) تضمنها معنى مقتضيا لصدر الكلام وهو النفي والاستفهام ونقض هذه القاعدة بقوله تعالى \* اراغب انت عن آلهي \* فان الصفة فيه طابقت مفردا مع انه لم يجز الامر ان بل الصفة متعينة بانها مبتدأ وانت فاعلمها ولا يجوز جعل انت مبتدأ والصفة خبره والابالزم الفاصلة بين الصفة وبين معمولها الذي هو عن آلهي باجنبي وذاليجوز وبقولك ما قام رجل فانه يصح جعل رجلا فاعلا لامبتدأ لكونه نكرة ولم يتخصص بتقديم الحكم وبقولك اطالع الشمس فانه لا يجوز فيه جعل الشمس مبتدأ واطالع خبره فان اطالع حينئذ يكون مسند الى ضمير الشمس فلا بد من تأنيثه فيجب ان يقال اطالعة فان قلت احدا الامر ين وهو كون الاسم الظاهر مبتدأ والصفة خبرا له مقدما عليه مادة وجوب تقديم المبتدأ على الخبر دفعا لالتباسه بالفاعل فتقديم الخبر لا يجوز فلا يجوز هذا الامر قلت الالتباس في صورة كون الخبر فعلا في غاية القوة حتى لا يذهب الوهم الى احتمال آخر بخلاف الالتباس فيما نحن فيه مع ان الضمير في الخبر المقتضى للصدارة يوجب تقديمه فلماذا لم ينظر الى الالتباس ههنا (قوله قدس سره اي هو الاسم المجرد) فان قلت ان اريد الاسم الحقيقي يلزم خروج الاخبار المركبة عن التعريف كزيد المنطلق وزيد قائم ابوه وخروج مثل

قولنا بعض فعل الماضي ضرب وبعض حروف الجر من وان اريد الاسم الاعم من الحقيقي والحكمي يتناول الخبر الجملة ايضا فلا يصح قوله فيما سيأتي ولما كان الخبر المعروف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم قلت المراد من الاسم اعم من الحقيقي والحكمي والجملة بصرفه كونها جملة بدون جعلها حكمية تقع خبرا فلم يتناولها تعريف الخبر فلماذا قال فيما سيأتي ولما كان الخبر المعروف مختصا بالمفرد لكن هذا مخالف لما سبق من ان الكلام لا يتأني الا في اسمين او في فعل واسم فان الكلام الذي خبره جملة يخرج عن القسمين عند عدم تأويل الجملة بالاسم وايضا مخالف لما نقل عن المص بأنه صرح في شرح الفصل بان الخبر الجملة مأول بالاسم وتأويل الجملة بالاسم (قوله قدس سره اي ما يوقع به الاستناد) لا يخفى ان المراد الامر الذي يوقع به الاستناد فلا فرق بحسب المعنى بين المسند به والمسند بدون به الا انه ذكر ليكون محتملا لاحتمال الآخر الذي يذكره (قوله قدس سره المراد المسند به الى المبتدأ) بأن يكون قولنا الى المبتدأ مقدرا في نظم الكلام ويكون المراد من المسند به ما يوقع به الاستناد (قوله قدس سره او يجعل الباء بمعنى الى) ففي عبارة التعريف احتمالات ثلث ونكتة التعبير بالباء عن الى هو الاحتراز عن التباس المسند اليه بالمسند اليه المصطلح المعتبر في المبتدأ (قوله قدس سره وعلى التقديرين) اي على تقدير تقدير الى المبتدأ في نظم الكلام او تقدير ارادة الى المبتدأ من به في قوله المسند به (قوله قدس سره فمعي الابتداء عامل في المبتدأ والخبر) الظاهر ان الابتداء العامل في المبتدأ هو مجردة عن العوامل اللفظية للمسند اليه شيء والابتداء العامل في الخبر هو مجرد الخبر عن العوامل اللفظية للمسند الى شيء ما فالابتداء العامل في المبتدأ مغاير للابتداء العامل في الخبر ويحتمل ان يكون الابتداء العامل هو القدر المشترك بينهما اي التجريد للاستناد مطلقا (قوله قدس سره واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه) سواء جعل هذا في ضمن الوجوب او بالاولوية مثل ما ذكرنا في الفاعل فعلى هذا لا يجوز ان يراد بالمبتدأ ما يطلق عليه المبتدأ شاملا لقسميه فان القسم الثاني من المبتدأ يجب تقديمه على ما هو ساد مسد الخبر اعني الاسم الظاهر ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذا كانت الاصلية بمعنى الاولوية الغير البالغة الى حد الوجوب (قوله قدس سره ان لم يمنع مانع) الاولى ترك هذا القيد اذ عند وجود المانع اذا لم يكن الاصل تقديم المبتدأ لم يكن رتبة المبتدأ لتقديم



فلزم الاضمار قبل الذكر رتبة في تلك الصورة كما ذكرنا في بحث الفاعل فتدبر  
( قوله قدس سره لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها ) قيل هذا الحكم  
اكثرى وقد يكون على العكس كما في قولنا هذا زيد والمنطلق مسمى بزيد وقيل  
كلى اذ الجزئي الحقيقي لا يحمل على شئ في التحقيق فقولنا زيد بمعنى مسمى بزيد  
والمنطلق هو زيد فان قلت قد يجعل بعض الاوصاف مبتدأ وثبت عليه حال  
كقولنا الانسان نوع والناطق فصل فكيف يكون كل مبتدأ ذاتا قلت المراد  
من الذات ما جعل موضوعا لثبوت عليه شئ وان كان هذا الموضوع في نفسه  
من الاوصاف لكن من حيث انه موضوع ذات والخبر حال ثابت عليه فان قلت  
هذا الدليل منقوض بالفاعل اذ هو ذات والفعل حال من احوالها فينبغي  
ان يتقدم على الفعل مع انه يجب تقديم الفعل عليه قلت هذا الحكم مقيد بما اذا  
لم يمنع مانع وفي الفعل مانع من تقديمه وهو كون الفعل عاملا في الفاعل وداعيا  
الى ذكر الفاعل بعد ابراده فتدبر ( قوله قدس سره لتقدمه رتبة ) اي لتقدم  
زيد الذي هو مبتدأ رتبة وكذا جاز في داره قيام زيد وفي داره غلام زيد عند  
رجوع الضمير الى زيد عند بعضهم فان المضاف اذا كان مقدما رتبة كان المضاف اليه  
مقدما رتبة لعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه وعند بعضهم تقدم  
المضاف بالرتبة على شئ لا يستلزم تقدم المضاف اليه عليه فعلى هذا المذهب  
لا يجوز في داره قيام زيد وغلامه عند ارجاع الضمير الى زيد فتأمل ( قال المص  
رحه الله وقد يكون المبتدأ نكرة ) فان قلت المناسب ان يذكر بعد مسألة اصاله  
تقديم المبتدأ على الخبر مسألة وجوب تقديمه على الخبر وهي قوله واذا كان  
المبتدأ مشتقلا على ماله صدر الكلام قلت نعم لكن المص راعى مناسبة الاصاله  
فذكر الامور التي هي الاصل متتابعة فاشار بعد اصاله بتقديم المبتدأ الى اصاله  
تعريفه بقوله وقد يكون المبتدأ نكرة ثم اشار الى اصاله كون الخبر مفردا بقوله  
والخبر قد يكون جملة ( قوله قدس سره ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق ) فيه  
انه قد يكون نكرة على الاطلاق اذا كان مفيدا كما سيحى وايضا لافرق بين المعروف  
بلام العهد الذهني والنكرة في مثل ادخل السوق وادخل سوقا فتجوز  
الابتداء باحدهما دون الآخر تحكما وايضا لافرق بين قولنا نسان خير من فرس  
وقولنا حيوان ناطق خير من فرس فالحكم بكون احدهما مبتدأ دون الآخر تحكما  
والجواب انهم لما وجدوا في اكثر الموارد الفائدة في المعرفة والنكرة المخصصة  
ولم توجد في النكرة حكما بذلك والحكمة راعى في الجنس ( قوله قدس سره

فان التكم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار ) فيه ان التخصيص المعبر  
هو التخصيص عند المخاطب لا عند المتكلم والافالتكلم عالم بالرأى عند الحكم عليه  
والجواب انه يلزم من علم المتكلم بكون احدهما في الدار تخصيص عند المخاطب  
ايضا فان المخاطب يعلم حينئذ ان المبتدأ رجل الذي صح تعلق علم المتكلم  
بكونه في الدار فالذي لم يصح تعلق العلم بكونه في الدار خارج عن الرجل الذي  
حكم عليه ( قوله قدس سره فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل  
مبتدأ وفي الدار خبره ) الظاهر ان ضمير جعل راجع الى كل منهما اي الرجل  
والامرأة مع ان الامرأة في هذا الكلام لم يجعل مبتدأ ولم يجعل في الدار خبره  
بل قوله ام امرأة معطوف على المبتدأ الا ان يراد خلاف الظاهر ويقال  
ان ضمير جعل راجع الى الرجل بقرينة قوله وفي الدار خبره وقوله فكل واحد  
منهما اي من الرجل والا امرأة تخصص بهذه الصفة بيان للواقع ويجوز  
ان يراد الظاهر ويراد جعل كل منهما مبتدأ وفي الدار خبره اعم من المبتدأ والخبر  
حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ في حكم المبتدأ والخبر في حكم خبره ( قوله  
قدس سره فافادت عموم الافراد وشمولها فتعين وتخصصت ) فيه ان التعيين  
والتخصص يرفع الاشتراك ويقلله فبأفاده العموم لم يحصل شئ منهما والجواب  
ان عند عدم افادة العموم يجوز ان يراد منه البعض دون البعض فبأفاده العموم تعين  
الجمع وثبتت تلك الارادة ( قوله قدس سره نحو تمره خبره من جرادة هذا ) قول امير المؤمنين  
عمر رضى الله تعالى عنه في تعيين فدية الجرادة اذا قتله من احرم والمراد ان التمرة  
فديته اي تمره كانت والحكم ليس مفتقرا لتمره دون تمره ( قوله قدس سره اذ يستعمل  
في موضع ما هو ذا ناب الاشر ) اولاه كان في الاصل فاعلا لا هر فقدم لافادة  
التخصص والحصر ( قوله قدس سره لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده  
موصوف لصحة استقراره في الدار ) فان قيل فعلى هذا يلزم ان يصح قائم رجل  
وتخصص النكرة بتقديم الحكم مطلقا فانه اذا قيل قائم علم ان ما يذكر بعده موصوف  
بصحة كونه مستندا اليه بالقيام مع انهم صرحوا بان تقدم الحكم الظرف  
يوجب تخصيص المبتدأ النكرة لا تقدم مطلق الحكم قلنا السر في ذلك  
ان الظرف لما كان فيه اتساع اتما وقع فهو موقعه ويتنضي الارتباط بشئ  
فلما سمعه المخاطب تخيل في ذهنه ان المستند اليه شئ يصح ان يرتبط به هذا الظرف  
واما اذا لم يكن الخبر المتقدم طرفا فليس فيه اتساع فلا يذهب ذهن السامع في وقوعه  
متقدما الى ارتباطه بشئ حتى يتخصص ذلك الشئ بصحة ارتباطه بشئ فلا يوجب



تقدم ما ليس بطرف التخصيص بتقديم الحكم فتأمل (قوله قدس سره سلامي  
اي سلام من قبلي عليك) انما فسر سلامي بهذا التفسير اشارة ان المقصود بالنسبة  
الى المتكلم تخصيصه لا تعريفه فليس المراد من سلامي تعريف السلام  
بل تخصيصه وايضا فائدة هذا التفسير ان يعم هذا الوجه من نظائر قوله  
سلام عليك مثل قولنا ويل لك فانه لا يناسب ان يكون معناه ويل لك  
بل ذكر الويل من قبل المتكلم لك فتأمل (قوله قدس سره هذا هو المشهور  
بين النحاة) الخ يحتمل ان يكون المشار اليه بهذا الحكم بوجوب تخصيصه  
الشكرة الواقعة مبتدأ بوجه ما من الوجوه الستة في ضمن الامثلة ويحتمل  
ان يكون اشارة الى خصوص وجه تخصيص سلام عليك ويؤيد الاول قوله  
لا على ما ذكره من التخصيصات فتأمل (قوله قدس سره لكونه قسما من الاسم)  
فان قلت الاسم المعتبر في تعريف المرفوع من الفاعل والمبتدأ اعم من ان يكون حقيقة  
او حكما كما سبق تحقيقه فلو سلم ان المعتبر في تعريف الخبر ايضا الاسم فهو ايضا  
يكون اعم من الحقيقي والحكمي فيشمل الخبر الجملة ايضا فاما معنى قوله فلم يكن  
الجملة داخلية فيه قلت التحقيق ان الجملة على صرافة كونها جملة بلا تأويلها  
بغير ذلك كون خبر المبتدأ فتعظيم الاسم من الحقيقي والحكمي ايضا لا يشمل  
التعريف الخبر الجملة فيصح ما ذكره الشارح وفيه ان قول المصنف في بحث  
الكلام ولا يتأتى ذلك الا في اسمين يستدعي ان يكون الجملة التي وقع مسندا  
في الكلام اسما حكما فيكون متافيا لما نحن فيه الا ان يخص موضع الحكم  
الذي كور بطريق الخصر في بحث الكلام بالكلام الثاني فتأمل (قوله  
قدس سره ولم يذكر الظرفية) بل ذكره بقوله وما وقع ظرفا فلا كثراته مقدر  
بجملة وذكر مثاله ايضا في تخصيص الشكرة بتقديم الحكم قبل ذلك (قال المصنف  
رحمه الله فلا بد من عائد) جواب شرط محذوف اي اذا كان جملة فلا بد من عائد  
وكذا في الخبر المفرد المشتق او المأول به ايضا ووجه التخصيص بالجملة  
لان العائد في الخبر المفرد غير لازم كما ان لم يكن مشتقا يجوز ان يكون انسان او جسم  
وقال النكسائي لا بد في خبر كان مطلقة من عائد حتى قال معنى كان زيدا جولة هو (قوله  
قدس سره كاللام في نعم الرجل زيد) على تقدير ان يكون الخصوص بالمدح  
وهو زيد مبتدأ وجملة نعم الرجل خبرا عنه مقدما عليه وفيه ان هذه الجملة  
انشائية فلا بد من التأويل بقول في حقه نعم الرجل كما هو المشهور فيكون  
الخبر مقدر او يكون العائد ايضا ضمير في حقه قال بعض المحققين لا يخفى ان نعم

الرجل من قبيل وضع المظهر موضع المضمرا لان المظهر صلح لموضعه موضع  
المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجمله قسيماله (قوله قدس سره او كون الخبر  
تفسيرا للمبتدأ) قال بعض المحققين الاولى او كون الخبر عين المبتدأ ليتناول قولنا الشأن  
زيد قائم ومقولي عمرو قاعد (قوله قدس سره البر الكبر بستين) نقل عنه  
الكردي وزده شتر بار مذهب انتهى كلامه وتفصيله ان الكرائني عشر وسقا  
والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن (قوله قدس سره وقع  
ظرف زمان او مكان او جار او مجرور) لا يخفى ان الظرف هو اسم الزمان والمكان  
واطلاقه على الجار والمجرور الذي ليس بزمان ولا مكان بطريق المجاز فن ارادة  
المجموع يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز الا ان يقال بعموم المجاز بان يراد معنى مجازي  
شامل لجميعها (قوله قدس سره فلا كثر من النحاة وهم البصريون) فيه انه لو كان  
هذا مذهب البصريين فالمناسب ان يقال وما وقع ظرفا فهو مقدر بجملة خلافا  
للکوفيين لان المصنف تابع للبصريين ويذكر مذهب البصريين وينقل الخلاف  
لو وقع من واحد (قوله قدس سره على انه) اشار الى تقدير الجار ليرتبط بالمبتدأ  
اي قوله فلا كثر ويجوز تقدير المضاف لهذا الربط بان يقال فتحكم الا كثراته مقدر  
بجملة (قوله قدس سره مقدر اي مأول) فسر التقدير بالتأويل لان التقدير يوههم ان  
يقدر الجملة في نظم الكلام فيلزم ان تكون الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر الجملة  
هو نفس هذا الظرف واعتبار الفعل من حيث ارتباط الظرف به لا يوجب الحذف  
بنفس هذا الظرف بتأويل هذه الجملة ويجوز ان يراد التعيين كما يقال الفروض  
المقدرة في كتاب الله اي المعينة في كتاب الله (قوله قدس سره بتقدير الفعل فيه)  
وذلك الفعل من افعال العموم غالبا كالكون والثبوت والحصول والوجود ويجوز  
تقدير فعل من افعال الخصوص عند قرينة (قوله قدس سره فانه بصير حيث  
مفردا) فيه انه قد يكون في تقدير اسم الفاعل ايضا جملة كما اذا كان بعد حرف  
النفي او الف الاستفهام كما يقال ما في الدار ابوه او في الدار ابوه فان الصفة بعد  
حرف النفي او الف الاستفهام مع فاعله جملة كما مر في القسم الثاني من المبتدأ  
فحينئذ يجوز ان يكون قوله فلا كثر باعتبار ان الظرف عند تقدير الفعل جملة وعند  
تقدير الصفة ايضا يجوز ان يكون جملة فاحتمال كونه جملة اكثر (قوله قدس  
سره فاذا وجب التقدير فالاصل اولي) فان قلت الظاهر ان مراد الاكثر من  
تقدير الظرف بالجملة وجوب تقديره بها والدليل على الاولوية قلت لما كان تقدير  
الفعل اولي فاخترنا ما هو اولي فقدرنا الفعل فيه ولم بقدرنا غيره وهذا معنى



وجوب تقدير الجملة عندهم اوقالوا بالوجوب (قوله قدس سره والاصل في الخبر  
الافراد) ليوافق الركنان ولانه امر ع قبول الاربط فان قلت دليلهم لا يثبت تقدير  
خصوص اسم الفاعل قلت نعم لكن ذكر اسم الفاعل لا خصوصيته بل لاستلزامه ما هو  
الواجب (قال المصنف رحمه الله مشتلا على ما له صدر الكلام) سواء كان المعنى الذي  
له صدر الكلام معنى تضمنيا للنفس المبتدأ نحو من المتضمن للاستفهام في نحو من ابوك  
او معنى لما هو مقارن للمبتدأ نحو هرة الاستفهام في زيد قائم والمشهور ان المعنى  
الذي يقتضى صدر الكلام ستة نظما بعضها بعضهم بالفارسية حفظا للمبتدئ وهو  
قوله \* شش خبر شود مقتضى صدر كلام \* در طبع فصيح شده اين نظم تمام \*  
شرط وقسم وتجب واستفهام \* نفي ولام ابتداء كشت تمام \* لكن عد  
بعضهم التثني والتزجي ايضا منها (قوله قدس سره فان معناه اهذا ابوك  
ام ذاك) اشار بهذا الى ان من معرفة في قوة اهذا ابوك ام ذاك لكنه اجل  
واختصر في العبارة فصار من (قوله قدس سره وذهب بعض النحاة) وانما  
ذهب اليه بعض النحاة لانه نكرة فالناسب ان يكون خبرا وابوك مبتدأ (قوله  
قدس سره متساويين في التعريف او غير متساويين) اشار بهذا التعميم الى فائدة  
ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين فان المعرفتين لا يلزم ان يكونا  
متساويين فلما كنفي بمتساويين لتوهم المساواة في التعريف (قوله قدس  
سره نحوزيد المتطلق) الظاهر انه مثال للمعرفتين (قوله قدس سره ولا قرينة  
على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا) موجب لتقديم المبتدأ (قوله قدس  
سره في اصل التخصيص لا في قدره) فالمراد التساوي في صحة وقوعه مبتدأ  
(قوله قدس سره رفعا للاشتباه) مع رعاية الاصل (قال المصنف رحمه الله  
فعلا له) اي فعلا مستندا الى المبتدأ فان الاستناد الى ضمير الشيء استناد اليه  
في الحقيقة فالمراد من كون الخبر فعلا ان يكون جملة فعلية فاعله الضمير الراجع  
الى المبتدأ فلا يرد ان في مثل زيد قائم ليس الخبر فعلا بل جملة فتأمل (قوله قدس  
سره في هذه الصور) فاشار بهذا الكلام الى ان الجزاء جزاء لشروط متعددة  
(قوله قدس سره التباس المبتدأ بالفاعل) فان قلت قد وقع التباس المبتدأ  
بالفاعل في القسم الثاني من المبتدأ في قائم زيد لوجه زيد مبتدأ وقائم  
خبره والتباس المبتدأ بالخبر والفاعل بالمبتدأ ايضا لوجه قائم القسم الثاني  
من المبتدأ وزيد فاعله فلم يلتفتوا الى رفع هذه الالتباسات في قائم زيد وما قام زيد  
قلت التباس المبتدأ بالفاعل اذا كان الخبر فعلا بوجوب التباس الجملة الاسمية بالفعلية

وغير الكلام بالاسمية والفعلية بخلاف هذا الالتباس فانه لا يغير الكلام ويفيد  
معنى واحدا في جميع احتمالاته فتأمل (قوله قدس سره او بالبدل عن الفاعل)  
قبل في هذه الصورة التقديم مختلف فيه فيجوز ان يكون داخلا في مراد المصنف  
فراده بقوله او كان الخبر فعلا ان يكون فعلا صورة بحيث لم يظهر اسناد الفعل  
الى شيء آخر في اللفظ فيخرج مثل قائم الزيدان وقاموا الزيدون من هذه  
القاعدة فيجوز ان يكون الزيدان والزيدون مبتدأ والفعل مع فاعله خبرهما  
(قوله قدس سره كاستفهام) قال بعض المحققين المعنى المقتضى للصدارة الذي  
تضمنه الخبر لا يكون غير الاستفهام والتثني بما التافية دون لالتافية فانه لا يجوز  
ان يقال زيد قائم ويجوز زيد قائم (قوله قدس سره او كان الخبر بتقديمه  
صححا) كما في زيد قام فانه لو اخر زيد لا يكون مبتدأ بل يكون فاعل قام (قوله  
قدس سره فانه لو اخر بقى المبتدأ نكرة غير مخصوصة) قبل احترز بتقديمه عن ان  
يكون الخبر بتأخير صححا فان قلت او قدم الخبر وقيل في الدار رجل التباس المبتدأ  
بفاعل الظرف في كل من التقديم والتأخير محذور فاجبه ترجيح احدهما  
على الآخر قلت الفرق ان في صورة تقديم المبتدأ يكون نكرة صرفة غير مفيدة  
للمعنى بخلاف تأخير فانه عند التأخير مخصوصة ويفيد الكلام فائدة تامة  
واحتمال الالتباس ايضا على السوية بل عند الحل على المبتدأ يكون كلاما تاما  
وعند الحل على الفاعلية للظرف يحتمل ان يكون الظرف مقدر باسـم الفاعل  
وحينئذ لم يكن الكلام تاما فيترجح جانب المبتدائية فكأنه لم يلبس على من حل  
كلام المنكلم على التام (قوله قدس سره لتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه  
على الخبر) وانما لم يقل المصنف او الجزء الخبر ضمير في المبتدأ ولم يفسر الشارح ايضا  
التعلق بالجزء ليشمل قولنا قرين كل رجل ضيعته فانه في مثل هذه الصورة ايضا يجب  
تقديم الخبر على المبتدأ (قوله قدس سره خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع  
اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ) لما لم يكن خبر المبتدأ خبرا اصطلاحا  
اشار به الى المسامحة وصرف العبارة عن ظاهرها وجعل مبتدأ هذا الخبر مجموع  
ان مع اسمها وخبرها فلكون المجموع في تأويل الاسم المفرد يصح جعله مبتدأ (قوله  
قدس سره وقد تعدد الخبر من غير تعدد الخبر عنه ومع تعدده ايضا) اما بالهـطف  
نحوزيد وعمرو قائم وقاعد او بغير الهطف في احدهما او في كليهما وليس له مثال  
واقع بل مجرد احتمال ويجوز تعدد الخبر عنه من غير تعدد الخبر نحو زيد وعمرو  
رجلان وحلوحا من الطعوم ولم يتعرض له في جانب المبتدأ لقلته في الكلام



(قوله قدس سره واما ما بحسب اللفظ فقط دون المعنى) واما ما بحسب المعنى فقط دون اللفظ فليس له مادة وقد يقال في مثل قولنا هذا الماء فاتر بمعنى لا حار ولا بارد تحقق التعدد معنى فقط وهذا محل تأمل فان الفاتر له كيفية مخصوصة لا تعدد فيها بحسب المعنى كالمز (قوله قدس سره وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه) فيه ان المتعدد بالعطف في بعض المواد خبر معنى وان كان بحسب اللفظ في صورة المعطوف مثل هما عالم وجاهل وانسان وفرس (قوله قدس سره وهو سببية الاول للثاني) اى الشرط هو التعليق بين السببيين بأن يكون الاول سببا لتحقيق الثاني او المحكم بتحقيق الثاني فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود والثاني نحو ان كان التهار موجودا فالشمس طالعة وقوله \* وما بكم من نعمة فمن الله \* من قبيل الثاني (قوله قدس سره فلا يرد عليه وما بكم من نعمة فمن الله) يعنى لا يرد ان صحة دخول الفاء لم يتوقف على تضمن معنى الشرط كما في هذا المثال فان فيه ايضا معنى الشرط بالتفسير المذكور (قوله قدس سره فيشبه المبتدأ الشرط في سببته الخبر) فيه بحث اذ مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط باعتبار السببية بدون تضمن الخبر معنى الجزاء لا يصح دخول الفاء في الخبر فلا بد ان يقال قد يتضمن المبتدأ والخبر معنى الشرط والجزاء وهو سببية الاول ومسببية الثاني حتى يصح هذا التفرع ويرتبط عليه قوله فيصح دخول الفاء في الخبر (قوله قدس سره ويصح عدم دخوله فيه) لافادة المبتدأ والخبر فائدة تامة غير السببية فلا حاجة الى الفاء واما عند قصد السببية فلا بد من الفاء لافادته واما عند عدم قصد السببية فلا حاجة الى الفاء فذكره يكون لغوا فيجب تركه وفيه ان الاحتمال عند استعمال هذا المبتدأ في التراكيب منحصر في قصد السببية وعدمه ففي الاستعمال ايراد الفاء او تركه واجب فصحة دخول الفاء الخالي من الوجوب والامتناع كما ذكره الشارح لم يكن في استعماله (قوله قدس سره وذلك المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط اما الاسم الموصول) فان قيل هذا الكلام يدل على انحصار المبتدأ المتضمن معنى الشرط الذي يصح دخول الفاء في خبره في الاسم الموصول بفعل او ظرف وفي التكررة الموصوفة بهما وليس كذلك فان المبتدأ الذي دخل عليه اما نحو اما زيد فطلق والاسماء التي فيها معنى الشرط كما ومن واى واى وان واذا واذا نحو \* وما بكم من نعمة فمن الله \* ومثل \* من كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى \* ومن جاء بالحسنة فله عشر امثالها \* وغير ذلك قلت مراد المصنف ان مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط

على وجه يصح ان يقصد وان لا يقصد ويصح دخول الفاء وعدمه في الخبر منحصر في الصورة المذكورة واما ايراد الكلام لافادة الشرط وقصد السببية وادخال الفاء في الخبر فغير منحصر فيها كما اذا دخل حرف الشرط على المبتدأ نحو اما زيد فطلق على ان بعضها من المواد المذكورة كن وما واى من قبيل الموصول بفعل او ظرف فلا تنقض بها (قوله قدس سره اى الذى) فيه لطافة كما لا يخفى (قوله قدس سره جعلت صلته جملة فعلية) لفظا او معنى كما اذا كان المبتدأ لام الموصول وصلته اسم الفاعل او المفعول في قوله تعالى \* الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة \* فان معناه التى زنت والذى زنى (قوله قدس سره او الذى في الدار) يجوز ان يكون كلمة او في المتن للتديد فيكون مثالا واحدا في حكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به نحو السائل الذى يأتي اوفى الدار فله درهم (قوله قدس سره والتكررة الموصوفة بهما اى باحدهما) فيكون المضاف محذوفا فلما افرد الضمير بارجاعه الى احدهما لا يحتاج الى تقدير المضاف (قوله قدس سره فقوله تعالى \* ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم) فان قلت الفاء زائدة ههنا اذ لا سببية للحكم بالملاقات فلم يكن مما نحن فنيه قلت يجوز ان يكون الفرار سببا للحكم بالملاقات (قوله قدس سره ومثل كل رجل الخ فان قلت المبتدأ هو كل لارجل فيكون مثالا للمضاف الى الموصوف بفعل لا للمبتدأ التكررة الموصوفة بفعل قلت لانسلم ذلك بل الموصوف في هذا المثال هو كل رجل (قوله قدس سره واما مثال الاسم المضاف الى التكررة الموصوفة باحدهما فقوله كل غلام رجل يأتي) هذا مبنى على ان يأتي صفة رجل اول غلام لالكل غلام رجل اذ حينئذ يكون مثالا للقسم الاول مثل كل رجل يأتي (قوله قدس سره والشرط والجزاء من قبيل الاخبار) فيه ان الشرط كثير اما يكون اخر نحو ان زنى زيد فاضربه وقوله تعالى \* الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة \* ايضا من هذا القبيل وايضا جاز دخول حرف الاستفهام على الشرط والجزاء نحو هل ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود ويمكن الجواب من الاول بان المراد من الشرط والجزاء مجموع القضية الشرطية لامقدمها على حدة ولا شك ان القضية الشرطية جملة خبرية وان لم يكن بعض اجزائها كذلك ومن الثاني باننا لانسلم صحة قولنا هل ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود لان حرف الشرط والاستفهام كلاهما يقتضيان الصدارة فيبطل حينئذ صدارة احدهما بل يقال في الصور



المذكورة هل تحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فحينئذ يبقى صدارة  
حرف الشرط في جعلتها ولم يخرج حرف الاستفهام القضية الشرطية من خبريتها  
حينئذ لان الجملة الشرطية كانت جزءاً للجملة الاستفهامية بخلاف ما اذا دخل  
حرف الاستفهام او حرف التثنية على نفس الجملة الخبرية فانه يخرجها من الخبرية  
الى الانشائية كليت واعل و يعلم من هذا ان علة المنع لم تنحصر في اخراج الكلام  
من الخبرية الى الانشائية فتأمل ( قوله قدس سره باب كان و باب علمت ايضا  
مانعان بالاتفاق ) وان لم يخرجها الكلام من الخبرية الى الانشائية ( قوله قدس سره  
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها ) او ذلك التخصيص لذكر  
اخبار الحروف المشبهة في المرفوعات والتصريح بان امره كما مر خبر المبتدأ ( قوله  
قدس سره والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية )  
فيه انه صرح آنفاً ان باب كان و باب علمت مانعان بالاتفاق مع انها لا تخرج  
الكلام من الخبرية الى الانشائية فلم ينحصر علة الحكم في ذلك فلا استدلال  
على عدم المنع بعدم الاخرج من الخبرية الى الانشائية ليس بصحيح ( قوله  
قدس سره لا يساعد هما القرآن و كلام الفصحاء ) ذهاب هذا البهض الى منع  
هذه الحروف من دخول الفاء في الخبر مع عدم مساعدة القرآن و كلام الفصحاء  
كذلك في غاية القبح والنحاة استنبطوا قواعد النحو من كلام الفصحاء فكيف  
يخالفون في الحكم بكلام الفصحاء ( قوله قدس سره فوالله ما فارقتكم قالوا لكم )  
كتب في الحاشية القلاء بالمد والفتح دشمني و دشمن داشتن ( قوله قدس سره  
اي حذف فاجازاً ) لا واجبا يعني ما ذكره المصنف هو الحذف بطريق الجواز  
لا الوجوب و اكتفى بذكر القرينة فقط و قيل لا يجب حذفه اصلاً لانه  
ركن اصلي في الكلام و حل في صورة القطع بالرفع على حذف الخبر لا المبتدأ  
وجعل الخصوص بالمدح او الذم في افعال المدح او الذم مبتدأ خبره مقدم عليه  
لكن عدم ذكر المصنف صورة قطع النعت بالرفع من صورة وجوب حذف الخبر  
وجصره فيما التزم في موضعه غيره ويؤيده ما ذكره الشارح بقوله ليعلم انه في الاصل  
صفة والحال انه صفة لما قبله في المعنى لكن قطع وجعل اعرابه مخالفا لاعراب  
ما قبله بان رفع هكذا في صورة كان النعت منصوباً او مجروراً وهذا الجعل للتبعية  
وايقاض السامع للاصغاء اليه للاهتمام بافادة المرح او الذم او الترحم فانه لو لم يقطع  
لم يفهم الاهتمام ولو ذكر المبتدأ لم يفهم كونه نعتاً في الاصل فتأمل ( قوله قدس سره  
في مقول المستهل المبصر للهلال الرفع صوته ) قال الفاضل المحشي الاستهلال

ماه نو ديدن و بانك كردن وكلاهما مستقيم يعني ارادة كل منهما على البذل  
مستقيم والايلازم الجمع بين معني المشترك كما يتوهم من ظاهر عبارة الشارح لكن  
هذا جائز عند بعضهم ( قوله قدس سره لان مقصود المستهل ) قال بعض  
المحققين فيه منع لاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شئ بالاشارة والحكم به  
على الهلال وفيه ان تعيين الشئ بالاشارة بلاجم لجعله محكوما عليه لا محكوما به  
( قوله قدس سره جريا على عادة المستهلين ) العادة ما اتفق خلافة او ندر فاشار  
بقوله غالباً الى ان هذا من قبيل القسم الثاني ( قوله قدس سره ولما يتوهم  
نصب الهلال عند الوقف ) اذا الغالب في آخر الكلام الوقف وايضا الاصل  
فيما ذكر مفردا الوقف ( قوله قدس سره فان تقديره على المذهب الصحيح )  
قال بعض المحققين واما على المذاهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان منها  
ان اذا ظرف مكان خبر من السبع اي في مكان خروجي السبع ومنها انه ظرف  
زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ اي خرجت فوق خروجي وجود  
السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوق خروجي السبع واقف فاذا ظرف  
الخبر المحذوف والذي يدل على عدم صحة هذا وصحة ما ذكره من حذف الخبر  
ان العرب اذا صرح بالمحذوف تقول فاذا السبع واقف ( قال المص رحمه الله  
فيما التزم ) اي في التركيب الذي حذف الخبر لقيام قرينة والتزم في موضعه غيره  
( قوله قدس سره في اربعة ابواب ) بحكم الاستقراء ولم يعتبر مثل قولهم زيد  
في الدار من قبيل حذف الخبر بتقدير حصل في الدار او حاصل في الدار لان الخبر  
بحسب الاصطلاح هو في الدار وهو غير محذوف وتقدير العامل الامر لفظي  
لا يساعد المعنى بل المعنى حاكم بأن الخبر في الدار ( قوله قدس سره اولها  
المبتدأ الذي يعدلولا ) وخبره عام اي كان من افعال العموم وهي الكون والنبوت  
والوجود والحصول و اوضح بهذا واستغنى عن ذكر قوله هذا اذا كان الخبر  
عاماً لكان اولي ( قوله قدس سره اي لولا وجود زيد ) ولم يلزم عليه حذف  
الفعل وجوبا من غير المفسر ومن غير امر زائد على القرينة ( قوله قدس سره  
لولا هي الرافعة ) ويلزم عليه ان لا يكون في الشرطية اسنادا لولا يوجد بين الحرف  
ومعموله ( قوله قدس سره اذا كان زيد مفعولاً به ) لتلا يلزم تكرار المثال ويكون  
المصدر منسوباً الى المفعول وما بعده حالا عنه ( قوله قدس سره قائماً او قائمين )  
فالاول حال من احدهما والثاني من كليهما ( قوله قدس سره وان ضربت  
زيداً قائماً ) مثال للمصدر التأويلي ( قوله قدس سره واكثر شري في السويق ملتوتا )



مثال لافعل التفضيل المضاف الى المصدر المسمى ( قوله قدس سره واخطاب  
ما يكون الامر قائما ) مثال لافعل التفضيل المضاف الى المصدر التأويلي  
فان ما مصدرية ويكون بمعنى الكون ( قوله قدس سره وفيه تكلفات كثيرة )  
نقل منه قدس سره من حذف اذامع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير  
هذا المكان ومن المدول من ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى  
قواهم حاصل اذا كان قائما ظاهرا في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف  
انتهى ( قوله قدس سره ) عطف عليه ثنى بالواو التي بمعنى مع ( فان قلت معنى  
في بحث المفعول منه ان الواو بمعنى مع لم يكن لانه فقلت المراد بالعطف معناه  
الانوسى اي الارتباط المعنوي فان قلت فينبذ يجب ان يكون رفع هذه الواو  
لرفع مدخوله فان كان صورته موافقة بالاعراف اجري عليه حكمه وان هذا  
قل الكوفون ان الواو بمعنى مع خير ينقل رفعه الى مدخوله لعدم قبوله الاعراب  
( قوله قدس سره مثل كل رجل وضيعته ) كتب في المسألة الضبعة في اللغة  
المعار التي هي الارض والحقل والمتاع وهما كناية من صحفها اي الصنعة  
انتهى قال بعض المحققين فكأنهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المفعلة التي  
لا تبنى ثم اهل ان في ارجاع ضمير ضيعته بحث مشهور وهو انه لا يجوز ارجاعه  
الى كل ولا الى رجل فقال بعضهم انه من قبيل وضع الضمير موضع المظهر  
يتقدير كل رجل وضيعته ذلك الرجل وقال بعض المحققين كما ان كل رجل نائب  
عن اسماء كثيرة ضمير ايضا نائب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل  
ما في كل رجل فكأنه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وبكر وضيعته الى غير ذلك  
( قوله قدس سره فهذا الخبر واجب حذفه ) وجهل الشيخ الرضى حذف الخبر ههنا  
قالا واجبا ( قوله قدس سره واقم المعطوف في موضعه ) فان قلت المعطوف  
على المبتدأ بحسب الرتبة متقدم على الخبر فكيف يقوم موضعه فان ما يقوم موضع  
الخبر يكون متأخرا عنه فقلت المعطوف على المبتدأ وان كان من نمته لكن يذكر  
بعد الخبر عرفا فيصح ان يقع موقع الخبر وقيل تقدير الكلام على رجل مقرون  
هو وضيعته على الضمير المستتر في مقرون المؤكد بهو ثم حذف مقرون مع الضمير  
المؤكد واقم المعطوف مقامه وفيه تكلف لا يخفى وانما لم يقدر كل رجل وضيعته  
مقرونان مع ان مقتضى العطف على المبتدأ هو هذا لانه حينئذ يكون الخبر  
متأخرا جزما فلم يقع المعطوف في موضعه فلم ينب عنه ( قوله قدس سره كل مبتدأ  
يكون مقسمه ) يعني متعينا لذلك بحيث ينقل من سماعة الى كونه مقسمه ليكون

قرينة على حذف خبره الذي هو قسمي ( قوله قدس سره اي لعمرك وبقاؤك )  
اشار بهذا العطف التفسيري الى ان العمر بالضم الحية والبقاء ( قوله قدس سره  
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة ) اي لا يستعمل مع اللام الموحدة للقدم في مقام  
وقع مقسمه الا المفتوحة ( قوله قدس سره اي من المرفوعات خبر ان )  
يحتمل ان يكون مراده ان منها مقدر في نظم الكلام وقوله خبر ان مع منها  
المحذوف كلام برأسه ويحتمل ان يكون مجرور قوله خبر ان وانحواتها  
هو المسند بعد دخولها كلاما واحدا ولم يكن منها محذوفا فيه وقول الشارح  
اي من المرفوعات اشارة الى انه ليس من خبر المبتدأ بل ذكره لانه من المرفوعات  
( قوله قدس سره بعد دخول احد هذه الحروف عليهما ) اي خبر كل من هذه  
الحروف هو المسند بعد دخول تلك الحروف والاطهر ان يقال خبر الحروف المشبهة  
بالفعل هو المسند بعد دخولها وانما قال عليهما لان الدخول بمعنى ور  
هذه الحروف لا يرث الاثر ليس بالجموع المسند والمسند اليه فيكون بيانا للواقع  
وان كان اصل التعريف لا يقتضي ذلك بل يكفي ذكر عليه كما لا يخفى ( قوله  
قدس سره او معنى ) فيه ان المناسب للاكتفاء بآثار الاثر لفظا اذا لاثر المعنوي  
كأنه كيد مثلا قد يحصل في صورة دخول الفاء في خبر المبتدأ ويمكن  
ان يقال ان المراد من الاثر المعنوي هو الاثر التقديري او المحلى للمعنى الذي  
افاده الحروف المشبهة بالفعل فتأمل ( قوله قدس سره ويلزم منه استدراك  
قوله بعد دخول هذه الحروف ) فان قلت يلزم ايضا ان لا يكون قائم في ان زيدا  
قائم ابوه خبر ان لانه مسند الى فاعله وهو ابوه لا الى اسم ان وهو زيدا قلت الترتيب  
ذلك فان الخبر مجرور قائم ابوه وهو مسند الى اسم ان لا قائم فقط وفيه ان هذا  
خلاف حرف النحوى الذي ينظر في اللفظ وان كان المسند بحسب المعنى  
هو مجرور قائم ابوه ( قوله قدس سره فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم )  
فيه انه لا حاجة الى التأويل في التعريف اذ يجوز ان يستفاد كون خبرها جملة  
من قوله وامره كأمر خبر المبتدأ كما مر في تعريف خبر المبتدأ من عدم التعميم  
واستفادة كون خبر المبتدأ جملة من قوله والخبر قد يكون جملة فتأمل ( قوله قدس  
سره والمراد ان امره كأمره بعد ان يصح كونه خبرا ) لا يخفى المناسب بقوله  
وامره كأمر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه استثناء تضمنه الاستفهام  
ووقوعه جملة انشائية وامثال ذلك وما ذكره الشارح تكلف ( قال الص  
رجه الله الا في تقديمه ) فان حكم تقديمه على الاسم الامتناع وحكم تقديم الخبر



على المبتدأ الجواز ( قوله قدس سره الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة ) الخ فيه ان هذا الاستثناء يقتضي ان يكون خبره الظرف مثل خبر المبتدأ في التقديم وليس كذلك فان خبرا اذا كان ظرفا يتقدم تقديما غالبا شيئا يكاد ان لا يجوز تأخيره سواء كان الاسم معرفة او نكرة وليس خبر المبتدأ كذلك وايضا خبرا اذا كان ظرفا مقارنا باللام لا يقدم نحو ان زيدا في الدار بخلاف خبر المبتدأ ( قوله قدس سره خبر لا الكائنة لثني الجنس ) قدر متعلق الظرف معرفة باللام رعاية لجانب المعنى فان كلمة لاعم ولثني الجنس صفة فلا بد من تعريف متعلقه لكن الشايع في امثال هذه المواضع تقدير النكرة لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان اللام موصول ومدخوله صلته وذال لا يجوز عند البصريين فالتقدير عندهم خبر لا كائنة لثني الجنس بان يكون كائنة حالا من المضاف اليه بتأويلها بالمفعول للفعل المستفاد من الاضافة اي نسب فتأمل ( قوله قدس سره اي لثني صفة اذ لا رجل قائم مثلا لثني القيام عن الرجل لثني الرجل نفسه ) هذا مسلم لكن لما كان الشايع في خبرها كونها من افعال العموم من الكون والحصول والثبوت والوجود ونفي الشيء هو نفي وجوده وثبوته فتفي وجود الجنس هو نفيه فلهذا قيل لثني الجنس لثني صفة فعلى هذا لا حاجة الى ما ذكره فان وجه التسمية لا يجب ان يكون مطردا ( قوله قدس سره ما عرفت في خبرا ) من الدخول لا يراى اثر لفظ او معنى وفيه انه اثر معنى في يضرب فيلزم ان يكون خبرا وليس كذلك فقله فلا يرد محل نظر فتأمل ( قوله على ما هو الظاهر ) يعني رفع صفة العرب المنصوب باعتبار ما كان خلاف الظاهر ( قوله قدس سره لان الظرافة لا تشيد بالظرف ونحوه ) اي الحال وفيه انه اذا كان المراد بالظرافة هو الظرافة العرفية من التكلف في اللباس والطعام والكلام ونحوها يجوز تقييدها بنفي الدار ( قوله قدس سره وليكون مثالا لنوع خبرها الظرف وغيره ) لولم يقيدهم النوعين بالظرف وغيره لتناول الخبر المتعدد ايضا ( قوله قدس سره حذف كثيرا ) جعل كثيرا مفعولا مطلقا باعتبار موصوفه المقدر ويجوز جعله ظرفا اي زمانا كثيرا وهو الانسب بقوله وينوهم لا يشبهونه اصلا ( قوله قدس سره لدلالة لثني عليه ) لان لثني يقتضي منعيا ولما لم يكن قرينة الخصوص انصرف الى العام ولان لثني رفع الوجود فيحمل على معناه عند عدم الخصوص اي لا اله موجود الا الله يحمل بعضهم هذه الكلمة جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر فان اصل التركيب

الله اله فادخل لا والا للحصر فالمستند اليه هو الله والمستند اله لكن لا فاداة الحصر قدم لا اله واخر الا الله وجعل الله خبرا وقال بعض المحققين انا اوضح لك هذا الرأي بكلام وجيز وهو انه لو ابدل بدل لا والا بكلمة انما وقيل انما اله الله لكن كلاما تاما من غير احتياج الى تقدير وانما هو لثني وكلمة الا فعل ان قول النحاة بتقدير الخبر لداع لفظي وهو ان لا يقتضي خبرا منعيا بلا لكن المعنى لا يقتضي ذلك ( قوله قدس سره فيقولون معنى قولهم لا اله ولا مال انتفي الاله والمال ) فان قلت لا حيث اسم فعل لازم فاوجه نصب مدخول لا اذا كان مضافا قلت لانم ان لا اسم فعل حيث بل يجوز ان يكون نائبة لثني كناية عن حرف النداء لادعو ولو سلم فيجوز ان يكون فاعل اسم الفعل ضميرا مبهما والنكرة المضافة بعدها منصوبا على التمييز لهذا الضمير المبهم فافهم ( قوله قدس سره وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر ) فيحملون في تلك المادة الصفة مرفوعا باعتبار محل الرجل لان الرجل منبى وتابع المنبى تابع لمحلله واما في مثل قولنا لا غلام رجل ظريف او قائم برفع ظريف او قائم فحملوا على انه صفة لغلام باعتبار ما كان عليه وهو كونه مبتدأ فان قلت ان بنى تميم من العرب وليس منصبهم ان يقولوا ان هذا اللفظ عندنا مرفوع بانه صفة او خبر فامعنى قوله يحملون ما يرى خبرا على الصفة قلت المراد ان النحاة يحملون ما يرى خبرا على الصفة في كلامهم وفيه ان النحاة من ان عرفوا ذلك وليس بأب العرب بيان مثل هذا فالاولى ان يحمل العبارة على ان اهل الحجاز يحذفون خبرا عند القرينة حذف كثيرا على سبيل الجواز وينوهم يحذفونه حذف دائما على سبيل الوجوب فتأمل ( قوله قدس سره في معنى لثني والدخول على المبتدأ والخبر ) وفيه ان كون مدخول لا مبتدأ قبل دخول لامع كونه نكرة صرفة محل نظر فتأمل ( قوله قدس سره وما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم ) قال بعض المحققين قد عرفت ما يمنعك من القول وهو ان المراد بالدخول وروده عليه لا يراى الاثر اليه لفظا او معنى ولا شك انه اثر معنى في ابوه باعتبار نفي قيامه قلنا الاثر المقصود معنى هو لثني من زيد كون ابوه قائما لان لثني القيام من الاب فيصح ان يقال انه لم يدخل على ابوه لا يراى هذا الاثر معنى فتأمل ( قوله قدس سره من صد عن نيرانها \* فانا ابن قيس لابرأح \* اي ابرأح لي ) كتب في الحاشية الصدود الاعراض والبرأح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زال الى عنها



باعتراض انتهى وفيه من ان عرف ان لا عمل ههنا مع ان اثر عملها يظهر في خبرها وخبرها الى ولم يظهر اثر العمل فيه لجواز ان يكون لاجراحي مبتدأ وخبراً وصحة الابتداء بالنكرة بسبب تخصيصها بالعموم في سياق النفي ( قوله قدس سره لما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات ) الخ الظاهر ان هذه الشرطية لزومية اذ لا فائدة معتد بها في الحكم الاتفاق ههنا والعلاقة المقنضية للزوم المعبرة عند ارباب المعقول منفية كالا يخفى الا ان يدعى الزوم العرفي العادي بعدما علم ان المص في صدد ذكر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فان الفراغ من احدها يستلزم التصدي لبيان الآخر ( قوله قدس سره لكثرة الشئ ) اذ كثرة الشئ المقصود بالبيان يستدعي كثرة الاهتمام بذلك الشئ وكثرة الاهتمام بالشئ توجب تقديمه ( قوله قدس سره ونخلة النصب ) وذلك باعتبار الخفة التي هي الاصل في الاعراب والخفيف يعلو على الثقيل ولان مناسبة المنصوب بالرفوع اكثر من مناسبة المجرور من حيث اشتغال تعريفيهما على الفاعلية والمفعولية اللتين هما كالتضائفين فتأمل ومن حيث تلازم مهمما في اكثر الاحوال وهي الافعال المتعدية ( قال المص رحمه الله المنصوبات هو ما اشتمل ) يحتمل ان يكون المجموع كلاماً واحداً بان يكون هو ضمير الفصل واللام للحقيقة المبطل للجمعية بدخولها وحيث ان التعبير من المعرف بلفظ الجمع الدال على الافراد الغير المناسب بمقام التعريف الاشارة الى جامعة هذا التعريف اوالى تعدد انواع المنصوب المعرف ههنا ويحتمل ان يكون كلامين مستقلين بان يكون قوله المنصوبات كلاماً واحداً بتقدير هذا باب المنصوبات او المنصوبات هذا وقوله هو ما اشتمل على علم المفعولية كلاماً آخر فهنا اشارة الى المعرف الذي هو المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات وما بعده تعريف المنصوب او ما في ما اشتمل كناية عن الاسم كما صرح به في المرفوعات فلا ينتقض التعريف بحروف الاواخر المحال للاعراب اذ الظاهر انه يصدق عليها انها شئ اشتمل على علم المفعولية لكنها ليست باسم والاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكماً ليتناول المركبات والجل التي وقعت احدي المنصوبات ( قوله قدس سره علامة كون الاسم مفعولاً ) اي من حيث انه علامة كون الاسم مفعولاً فلا ينتقض تعريف المنصوبات بمثل مسلمات ومسلمين في مررت بمسلمات ومسلمين اذ ذات الكسرة والياء في هذه الامثلة وان كانت علامة كون الاسم مفعولاً لكنها ليست ملازمة بهذه الخيبة ( قوله قدس سره او حكماً ) كافي للحقاك بالمفاعيل

من الحال والتمييز وغيرهما ( قوله قدس سره وهي اربعة القحة والكسرة ) الخ اي هذه الاربعة متصفة بكونها علم المفعولية اذا كانت ملتبسة بالخيبة المذكورة ( قوله قدس سره فنه اي من المنصوب ) يعني ان الضمير راجع الى المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات موافقاً للضمير هو في قوله ما اشتمل وهو المناسب باعتبار جعل القسم موافقاً لما جعل معرقاً ( قوله قدس سره او بما اشتمل على علم المفعولية ) ليوافق ضمير اشتمل الراجع الى ما وهو المناسب باعتبار قرب المرجع ( قوله قدس سره صحة اطلاق صيغة المفعول عليه ) اي لغة كما يشعر به لفظ الصيغة واما اصطلاحاً فيصح اطلاق لفظ المفعول على كلها من غير تقييد فان معناه الاصطلاحي هو ما قرن بفعل لفائدة ولم يستند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً ولا يقدح خروج مفعول ما لم يسم فاعله من هذا المفهوم الاصطلاحي للمفعول فان اطلاق المفعول عليه باعتبار ما كان لا بالفعل بحسب الاصطلاح فان قلت اطلاق المفعول لغة على المصادر باعتبار انها وقع عليها الفعل كما تقول فعلت الضرب واوقعت الضرب فيكون اطلاق المفعول عليها باعتبار كونها مفعولاً به لا مفعولاً حقيقة قلت نعم لكن المعنى القوي هو ان يقع عليه الفعل وجب افراد المفعول المطلق كذلك يكون سائر المفاعيل وفيه ان هذا غير صحيح في مثل مات موتاً فان الفعل لم يقع على الموت فتأمل وايضا الفعل المتعلق بالمصدر ايضا مصدر فيقتضي فعلاً آخر متعلقاً به وهكذا فيلزم التسلسل فان قلت اذا صح اطلاق المفعول للمقيد بتقديره اوفيه اوله او معه على سائر المفاعيل يلزم ان يصح اطلاق المفعول المطلق عليه لان صحة اطلاق المفعول المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت الاطلاق والتقييد ههنا بحسب اللفظ فقط واما بحسب المعنى فكل واحد منهما مبين الآخر فاطلاق احدا الاسماء المقيدة لا يستلزم اطلاق المطلق باعتبار معناها المراد ( قال المص رحمه الله اسم مفعله فاعل فعل ) قال الفاضل المحشي الفاعل ههنا اعم من ان يكون حقيقة او حكماً ليتناول المفعول للفعل المبني للمفعول في مثل ضرب زيد ضرباً وقال بعض المحققين لما فسر فاعل الفعل المذكور المذكور بمقام به معنى الفعل المذكور بحيث يصح استاده اليه يصدق على ضرباً في ضرب زيد ضرباً انه فاعل فعل المذكور فلا حاجة في ادراجه الى تعميم الفاعل من الحقيقي والحكمي ولا يخفى ان الحق ههنا للفاضل فان مفعول ما لم يسم فاعله ليس مما قام به معنى الفعل وان كان مستنداً اليه وبهذا خرج عن تعريف الفاعل بتقديره على جهة قيامه به لكن قام به معنى المصدر المبني للمفعول فضرراً



في ضرب زيد ضربا قام بالفاعل الحكيم وايضا لم يصرح الشارح بتفسير الفاعل حتى يستغنى بتفسيره من تعميمه فافهم فان قلت تعريف المفعول لم يصدق على المفعول المطلق للفعل المتني كقولك لم يضرب زيد ضربا لانه لم يفعله فاعل فعل مذكور قلت المراد بفعل الفاعل اياه استاده الى الفاعل اعم من ان يكون ايجابا او سلبا (قوله قدس سره وانما زيد لفظ الاسم) لما كانت تعريفات سائر المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم ههنا والا فالتناسب ابراد التكنية في الترك فيما سيأتي لا في الذكر ههنا ويمكن ان يقال لما شاع عند النحاة توصيف المعاني باحوال الالفاظ وبالعكس لم يحتاج الى ذكر الاسم فذكر الاسم ههنا زائدا لتكنية فان قلت كون المفعول المطلق من المنصوبات التي هي الاسماء وذكر بمعناه في تعريفه يدل على انه الاسم فلا حاجة الى هذه الزيادة قلت لو سلم ذلك فما ذكرته يدل على اعتبار الاسم في المفعول المطلق بالانترام ودلالة الانترام بجهورة في التعريفات فان قلت لم لم يحمل ما في مفعوله على كونها كناية عن الاسم وزاد لفظ الاسم مخالفا لتعريفات سائر المفاعيل قلت في هذا الجمل يحتاج الى تكلفات وتقديرات لا تلائم مقام التعريف كما لا يخفى (قوله قدس سره لان ما فعله الفاعل هو المعنى) الخ قيل الوجه في زيادة الاسم اخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه الا انه ليس باسم وفيه ان ضرب باعتبار مجموع معناه ليس مما فعله الفاعل وما فعله الفاعل هو الحدث الذي في ضمنه ومعناه التضمني والشئ اذا كان معناه التضمني مفعولا لا يقال انه مفعول فصدق التعريف عليه بدون قيد الاسم ممنوع ولو سلم يلزم صدق التعريف على الضارب الثاني في ان اضارب ضارب زيدا مع قيد الاسم فيلزم عدم مانعية التعريف (قوله قدس سره او اسما فيه معنى الفعل) عطف على مقدر فهو ايضا من اقسام المذكور حكما او على مذكورا في قوله هو اعم من ان يكون مذكورا (قوله قدس سره وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها) لكن لم يخرج بعد مثل ضرب شديد في قولنا ضربني ضرب شديد وانواع في قولنا ضربني انواع ولم يخرج بقوله بمعناه ايضا فلا يكون التعريف مانعا (قوله قدس سره بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء) فيه انه حينئذ يلزم خروج المفعول المطلق النوعي والعددي من تعريفه لانهما يدلان على امر زائد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا على معنى المفعول المطلق اشتمال الكل

على الجزء والجواب ان معنى المفعول هو ذات الحدث الذي دل عليه اللفظ وكون ذلك الحدث من نوع كذا او معدودا بعدد كذا فن اوصاف ذلك المعنى فالمعنى المعتد به في المفعول المطلق هو ذات ذلك الحدث والفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء في جميع اقسامه او المراد من معنى المفعول المطلق ما قصده من الافراد والفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء او المراد من الحدث الذي في ضمن ذلك الفرد وبالجملة تحقق الفعل باعتبار الجزء الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم الذي هو المفعول المطلق لانهما متحدان بالذات فعلى هذا لا يخرج عن حد المفعول المطلق انواعا في ضربت انواعا اذا افراد التي جعل الانواع آلة للاحظتها وقصد منها نفسها هي المراد بالحدث الذي في ضمن ضربت فالفعل مشتمل على معنى المفعول المطلق الذي هو انواعا اشتمال الكل على الجزء بقي ههنا بحث وهو ان الفعل العامل في المفعول المطلق اعم من الفعل او شبهه كما صرح به الشارح في شرح قوله فعل مذكور فاذا كان عامله مصدرا كقولنا ضربني ضربا شديدا حاصل فمعنى العامل حينئذ هو عين المفعول المطلق لا مشتمل عليه الا ان يقال النسبة معتبرة في المصدر العامل لاني المفعول المطلق فيكون المصدر العامل مشتملا عليه لاجل ذلك ويحتمل ان يكون معنى قوله بمعناه ان الاسم المفعول المطلق بمعنى الفعل بان يكون ما قصده من المفعول المطلق عين الحدث الذي هو المعنى المعتد به في الفعل لانه يحقق كون الفعل دالا على معنى في نفسه ويصح كونه مستندا الى فاعله وحينئذ يندفع النقص بالمادة المذكورة (قوله قدس سره فخرج به مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا) هذا اذا لم يقصد من التأديب الضرب واما اذا قصد ذلك فلا كما هو مذهب الزجاج (قوله قدس سره فان لكراهتي اعتبارين) الاولى ان يقال فان ههنا كراهتين احدهما ما وجد من فعل وعبر عنها بكراهتي والاخرى ما وجد بعدها وتعلقت بتلك الكراهية الاولى تعلق الفعل بالمفعول به فعبير عنها بقولك كرهت فهما متغايران بحسب الوجود ويجوز ان يراد بكراهتي معنى مصدر كرهت لا ما وقعت سابقة عليها فينتدبكون مفعولا مطلقا والفعل مشتمل على ما قصده منه مثل ما ذكر في كرهت (قال المصنف رحمه الله لتأكيده) اي لتأكيده ما هو مستند حقيقة ومعنى معتد به في العامل وهو الحدث فاذا كان عامله المصدر يكون لتأكيده تمام معناه (قوله قدس سره ان دل على بعض انواعه) الاظهر ان يقال ان دل على نوعه ليشتمل ما اذا دل على جميع انواعه قال بعض المحققين ان الدلالة على بعض انواعه في ضمن الكل فلم يخرج المفعول



الذي دل على جميع انواعه وفيه ان هذا يوهم ان كونه للنوع باعتبار الدلالة على بعض الانواع في صورة الدلالة على الكل مع انه ليس كذلك ثم الدلالة على نوع الحدث قد يكون بذاته كما في جاست جاسة وقد يكون بصفته مثل ضربت ضربا شديدا (قوله قدس سره والعدد ان دل على عدده) اي وحدته او كثرته سواء كان العدد مفهوما من لفظ المصدر نحو ضربته ضربتين او من صفته نحو ضربت ضربا كثيرا وفيه ان المفعول المطابق النوعي الذي تني او جمع يدل على عدده مع انه للنوع وما لا يدقسيم له والجواب ان في هذه المادة يدل المفعول المطابق على عدد نوعه لا على عدده فافترقا (قال المصنف رحمه الله وقد يكون بغير لفظه) لما كان المفهوم من تعريف المفعول المطابق ومن موارد استعماله ان يكون المفعول المطلق مصدرا للفعل الذي هو عا له اراد ان يذهب ان المصدر الذي هو المفعول المطابق قد يكون مغايرا المصدر الذي اشتق منه العامل اما بحسب جوهر الحروف او بحسب الباب وان كان بحسب المعنى والوجود فمحدد وقبل هذا الكلام اشارة الى تقسيم آخر للمفعول المطابق بذكر احد القسمين وترك الاخر على المقابلة اولدفع توهم ان كونه للأكيد بوجوب ان يكون بلفظه لان الأكيد المعنوي يكون بالفاظ مخصوصة محفوظة واللفظ لا يكون بغير لفظ المؤكد او الاشارة الى انه في هذه المسئلة ليس تابعا لسبويه بل مخالفه (قال المصنف رحمه الله نحو قدمت جاوسا) صحة معنى هذا المثال مني دلي على عدم التفرقة بين معنى القعود والجاوس ومراد فتها واما اذا كان القعود هو ما كان بعد الاضطجاع والجاوس ما كان بعد القيام فلا قال بعض المحققين هذا مثال للغايرة بحسب الباب ايضا لان قعوده من باب نصر ينصرف وجاس يجاس من باب ضرب يضرب (قوله قدس سره وسيدويه بقدره عالما من بابيه) خص هذا بما عدا مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيدويه في انبت الله نباتا دون قعدت جلوسا (قوله قدس سره وقد يحذف الفعل الناصب) وصف الفعل بالناصب اشارة الى ان المراد من الفعل هو العامل حتى يعلم حذف عامل المفعول المطابق اذا كان اسما ايضا (قوله قدس سره لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه) فان قامت الاظهر ان يقال لان اسم التفضيل له حكم الموصوف او ما اضيف اليه ليم التقریب قلت نعم لكن لما كان بين الصفة والموصوف اتحاد بالذات استغنى عن التصريح بدليل الجزء الاول فكان المدعى هو الجزء الثاني (قوله قدس سره فخير اسم تفضيل) الخ الظاهر من تعريف المفعول المطابق دلي ما ذكرنا ان يكون ما قصد من المفعول المطابق تحديا بحسب الوجود بالحدث الذي فهم من

الفعل سواء كان مفسرا بلفظ المصدر او لم يكن مثل ضربت سقوطا وضربت انواعا وحيث لا حجة في جعل الخير مفعولا مطلقا الى موصوفه او ما اضيف اليه والمراد بالخير هو القدوم وما يفهم ههنا من قوله ومصدرية ان لا بد في المفعول المطلق من المصدرية حتى يحتاج في توجيه كون خير مفعولا مطلقا الى ما ذكره على هذا يلزم ان يكون مثل ويحيا وويلا مفعولا بدون التأويل بالمصدر مع انه فيما قال سيأتي في بحث المصدران ويحيا وويلا مفعول مطلق وليس بمصدر فتأمل (قال المصنف رحمه الله ووجوبا) عطف على قوله جوازا بمعنى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة وجوبا (قوله قدس سره اي حذف واجوبا) اشارة الى ان وجوبا منصوب على المصدرية باعتبار انه بمعنى اسم الفاعل وصفة للمصدر المحذوف (قوله قدس سره سماعا اي سماعيا) فيكون صفة لوجوبا او حاله عنه ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا بتقدير سمع سماعا (قوله قدس سره موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها) يعني ان نسبة هذا الحذف الى السماع باعتبار ان يسمع من العرب بحيث لم يثبت الفعل اصلا بسبب وجوب الحذف من غير قاعدة يعرف بها وجوب الحذف (قوله قدس سره اي سقاك الله سقيا) هذا دعاء باعتبار ذات المخاطب او باعتبار رفوعه (قوله قدس سره اي رعاك الله رعيا) هذا ايضا دعاء له اما باعتبار ذات المخاطب بأن رزقه الله تعالى من حيث لا يحتسب في الخصب والرخاء او باعتبار مواسمه بأن جعل الله مرعا هاذي نباتات طرية كثيرة (قوله قدس سره اي خاب خيبة) دعاء عائيه من خاب الرجل خيبة يعني من قوله خاب خيبة ومعناه يتعاب بمعنى خاب خيبة الذي هو عدم ثيل المقصود لانه مشتق من خاب خيبة حتى يلزم اتحاد المشتق بالمشتق منه او كون المصدر مشتقا من الفعل كما هو رأى الكوفيين وفيه ان قوله من خاب الرجل خيبة اذا لم يزل ما طلبه يدل على ان خاب خيبة بأثبات فعله مستعمل في كلامهم والقول يحذف فعله وجوبا سماعيا يتأني ذلك والجواب ان الحذف وجوبا في الجملة الانشائية الدعائية وما نقله جملة اخبارية فلا تتأني (قال المصنف رحمه الله وجدعا) بالدال المهملة اي جدع جدعا دعاء عليه بالذل وتبجح الحال (قوله قدس سره قطع الانف والاذن والشفة واليد) يفهم من كلام الشيخ الرضى ان الجدع قطع واحد من المذكورات فالتناسب العطف بأو دون الواو (قال المصنف رحمه الله وجدعا وشكرا وعجبا) هذه الامثلة الثلاثة اما لانشاء الحمد والشكر والتعجب اوللاخبار بها



(قوله قدس سره فانه لم يوجد في كلامهم) الخ هذا دليل للدعوى المفهومة ضمنا وهو ان هذه المصادر محذوف فعلها وجوبا سماعا (قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا) وفيه ان في الحذف القياسي ايضا لم يوجد الافعال العاملة في المصدر فيلزم ان يكون من قبيل وجوب الحذف سماعا وليس كذلك الا ان يقال المراد انه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر ولم يوجد قاعدة ايضا يعرف بها الحذف لكنه ترك اكتفاء بما سبق في تفسير قوله سماعا (قوله قدس سره قيل عليه قد قالوا حدث الله جدا) الخ يعني ان هذه المصادر الثلاثة ليست مما وجب حذف عاملها سماعا كما ذكره المصنف فانهم قد قالوا حدث الله جدا الى آخره بذكر الافعال العاملة فيها (قوله قدس سره فأجاب بعضهم) الخ لا يخفى ان الجواب الاول بعيد وان كان موافقا لما ذكره المصنف والجواب الثاني يقتضي ان يقال في المثال حذاله وشكراله وعجباله باللام (قال المصنف رحمه الله عنهما) وانما لم يقل وهى كذا وكذا لئلا يتوهم انحصار قواعد الحذف في المذكورات فانه يحذف فعل المفعول المطلق وجوبا قياسا في غير هذه المذكورات ايضا لكن ذكر المصنف ما هو المشهور (قوله قدس سره موضع ما وقع اى مفعول مطلق) لما فسر كلمة ما بالمفعول المطلق قدر الموضع المضاف ليصح ارتباطه بقوله منها ويجوز ان يكون ما كناية عن الموضع وضمير وقع عبارة عن المفعول المطلق والعائد الى ما محذوف اعني فيه (قوله قدس سره بعد نفى داخل على اسم) لما كان قوله داخل على اسم في كلام المصنف وقع بعد قوله او معنى نفى ومقصوده جعله صفة لكل واحد من نفى ومعنى نفى والصفة الواحدة لا تصلح ان تكون لموصوفين جعله صفة للثاني اى معنى نفى وقد ر للموصوف الاول صفة كما هو المختار عند البصريين في صورة تنازع الفعلين لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف على تقدير جعلها صفة للموصوف الاول ويجوز ان يقدر لفظ واحد ويجعل صفة له اى بعد واحد من نفى او معنى نفى داخل على اسم فلا يلزم الفصل بالاجنبى بين الصفة والموصوف بقولنا من نفى او معنى نفى لانه بيان للواحد الموصوف وليس بأجنبي (قال المصنف رحمه الله داخل على اسم) اى داخل على اسم طالب الخبر بقرينة قوله لا يكون خبرا عنه في قصد المتكلم ليجزى مثل ما زيد الاسير بالرفع عند قصد المبالغة (قوله قدس سره لكان مرفوعا على الخبرية فلم يكن مفعولا مطلقا وفيه ان المناسب ان يحتز بقيد الضوابط من مفعول مطلق لم يكن فعلا واجب الحذف لاعتنا المصادر التي لم تقع مفعولا مطلقا فانها

خارجة عن البحث مع ان اكثر ما اخرج به بالقيود في هذه الضوابط مثل هذه المصادر (قال المصنف رحمه الله او وقع مكررا) قيل الاخصر ان يقال او مكررا عطفا على مثبتا فيكون تقديره يحكم العطف او وقع مكررا فلا حاجة الى التصريح بوقع واجيب بانه يتوهم عطفه على خبرا وهو فاسد (قوله قدس سره وانما جمع بين الضابطين) يعني لم يفصل الضابطة الثانية من الاولى بقوله منها لاشتراكهما في بعض القيود فان قلت لم يفهم من عطف قوله او وقع مكررا على قوله ما وقع مثبتا اشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فافائدة عدم فصل الضابطين قلت لما لم يفصل علم ان بينهما اشتراكا في بعض القيود ولما مثل للضابطة الثانية بمثل زيد يسير سيرا علم الاشتراك في القيود المذكورة فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يجمع بين قاعدة ما وقع مضمون جملة لا اشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قلت نعم لكن لما كان كل منهما مسمى باسم اراد التفصيل ليميز كل منهما باسمه فنأمل (قوله قدس سره نحو ما انت الاسير اى الاتسير سيرا) لابد من تقدير الفعل بعد الاثلاث ليلزم استثناء الشيء من نفسه فان المفعول المطلق تأكيدي فاذا قلت ما انت تسير الاسير يكون المستثنى عين ما فهم من السير (قال المصنف رحمه الله وما انت الاسير البريد) قال بعض المحققين البريد معرب دم بريده ويطلق على البغل الذى يقال له اسير يام لانه يقطع ذنبه ثم صار اسما بمعنى بك ويجوز تقدير الفعل بعد انت وقبل الا اذا المفعول المطلق فيه نوعى وفى المثال السابق تأكيدي وهذا ان يصلح ان نكتة في تكرار المثال (قوله قدس سره والى ما يشبهه فعله) فيه ان المبتدأ في هذا المثال هو فاعل الفعل المحذوف بالحقيقة يعود ضمير الفعل اليه فالاسم الواقع موقع الخبر اذا لم يكن فعلا بل مشبهابه لم يصدق تعريف المفعول المطلق عليه لا تنفاء كلا قيدي التعريف فسيه والجواب ان لفظ ذلك الاسم الواقع موقع الخبر وان كان لفظ المشبه به لكن ذكر ذلك واريد المشبه كما هو طريق الاستعارة اذ لا شك ان المراد بسير البريد هو سير زيد فانطبق التعريف عليه بصدق قيديه كما لا يخفى واعلم ان المقام يقتضي ان يكون صدق هذه الضوابط نكتة لحذف الفعل التامب للمفعول المطلق ولم يظهر ذلك ويمكن ان يقال في هاتين الضابطين ان المفعول المطلق وقع في موقع الخبر الذى هو عامله فاذا ذكر عامله لم يقع موقع الخبر بل يكون الخبر مذكورا فلا بد من الحذف حتى يصدق الضابطة عليه وايضا يمكن ان يقال في الضابطة التى يكون المفعول المطلق فيها تفصيلا لا اثر مضمون الجملة او ذكر الفعل لكان الفعل لا المفعول المطلق



فلا بد من حذف الفعل ليكون المفعول المطلق تفصيلاً ثم القرينة الدالة على الفعل المحذوف في جميع صور حذف فعل المفعول المطلق هي نفس المفعول المطلق كما لا يخفى (قوله قدس سره والمراد بمضمون الجملة مصدرها) الخ فان قلت هذا انما يصح في الجملة الفعلية وما في حكمها وما اذا كانت الجملة اسمية مثل زيد جسم او حيوان او انسان فما مضمونها اذ ليس لها مصدر قلت يجوز في جميع الجمل اخذ المعنى المصدري باعتبار ارتباط مسندها بما استند اليه بالخاق الباء المصدريّة بالمسند نحو جسمية زيد او حيوانية زيد او انسانية زيد في زيد جسم او حيوان او انسان مثلاً والمراد المعنى المصدري الذي استنبط من الجملة كما سيحى من ان اعترافاً وحققاً مضمون له على الف درهم وزيد قائم واعلم ان التعميم المفهوم من قوله مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول اشارة الى ان المصدر ينسب الى الفاعل اذا كان مناط القائده التقييد بها نحو اصحب مع زيد في حديقه مسرورا اما ما ينفعه او ينفعك فان مضمون الجملة ههنا صحبة زيد في وقت السرور في الحديقة والتفع اثره (قوله قدس سره وبأثره الغرض المطلوب منه) وفيه انه حينئذ يجوز ان يجعل المصدر علة للذكور ومفعولاله فيستغنى في مثل \* فشدوا الوثاق فاما منا واما غدا \* من تقدير العامل فالمناسب ان يحمل المصدر في هذه الضابطة على المفعول له لاعلى المفعول المطلق الذي حذف فعله (قوله قدس سره) وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة (هكذا فسرته الشيخ الرضى وتبعه الشارح والظاهر ان المراد من الاحتمال ان يكون الاثر على سبيل البدل فعلى هذا يلزم ان لا يكون الحذف واجباً في فشدوا الوثاق مثابعد واما فداء او ففداء او ثم فداء ولم يذكر المحتملة لتأوله (قوله قدس سره ومنها ما وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر) فيه بحث من وجهين الاول انه اذا كان معنى التشبيه ما ذكره يلزم ان يكون المفعول المطلق في المثال المذكور مشبهاً به لما فعله الفاعل لا فعل الفاعل فلم يصدق تعريف المفعول المطلق عليه الا ان يقال هذا باعتبار ظاهر اللفظ الذي هو موضوع التشبيه لكن ههنا ذكر لفظ التشبيه واريد المشبه كما هو طريق الاستعارة لكونه مشبهاً به باعتبار اصل معناه وكونه مفعولاً مطلقاً باعتبار ما اريد منه والثاني ان مثل مررت به فاذا له صوت مثل صوت حجار من افراد هذه القساعده مع ان المفعول المطلق تشبيه شئ بشئ لا ما وقع لان يشبه به شئ فالاولى ان يراد بقوله للتشبيه لان يشبه بشئ ولا شك ان في جميع هذه الامثلة المفعول المطلق في الحقيقة مشبه بشئ او يراد بالتشبيه المعنى المصدري الذي

هو فعل المتكلم اى وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبهاً به او مشبهاً او آلة التشبيه (قوله قدس سره واحترز عن تحول يد صوت صوت حسن) المناسب بالاحتراز ان يكون في التركيب مفعول مطلق لم يحذف فعله لانه لا يمكن مفعولاً مطلقاً فافراد القيد في هذه الضوابط لاخراج امثال هذا التركيب الذي ليس فيه مفعول مطلق غير مناسب (قوله قدس سره نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حجار اى يصوت صوت حجار) المشهور نصب صوت حجار على نزع الخافض اى كصوت حجار وعلى الحالية ايضاً ويجوز رفعه ايضاً على انه بدل من صوت او عطف بيان له او صفة له بتقدير مثل ثم بعد نصبه على المصدرية قدر عامله ولم يجعل المصدر المذكور عامله لان عمل المصدر يتأويل ان مع الفعل وهو لا يناسب ههنا لانه يكون في المرجوح لافى المقطوع وصوت زيد مقطوع به (قوله قدس سره صراخ الشكلى) قال المحشى صراخ بانك كردن قيل هو اسم استعمال استعمال المصدر (قال المصنف رحمه الله لا يحتمل لها غيره) الاظهر في افادة المقصود ان يقال مضمون جملة لا يحتمل غيره وفي مقابله مضمون جملة يحتمل غير فان لقوله لا يحتمل لها غيره احتمالين احدهما ان يكون يحتمل اسم مفعول وقع اسم لا التنى الجنس واهما صفة وغيره مرفوع بانه خبر لا ومفعول مالم اسم فاعله للمحتمل ضمير في تحتها راجع الى الشئ المذكور معنى او غيره مفعول مالم اسم فاعله وخبر لا محذوف والثاني ان يكون يحتمل مصدراً ميميا وغيره منصوب بانه مفعول بمعنى لا احتمال للجملة من المصادر غيره ففيما ذكرنا من العبارة لا حاجة الى مثل هذه التكاليفات (قوله قدس سره فان اعترافاً مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم) لا يخفى ان مضمون الجملة على ما ذكره سابقاً هو مصدرها المنسوب الى فاعل او مفعول واعترافاً بالنسبة الى قوله له على الف درهم ليس كذلك ولا حقه في مقابله بالنسبة الى زيد قائم كذلك اللهم الا ان يقال ان المصدر المأخوذ من زيد قائم هو حقيقة هذا القول المحتمل فتأمل (قوله قدس سره لانه انما يؤكد نفسه وذاته) فيكون اللام في لنفسه للصلة كما يؤكد لنفسه ضرباً في ضربت ضرباً الا ان يؤكد مضمون مفرد فيكون خارجاً من الضابطة ولهذا لم يحذف فعله وجوباً (قال المصنف رحمه الله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره) فان قلت مضمون الجملة لا يخلو من ان يحتمل غير المفعول المطابق او لا يحتمل غيره وعلى التقديرين يجب حذف فعله بمقتضى الضابطين فالأخصر ان يجمع كلتا الضابطتين ويقال منها ما وقع مضمون جملة



محتمل غيره او لا محتمل لها غيره قلت نعم لكن لما كان المتأخرون جعلوا ما كان  
مضمون جملة لا محتمل لها غيره مسمى باسم خاص وهوتا كيد لنفسه وما كان  
مضمون جملة لا محتمل لها غيره مسمى باسم آخر وهوتا كيد غيره اوردهما في الضابطتين  
للتصريح باسميهما وقوله مضمون جملة في كلتا الضابطتين احتراز عما اذا  
وقع مضمون مفرد فانه لا يجب حذف فعله سواء كان بحيث لا محتمل لها غيره  
نحو ضربت ضربا ولا محتمل غيره نحو رجعت القهقري (قوله قدس سره وان لم يكن  
للتثنية) الاولى ترك ان لان عدم ارادة التثنية معتبرة في هذه الضابطة  
وان الوصلية لا يفيد ذلك بل يجتمع بارادة التثنية ايضا (قوله قدس سره اي مثنى  
مضافا الى الفاعل او المفعول) قال بعض المحققين ومع هذا القيد ينتقض بضربت  
ضربا في الامير فانه مثنى مضافا الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل  
او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربته فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه  
للابيان التوضيح وقد صرح بهذا القيد الرضى انتهى ويمكن ان يقال انه صرح  
الشارح بان المراد بمثنى ان يكون على صيغة التثنية ولم يكن المراد التثنية بل التكرير  
والتكثير ومع هذا قال لا بد في تميم القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا  
فاذا كان مثنى به هذا المعنى لم يرد مواد النقص المذكورة اذ انظروا ان المعنى  
على خصوص التثنية لا على التكرير والتكثير كما لا يخفى (قوله قدس سره من تمة  
التعريف) الاولى ان يقال من تمة الضابطة فان اطلاق التعريف على الضابطة  
غير شائع والتكلف باعتبار انه لم يكن حينئذ مثل ابيك كالمثلة السابقة للضوابط  
لكن اذا جعل ابيك منصوبا بصفة لمثنى يفاد هذا المعنى بلا تكلف وان لم يكن  
على وتيرة الامثلة السابقة فتأمل (قال المصنف رحمه الله المفعول به) اللام فيه اما  
موصول وضمير به راجع اليه اي الذي فعل به اول التعريف بناء على عدم  
قصد الحدوث من لفظ المفعول وضمير به راجع الى موصوفه اي الشيء المفعول به  
وعلى التقديرين لفظ المفعول مسند الى به ويجوز اسناده الى المصدر اي الذي  
فعل فعل متعلق به او فعل فعل بسببه وبسمى به لانه متعلق به على ان يكون الباء  
للصلة متعلقا بالمفعول باعتبار تضمنه معنى التعلق اولانه اوقع الفعل بسببه على ان  
يكون الباء للسببية وسببته باعتبار انه محل الفعل والمحل سبب اوجود الحال وتحقيق  
السببية في غيره لا يقدح في وجه التسمية لانه صحيح لا مرجح (قوله قدس سره  
ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق) او بما يفهم من السياق من ان البحث  
في الاسماء المنصوبة التي من جملتها المفعول به او هربا من المسامحة بعد التصريح بالاسم

في بعض افراد المفعول به في مثل قلت قام زيد او قلت زيد قائم هو اللفظ وهو ليس  
ما وقع عليه فعل الفاعل الا اسمه فان قلت الالفاظ موضوعات بازاء انفسها  
واوضحنا فيكون قام زيد وزيد قائم اسما لنفسه كما يقال ان ضرب ومن في قولنا  
ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسم لما هو الفعل والحرف اصطلاحا قلت  
اسمية الالفاظ باعتبار الوضع الضمني بازاء انفسها مبنية على المسامحة والابلز  
ان يكون جميع الافعال والحروف اسما باعتبار الوضع لا لنفسها ولم يقل به احد  
او تفننا بأن اختار في المفعول المطلق ما هو حقيقة البيان وفي المفعول به ما هو المجاز  
المشهور فيما بينهم من اطلاق حال المعنى على اللفظ بان اريد بما فيما وقع الاسم  
ووقوع فعل الفاعل وان كان على معناه وحاله لكنه اعطى الاسم فيكون  
المعنى هو اسم وقع عليه فعل الفاعل واطلق اسم اللفظ على المعنى بان يكون  
المراد من ما وقع عليه فعل الفاعل هو المعنى واطلق المفعول به الذي هو اسم  
اللفظ الدال عليه على هذا المعنى ويجوز ان يكون المراد من ما فيما وقع عليه  
هو الاسم وضمير عليه راجعا الى معناه بطريق الاستخدام او كان ضمير عليه  
راجعا الى الاسم بحذف المضاف اي اسم وقع على معناه فعل الفاعل (قوله  
قدس سره فانهم يقولون) الخ لما فسر وقوع فعل الفاعل على المفعول به  
بتعلقه به بلا واسطة حرف الجر وفي كون هذا المعنى متبادرا منه خفا بينه  
بقوله فانهم يقولون يعني ان اهل اللغة يريدون منه هذا المعنى في متعارفهم  
(قوله قدس سره ولا يقولون في مررت بزيد) الخ فخرج زيد في هذا التركيب  
من تعريف المفعول به وان كان مسمى بالمفعول به بواسطة فان قلت فعلى  
هذا يلزم خروج بزيد ايضا في ذهبت بزيد عن تعريف المفعول به مع انه  
يقال الاذهاب واقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا  
قلت لان لم خروج فان الباء فيه للتعدية وذكرها ليس لتعلق معنى الاذهاب  
بزيد بل لجمل الاذهاب لمعنى الاذهاب كالهجرة وتضعيف العين وبعد تغير المعنى  
تعلق الفعل بنفسه بزيد لا بواسطة شيء كما في اذهبت زيدا واما الباء في مررت  
بزيد فليس للتعدية بل للاتصاف فلم يغير معنى الفعل بل تعلق معنى الفعل  
بتوسطها بمدخولها وكذا الحال في سائر الحروف الجارة فظهر الفرق بين الباء  
للتعدية وسائر حروف الجر مع ان في الكل تعدية ما بالافضاء بفعل فتأمل  
(قوله قدس سره فخرج به المفاعيل الثلاثة) وكذا خرج الحال لان تعلق  
الفعل بها بواسطة حرف الجر اذ معنى ضربت زيدا قائما بضربت زيدا



في حال قيامه واما خروج التميز والمستثنى فلانه لم يتعاق الفعل بهما بل تعاق  
في التميز بما بين به وفي المستثنى ما اخرج منه هكذا افاده بعض المحققين  
واعتبر الفاضل المحشي لخراج هذه الثلاثة قيد او لا يعنى المفعول به هو ما  
تعاق به فعل الفاعل او لا ففي هذه الشبهة لم يتعاق الفعل بها او لا بل تعاق  
او لا يبنى الحال والتميز والمستثنى منه واعتراض عليه بعض المحققين بأنه بشكل  
حيث ان المفعول الثاني والثالث اذ ليس تعاق الفعل بهما او لا اقول فيه بحث  
لان كون المفعول مذكورا ثانيا او ثالثا لا يستدعي تعاق الفعل به ثانيا او ثالثا  
بل تعاق الفعل بجميع المفاعيل او لا بلا واسطة الاخر فان الاعطاء مثلا في اعطيت  
زيدا درهما تعاق بآلا المفعولين بلا واسطة لانه تعاق بالثاني بعد التعاق  
بالاول وبواسطته الا يرى ان المفعول به في باب علمت هو مضمون الجملة لكن  
اجرى الاعراب على كل واحد من جزئيه اصلحيته وعدم الترجيح فتأمل  
ثم اظهر ان اسناد الفعل الى الفاعل لا يسمى وقوعه عليه فخرج الفاعل فالمراد  
بالتعاق الذي هو تفسير وقوع الفعل عليه غير الاسناد ( قوله قدس سره  
والمفعول المطابق بما يفهم ) الخ فيه انه لا حاجة الى هذا التكلف لخراج المفعول  
المطابق لانه لم يصدق عليه ما وقع فعل الفاعل بل هو غير فعل الفاعل فلا يقال  
الضرب واقع على ضرب بل يقال وقع الضرب ثم المراد من المغايرة المغايرة  
بالذات اى بحسب الوجود سواء كان بحسب اللفظ او لم يكن فلا يرد مثل كرهت  
كراهتي كما لا يخفى ( قوله قدس سره والمراد بفعل الفاعل ) يعنى لا بد من التصرف  
في المركب الاضافي في كل واحد من المضاف والمضاف اليه اما في المضاف فبان يراد  
منه فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل واما في المضاف اليه فبان يراد من الفاعل  
ما هو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فالتصرف الاول يخرج من التعريف  
مفعول ما لم يسم فاعله فيكون مانعا وبالتصرف الثاني يدخل المفعول الثاني  
والثالث للفعل المجهول الذي اقيم مفعوله الاول مقام فاعله فيكون جامعا  
( قوله قدس سره اعتبر اسناده ) وذلك الاسناد اعم من ان يكون ايجابا او سلبا  
وكذا الوقوع والتعلق قال بعض المحققين الاولى ان يقال فعل اسند وكذا الاولى  
في قوله فانه لم يعتبر اسناده فانه لم يسند انتهى ولا يخفى ان المراد فعل اسند  
في الكلام الذي وقع فيه المفعول به ولا شك ان ذلك الاعتبار ادخل لافادة  
هذا المعنى ( قوله قدس سره فخرج به مثل زيد ) الخ الاولى والاخصر ان يقال  
فخرج زيد ودخل درهما في مثل اعطى زيد درهما ثم اخرج زيد انما يصح

لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم ويكون مصطلحا آخر مسمى باسم على حدة  
وهو الايق بالاعتبار ما لم يوجد التصريح بخلافه مع جملة من المرفوعات  
كما قال الفاضل المحشي لكن في اخراجها تأمل فتأمل ( قوله قدس سره ولا يشكل  
بمثل اعطى ) الخ فيه انه اذا كان الاشكال باعتبار ان المتبادر من الفاعل الفاعل  
الحقيقي فلا بد في التعريف من حل الكلام على المتبادر فيشكل بالمفعول به للفعل  
المجهول فلا يدفع الاشكال بالجن على خلاف المتبادر فتأمل ( قوله قدس سره  
فلا يرد انه اوقال ما وقع عليه الفعل ) وله محذور آخر وهو انه لو قال ما وقع عليه  
الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيخرج شبه الفعل ويلزم ارتكاب المسامحة  
في اسناد التعاق اليه فان المتعلق بالمفعول به هو الحدث لا الفعل الاصطلاحي  
( قال المص رحمه الله وقد يتقدم ) هذا الحكم جار في المفاعيل الاخر سبوي  
المفعول ... فلا وجه لتخصيص البحث بالمفعول به وعدم جريانه في المفعول ...  
مراعاة لاصل الواو وهو العطف وموضعها اثناء الكلام ( قوله قدس سره  
على الفعل العامل ) ليس توصيف الفعل بالعامل للاشارة الى ان المراد من الفعل  
هو العامل كما قيل في نظائره لان دابله وهو قوله لقوة الفعل مخصوص بالفعل  
فلا يتم التقريب ولانه لا يتقدم على بعض شبه الفعل لان معمول افعال التفضيل  
لا يتقدم عليه وكذا المصدر بل تعليله بقوله لقوة الفعل في العمل اشارة الى  
ان المراد نفس الفعل لا اعم من الفعل وشبهه لكن يتجه حينئذ انه لم يفهم جواز  
تقديمه على اسم الفاعل والمفعول ( قوله قدس سره لقوة الفعل في العمل )  
لا بد من قيد آخر والاجرى في جواز تقديم الفاعل ايضا مع انه لم يجوز وهو انه  
معمول ليس بالنسبة الى عامله كالجاء فلا يجري في الفاعل فانه كالجاء لعامله  
( قوله قدس سره فيعمل فيه متقدما ومتأخرا ) حالان من الفاعل او المفعول  
او خبران لكان المحذوف واسمه راجع الى الفعل او المفعول ( قوله قدس سره  
اما جوازا ) اشارة الى ان تقدم المفعول على الفعل بأحد الوجوه الثلاثة  
اما جائز واما واجب واما ممتنع ( قوله قدس سره كوقوعه في خبران )  
اي كوقوع المفعول في خبران بان يكون بعد الفعل المصدر بان او كوقوع  
الفعل في خبران وهو الاظهر ولا يتقدم ما في خبران عليه وكذا اذا كان  
الفعل مؤكدا ينوئى التأكيذ والسرف في ذلك ان التأكيذ يؤذن الاهتمام بشأن  
الفعل وتقدم المفعول يؤهم خلافه فلم يتقدم المفعول وكذا لا يتقدم المفعول  
على فعل التعجب مثل ما احسن زيدا لانه لا يتصرف فيه ( قوله قدس سره



وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به ( قيل توصيف الفعل بالعامل إشارة الى ان هذا الحذف غير مختص بالفعل بل يحذف عامله الذي هو شبه الفعل ايضا لكن يجب ان يعلم ان العامل الاعم انما هو في الحذف جوازا وفي ما ضمير عامله واما في الحذف وجوبا سماطا وفي المنادى والمندوب والتحذير فالعامل المحذوف هو الفعل كما لا يخفى ( قال المص رحمه الله لقيام قرينة ) اللام للتوقيت أي وقت قيام قرينة لالتعليل فان التعليل لقيام القرينة انما يصح في الحذف جوازا واما في الحذف وجوبا فلا يكتفي القرينة بل لابد مع القرينة من امر آخر ليحذف فلم يكن قيام القرينة دالة الحذف بل في وقت قيامها تحقق باعث الحذف ( قوله قدس سره أي تريد مكة ) الاولى أي تريد مكة بالاستفهام ( قوله قدس سره وجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للمصر ) فان قلت فافائدة ذكر العدد قلت ايضبط المذكور فان قلت المذكور خمسة اذا لمندوب ايضا مذكور قلت اشار الى ان المندوب بالحقيقة ليس غير المنادى وليس مواضع الحذف سببه زائدا على الاربعة لكن لما ذكر تعريف المنادى بحيث لا يشمله ذكر في آخر بحث المنادى على حدة فقال وحكمه حكم المنادى ( قوله قدس سره في باب الاغراء ) والاغراء تبرز ساختن وبركاري داشتن مثله ما كتب في الحاشية اخاك اخاك أي الزمه والمنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد أي اعني الحميد والمنصوب على الذم نحو اتاني زيد الفاسق الخيث أي اعني الخيث والمنصوب على الترحم نحو مررت بزيد المسكين أي اعني المسكين ( قال المص رحمه الله نحو امرأ ونفسه ) المراد اما الخث على الفرار من الرجل ونفسه او على قصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة او للعطف ( قوله قدس سره ) انتهوا خيرا لكم أي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ( الخطاب للكفرة الذين جعلوا لهم آلهة ثلثة عيسى عليه السلام ومريم والله تعالى فتهاهم عن التثليث وامرهم بقصد التوحيد والقائل بوجوب الحذف في هذا المثال هو صاحب الكشاف والقرينة على تقدير الفعل أنك اذا نهيت عن شيء ثم جئ بما لا ينهي عنه بل هو مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصد او اتت او نحوهما فان قلت ماذا كرته يكون ضابطة في الحذف فلم يكن من الحذف السماعي قلت انما يكون ضابطة في الحذف بطريق الوجوب اذا لم يذكر معها الفعل وليس كذلك ثم اعلم ان سبويه لم يقل في مثل هذه الصورة بوجوب الحذف والمثال المذكور عنده ليس مما وجب حذف

فعل المفعول به سماطا ونقل عن العلامة التفنيزاني انه قال في وجوب الحذف في هذا المثال من حيث انه قرآن فلو ذكر الفعل يلزم تغييره وهو غير مرضي لانهم لا يعدون بهذا الاعتبار الحذف الجائز واجبا فتأمل ( قوله قدس سره او اهلا لا اجانب ) او اتيت مكانا تهاهل فيه ولا تبتغي فردا ( قوله قدس سره ووطئت سهلا من البلاد ) أي مكانا سهلا لا تشألم فيه قدماك او سهلا لزرا وليس فيه ابحار مائة من الزرع والوطي ككوفت راء قال قدس سره في الحاشية السهل تقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض ونقل عن المبرد ان اهلا وسهلا منصوب على المصدرية نحو مرحبا أي رحبت ببلادك مرحبا أي رحبا واهلت اهلا أي تأهلت تأهلا وسهل موضعك سهلا أي سهولة ( قال المص رحمه الله المنادى ) أي موضع المنادى والا فالمنادى لا يحمل على الموضع الذي اعتبره في قوله الثاني المنادى ويجوز ان يراد بالثاني المفعول به الثاني باعتبار ان قوله ووجوبا في اربعة مواضع يستلزم ان يكون المفعول به اربعة اقسام بالنظر الى مواضع الحذف فينبذ يحمل عليه المنادى بلا تقدير شيء ( قال المص رحمه الله وهو المطلوب اقباله ) أي الاسم المطلوب اقباله لكن تركه اكتفاء بما سبق من انه لابد من اعتبار الاسم ويجوز ان يراد باللام الموصول ويجعل كناية عن الاسم وقدر المعنى في اقباله أي الاسم الذي طلب اقبال معناه ويجوز ان يكتفى على المسامحة المشهورة باعطاء حال المعنى للفظ وعدم تقدير المعنى او باعطاء حال اللفظ للمعنى وعدم اعتبار الاسم في التعريف ( قوله قدس سره أي اما بوجهه او بقلبه ) كلمة اول منع الخلو فيجوز ان يكون المطلوب كليهما ( قوله قدس سره كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة ) وكما اذا ناديت من كان بينه وبينك حائل فان في كلتا صورتين المطلوب هو الاقبال بقلبه فان طلب الاقبال بالوجه فيهما صحت ( قوله قدس سره او حكما مثل باسماء وياجبال وياارض ) قال بعض المحققين لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال حكما ولا يخفى ان هذا انما يصح اذا كان طلب الاقبال بالقلب في جميع المواد في حكم طلب اقبال المقبل بالوجه وراجعا اليه وباعتباره وليس كذلك فان طلب اقبال المقبل بالوجه ليس الا باعتبار قلبه واعلم انهم جعلوا نداء الله تعالى من قبيل الحكيم لتزجده



من الاقبال بالوجه حقيقة بالمعنى المذكور اذ لا وجه ولا قلب له تعالى لكن في تنزيه منزلة من له صلوح الاقبال بالوجه او القلب ترك ادب بل ينجر الى التشبيه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولهذا قال الفاضل المحشي الاولى ان يراد بالاقبال الاجابة والظاهر ان مراده بالاجابة الامر الذي يعبر عنه في العرف بالانتفات فلا يرد عليه ما ذكره بعض المحققين من انه لا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ماسئل فهو لا يستفاد من تقديره دعوم مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلامعنى للاجابة فيه وان اريد به التلبية فهي لا تكون مطلوبة منه تعالى انتهى (قوله قدس سره فاذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعالى فانامشتاق اليك) اي الى لقائك لا يخفى عليك ان هذا المعنى بعيد وليس مقصودا للنادب بل مقصوده اظهار التألم للسامعين بسبب المندوب وليس مراده طلب اقبال المندوب له بوجه من الوجوه لاحقيقة ولا حكما مع ان المندوب باب واسع كثير الدوران على سنتهم فجعله داخلا على المجاز في المنادى مستبعد جدا فلم يكن جعل المندوب بابا على حدة تحكما مع ان المقصود جعله ذا جهتين فنظرا الى كونه مناسبا بالمنادى في اكثر الاحكام لم يجعله بابا مستقلا ولم يفصله من المنادى ولم يقل في صدر البحث ووجوبا في خمسة مواضع بجعله موضعاً خامسا ونظرا الى كونه بابا واسعا كثير الدوران على سنتهم وعدم شمول تعريف المنادى بدون التكلف لزم مخالفته بالمنادى في بعض الاحكام وفي كونه مدخولا واذا ذكره على حدة في بحث المنادى فكان المص اعتراض اعتراضا فعليا على صاحب الفصل (قوله قدس سره اي طلبا لفظيا) فيكون منصوبا على المصدرية بأن يكون صفة للمصدر المحذوف اي الطلب وعامله المطلوب (قوله قدس سره بأن يكون آلة الطلب لفظية) الظاهر ان الطلب اللفظي هو ان يكون آلة الطلب والمطلوب كلاهما لفظيان فايهما قدر صار الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث ليس احتمالا على حدة (قوله قدس سره اول النيابة) او الحرف بأن يكون لفظا او تقديرا بمعنى ملفوظا او مقدرًا والبيان المذكور ان مثاله ايضا فان قلت ما وجه جواز حذف حرف النداء مع ان النائب لا يحذف قلت يجوز حذفه اذا كان له نائب كما في ضرب زيدا قائما والقرينة ههنا نائية فان قلت حاصل هذا التفصيل على هذه الالوجه الثلاثة ان حرف النداء في المنادى قد يكون ملفوظا وقد يكون محذوفا فعلى هذا لاحاجة الى قوله فيما بعد ويجوز حذف حرف النداء قلت نعم لكن ذكره فيما بعد لا فائدة الاستثناء بقوله

الامع اسم الجنس (قوله قدس سره او للمنادى) وفيه انه على هذا لاحاجة الى قوله فيما بعد وقد يحذف المنادى وايضا لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الى غير ذلك (قوله قدس سره لسده مسد الفعل) كأن المبرد زعم ان الفعل انزل عن العمل وصار ما وقع موقعه عاملا (قوله قدس سره وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال) الظاهر ان مراده انها اسماء افعال بمعنى ادعو وهو فعل المضارع المتكلم وتعريف اسماء الافعال بما كان بمعنى الماضي والامر لا يصدق عليها الا ان يقال ان ابا علي لا يقتصر بما ذكر في تعريف اسم الفعل بل يجوز ان يكون اسم الفعل بمعنى المضارع ايضا او يقول اسماء الافعال عند ابي علي بمعنى اقبل امر المخاطب فالتعريف صادق عليها وفيه انه حينئذ يكون المنادى بمنزلة الفاعل لان حرف النداء بمعنى اقبل وفاعله ضمير المخاطب الذي وقع المنادى موقعه فيكون حينئذ احد جزئي الجملة هو المنادى فلا يصح قوله وعلى المذاهب كلها مثل يازيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فتأمل (قوله قدس سره وعلى المذاهب كلها يازيد جملة) اي وقع موقع الجملة وادي مؤداها (قوله قدس سره وليس المنادى احد جزئي الجملة) وفيه انه اذا لم يكن المنادى جزء الجملة تم الكلام بدون المنادى مع ان يا وحدها لا يفيد شيئا والجواب ان المنادى معلق بيا ولا بد من ذكره ليبدل با على معناها لانه جزء الكلام فتأمل (قوله قدس سره كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران) قال بعض المحققين هذا انما يتم على قول من قال المستكن محذوف واما على ما حقق انه ليس بصوت ولا لفظ ولفظ بينه وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل ههنا انتهى وفيه انه لا شك ان الفعل اذا كان مذكورا فالمستتر ليس بمحذوف ولا مقدر على ما فرقوا واما اذا كان الفعل محذوفا او مقدرًا فيصح القول بتقدير ما هو مستتر فيه او بمحذوفه اذ ليس الفعل مذكورا حتى يقال ان الفاعل مستتر فيه بل الفعل مقدر فالفاعل ايضا مقدر بنفسه (قوله قدس سره وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر) فيه ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه والفاعل ضمير مستتر لا يكون ايضا مقدرًا لابتعية الفعل فلا بد ان يحمل كلام المبرد على ان الحرف قائم مقام الفعل في العمل وكلا جزئي الجملة مقدران (قوله قدس سره وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه)



قبل ان اسم الفعل لا يستتر فيه ضمير المتكلم ونقص بأف بمعنى اتضجر ورد النقص بأن اف صوت يخرج في وقت الاتضجر كأسم فعل وقيل ايضا ان اسم الفعل لا يكون بحرف واحد من الحروف كالهجرة ورد بأن اصل الهجرة اى حذف منه الياء لينقل من قلة الحروف الى قلة المسافة والقرب وايضا لو كان يا اسم فعل اتم بدون المنادى وليس كذلك واجيب عنه بأنه قد يعرض الجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة الشرطية والقسمية لكن هذا الجواب لا يتم ما لم يبين ما عرض ههنا فتأمل (قال المص رحمه الله ويبنى) اى يجب ان يبنى كما هو الاسلوب في الاحكام والقواعد ثم لما كان العلم الموصوف يابن مضافا الى علم آخر مما يختار فتحه ولم يجب فيه البناء على ما يرفع به فهو بمنزلة المستثنى من هذه القاعدة (قوله قدس سره قدم بيان البناء والحفظ والفتح) اى قدم بيان كل واحد منها لقلة كل واحد بالنسبة الى النصب الذى له اقسام ثلاثة هي المضاف وشبهه والتكرة الصرفة وقيل قدم مجموع الثلاثة على النصب لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث وان كان المستغاث قسمين باعتبار كونه بالالف وباللام ثم القلة تقتضى التقديم اما باعتبار انه خفيف والخفيف يعامل باعتبار انه يشبه البسيط او الجزء او العدم بالنسبة الى الكثير فيصح تقديمه على الكثير وان كانت الكثرة توجب التقديم لا هيته لكن ههنا اعتبر جانب الوحدة وقيل وجه تقديم البناء على الرفع هو ان جنس المرفوع اشرف من المنصوب باعتبار كونه عمدة في الكلام وان الرفع مقدم على النصب في الذكر والبيان وان بيان البناء بقوله ويبنى على ما يرفع به اهم لكونه من خواص النداء بخلاف النصب فانه يقتضى المفعولية وبخلاف الحفظ فانه بسبب التغير من الحالة الاصلية التى هي النصب (قوله قدس سره واطلب الاختصار في بيان النصب) الذى هو كثير يناسب فيه الاختصار والضبط والا لو عكس الامر وفصل النصب والحفظ والفتح ثم قيل ويبنى على ما يرفع به فيما سوى ذلك لحصل الاختصار في المبنى على ما يرفع به (قوله قدس سره على ما يرفع به اى على الضمة او الالف او الواو) تفصيل لما فيما يرفع به اشارة الى انواع الرفع بالحركة والحرف وهذه الثلاثة اعم من ان يكون لفظيا او تقديرا او محلا فان المنادى قد يكون بحسب اعرابه تقديريا وقد يكون مبنيا قبل النداء مثل هذا وايها وهؤلاء في ياهذا الرجل ويا ايها الرجل وياهؤلاء الكرام فللمنادى في هذه الامثلة جهتا بناء احدهما غير عارضة وهى سبب كونه من اسماء الاشارة او الموصولات

والثانية عارضة بسبب كونه منادى مفردا معرفة وحيث يبنى على ما يرفع به محلا فتأمل (قوله قدس سره في غير صورة النداء) اما قبل النداء فلكونه منادى باعتبار ما يتول اليه واما بعد النداء فالتعبير عنه باعتبار ما كان (قوله قدس سره او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعنى به) عطف بحسب المعنى على ما قبله فان قوله يرفع به المنادى في قوة ان يقال ان الفعل مسند الى ضمير المنادى وعطف عليه قوله او الفعل مسند الى الجار والمجرور فكأنه قيل ويبنى على ما به الرفع ويرد عليه ان النون في المضارع مما به الرفع بهذا المعنى مع انه لا يكون في المنادى المبنى على ما يرفع به الا ان يخصص ما به الرفع بالاسم (قوله قدس سره وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام) لانه لم يسبق اسم لكن يجوز ارجاعه الى الاسم الذى في ضمن المنادى لان المراد بالمنادى الاسم المطلوب الاقبال فيجوز ارجاع الضمير الى الاسم مع قطع النظر عن وصفه كأرجاع ضمير هو الى العدل في \* اعدلوا هو اقرب للتقوى \* (قوله قدس سره مفردا اى لا يكون مضافا) بالاضافة المعنوية ولا شبه مضاف ويندرج فيه الاضافة بالاضافة اللفظية (قوله قدس سره وهو كل اسم) الخ هذا مأخوذ من الضابطة التى ذكرها الشيخ الرضى للشبه بالمضاف وهى كل اسم يحى امر بعده من تمامه من حيث المعنى لكن لا انضباط لها فى شئ فانهم قالوا ان الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء مثل يامقيما دون باب لا التى انفى الجنس فلهذا قال بعض المحققين ان شبه المضاف في باب المنادى العامل فيما بعده مثل ياطالما جبلا والمعطوف عليه الذى مع المعطوف اسم شئ اما علما نحو يازيدا وعرا اذا جملا علما او اسم جنس نحو يا ثثة وثلثين او الموصوف بظرف نحو يارجلا في الدار وفي باب ياهؤلاء الاولان فقط (قوله قدس سره او ايها معرفة قبل النداء) فان قلت على هذا يلزم اجتماع التعريفين بعد جملة منادى قلت لا محذور في ذلك بل الممتنع اجتماع آلتى التعريف فان قلت يلزم ذلك في المنادى المضاف الى المعرفة اذا الاضافة ايضا من ادوات التعريف قلت صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الدخول مختلف فتأمل (قال المص رحمه الله ويا زيدان) فان قلت الصواب في التثنية يارجلان لانهم قالوا ان العلم اذا ثنى او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف وايراد لام التعريف لا يصح ههنا فلا بد من تغير المثال قلت هذه القاعدة مختصة بغير المنادى فان حرف النداء قائم مقام لام التعريف فلا حاجة الى ايراد اللام



( قوله قدس سره تدخله وقت الاستغاثه ) اشارة الى ان اضافة اللام الى الاستغاثه لا تدني ملابسة وليس الاستغاثه معنى اللام بل معنى اللام هو الاختصاص ( قوله قدس سره وهى لام التخصيص ) قال بعض المحققين بل لام التعليل اى اغنى لنفسك ولا جرك وفى بالله اغنى بمقتضى ذلك وكرمك ولا يخفى ما فيه من التكف اذا المأل هو الاستغاثه المفهومة من المنادى المستغاث والملة ايضا بحسب الظاهر هو المنادى المستغاث ( قوله قدس سره دلالة على انه مخصوص من بين اثنين بالدعاء ) فان قلت لام التخصيص يدل على اختصاص شئ بدخوله لا اختصاصه ص مدلوله بشئ كما يفهم من بيانه قلت البناء فى قوله منحصر بالدعاء داخل على المنصور كما هو عرف اهل اللغة فالعنى على ان الدعاء منحصر به فحصل حينئذ اختصاص شئ بدخوله ( قال المص رحمه الله نحو بالزيد ) قال بعض المحققين لا يكون الاستغاثه بغير كلة يا ولا يكون لام الاستغاثه الا فى مقام الاغاثه او التجب او التهديد ( قوله قدس سره اى يا قوم للظاوم ) المناسب يكون القوم منادى مستغاثا ان يقال فى التقدير بالقوم او يا قوما ( قوله قدس سره لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير ) لوجهل هذا نكتة لفتح اللام من اول الامر لكنى ولا يحتاج الى دفع الالتباس بين المستغاث والمستغاث له الذى مادته اقل من القليل ( قوله قدس سره بلاى التجب والتهديد ) اى بلام تدخل دلى المنادى وقت التجب او وقت التهديد فالاضافة لا تدنى ملابسة ( قوله قدس سره فلم اهل المص ذكرهما ) اعتراض بأن المناسب ذكر هذا المنادى ايضا عند ارادة ذكر انواع المنادى ( قوله قدس سره وكيف يصدق ) الخ اعتراض آخر بأنه عند عدم ذكر هذا المنادى فى هذا المقام يلزم عدم صدق قوله فيما بعد وينصب ماسواهما كليا مع ان الظاهر انه قاعدة كلية ( قوله قدس سره واجب ) اى عن الاعتراضين قد يجاب عن الاعتراض الثانى بحمل مثل يا عبد الله من تمة القاعدة ( قوله قدس سره يحضر فينتقم منه ويستريح ) الخ فيه ان الظاهر ان يكون المهتد حاضرا فكيف يطالب منه الحضور فينتقم منه وايضا لامعنى الاستغاثه من شئ يحضر فينتقم منه اذ لا يحقق الاغاثه عادة منه وكذا الحال فى التجب فالاولى ان يوجه الاستغاثه فى التهديد بأن المهتد يستغث بالمهدد لتغير حاله وترك ما يوجب قتله او ضربه فيتخلص المهتد من اثم القتل او الضرب وفى التجب بأن التجب يستغث بالتجيب منه

ليعيشه فى التجب المفرط الذى فوق طاقته فتغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التجب ( قوله قدس سره فشكل لا تنفاه ما يقتضى فتحها ) الا شكل انما يكون اذا انحصر وجه الفتح فيما سبق والا فلا اشكال اذ يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب صورة فتأمل ( قال المص رحمه الله لاحاق الفها ) اللام للنو قيت اى يدنى على الفتح وقت الف الاستغاثه ويجوز ان يكون للتعليل بأن يكون علة لخصوص الفتح لا لاصل البناء بل علة البناء ما سبق فى المنادى المبني على ما يرفع به وفيه ان هذا انما يصح اذا كان المستغاث بالالف مفردا معرفة واما اذا كان مضافا كما فى قولك يا امير المؤمنين فلا اذ ليست العلة المذكورة للبناء جارية حينئذ ( فان المص رحمه الله ولا لام فيه ) فيه انه اذا كانت الجملة حالية يصير المعنى ويفتح المنادى وقت الحاق الالف حال كونه لالام فيه وبفهم منه انه اذا كان اللام فيه وقت الحاق الالف لم يفتح وهو ليس بمقصود اذ وقت الحاق الالف لا يكون اللام فيه اصلا وعلى تقدير كون اللام فيه ايضا لا يكون الامتضا لا اقتضاء الالف الفتحه ويجوز ان يكون قوله ولا لام فيه جلة برأسها عطفا على قوله ويفتح والمقصود منه افادة ان المنادى المستغاث بالالف لا يكون اللام فيه اصلا ( قوله قدس سره فيبين اثر لهما تناف ) فيه انه يجوز الجر بالفتح كما فى غير المنصرف فلم يكن بين اثر لهما تناف فى هذه الصورة مثل بالاحداه الا ان يعتبر اطراد الباب ويمكن ان يقال ان التنا فى بين اثر لهما باعتبار ان اثر احدهما وهو اللام الاعراب واثر الآخر وهو الالف البناء فانه وان كان كلاهما بالفتح الواحد اعرابا وبناء لا يصح فان قلت المنادى عند دخول اللام ليس بمبنى حتى يكون فتح ما قبل الالف اثر البناء قلت الحركات التى فى غير الاواخر تسمى حركات البناء سواء كان الاسم معربا او مبنيًا فان قلت التنا فى بين الاثرين انما يتصور اذا كان كلاهما الفعليًا واما اذا كان اثر اللام وهو الجر تقديرًا فلا كما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم فان البناء يقتضى كسر ما قبلها والاعراب بالاعراب التقديرى فليكن ههنا ايضا كذلك قلت لم يقل احد بتقدير الاعراب فى مثل هذه الصورة وفيه ما فيه ( قوله قدس سره لفظا او تقديرًا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء ) هذا القيد يخرج من الحكم نحو يا يوم ينفع الصادقين ونحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويأتمل ما ينفى ويغير ما يضرنى بما هو مضاف الى الجملة مبنى على الفتح لانه لم يعرب قبل النداء ولم ينصب لفظا او تقديرًا بل محلا لكنه داخل فيما سواهما فيلزم عدم تبين



حاله فالاولى عدم التقييد وجعل النصب في نصب ماسواهما اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا ليتناول المبنى الذي هو ماسواهما وجعل منادى كالامثلة المذكورة فان قلت فاذا كان النصب اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا لم يختص هذا الحكم بما سواهما بل يشترك بين كل منادى فانه من جهة كونه مفعولا به منصوب محلا وان كان مبنيا على ما يرفع به او على القبح او مخفوضا قلت نعم لكن بعد التعميم يريد من قوله وينصب ماسواهما انه يبقى على ما كان عليه من النصب بمقتضى المفعولية لفظا او تقديرا او محلا من غير تصرف آخر فيه فيمتاز المفرد المعرفة عنه بسبب اجراء البناء على ما يرفع به عليه من حيث النداء وان كان منصوبا محلا من جهة المفعولية ثم ما كان مبنيا قبل النداء فجعل منادى وكان مفردا معرفة مثل يا هذا ويا هؤلاء يحصل له بناء آخر عارض بسبب النداء وهو البناء على ما يرفع به فله محلان قريب وهو الرفع بسبب البناء وبعيد وهو النصب بالمفعولية وامتيازه عن المنادى المنصوب بسبب البناء على ما يرفع به الذي هو المحل القريب وان كان مضافا او مشبها به مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون لم يحصل له بناء آخر بعد النداء فله بناء واحد ومحل واحد وهو النصب ودخل في قوله وينصب ماسواهما فتأمل (قوله قدس سره اوشبه مضاف) هذا هو القسم الثاني من اقسام ماسوى المفرد المعرفة فالتناسب لمقابلاته من الاقسام ان يقال واما ما لا يكون مفردا بأن يكون شبه مضاف لكن الامر فيه سهل (قال المص رحمه الله مثل يا طالعا جبلا) كونه شبه مضاف بسبب كونه مركبا من العامل والمعمول لكن في كون طالعا في هذا المثال ماملا في جلا تردد لان من شرائط عمل اسم الفاعل اعتماده على صاحبه او على حرف الاستفهام او النفي ولم ينقل من احد جواز الاعتماد على حرف النداء وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر يكون ذلك الموصوف منادى مفردا معرفة لا المشبه بالمضاف وايضا طالعا جبلا نكرة فكيف يكون صفة للمنادى اللهم الا ان يقدر موصوفه نكرة صرفة فيخرج من كونه مثالا للمنادى المشبه بالمضاف كما في التقديرا الاول (قوله قدس سره لانه منصوبا لا يحتمل المعين) اى لان رجلا حال كونه منصوبا لا يحتمل المعين فلا حاجة الى التقييد بغير المعين فيكون مستدركا (قوله قدس سره مثل يا حسنا وجهه ظريفا) نقل عنه في الحاشية وانما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم ان في شبه

المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان ممنوعا بالجملة فانه حينئذ لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تجل القدوس بل يقال قدوسا ويقال يا نخله من ذات عرق طويلة ولا يقال الطويلة (قال المص رحمه الله وتوابع المنادى) المراد التابع صورة وصفة مثلا تنقضى بمثل يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام فان الرجل والكرام اللذين صفتان لهذا وهؤلاء وان كانا صفتين صورة لكنهما منادى حقيقة لكن ادخل حرف النداء على اسم المبهم لئلا يلزم اجتماع آتى التعريف كما سيأتي ويجوز ان يكون بسبب ذكره فيما بعد مستثنى من هذه القاعدة فلا حاجة حينئذ الى التصرف في التابع (قوله قدس سره المبنى على ما يرفع به) هذا هو المنادى المبنى اذا المذكور سابقا بعنوان المبنى هو المبنى على ما يرفع به فالمبنى المعرف باللام عبارة عنه واما المستغاث بالالف والعلم الموصوف باين فليس المعنويين بعنوان المبنى وليس توابعهما كذلك (قوله قدس سره لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه) اى للفظ المنادى سواء كان ذلك التابع مبنيا او معربا فان كان مبنيا فيعرب محلا باعراب المنادى نحو يا عبد الله وان كان التابع معربا فيعرب لفظا او تقديرا باعراب المنادى نحو يا زيد وعمروفاته يجب جرعمرو ولم يجز نصبه جلا على محله الذي هو المفعول به (قوله قدس سره وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون) الخ هذا غير متبادر من المفرد ههنا بل المتبادر من المفرد ما قصد سابقا في المنادى المفرد والمعرفة من ان لا يكون مضافا لا بالاضافة المعنوية ولا بالاضافة اللفظية ولا شبه مضاف لكن لما كان الحكم الآتى من قوله يرفع وينصب جاريا في الاضافة اللفظية وفي شبه المضاف حل العبارة على غير المتبادر وجعل المفرد اعم اذا احكام قد تكون باعثة لتعميم الموضوعات وقد تكون باعثة لتخصيصها (قوله قدس سره فصل التوابع) الظاهر ان تفصيل التوابع تعريف التوابع الجاري فيها الحكم الآتى اجمالا اذ لم يكن التوابع بعد معلوما الا بما ذكره وعدم جريان الحكم المذكور لا يستدعي التفصيل فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبنى المفردة سوى البدل والمعطوف الغير المتمتع دخول باعليه بل لا حاجة الى الاستثناء ايضا اذ بيان حكم البدل والمعطوف الغير المتمتع دخول با عليه فيما سأتى بميزة الاستثناء كما هو دأب المص في هذا الكتاب ويجوز ان يكون الباعث على التفصيل ذكر التأكيد والصفة اشارة الى انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثر في جعل التأكد اللفظي كالبدل



ثم ذكر الباقي لدفع توهم الاختصاص ( قوله قدس سره في الاغلب ) اى  
 في اغلب المذاهب لاني اغلب الاستعمال بقريته قوله ويجوز الخ ( قوله قدس سره  
 وكان المختار عند المص ) ثم ان تفسير الشارح التاكيد بالمعنوى غير ملائم لسياق  
 شرحه من وجهين احدهما انه قد ذكر في الشرط السابق اعني ولما لم يجز الخ  
 ان المص قد قيد بما يجب تقييده من التوابع في جانب المحكوم عليه مع ان التاكيد  
 غير مقيد فيجب تقييده بمقتضى تفسيره والثاني انه سيصرح على خلاف  
 هذا التفسير بقوله وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى  
 ( قوله قدس سره ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى ) وايضا لم يذكر فيما بعد البديل  
 والمعطوف والتاكيد الغير المذكور فيما سبق حكمها كذا لكن تصریح المص  
 في شرح المنصل بان المراد بالتاكيد المعنوى اقتضى تفسير الشارح ( قوله  
 قدس سره وعطف البيان كذلك ) قيل ذهب الشيخ الرضى الى انه يدل فعلى  
 هذا حكمه حكم البديل عنده فتأمل ( قال المص رحمه الله المتع دخول يا عليه )  
 المراد من يا مطلق حرف النداء اذ ذكره بطريق مثلا ويجوز ان يراد  
 خصوصها بسبب ان امتناع دخولها يستلزم امتناع دخول اخواتها  
 وبالعكس قيل لم يقل والمعطوف المعروف باللام مع انه اخصر لبشر الى مانع  
 كونه منادى مستقلا وهو امتناع دخول حرف النداء عليه ويخرج عنه مثل  
 يا محمد والله لتعين الرفع في الله واذا فسر المتع دخول يا عليه بالمعطوف المعروف  
 باللام يدخل فيه مثل هذا التركيب مع ان المعطوف فيه مرفوع ليس الافعلي  
 هذا تفسير الشارح بقوله يعنى المعروف باللام ليس كما ينبغي ( قوله قدس سره  
 حلا على لفظه اظاهر او المقدر ) المراد بالمقدر اعم من ان يكون معربا بالاعراب  
 التقديرى قبل النداء نحو يا موسى العاقل فان في موسى ما يرفع به تقديرى فيرفع  
 اتابع حلا عليه ومن ان يكون مبتدئا قبل النداء فيبنى على ما يرفع به بالرفع  
 المحلى ثم له النصب المحلى ايضا باعتبار انه مفعول به نحو يا هؤلاء الكرام فللمنادى  
 المبنى حيثئذ محلان احدهما القريب وهو الرفع بسبب كونه منادى مفردا  
 معرفة والاخر البعيد وهو النصب بسبب كونه منادى مفعولا فلفظه  
 المقدر ههنا محله القريب فتأمل فان قلت ان تعريف التابع وهو كل ثان باعراب  
 سابقه لا يصدق على التابع المرفوع المحمول على لفظ المنادى لانه ليس  
 في المنادى اعراب الرفع بل الرفع فيه علامة البناء قلت لما كان بناء المنادى  
 عارضيا وعلامته شئ حادث كان اعرابا في المعرب فكأنه معرب بالرفع فاذا رفع

تابعه حلا على لفظه الذى هو الرفع فكأنه كان مرفوعا باعراب رفع سابقه  
 فتأمل ( قوله قدس سره فيكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة  
 حرف النداء ) فيه انه على هذا ينبغي ان يكون المعطوف الذى هو مضاف  
 بالاضافة اللفظية او مشابه به منصوبا عند الخليل ( قوله قدس سره فله  
 حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب ) فيه انه على هذا ينبغي  
 ان يكون المختار النصب عند ابي عمر وفي سائر التوابع ايضا فلا وجه للتخصيص  
 بالمعطوف المذكور ( قوله قدس سره ان كان المعطوف المذكور كالحسن )  
 قال الشيخ الرضى مراد المبرد بمثل الحسن العلم بالمعرف باللام فيكون معنى قوله  
 والاى وان لم يكن علما لكن المص في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح ههنا  
 ولعل وجهه انه لما رأى اللام في بعض الاعلام لازما كاللام في اسم الجنس  
 فلا ينبغي الفرق بينهما قيد العلم في كلام المبرد بما يمكن نزاع اللام فيه وحل  
 اسم الجنس في كلامه على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام ( قوله قدس سره  
 في جواز نزاع اللام ) فسر العلم الذى يجوز نزاع اللام عنه بالمعرف باللام الذى  
 قصد بلامه التعريف او جعل لامة جزء العلم وذلك يكون في علم هو اسم جنس  
 في الاصل خص بفرد منه بخاصة له اقتضت ذلك التخصيص ويسمى علما غالبا  
 ( قوله قدس سره مثل النجم والصديق ) نجم اسم جنس لكواكب عرف  
 باللام وجعل علما غالبا بفرد منه بخاصة فيه وهو الثريا والصديق اسم جنس  
 للصاعقة عرف باللام واريد به الصاعقة المخصوصة ثم اريد منه الرجل  
 الذى اخرقته تلك الصاعقة وجعل علما من الاعلام الغالبة له بجوزا ( قوله  
 قدس سره تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب ) فيه ان هذا الدليل  
 يقتضى ان لا فرق بين المضاف بالاضافة الحقيقية واللفظية والمشابه للمضاف  
 لانه يجرى في جميعها مع انه ادخل المضاف بالاضافة اللفظية والمشابه للمضاف  
 في المفرد الذى حكمه جواز الرفع والنصب ( قوله قدس سره حكمه ) اى  
 حكم كل واحد منهما ويجوز ارجاع الضمير الى مجوعهما بتأويلهما بما بقى  
 فعلى هذا لو قال وما بقى حكمه حكم المستقل لكان اخصر ( قال المص  
 رحمه الله والعلم ) هذا من احكام المنادى وبمنزلة المستثنى من قاعدة المفرد  
 المعرفة لكن لما كان في اثبات هذا الحكم مدخل لتوصيف المنادى بان مضاف  
 الى علم آخر اخره من بحث توابع المنادى فكان هذا الحكم متعلقا بمجموع  
 المنادى وصفته التى هى الابن المضاف الى علم آخر كما ان مسألة نداء المعرفة



باللام التي تأتي بعد هذا من هذا القبيل اذ فيها كل واحد من المنادى وتابعة  
منظور فان المعرف باللام الذي جعل المبهمة واسطة بينه وبين حرف النداء  
يصير تابعا في اللفظ لكنه منادى بحسب الحقيقة ( قوله قدس سره اما كونه  
منادى فلان الكلام فيه ) وفيه ان المص قد تجاوز من بحث المنادى وكلامه  
ههنا في توابع المنادى فالمبادر من العلم الموصوف بابن هو العلم الذي كان تابعا  
الا ان يقال يفهم من توصيف العلم بكونه موصوفا بالابن انه متبوع لا تابع  
( قوله قدس سره واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبي  
عن جواز ضمه ) فان الفتح لما كان من القاب البناء فيفهم منه ان ما فيه الفتح فهو  
مبنى ثم في اختيار الفتح يفهم جواز امر آخر غير الفتح الذي يكون علامة البناء  
وهو الضم لا غير فلا يرد ما قال بعض المحققين فيه نظر لجواز ان يبنى اختيار الفتح  
عن جواز الجر في يازيد بن مغيث انتهى وايضا لا يدمن كونه مبنيا على الضم لفظا  
لاتقديرا ولا محلا لما يفهم من اختيار فتحه للحققة المطلوبة لكثرة استعماله ( قوله  
قدس سره او المحوقا بها ) يعني من غير تغيير كائنه واما المحوق بالتاء الغير كسبت  
فليس حكم موصوفه ذلك ( قوله قدس سره كما هو المتبادر الى الفهم ) وفيه  
ان المتبادر هو الاعم ( قوله قدس سره هي حركته الاصلية ) وايضا هي  
مناسبة لفتح جاره الذي هو الابن المضاف الى علم آخر فيفتح اتباعا له كما سيجي  
في بابهم تيم غدي وايضا هو في المعنى مضاف لان اضافة صفته كاضافته لانهما  
محددان بالذات ( قوله قدس سره اي اذا اريد نداؤه ) لما لم يضح جمل المعرف  
باللام منادى صرف العبارة عن ظاهرها وزاد الارادة وقال بعض المحققين فيه  
انه اذا لم يحز جمل المعرف باللام منادى فلا يريده واحد من ارباب اللسان نداء  
فكما انه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مرادا للنداء  
ايضا فتقدير الارادة لا يسمي ولا يغني عن جوع انتهى ويمكن ان يقال المراد  
من الارادة طلب اقباله لكن لما لم يمكن طلب اقباله بجمله منادى حقيقة يتوصل  
في ذلك بجعل الاسم المبهمة منادى والاسم المعرف باللام المقصود بالنداء صفة له  
( قوله قدس سره قبل مثلا يا ايها الرجل ) ذكر مثلا ههنا لافادة ان الكلام  
على سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا يا ايها ولا الرجل معتبرة ههنا بخصوصيتها  
بل سائر حروف النداء مثل يافى عدم اجتماعه مع لام التعريف واحتياجه  
الى الواسطة وايضا سائر الاسماء المبهمة مثل اي في هذا الاعتبار وايضا  
سائر الاسماء المعروفة باللام مثل الرجل في هذا القصد فيتناول مثل ياهو لاء

الكرام وياهذه المرأة وياهذان العالمان الى غير ذلك فامل ( قوله قدس سره  
بتوسيط اي مع هاء التنبيه ) اما التزام هاء التنبيه فلانه لما كان في حرف النداء  
معنى التنبيه فاجبر بقرب هاء التنبيه ما فات بعد حرف النداء واما اختيار الاسماء  
المبهمة في التوسيط فلان النداء لا يقع الاعلى ما هو معلوم الهيئة فاذن كان  
المناسب ان لا يكون الواسطة معينة لئلا يتوقف الذهن عنده وتعين كونه  
واسطة ثم المناسب ان يكون ذلك المبهمة طالبا لرفع ابهامه بحسب الوضع ليس  
الحاجة الى التعين ثم المناسب ان يكون طالبا للمعرف باللام فيقع النداء عليه  
فلذلك وسطه تارة باسم الاشارة لانه مبهمة يطلب بحسب وضعه ان يرفع  
ابهامه بالمعرف باللام وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف  
اليه هاء التنبيه فانها حينئذ مبهمة بخلاف ما اذا لم يقطع عن الاضافة او ابدل  
مما اضيف اليه بالتوين فانها معينة بما اضيف اليه ثم كلمة اي التي جعلت واسطة  
ترفع ابهامها اما بالمعرف باللام واما بتوصيفه باسم الاشارة الذي يرفع  
ابهامه بالمعرف باللام هذا عند ارادة التعين بالتدريج وتكرر المبهمة الذي  
يورث زيادة شوق في نيل المقصود ثم اعلم انه يفهم من ظاهر السياق ان الطريق  
في ارادة النداء المعرف باللام مختصر في جعل المبهمة المذكور واسطة بين  
حرف النداء واللام وليس كذلك فانه اذا اريد نداء الزيد بن التنبيه المعرف باللام  
يقال يازيدان يحذف اللام وذلك لان اللام فيه لجبر نقصان تعريف العلم حين  
تنبيه وجهه فاذا ادخل فيه حرف النداء انجبر نقصان به فلا حاجة معها  
الى اللام فتحذف اللام والجواب ان المراد من الزيدان في يازيدان عند ارادة  
التنبيه العلم الذي كان اللام فيه لجبر نقصان العلمية عند التنبيه والجمع فليس  
المقصود فيه نداء المعرف باللام فيكون خارجا عما نحن فيه واما اذا قصد نداء  
الزيد بن المعرف باللام المعهودين فلا بد من توسيط المبهمة ولا يجوز حذف  
اللام منه فيقال يا ايها الزيدان ثم اي في قولنا يا ايها الرجل موصوفة حذف  
ما اضيف اليه بتوسيط حرف التنبيه عند غير الاخفش وموصولة  
عند الاخفش بتقدير يا اي هذا الرجل حذف صدر الصلة لكون المنادى  
طالب التخفيف والاول هو المرجح ليكون هذا واي على نحو واحد ولان جمل  
المعرف باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء ولانه اذا كان اي  
موصولة كان المعرف باللام خبر مبتدأ محذوف فهو مرفوع لا محالة فلا حاجة  
الى قوله والتزموا رفع الرجل ( قال المصنف رحمه الله وياهذا الرجل ) والفرق



بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالتداء اضلا وهذا يحتمل الامرين واذا كان هذا مقصودا بالتداء فالرجل مقصود بالصفة فيجوز رفعه ونصبه هذا اذا كان اي موصوفة واما اذا كان موصولة كما هو رأي الاخفش فيجوز كونه مقصودا بالتداء مثل هذا فتأمل (قال المصنف رحمه الله والتزموا رفع الرجل) يفهم من هذا القول انه لم يختزمذهب الاخفش لانه على مذهبه لا حاجة الى نكتة التزام رفع الرجل لانه على مذهبه خبر مبتدأ فيكون مرفوعا لا محالة (قوله قدس سره ما يخرج صفة الاسم المبهم) الذي جعل وسيلة الى تداء المعرف باللام والا فلا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا فان الاسم المبهم الذي كان مقصودا بالتداء فصفته ترفع وتنصب فلا وجه لاجراجه عن تلك القاعدة (قوله قدس سره وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني) فان قلت قد ينسج محله فيجوز فيه وجهان فالخصم المستفاد من انما ممنوع قلت المحصر اضافي يعني من بين توابع المنادى لا يجوز الوجهان في تابع المنادى المعرب بل في تابع المنادى المبني فتأمل (قال المصنف رحمه الله وقالوا) اي العرب في محاوراتهم بناء على قاعدة الخ فيه ان قواعد النحاة مستنبطة من كلام العرب ومبنى على محاوراتهم لا العكس فكيف صح قوله قالوا اي العرب فانه يدل على ان استعمال العرب بناء على القاعدة المذكورة ويمكن ان يقال ان العلم بالقواعد مبني على استعمال العرب ومستنبطة منه واما وضع اصل القواعد ووجودها فيجوز ان يكون من العرب مقدما على استعمالهم وكان استعمالهم مبنيا عليها (قال المصنف رحمه الله يا الله) فان قلت كلمة الله علم للباري تعالى وليست اللام فيه حال العلمية للتعريف فبادخال حرف التداء عليه لم يقع اجتماع آتي التعريف حتى يحتاج الى التصريح بذلك فيكون ذكره كالاستثناء من القاعدة السابقة قلت مجرد كون اللام في وقت ما لا تعريف مانع من اجتماع حرف التداء معها الا اذا صدق على المعرف باللام المدخول لحرف التداء القاعدة المذكورة ولهذا لا يدخل حرف التداء في مثل النجم والصديق الذي صار من الاعلام الغالبة (قوله قدس سره فلا يقال في سعة الكلام لاه) وان كان واقعا في قول الشاعر \* تسميها لاهه الكبار \* بضم الكاف الكبير (قال المصنف رحمه الله خاصة) قال بعض المحققين كلمة خاصة اشارة الى ثلاثة احكام تخص بها لفظ يا الله في باب التداء الاول قطع همرته والثاني اختصاص تداءه بكلمة يا من بين حروف التداء والثالث اجتماع حرف التداء باللام وان كان الاخير اشدد

تناسبا بالمقام ثم من خصائص هذا اللفظ في باب التداء انه يحذف حرف التداء منه ويعوض الميم الشددة ويؤتى في آخره فيقال اللهم يعني يا الله (قوله قدس سره \* من اجلك يا التي تحت قلبي \*) وآخره \* وانت بخيلة بالوصل عنى \* ومعنى تحت ذلك وقيل جاء بمعنى احترقت قال شارح الايات قوله من اجلك متعلق بمحذوف اراد حل المشاق وتيمه اي عبده الحب وذلكه والبخل البعد يقال بخل عنه وبخل عليه يعني يستعمل بخل بعن وعلى بمعنى واحد والمعنى اشاق من اجلك يايتها الحبيبة التي تحت قلبي في حبك وانت بخيلة بالوصل عنى ولا تواصلني وفيه تقييح لما فعلت من البخل بالوصل انتهى (قوله قدس سره اشد شذوذا) الظاهر ان اشد بالبدال المهملة يوصل به لقصد معنى افعال التفضيل من الشذوذ بسبب ان الشذوذ من العيوب التي لا يشق منه افعال التفضيل والا فلا بد ان يكون اشد بالبدال المعجمة فلا حاجة الى ذكر الشذوذ كما يقال زيد افضل فضلا (قوله قدس سره اي في تركيب يتكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة) المناسب ان يقيد المنادى المفرد المعرفة بكون ما يرفع به هو الضمة ليصح الحكم فيه بانه يجوز فيه الضم والفتح او يحتمل الضم في قوله يجوز فيه الضم والفتح على الضم وما يقوم مقامه من الالف والواو اللذين يكون الرفع بهما في بعض المواد (قوله قدس سره وتيم الثاني تأكيد لفظي) ولم ينون الثاني اما لما قال الشيخ الرضى من ان التأكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير وتفاوت فلما حذف تنوين الاول الاضافة بخفاء الثاني بلا تنوين ايضا واما لعدم انصرافه لكونه علما للمؤنث تأويل القليلة او لكونه علما واقعا في الشعر ويقتضى الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين (قوله قدس سره وذلك مذهب سيويه) قال بعض المحققين هذا مذهب الخليل وهو استاد سيويه فهو تابع له في هذا المذهب (قوله قدس سره والسيرا في اجاز الفصح) كان المصنف لم يختزل بل اشار الى رده بتقديم الخبر اعني لك حتى ينحصر الاحتمال في الضم وانصب (قوله قدس سره لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف) كلمة اولنغ الحلو وتيم الثاني تابع مضاف بالصفة على التقدير الاول وهو كون تيم الاول منادى مفردا معرفة وتابع مضاف بالاضافة والصفة على التقدير الثاني اما الاضافة فعلى تقدير كون تيم الاول مضافا الى العدى المذكور واما الصفة فهو اذا كان تيم الاول مضافا الى العدى المقدر (قوله قدس سره يا تيم تيم عدى لا اباكم) اعني تيم بن عبد مناف وهم قوم



عمر بن لجاه وهدى اخوهم والمعنى يا اخوان هدى انتهوا حتى لا يلقينكم عمر بن لجاه في مكروه وقوله لا ابالك قال الجوهري هو مدح اى اذك شجاع ما جد مستغن عن الاب واثك رأس السلسلة لا حاجة لك الى ان تنسب الى الاب وقال الازهرى انه شتم لاشتم فوقه اى لست بابن رشيد وليس لك اب معين وضاع نسبك وفي القاموس لا اب لك لا ابالك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وخبر في اللفظ (قوله قدس سره احتراز عن نحو يافتى) ونحو ياقضى فانه اذا حذف منه الياء التيسر بالمفرد المعرفة ولم يعرف انه مضاف الى ياء المتكلم لكن اشتراط كون ما قبل الياء مكسورا يخرج نحو يامسلى ثنية وجما مع انه ينبغي ان يجوز حذف الياء منه لعدم الالتباس بعد الحذف اذ ياء التنية والجمع يدل على الياء المحذوفة هكذا يستفاد من كلام بعض المحققين وفيه ان في صورة الجمع ما قبل الياء الباقية مكسورة فيلتبس بالمفرد المضاف الى ياء المتكلم فتأمل ثم هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة واما اذا كان بالشبهة فينبغي ان يجوز حذف الياء في مثل يافتى ايضا اذا اشتهر اضافته الى ياء المتكلم ثم انه كان حذف الياء والاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يافتى كذلك القلب بالالف ايضا مخصوص بغير يافتى لانه يجب حينئذ حذف احدهما فيلزم الالتباس فينبغي ان يشير الى ذلك في قوله وقلها الفا (قوله قدس سره هذان الوجهان) المقصود منه اما التحقيق او الاعتراض بان قول المصنف يستدعي جواز هذه الوجوه الاربعة في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم مع ان الوجهين الاخيرين غير جائز في مثل ياعدوى فتأمل (قوله قدس سره المغيرة بالقلب والحذف) الاولى ان يقال لتدل شهرته على الياء المغيرة او المحذوفة لان المحذوف لا يسمى مغيرا (قوله قدس سره وقد جاء) قال بعض المحققين الشذوذ في غير يافتى فانه كثير فيه الفتح لثقل اليائين يعنى كثير فيه الفتح بسبب قلب الياء الثانية الفا وحذف الالف والاكتفاء بفتح ما قبل الياء وهو الياء الاولى وفيه انه يكون حينئذ يافتى بفتح ياء واحدة مع ان السماع في القرآن وغيره يائين مع الادغام فتأمل (قوله قدس سره بالهاء في هذه الوجوه كلها) على تقدير ان يكون جعل قوله بالهاء وقفا مسئلة على حدة عطفا على الجملة السابقة او على خبرها يدل على وجوب الهاء في الوقف في الاحوال الاربعة المذكورة لكن الوجوب ليس الامع الالف واما الوقف على غلامى بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز حذف الياء واسكان ما قبله ايضا في غلامى بفتح الياء ويجوز الهاء واسكان الاولى ان يكون قوله بالهاء عطفا على بلاهاء

محذوف تقديره ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بلاهاء وبالهاء وقفا فيفيد العبارة الجواز لكن يحمل على ما يشمل الوجوب ايضا لا بشكل بصورة الالف فان الهاء مع الالف كما ذكرنا (قوله قدس سره فرقا بين الوقف والوصل) فيه ان زيادة الهاء في صورة قلب الياء الفا مثل يا غلاما يوجب التباسا بالمستغاث بالالف وهذا الالتباس يخل بالمعنى بخلاف التباس حال الوقف بالوصل فانه لا يخل بالمعنى فدفع هذا الالتباس بوجوب التباسا فحش منه فتأمل (قوله قدس سره على الوجوه الاربعة) الخ اى على الوجوه الاربعة مع الهاء في الوقف وكأن قوله كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم للدلالة على هذا المعنى (قوله قدس سره بابدال التاء بالياء) قال بعض المحققين الباء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك قدخوله الياء التحتانية وما فوقها التاء الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام وطولت هذه التاء في الكتابة لكونها ليست متحضنة للتأنيث لانها بدل من الياء كفاء بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلى هو همزة ابن او واو بنو وفيه ان من قاعدة رسم الخط ان اللفظ يكتب على وجه يقرأ في حال الوقف فاذا قرئ يابا وباءت بالهاء في حال الوقف فلا وجه لتطويله (قوله قدس سره او مكسورة لمناسبة الياء) اما باعتبار ان الياء تقتضى كسرة ما قبلها فلما بدلت التاء بالياء وفتحت ما قبل الياء كسائر تاءات التأنيث انتقل الكسرة التي لمناسبة الياء في ما قبلها الى التاء فتأمل (قال المصنف رحمه الله وبالف) عطف بحسب المعنى على يابا فان قولنا وبالف في معنى وبابا فعطف على يابا او عطف على قحها وكسرا اى وكأنه بالف او عطف على محذوف اى بلالف والتقدير قالوا يابا وباءت وبالف وبالف وبالف فتأمل (قوله قدس سره لا بالنظر الى الابن المضاف) فيه انه لو كان الاختصاص بالنظر الى المضاف اليه لا المضاف لجاز ان يقال يا غلام ام او يا غلام عم مثل يابا بن ام وبابا بن عم مع انه ليس كذلك وخصوص جريانه في البنت كجريانه في الابن لا يوجب تعميم المضاف فالاولى ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل البنت داخلا تحت الابن دخول المؤنث تحت المذكر كما هو السابع (قوله قدس سره فقالوا يابا بن امى وبابا بن عمى بفتح الياء وسكونها) وقالوا ايضا بالهاء وقفا فالاولى الاشارة اليه ايضا (قوله قدس سره وثقل التضعيف) اى الميم المشددة (قوله قدس سره ولما كان من خصائص التداء الترقيم) اى الترقيم في سعة الكلام والترقيم من رخم الكلام من باب كرم



او نصر بمعنى لان وسهل فهو رخيم والجارية اذا صارت سهلة النطق يقال  
رخيمة ومنه الترقيم في الاسماء لانه سهل النطق بها ( قوله قدس سره جاز  
اي واقع في سعة الكلام) حل الجواز على الوقوع الذي وقع في سعة الكلام  
من غير ضرورة وفهم الترقيم الضروري الواقع في المنادى للضرورة بالمقايضة  
بالطريق الاولى وحيث يقابل قوله في غيره ضرورة تقابل الضد بالضعف ويجوز  
ان يحمل الجواز على معنى اعم من الواقع في سعة الكلام وفي الواقع للضرورة  
فيقابل حيث يقوله وفي غيره تقابل العام بالخاص ( قوله قدس سره واذع  
ضرورة اي لضرورة شرعية داعية ) الخ انظروا انه حل نصب قوله ضرورة  
على انه مفعول له والفعل المعلن هو الوقوع الذي قام بالترقيم والضرورة  
قائمة بالتمكلم فلم يتحقق شرط جواز تقدير اللام في المفعول له وهو كونه فعلا  
لفاعل الفعل المعلن الا ان يجعل الاضطرار صفة للترقيم اي الترقيم في غير المنادى  
واقع لا اضطراره الى الوقوع فتأمل ( قوله قدس سره ويمكن حله على تعريف  
مطابق الترقيم ) فيه ان قوله تحفيضا على التفسير الذي ذكره الشارح لا يصدق  
على ترقيم غير المنادى بل على بعض اقسام ترقيم المنادى ايضا فكيف جعله  
تعريفا لمطلق الترقيم مع وجود قيد تحفيضا في هذا التعريف ( قوله قدس  
سره لانه ليس آخر اجزاء المنادى ) نظرا الى المعنى فان المنادى في باعلام زيدا  
العلام المخصوص وهو لا يستفاد بـون زيد ( قوله قدس سره نظرا الى اللفظ )  
ولهذا اعرب في الجزء الاول ( قوله قدس سره لعدم ظهور اثر النداء فيه )  
ولان المقصود من المستغاث ينافيه كما ينبغي في عدم جواز حذف حرف النداء منه  
( قوله قدس سره لان الجملة محكية ) ونقل عن بعض العرب جواز ترقيمها بحذف  
الجزء الاخير ( قوله قدس سره فيما بقي دليل على ما في ) دليل مبتدأ مؤخر وفيما بقي  
خبر مقدم عليه ( قوله قدس سره نقص الاسم ) اي تنقيص اقل ابنية المعرب فانه  
لا يجوز وان جاز نقصانه ان لم يكن الاسم معربا او ما في حكمه ( قوله قدس سره  
بلاعلة موجبة ) والمحدوفة لعلة موجبة كما في عصا في حكم الثابت ( قوله قدس  
سره شرع في بيان كية الترقيم ) ويمكن ان يقال شرع في اقسام الترقيم  
او شرع في بيان خصوصيات الترقيم بعد الفراغ من بيان شرائط مطلق  
الترقيم ( قوله زيدا اولاً ) يعني زيدت الباء في ثمانية اولا ثم زيدت تاء التانيث  
( قوله قدس سره من باب عمار ) في ان في آخره حرفا صحيحا قبله مدة فهو حيث يقوله ايضا  
من قبل ما يحذف منه حرفان عند الترقيم لكن من الضابطة الثانية دون الاولى

( قوله قدس سره اي صحيح اصلي ) لو اراد عن الحرف الاصلي سواء كان حرف علة  
اولم يكن ليتمثل مثل مرعى ومدعو فلا يحتاج الى التعميم من الحق في الحكمي لكن اراد  
ان يصحح لفظ الصحيح بقدر الامكان ( قوله قدس سره نحو سعللة ) السعللة  
والسعللة بكسرهما الغول او ساحرة الجن ( قوله قدس سره لان ثيون وقلون )  
قال في المذهب اثبتة كروه والثبتات والثيون جمعه ايضا الشبة ميان حوض والقللة  
سر كوه وسبوي برزك والظاهران قانون جمعه ( قوله قدس سره في كلا القسمين )  
ليس من تنمة الجزاء حتى يلزم التكرار والاستدراك بل تحرير المدعى ليرتبط به  
قوله اما في الاول واما في الثاني ( قوله قدس سره المثل السائر ) اي المثل الجاري  
على الالسة والنقد بفتحين صغار الغنم ( قال المصنف رحمه الله وان كان مر كبا ) اي  
مر كبا من الاسمين بقرينة قوله حذف الاسم الاخير فيخرج المركب من تاء التانيث  
مثل طلحة وسعللة من هذه القاعدة ودخل في قوله والاخر ف واحد فان قلت  
يجوز ان لا يكون المنادى المرخم مر كبا من اسمين ولم يكن الجزء الاخير ايضا حرفا  
واحدا في اي ضابطة يدخل هذه الصورة قلت هذا نادر الا في المركب من لام  
التعريف والاسم مثل الرجل اوفى المركب من الفعل والاسم وهما لا يقعان  
منادى مرخما اما الاول فظاهرا واما الثاني فلانه جملة فلا يرخم منها ( قوله قدس  
سره ان لا يكون مضافا ولا جملة ) العلة ذكر في عدم ترقيم المنادى المضاف لجرى  
في مشابه المضاف اليه فلا بد ان لا يكون تلك المركب مشابها للمضاف اليه ايضا  
( قوله قدس سره فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد ) قدر فعل المضارع  
مع ان الاحوال السابقة معبرة بصيغة الماضي لعل هذا السبب الفاء فانه لا يجوز  
في الجزاء الماضي بغير قد فان قلت قوله والاخر ف واحد لا يتناول مثل يا ضاربة  
مع انه لم يحذف منه حرف واحد وانما قلت لا يتناول مثل يا ضاربة لانه مر كبا  
من ضارب وتاء التانيث قلت المراد من المركب هو المركب من الاسمين بقرينة  
قوله وان كان مر كبا حذف الاسم الاخير فان لم يكن مر كبا من الاسمين دخل  
في قوله والاخر ف واحد فتأمل ( قوله قدس سره وهو اي المنادى المرخم  
في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه ) ويجوز ارجاع ضميره الى المحذوف بالترقيم  
لان حله على ذلك تقابله بقوله وقد يجعل اسما برأيه فان ضميرها يجعل راجعا  
الى المنادى المرخم فحسن التقابل يقتضي ان يكون ضميره راجعا الى المنادى  
المرخم ويستثنى من هذه القاعدة بعض المنادى المرخم نحو يا اعلون ويا قاضون  
فانه يقال بعد الترقيم يا اعلني ويا قاضي باعادة المحذوفة فلو كان المنادى المرخم



في حكم الثابت بجميع اجزائه في هذين المثالين اقبل يا عدل ويا قاض مع انه لم يقل  
(قال المصنف رحمه الله فيقال يا حار) الفاء فاء فصيحة تقديره اذا كان كذلك فيقال  
يا حار في يا حارث او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المأولة بالفعلية كأنه قيل  
يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه فيقال او فاء النتيجة تقديره يجعل المنادى المرخم  
في حكم الثابت بجميع اجزائه وكل ما يجعل في حكم الثابت يقال بعد الترخيم ما يبق  
كما كان فيقال يا حار في يا حارث (قوله قدس سره وفي نمود يا نمو) الخ ومثل  
بثلاثة امثلة لان التغير في الاستعمال الاقل قد يكون بالتحريك فقط كما في كرا  
وقد يكون بالقلب والتحريك كما في ثنى (قوله قدس سره وفي يا كروان) قال  
في الحاشية كروان طائر طويل العنق انتهى وفي الصراح كروان طائر يقال له  
الحباري وآراشواظ كويند كرى زوى كراوين جماعت كروان بالكسر ايضا جماعة  
على غير القياس (قوله قدس سره صيغة النداء بمعنى يا) اشعار بان باصل في حروف  
النداء حتى يعبر عنه بصيغة النداء ويجوز ان يراد بصيغة النداء مجموع المنادى  
مع الياء للتنبيه على ان صيغة النداء استعيرت للندوب (قوله قدس سره لانه  
لا يدخل عليه سواها) علة لذكر قوله خاصة (قوله لتكونها اشهر صيغها) علة  
لتعميم باحتي استعمال في غير المنادى فان قلت شهرتها في النداء يستدعي ان لا يستعمل  
في غير النداء لتلايلتس بالمنادى قلت لا التباس للفرق الواضح بين المتفجع عليه  
وبين المطلوب الاقبال فيعلم المراد بقريضة المقام (قوله قدس سره عند فقد  
المتفجع عليه عدما) هذا بالنظر الى الاغلب الاكثر والا فيجوز ان يتحقق المتفجع  
عليه وجود اولم يوجد هناك المتفجع عليه عدما (قوله قدس سره واختص  
الندوب بوا) اي كلمة واختص بالندوب ولا يستعمل في غيره فالياء داخل على  
المقصود وهو الاعراف الاشهر كما حل على هذا المحقق التفتازاني في شرح التلخيص  
في بحث ضمير الفصل في قوله فلان تخصيصه بالسنداي تخصيص السندايه بالسند (قوله  
قدس سره ليرد عليه انه لا يقع نكرة) ويجوز حل كلامه على الموم ودفع  
الابراديجل قوله ولا يندب الا المعروف بمنزلة المستثنى من القاعدة (قوله قدس  
سره وجاز ذلك زيادة الالف) الخ قال الاندلسي اذا كان المندوب مع يا يجب زيادة  
الالف لتلايلتس بالمنادى وقال الرضي ان كانت قرينة تدل على التدببة لا يجب زيادة  
الالف مع ياء ايضا والا فيجب (قوله قدس سره عدلت الى حرف مد مجانس  
لحركة آخر المندوب) قال بعض المحققين والظاهر ان الواو والياء منعقدة من الالف  
لحفظ حركة آخر المندوب (قال المصنف رحمه الله واغلا مكية) نبه بهذا المثال

على انه يجوز تدببة المضاف الى المخاطب فان المندوب لا يلزم ان يكون مخاطبا  
بل هو في الاغلب غير مخاطب بخلاف المنادى فانه لا يجوز نداء المضاف الى المخاطب  
لتلايلتس خطابان في كلام واحد الى شخصين اذ المنادى مخاطب قال بعض  
المحققين ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب من المنادى (قوله  
قدس سره اذ الميم اصلها الضم) دفع دخل مقدر وهو ان الواو كيف يكون  
مجانسا لحركة الآخر فان الآخر في غلامكم ساكن فدفع بان الميم في الاصل  
مضمومة حتى ان بعض القراء ضموا الميم في اتمم وك (قوله قدس سره ولا يندب  
من قسم المندوب المتفجع عليه عدما) هذا التقييد غير مفهوم من عبارة المصنف  
والعلة التي ذكرت في اشتراط المفرد فيه في المتفجع عليه تجري في المتفجع عليه  
وجودا ايضا (قال المص رحمه الله الا المعروف) سواء كان علما او غير علم  
نحو وامن قلع باب خيراء وما حكاه الكوفيون من قولهم وارجلنا مسجعا فساد  
(قوله قدس سره لانه جئ به اتمام المضاف) لان الاسم اتماما بالتوين واللام  
او بنون التنية او الجمع او الاضافة بخلاف الصفة فانه جئ بعد تمام الموصوف  
فلهذا جاز الفصل بين الصفة والموصوف في سمة الكلام دون المضاف  
والمضاف اليه (قوله قدس سره والجمجمة القدح) قال بعض المحققين  
ومن الغرائب انه قال المصنف في شرح المفصل الجمجمة الرأس وعلة الكأس  
والخطأ من الناسخ (قوله قدس سره يعني به ما كان نكرة قبل النداء) وفيه  
رد على من قال المراد باسم الجنس ما دخل اللام عليه (قوله قدس سره  
لانه كاسم الجنس في الابهام) قال الفاضل الحاشي لانه موضوع في الاصل  
لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وبين كونه منادى اي مخاطبا  
تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل احتجج الى علامة ظاهرة تدل  
على تغيير وجهه لمخاطبا وهي حرف النداء (قوله قدس سره سواء كان مع بدل)  
رد لما ذكره الشارح الرضي من ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه  
حرف النداء وهي منه لا يحذف الا مع الابدال بالميمين في آخره (قوله قدس  
سره نحو يوسف اعرض) اي يا يوسف الخ قيل هو عربي وفيه انه لو كان  
عربيا يتصرف فيه اذ ليس فيه الا العلية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا  
من يوسف بكسر السين (قوله قدس سره فلا يجوز الحذف من ابهذا  
من غير ان يوصف هذا بذى اللام) فالناسب ذكره فيما لا يجوز حذف  
حرف النداء منه لتلايلتس البيان (قوله قدس سره فانه امر أم امرى القيس



حين كرهته) فلا أصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم (قوله قدس سره وفي اقتد مخنوق) قيل هو مثل للحرمان على تخلص النفس من الورطة الشديدة (قال المص رحمه الله اطرق كرا) قال الفاضل المحشي الاطراق خاموش بودن وجشم در پيش افكندن وسرفرو كردن (قوله قدس سره هي رقية) اذا سمعها تلبد بالارض فبقي عليه ثوب فصاد صار مثلا لمن يكبر وقد تواضع من هو اشرف منه (قوله قدس سره والمعنى ان النعامة الذي هو اكبر منك) قيل معناه ان ذكر الخبر ي طويل العنق فيراد باطرق اخفض عنك للصيد فان النعام اطول منك اعتنا وقد اصطيد (قوله قدس سره فان ان ناصبة المضارع ادغمت نونها في لام لا) وان لا يسجدوا مفعول لا يهتدون الذي قبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعاق بصددهم اوزين بتقدير لام التعليل (قوله قدس سره الثالث من تلك المواضع الاربعة) لابد من تقدير المضاف في قوله ما اضر عامله اي موضع ما اضر عامله ويجوز ان يحمل الثالث على القسم الثالث من الاقسام الاربعة للمفعول به الذي يحذف عامله وجوبا ففهم ذلك من قوله وجوبا في اربعة مواضع او يحمل على المفعول المطلق فيحذف لا يقدر المضاف (قوله قدس سره ما اي مفعول) لم يقيد المفعول بقوله به اما لظهوره فان المتبادر من المفعول هو المفعول به واما للاشارة الى ان مفهوم ما اضر عامله على شريطة التفسير اعم ومتناول لمطلق المفعول الذي اضر عامله على شريطة التفسير حتى يتناول المفعول فيه الذي اضر عامله على شريطة التفسير ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به وادخل كلمة كل تصر يحاسباته اعم من المفعول به وان كان ذكر كل لا يلائم بمقام التعريف ولهذا اجل بيان ما اضر عامله في المفعول به (قوله قدس سره الشرط والشرطة واحد) والتاء في الشرطة اما باعتبار كونها صفة للعلة واما للنقل من الوصفية الى الاسمية ويجوز ان يكون الشرطة بمعنى الطريقة والطرق والاضافة حينئذ لامية (قوله قدس سره اي اضر عامله بناء على شرط هو تفسيره) اشارة الى ان قوله على شريطة ظرف مستقر متعلق بالبناء المقدر اما باعتبار كونه مفعولا لا للاضمار او مفعولا مطلقا وتقديره وبني الكلام بناء على شريطة التفسير ويجوز ان يكون الظرف لغوا متعلقا باضر على ان يكون على بمعنى مع (قوله قدس سره احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر) قيل الجمع بين المفسر والمفسر يقع في كلامهم

كافي قولك جاءني رجل وجاءني اخوك اي زيد فالاحتراز عنه غير واجب قال بعض المحققين الاول ان يقال احترازا من ضرورة التفسير عينا للتلا يرد التقص المذكور وفيه ان التقص وارد على ما ذكره ايضا اذ ذكر المفسر لا يوجب كون التفسير عينا كافي المثال المذكور وقال ايضا وبعد فيه نظرا لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لا بست زيدا حبست عليه فلا بد في اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب ويمكن ان يقال المراد الاحتراز عن الجمع بين المفسر والمفسر في صورة حصل الابهام في الكلام من عدم ذكر المفسر ويشاع الغرض بتفسيره بمفسر وعدم جواز الجمع في مثل هذه الصورة مطرد وفي مثل قوله اهنت زيدا ضربت غلامه ولا بست زيدا حبست عليه من حيث ان ضربت زيدا غلامه وحبست عليه تفسير للفعل المقدر فلا بد من حذفه اذ لو ذكر لم يكن تفسيره وفيه بحث اذ لو ذكر يجوز ان يكون تفسيره باعتبار ان المراد من الاهانة الضرب مثل ضرب غلامه ومن الملازمة الحبس عليه كما لا يخفى فتأمل (قوله قدس سره كل اسم بعده فعل الخ) لم يقل كل مفعول لان المتبادر من المفعول المفعول به وما اضر عامله اعم من المفعول به حتى يتناول المفعول فيه وان كان البحث فيما اضر عامله الذي هو المفعول به ولان التصريح بالمفعول يخرج ما عدا صور النصب ولم تكن من مظان الاضمار على شريطة التفسير بخلاف الاسم فانه يدخله بحسب الظاهر فيكون ما عدا صور النصب من مظان الاضمار على شريطة التفسير ويناسب ان يبين احواله (قوله قدس سره احترازه) اي بقوله بعده فعل او شبهه (قوله قدس سره جزء الكلام الذي بعده) اي بحيث يصح ان يكون ذلك الاسم من ثمة هذا الكلام اذا سلط ذلك الفعل او شبهه عليه بقرينة قوله لوساطة عليه هو او مناحبة انصبه (قوله قدس سره مشتغل ذلك الفعل او شبهه) قوله مشتغل صفة للفعل او شبهه على سبيل التنازع واعمال الاول ويجوز ان يقدر موصوفه اي كل واحد منهما (قوله قدس سره عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره) فالظر فان اعني عنه وبضميره كلاهما متعلق بمشتغل لكن الاول باعتبار تضمنه معنى الفراغ والاعراض والثاني باعتبار حقيقة معنى الاشتغال ويجوز ان يكون البناء في قوله بضميره للسببية ويكون كلا الظرفين متعلقا بمشتغل باعتبار تضمن معنى الفراغ والاعراض باعتبار العمل في ضميره كما يشعر به قوله اي



بالعمل في ضميره ( قوله قدس سره او متعلق بضميره ) بأن يكون المفعول مضافا الى ضميره كما في زيدا ضربت غلامه او موصوفا للعامل في ضميره نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او موصولا صلته عامل في ضميره كما في زيدا ضربت الذي اهانه ( قوله قدس سره او سلبا بمجرد رفع ذلك الاشتغال ) فيه بحث وهو انه انما احتج الى رفع ذلك الاشتغال في تسليط نفس الفعل او شبهه واما تسليط مناسبه خصوصا في العامل في المناسب باللزم فلا حاجة الى رفع ذلك الاشتغال بل لزوم ذلك الفعل المفسر العامل في الاسم بملاحظة اشتغال الفعل المفسر بعموله مثلا كون اهنت زيدا لازما للفعل المفسر الذي هو ضربت غلام زيدا باعتبار تعاقب الضرب بغلام زيدا فلامعنى لرفع ذلك التعلق بتسليط لازم ضرب الغلام الذي هو اهانة زيدا الا ان يتكاف واريده من رفع الاشتغال هو قطع النظر عن اعتبار مفسرته وملاحظته في رتبة المفسرية فتأمل ( قوله قدس سره كما هو الظاهر المتبادر ) متعلق بقوله لتصبه بالمفعولية او بجمع ما اعتبر في هذا التعريف ( قوله قدس سره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ) فان قلت فعلى هذا يخرج عن التعريف جميع افراد ما اضمر عامله ايضا فان زيدا في زيدا ضربته مثلا معمول للفعل المقدر فعمل الفعل المقدر فيه ايضا مانع من ذلك قلت المراد ان فيما اضمر عامله لامانع صورة عن العمل الا اشتغال الفعل المذكور بالضمير او متعلقه فانه اذا رفع ذلك الاشتغال يجوز ان يكون الاسم المذكور منصوبا بهذا الفعل ولم يقدر فعل بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع من عمل ما بعده فيه فتأمل ( قوله قدس سره خرج خبر كان ) الخ قال بعض المحققين لا ينبغي ان يخرج خبر كان بقوله كل اسم لانه كان المتبادر في هذا المقام من قوله لتصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول به انتهى وفيه ان هذا التحقيق منه مناف لما حققه في اول التعريف من ان ذكر الاسم دون المفعول وكذا ذكر الكل اشارة الى ان ما اضمر عامله اعم من المفعول به واهذا اجل ذكر ما اضمر عامله في المفعول فيه وايضا لو كان المتبادر ذلك فلا وجه لاجراج مثل زيد ابوك بقوله بعده فعل او شبهه ولا الى اجراج مثل زيد ضربته بقيد الفراغ عن العمل بمجرد الاشتغال لان زيد في المثالين ليس بمفعول به ثم اجراج خبر كان من ما اضمر عامله بعد تعميم الاسم من المفعول به غير مناسب لتساؤل التعريف له وار تكابه غير مضر في قاعدة من القواعد فتأمل ( قوله قدس سره وههنا صور اربع ) اى داخل في تعريف ما اضمر عامله وان كان باعتبار شبه الفعل يكون صور اخر لكن

لما يتعلق الغرض به ولم يلتفت المص الى مثله عند الشارح ما كان بعد الفعل وشبه الفعل صورة واحدة ولم يلتفت ايضا الى اجتماع الصور الثلاث والاثني بأن يصح في مادة واحدة تسليط نفس الفعل وتسليط مرادفه وتسليط لازمه ايضا او يصح تسليط لازمه مع مرادفه او مع نفسه او نفسه مع مرادفه لانه لما صح تسليط نفسه لا يصر الى تسليط مرادفه او لازمه ولما صح تسليط مرادفه لا يصر الى تسليط لازمه فتأمل ( قوله قدس سره و الاحسن ) في ترتيبها تأخير مثال المشتغل ) الخ لكن اخر حيثئذ عنه مثل زيدا حبست عليه ليكون الافعال المعلومة في طرز واحد ولم يتخلل بينها الفعل المجهول ( قوله قدس سره فان مررت بعد تعديته بالباء مرادفا لجاوزت ) فان قلت الترادف صفة المفردات ومررت به مركب فكيف يكون مرادفا لجاوزت قلت المراد ان المرور الذي تعدي بالباء والباء خارج عنه مرادف للجاوزة ( قوله قدس سره فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته ) الاولى ان يقال فان الاصل ضربت زيدا بترك ضربته فان في الاصل الفعل الاول موجود بدون الثاني وبعد حذفه احتج الى المفسر ففسر بالثاني او يقال فان التقدير ضربت زيدا ضربته ( قوله قدس سره في مظان الاضمار على شريطة التفسير ) في القاموس مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده والمظان جمعه نقل عنه في الحاشية اى في مواقع يظن في بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع ( قال المص رحمه الله ويختار الرفع ) قدم صورة اختيار الرفع على النصب مع ان مناسبة الثاني بالباب اشد لانه راجح لسلامته عن الحذف ولان ما هو ابعد من الباب اهم بالذكر منه فان قلت فعلى هذا كان المناسب تقديم صورة وجوب الرفع لغرابته مع انه اخره عن جميع الصور قلت صورة وجوب الرفع غير مناسب بالباب بحيث يكون ذكره اجنبيا واهذا غير فيه الاسلوب وقال وليس ازيد ذهب به منه فذكره في اول بحث ما اضمر عامله غير مناسب فتأمل ( قوله قدس سره بالابتداء اى بكونه مبتدأ ) حل الابتداء على كونه مصدر المبتدأ اى المبتدائية المفسرة بكونه مبتدأ ويحتمل ان يراد بالابتداء ما هو العامل في المبتدأ والخبر المشهور بالابتدائية لكن حيثئذ لم يتعين كونه مبتدأ لاحتمال الخبرية بحذف المبتدأ وعلى التقديرين فيه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه وفيما اختاره الشارح اشعار بجهة كون الرفع مختارا وهو الاستغناء عن تكلف التقدير فتأمل ( قوله قدس سره لان تجرده عن العوامل اللفظية



يصح رفعه بالابتداء) لابد فيه من قيد آخر وهو الاسناد اى تجرده ليسند اليه شئ او يسند الى شئ ثم ان التجريد المذكور موجب للرفع بالابتداء لا يصح فقط الا ان يقال المراد ان صحة تجرده او يقال او تجرده الظاهري يصح وما هو موجب هو التجرد ظاهرا وحقيقة فتأمل (قوله قدس سره اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب) المراد صلاحية الترجيح لا الترجيح بالفعل فان المرجح بالفعل معدوم عند وجود اقوى منها فيتناول الضابطة الثانية ايضا فلا حاجة الى قوله او عند وجود اقوى منها وايضا في صورة استواء الامرين المرجح بالفعل للنصب معدوم فلا بد من اختيار الرفع وليس كذلك وانما حل القرينة على قرينة ترجح خلاف الرفع لا على ما يصحح لان عند عدم قرينة مصححة للنصب وجب الرفع ولا يجوز النصب والبحث في اختيار الرفع وجواز النصب فتأمل (قوله قدس سره بسلامته عن الحذف) قيل يعارضه ترجيح النصب بعدم كون الجملة خبرا فان في جمل الجملة خبرا مع استغنائها مكلفا لا يتخفى واجب بان السلامة عن الحذف ارجح لكن على هذا الجواب يلزم في جميع صور اختيار الرفع ان يكون ترجيح لوجود الاقوى ولم يتحقق مادة عند عدم قرينة خلافه فتأمل (قال المص رحمه الله كما مع غير الطلب واذا للمفاجأة) الاخصر الاوضح او عند وجود اما مع غير الطلب واذا للمفاجأة الا ان يقال جواز المص تحقق مادة اخرى لوجود الاقوى فجعل وجود اقوى ضابطة وجعل دخول اما مع غير الطلب واذا للمفاجأة مثالا لها (قوله قدس سره مع غير الطلب) لم يقل مع الخبر الا لا يتوهم منه خبر المبتدأ (قوله قدس سره فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها) او تخصيص اللزوم بما عدا باب الاضمار على شريطة التفسير (قوله قدس سره على جله فعالية متقدمة) اى عند عدم قرينة ترجح خلاف النصب فان قلت فهي متحققة دائما على تقدير الرفع فلم يتحقق مادة اختيار النصب على تقدير العطف على الفعلية للتناسب قلت لم يعتبر السلامة من الحذف من القرآن المراجعة للرفع وان كان من مؤيداتها في مثل خرجت فزيدا لقيته تحققت القرينة المراجعة للنصب مع عدم المراجعة للرفع فتأمل (قوله قدس سره لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة) الخ فيه ان رعاية التناسب وجعل الجملة فعلية لا يقتضى النصب لجواز تقدير الفعل المجهول لرفع الاسم الواقع في مظهر الاضمار على شريطة التفسير والجواب ان وجود المفسر بحيث لو ساط لنصب الاسم يقتضى تقدير الناصب وايضا على تقدير الرفع لم يقتض رعاية التناسبة

في العطف لجواز ان يكون الرفع على الابتداء بل مرجح هذا الاحتمال سبب السلامة عن الحذف (قوله قدس سره ولا يقدر معمولها) فيه ان هذا مناف لما يذكر في بحث الفعل ان الفرق بين لم ولما ان لما قد يحذف فعلها دون لم (قوله قدس سره ولا يزيدا ضربته ولا عمرا) اشار بالتكرار الى ان لا يدخل على المعرفة تكرر (قوله قدس سره وان زيدا ضربته الا تأديبا) اشار في هذا المثال الى ان ان التافية تستعمل بحرف الاستثناء (قوله قدس سره وانما قال بعد حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام) الظاهر ان المقصود من هذا الكلام فائدة ذكر الحرف مع انه اوقال بعد الاستفهام بدون الحرف يخرج اسم الاستفهام لانه ليس بعد الاستفهام بل الاستفهام معه وايضا اذا قال بعد الاستفهام وعطف على التاني بملاحظة دخول الحرف على الاستفهام يكون في قوة بعد حرف الاستفهام بل المناسب ان ذكر بعد الاستفهام بدل مع الاستفهام لاخراج مثل من اكرمت (قوله قدس سره ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استغنى النجاة) المشهور ان الفعل اذا ذكر في كلام صدر بهل يقتضى كلمة هل ان يذكر الفعل فيما يليها ولا يرضى بمفارقة الفصل عنه ولهذا لم يحز مثل هل زيدا ضربته عند جمهور النحاة واستغنى السكاكي واما اذا لم يذكر في الكلام فعل فيجوز دخوله على الاسم من غير قيح بالاتفاق مثل هل زيدا انت ضارب به اذا عرفت ذلك فالمناسب ان يقال ليشمل مثل هل زيدا انت ضارب به فانه تركيب فصيح غير قيح وايضا قيح ما ذكره عند السكاكي وعند اكثر النحاة هو جاز وكلامه يدل على انه جاز قيح عند النحاة فتأمل وفيما ذكره الشارح رد لما قاله الشيخ الرضى من ان المراد بحرف الاستفهام الهمة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول هل على الفعل في صورة ذكر الفعل في الكلام (قوله قدس سره وبمداذا الشرطية) نقل عن المبرد وجوب النصب بعد اذا الشرطية لوجوب الفعلية والكوفون اختياروا الرفع بعدها لوقوع الجملتين بعدها على السواء فسلامته عن الحذف ترجح الرفع (قوله قدس سره وفيما قبل الامر والنهي) قدر في عبارة المتن الموصول اعني مامع بعض الصلة اعني قبل فيلزم عليه حذف الموصول مع بعض الصلة وهو قليل وايضا يلزم عليه حذف المضاف وهو كلمة قبل وابقاء المضاف اليه على اعرابه الجر وهو الامر والنهي وذلك ايضا نادر وايضا فسر ما بالموضع مع صحة تفسيره بالاسم الواقع في مظهر الاضمار على شريطة



التفسير ويصح ان يراد في وقت الامر والنهي لان حذف الزمان من المصدر كثير فتأمل ( قال المص رحمه الله وعند خوف ليس المفسر بالصفة ) يعني على تقدير الرفع وانما زاد الخوف ولم يقل عند اللبس اذ يجوز زوال اللبس بالقرينة عند الرفع مع ان المختار النصب حيثئذ بسبب الاستغناء عن ملاحظة القرينة على تقدير النصب قال الفاضل المحشي اتي بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يتحقق عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار وفيه ان المناسب ذكر اللبس في صورة وجوب النصب ثم اعلم ان ضابطة خوف اللبس بالصفة هي ان يكون الاسم المذكور نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في الاسم المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق ثم المناسب ان يجعل مطلقا خوف لبس المقصود بغيره في صورة الرفع ضابطة للاختبار لئلا يلبس المقصود بغير المقصود حتى يكون مثل زيدا ضرب غلام زيد ولم يكن المقصود افادة لان المقصود بالافادة اهانة زيد وهو لم يلبس على تقدير النصب واما على تقدير الرفع فيجوز ان يكون مراده اثبات ضرب غلام زيد ولم يكن المقصود افادة اهائه وان كان لازما ( قوله قدس سره فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى ) لاجابة الى الاستدلال بفساد احتمال الصفة لاختبار النصب بل يكفي في نفيه ان يكون المفسر جملة خبرية هو المقصود بالافادة وكونه صفة لامر آخر خلاف المقصود سواء كان له معنى صحيح في نفس الامر او لم يكن والابلز ان لا يكون المختار النصب عند المعتزلي فان احتمال الصفة على مذهبهم غير فاسد مع انه ليس كذلك اذ لم ينقل خلاف في اختيار النصب في المثال من واحد منهم ورؤساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر والشيخ جبار الله العلامة والرضي والسكاكي منهم فالاولى اراد قوله فانه يوهم بطريق العلالة لا بطريق الاستدلال ( قوله قدس سره اي عنده او في داره ) فيه ان الاحتياج الى هذا التقدير انما هو على تقدير النصب والعطف على الجملة الصغرى فالرفع اولى لسلامته عن مثل هذا التقدير الا ان يقال ان المثال معقود في صورة كان المقصود افادة اكرام عمر وعند زيدا وفي داره مثلا فلا بد من تقدير عنده او في داره او نحو ذلك فسواء رفع او نصب لم يكن الرفع راجحا بسبب انتفاء هذا التقدير على تقديره ( قوله قدس سره هي معارضة لقرب المعطوف عليه ) فعلى هذا يلزم ان يكون النصب راجحا بالاستغناء من تكلف جعل الجملة خبرا

على تقدير الرفع ( قوله قدس سره فالصغرى اقرب ) قال بعض المحققين لم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد ( قوله قدس سره لو جوب دخولهما على الفعل ) قال بعض المحققين اما حرف التحضيض فبالاتفاق واما حرف الشرط فعند غير الاخفش وعنده يختار النصب في حرف الشرط ولا يجب الفعل بعده عند بعضهم الا للعرض فيجب النصب بعده ويختار عند غيره لكثرة وقوع الفعل بعده عندهم فالمصنف فانه ههنا او يختار فيه النصب وينبغي ان يكون من مواضع وجوب النصب ما اذا كان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه على تقدير الرفع يلزم ان يكون النكرة الصرفة مبتدأ ( قال المص رحمه الله وليس مثل ازيد ذهب به منه ) هذا اشارة الى الصورة الخامسة من الصور الخمس في الاسم الذي في مظان الاضمار على شريطة التفسير والرفع فيها واجب وانما غير الاسلوب ولم يقل ويجب الرفع كما قال ويجب النصب لئلا يتوهم فيها كونه مما اضمر عامله في الجملة كما في الصور السابقة وليس كذلك ( قوله قدس سره مع اتحاد ما استدل به ) فيه انه لا يفهم اعتبار هذا القيد من تعريف ما اضمر عامله فلا بد من الاشارة اليه في التعريف اذا التعريفات محمولات على المتبادر ( قوله قدس سره واجب بالابتداء ) فيه انه لم لا يجوز ان يكون مر فوعا بتقديرا ذهب الجهول المناسب لذهب به المتعدي بالباء والظاهر انه اولى بسبب ان ما بعد حرف الاستفهام موقع الفعل كما سبق ( قوله قدس سره لانه لو جعل لصار التقدير ) الخ الاولى ان يقال في وجه كونه ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير ان كل شيء فعلوه في الزبر تركب تقييدي فلو جعل فعلوا عاملا في كل شيء يكون تركيبا اخباريا فيتغير المعنى المقصود ( قال المص رحمه الله ونحو الزانية والزاني ) حاصل كلام الشارح في هذا المقام يدل على انه حل هذا القول على دفع سؤال مقدر ورد على قاعدة اختيار النصب فيما قبل الامر والنهي ويجوز ان يكون معطوفا على كل شيء فعلوه في الزبر ويكون مثالا آخر لصورة وجوب الرفع في الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير لكن المناسب ان يقول بطريق التعليل لان الفاء وان لا يظهر ترك اللام فتأمل ( قوله قدس سره الرابع من تلك المواضع التي وجب ) الخ اي موضع التحذير ولو ازيد بالرابع القسم الرابع من اقسام المفعول به الذي يحذف فعله الناصب لاجابة الى تقدير الموضع ( قوله قدس سره وانما وجب حذف الفعل فيه



اضيق الوقت ) وانما لم يذكر عمله وجوب الحذف في المواضع السابقة اما في المنادى  
فلان تعريفه يفيد ذلك حيث ذكر انه المطلوب اقباله بحرف نائب متاب ادعو  
فيعلم منه ان ادعوفعله وحرف النداء قائم مقامه ومن المعلوم عدم جواز اجتماع  
النائب مع المنوب واما فيما اضمر عامله على شريطة التفسير فلان هذا العنوان يدل  
على اضمار عامله بشرط التفسير بعد الاضمار ومن المعلوم عدم جواز ذكر المفسر  
بعد ارادة التفسير بسبب حذفه ( قوله قدس سره او ذكر تحذيرا فيكون  
مفعولاه ) فان قلت لاحاجة الى تقدير ذكر على تقدير كونه مفعولاه فانه يجوز  
ان يكون عامله التقدير المذكور في قوله بتقدير اتق قلت نعم لكن تقديره  
لحصول المعطوف عليه بقوله او ذكر المحذر منه مكررا ( قوله قدس سره  
لا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح ) هذا انما يصح اذا كان  
معنى اتق برهبر كن ودور شو واما اذا كان تبرى كن ونكاه دار فيصح تقدير  
اتق في اول النوعين بلا كلفة وبهذا المعنى تقديره في الثاني غير مناسب  
الا ان يقدر اتق في احد النوعين بمعنى وفي الآخر بمعنى آخر ولا يخفى بعده  
( قوله قدس سره وفي بعض افراد ) النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى  
على هذا بعد نفسك مما يؤذيك وفيه بحث مشهور وهو انه اذا كان معنى نفسك  
نفسك بعد نفسك مما يؤذيك لم يكن نفسك نفسك من النوع الثاني ومحذرا منه  
بل محذرا فاجاب عنه بعض المحققين بما حاصله ان المراد التحذير من النفس  
بتبعيدها عن الرذائل التي تؤذيك فانك اذا لم تبعد من الرذائل يصيبك منها  
الحن والشدة فالتفكير محذر منه لا محذور ويمكن ان يقا في الجواب يجوز  
ان يكون ماقى مما يؤذيك مصدرية ومن للتعليل والاجل والمعنى بعد  
نفسك من اجل ابداء النفس اياك كابداء الاسد وحيث يكون  
النفس ايضا محذرا منه والحمد لله  
على الامام

وقد طبع في المطبعة العامرة في اوائل ربيع الاول  
من سنة تسع وثمانين ومائتين  
والف

